مركز جيل البحث العلمي

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة علمية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي
jilrc-magazines.com --- social@jilrc-magazines.com

العدد الثاني : يونيه / جوان ٢٠١٤

مجلة جيل العلوم الإنسانية والإجتماعية – العدد الثاني / يونيه – جوان 2014

جميع الحقوق محفوظة

مركز جيل البحث العلمي © 2014

ISSN 2311-5181

بسم الله الرحمن الرحيم

المشرفة العامة: د.سرور طالبي

المؤسس ورئيس التحرير: أ.جمال بلبكاي

jilrc-magazines.com - social@jilrc-magazines.com

ISSN 2311-5181

التعريف بالمجلة:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريًا عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

اهتمامات المجلة و أبعادها:

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية عبارة عن مجلة متعددة التخصصات، تستهدف نشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية. تعرض المجلة جميع مقالاتها للعموم عبر موقعها وكذا مركز جيل البحث ال علمي، مع إضافتها لفهارس أغلب محركات البحث الجامعية، بهدف المساهمة في إثراء موضوعات البحث العلمي.

مجالات النشر بالمجلة:

تنشر المجلة الأبحاث في المجالات التالية:

علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، علم الاجتماع، الفلسفة التاريخ، علم المكتبات والتوثيق، عل وم الإعلام والاتصال، علم الآثار.

تنشر مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية البحوث العلمية الأصيلة للباحثين في هذه التخصصات كافة من داخل الجامعات الجزائرية ومن خارج الجزائر مكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

مساعد المشرفة العامة: أ. وليد عباس

التدقيق اللغوي: أ.غزلان هاشمي

الهيئة العلمية الاستشارية للعدد

د. ابريعم سامية

د. محمد محمد سليمان محمود

د. سليماني صبرينة

د. كنزاي فوزي

د. ساسي سفيان

د. نعموني مراد

د. بعيطيش عبد الحميد

أ. عدي فاتن

شروط النشر

ISSN 2311-5181

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية :

- أن يكون البحث المقدم ضمن الموضوعات التي تعنى المجلة بنشرها.
- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة ، أو مؤتمر في الوقت نفسه ، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

- عنوان البحث.
- اسم الباحث ودرجته العلميَّة، والجامعة التي ينتمي إليها.
- البريد الإلكتروني للباحث.
- ملخَّص للدراسة في حدود ١٥٠ كلمة وبحجم خط ١٢.
- الكلمات المفتاحية بعد الملخص.

- أن تكون البحوث المقدمة بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية
- أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٠) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات والمراجع والجداول والملاحق.
- أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

- اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) وحجم الخط (١٦) في المتن ، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (١٢).
- اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (١٤) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (١٠).
- تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 16 نقطة مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط.

- أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word في نهاية كل صفحة.
- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.
- عند إرسال الباحث لمشاركته عبر البريد الالكتروني، سيستقبل مباشرة رسالة إشعار بذلك.
- تخضع كل الأبحاث المقدمة للمجلة للقراءة والتحكيم من قبل لجنة مختصة ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون.
- لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها .

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

social@jilrc-magazines.com

الفهرس

ISSN 2311-5181

	الصفحة
• الافتتاحية	7
• البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي الشباب الجامعي الجزائري – نموذجاً- أ. وارم العيد	9
• حركة النزوح الصيفي للسكان كانعكاس لعوامل الطرد الجغرافي-مقاربة اثنوغرافية لمنطقة سوف - أ.ضيف الأزهر	27
• متطلبات التنمية الحضرية المستدامة في ظل غياب المخططات الاقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة – د. مسلم فايز أبو حلو	39
• النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني (٧ – ٩هـ/ ١٣ – ١٥م) أ.فؤاد طوهارة	71
• الإسهامات الفكرية والنضالية للمهاجرين السوافة بتونس العاصمة خلال ١٩١٢/١٩٦٢ - أ.عوادي عبد القادر عزام	93
• نحو عصر جديد في تربية المواطنة / د. علي صباغ	107
• السيبرنطيقا ووسائل الإعلام / أ.بن سولة نورالدين	123
• أهم إستراتجيات إدارة ضغوط العمل الفردية و التنظيمية / أ. بحري صابر	135
• التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بمركز الضبط وأساليب التعامل مع الضغط النفسي - د. بحري نبيل/ أ.يزيد شويعل	145
• مسابقة جيل إقرأ السنوية	173
• "Ethnic residential segregation in Britain: concentration or segregation? " Dr. Hassen ZRIBA	177

الإفتتاحية

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا للمرة الثانية على التوالي في إصدار عدد مميز ومتنوع من مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لقد تميز هذا العدد بمساهمة باحثين وأساتذة بارزين من مؤسسات جزائرية وعربية عريقة؛ وفي نفس الوقت جيل جديد من الباحثين يعد بمستقبل علميا زاهر .

كما تظافرت الجهود وتنوعت المواضيع في هذا العدد لتصب كلها لصالح إيجاد حلول وأجوبة على إشكاليات أساسية للارتقاء بالشعوب العربية من خلال التوقف عند أهم المحطات التاريخية وكذلك عند أهم الاستحقاقات والتحديات التي تواجهم .

وعليه نتقدم بالشكر والامتنان لكل من ساهم في صدور هذا العدد وعلى رأسهم السادة أعضاء الهيئة العلمية للمجلة وفريق عمل المركز، وأذكركم ونفسي بأن سر نجاح أي عمل يستدعي المثابرة وعدم الإكتفاء بما تم إنجازه، بل لابد من الاستمرار والسعي دائما نحو الافضل ...

ومثل كل مرة لا يفوتنا أن نهن ئكم بحلول الشهر الفضيل، متمنين أن تنال هذه الهدية العلمية إعجابكم ورضائكم.

المشرفة العامة / د. سرور طالبي

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2014

البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي
الشباب الجامعي الجزائري – نموذجاً–

أ. وارم العيد – جامعة البشير الإبراهيمي– برج بوعريريج– الجزائر

هدفت الدراسة إلى وصف البعد الثقافي للعولمة، وبيان آثارها الثقافية على الهوية الثقافية للشباب وسبل التعامل معها للحد من تأثيراتها السلبية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في معالجة موضوعات البحث، وقد بلغت عينة الدراسة ٢٠٠ طالبا وطالبة، وكانت جامعة البشير الإبراهيمي – ببرج بوعريريج– الإطار المكاني الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية، وقد استخدم الباحثان الوسائل الإحصائية (التكرارات والنسب المئوية)، وقد توصل البحث إلى أن العولمة الثقافية تؤثر سلباً ومن هذه التأثيرات: التأثير في الهوية الإسلامية للشباب، كغياب الالتزام بتعاليم الدين ، وتشويه اللغة العربية، وتم التركيز في هذا البحث على تعيين مجال العولمة هل هي تنحصر في أنها ظاهرة اقتصادية أو سياسية أو تقنية فحسب أم هي بالإضافة إلى ذلك تمثل تحديا فكريا وثقافيا ولغويا، وسلوكيا خصوصا على الشباب كما حاولنا تحديد مخاطرها على الجوانب الثقافية.

Résumé:

Cette étude visait à décrire la dimension culturelle de la mondialisation, et d'illustrer leur jeunesse identité culturelle culturelle et les moyens d'y faire face pour réduire ses impacts négatifs, et pour atteindre ces objectifs chercheurs ont utilisé l'approche descriptive analytique dans le traitement des sujets de recherche, a atteint l'échantillon de l'étude de 200 étudiants et une étudiante de l'Université de Bachir Ibrahimi – bordj bou Arreridj - cadre spatial qui a mené une étude sur le terrain, les chercheurs ont utilisé des méthodes statistiques (fréquences et pourcentages), a la recherche a révélé que la mondialisation culturelle affecter négativement et ces effets: l'influence de l'identité islamique de la jeunesse, et de déformer la langue arabe, a été l'objectif de cette recherche est de mettre la mondialisation limitée par le fait qu'elle phénomène économique ou politique, ou seulement d'ordre technique ou sont en plus de contester intellectuellement, culturellement, linguistiquement et comportemental, en particulier sur les jeunes également essayer de déterminer les risques pour les aspects culturels.

المحور الأول: إشكالية البحث وأهميته

١ – المقدمة :

يرقص الناس رقصة التانغو الأرجنتينية في باريس، ورقصة البكوتسي الكامرونية في دكار، والصالصا الكوبية في لوس أنجلس، ويقدم ماكدونالد شطائر اللحم المفروم (الهامبورغر) في بكين، ونجد أطعمة كانتون في سوهو، ويثير فن الرماية بالقوس الروح الجرمانية، وتغزو الفطيرة الباريسية إفريقيا الغربية وفي بومباي نشاهد البابا عبر المندفزيون، أما الفيليبينيون فينوحون على الهواء مباشرة أميرة بلاد الغال . هكذا وصف **جان بيير فارني** في مقدمة كتابه " عولمة الثقافة" رواج خليط المنتوجات الثقافية في العالم اليوم .

وعليه يعتبر موضوع العولمة وتأثيراتها على الهوية أحد الموضوعات المهمة التي بدأ الباحثون منذ منتصف القرن الماضي الاهتمام بها نظرا لحداثة مفهوم العولمة نسبيا، وكذا التأثيرات العميقة التي تتركها هذه الظاهرة بمختلف تجلياتها على الهوية، وهو ما جعل مجموعة من المجتمعات في مختلف أرجاء العالم تتجاوب مع العولمة بطرق مختلفة حيث رأى فيها البعض عاملا سلبيا ومؤثرا على الهوية عن طريق تذويب الملامح الثقافية والدينية لهذه المجتمعات وقولبتها وفق نظام غربي محض بينما رأى فيها البعض الآخر أنها عامل مساهم في التقدم و التطور بعيد ا عن التقاليد البالية و العادات التي لا معنى من بقائها في الوقت الراهن، الذي يتسم بالتحديات الجسيمة تشمل جميع مناحي الحياة الاقتصادية منها والسياسية والتقنية والمعلوماتية ...وتتعدى هذه الأخيرة في حد ذاتها سابقاتها، لما يطبع عصر العولمة الذي يقوده أباطرة المعلومات من محاولات لتغيير المعالم الثقافية والفكرية المميزة للمجتمعات الإنسانية..

وبالتالي يعد البعد الثقافي للعولمة من أخطر أبعادها، فهي تعني إشاعة قيم ومبادئ ومعايير ثقافة واحدة وإحلالها محل الثقافات الأخرى، مما يعني تلاشي القيم والثقافات القومية وإحلا ل القيم الثقافية للبلاد الأكثر تقدما محلها، وخاصة أمريكا وأوربا، الأمر الذي قد ينعكس سلبا على الهوية الثقافية للشباب العربي والجزائري بالخصوص.

وهنا تكمن أهمية البحث الحالي في التعرف على المتغيرات الجديدة التي تؤثر على الهوية الثقافية ، ، ومدى تأثيراتها السلبية على الشباب الجامعي وهويته الثقافية من خلال مكوناتها كالدين، واللغة وبعض مظاهر القيم الثقافية.

٢ – الإشكالية:

يعيش العالم أجمع ظاهرة قد تشكل تحديا لغالبية الدول، وبخاصة الدول العربية يشار إليه بتحدي العولمة challenge of globalization الذي أخذ يتسارع في الآونة الأخيرة مستمدًا قوته من الثورة العلمية

والتكنولوجية ومن التطورات المذهلة في وسائل الاتصالات والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل وقد يصعب تحديد لحظة ولادة العولمة كواقع اقتصادي و سياسي وثقافي، لكن يمكن القول أن هناك اعتقادًا واسع الانتشار بأن العولمة قد برزت مع بروز الحداثة.

فالعولمة ليست موضوعًا جديدًا، وإن كان الحديث عنها قد كثر في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بل إن بعضهم يرى أنها ظاهرة مستمرة منذ فجر التاريخ، وإن اختلفت مسمياتها وأهدافها وأدواتها، ومن هنا فقد احتلت قضية العولمة بسلبياتها وإيجابياتها مكانًا متقدما في السنوات الأخيرة لدى الدارسين والباحثين في محاولة لفهم تلك الظاهرة التي أصبحت واقعًا يفرض نفسه في شتى ميادين الحياة وأهمها ما يمكن تسميته بالعولمة الثقافية.

والعولمة ببعدها الثقافي والذي يعني ثقافة بحدود ثقافية معينة من خلال انتشار الأفكار والمعتقدات والقيم والقناعات وأنماط الحياة والأذواق ذات الصبغة الغربية على الصعيد العالمي، عن طريق الانفتاح بين الثقافات العالمية بفعل وسائل الاتصال الحديثة، والانتقال الحر للأفكار والمعلومات.

وبالتالي فهي أصل العولمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأ خلاقية، لأن الثقافة هي التي تهيئ الأذهان والنفوس لقبول تلك الأنواع الأخرى، فالثقافة عنصر أساسي في حياة كل فرد وكل مجتمع، وهي تشمل العادات والتقاليد، والمعتقدات والقيم، وأنماط الحياة المختلفة، والفنون والآداب وحقوق الإن سان وللعولمة الثقافية وسائلها ومضامينها، فوسائلها هي الآلات والأدوات والأجهزة التكنولوجية أما مضامينها ومحتواها فهي البرامج الفكرية والتصورات الأدبية والفنية والمذاهب النقدية، والآراء الإيديولوجية، ووجهات النظر السياسية، ونمط الحياة، والتقاليد الاجتماعية في المأكل والملبس والمشرب والبرامج التمثيلية الغنائية والموسيقية وما شابه ذلك ومن هنا نجد أن العولمة ليست نظاما اقتصاديا فحسب بل ترتبط ارتباطا عضويا مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكرا معينا وثقافة معينة.

فالعولمة التي تعني تعميم نموذج الحضارة الغربية – خاصة الأمريكية – وأنماطها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على العالم كله، يمكن اعتبار الجانب الثقافي أهم أثر من آثارها، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى ظهور تيار العولمة الذي يريد جعل العالم قرية صغيرة، الأمر الذي أحدث اتصالا وتبادلا للثقافات بين الدول، وقد شكل هذا الاتصال تهديدا للهوية الثقافية وما يرتبط بها من أخلاق ومبادئ يشكل الدين، واللغة أساسا لها.

ولقد أشار الكاتب الأمريكي "**صمويل هنتغتون**" والمنظر للعولمة الأمريكية في كتابه (صراع الحضارات) إلى أن العالم يتوجه نحو حرب حضارية تكون فيها القيم الثقافية الرمزية هي الحدود الثقافية بين الحضارات، وكل من ينتمي

إلى هذه الهوية المكونة من الدين واللغة والتاريخ و التراث الثقافي فالنقاش حول الهوية قد أصبح سائد ا في ساحات النقاش الفكري في العالم في الدول الضعيفة والقوية والمتقدمة.

والهوية لأي شعب أ و أمة هي حصيلة الدين واللغة والفكر والتاريخ والفنون والآداب والتراث والقيم والعادات والأخلاق والوجدان ومعايير العقل والسلوك، وغيرها من مقومات التي تتمايز بها الأمم والشعوب والمجتمعات ، وليست كل هذه المكونات ثابتة بل بعضها يتغير حسب المستجدات الإنسانية والحضارية.

ومما لا شك فيه أن للعولمة أثرًا كبيرًا وواضحًا في الهوية الثقافية بشهادة الباحثين ورغم اختلافهم في تقدير هذا الأثر وخطورته، مما أبرز مواقف متعددة ومتباينة من العولمة فالمؤيدون لظاهرة العولمة يرون أنها تسهم في انتشار التكنولوجيا الحديثة من مركزها في العالم المتقدم اقتصاديًا إلى باقي أنحاء العالم، ومن ثم زيادة الإنتاج زيادة واضحة ويرون أن ذلك في حد ذاته يغفر للعولمة أي تأثير سلبي يمكن أن ينتج عنها في الهوية الثقافية بل يرى بعضهم أن هذا التأثير بسيط وبعضهم الآخر أكثر تفاؤلا حيث يرى أن الهوية الثقافية سوف تستفيد من العولمة بدلا من أن تتضرر، كما يرى أنصار هذا الرأي أن العولمة تسهم إسهامًا واضحًا في نقل المعلومات وتخزينها وتوفيرها لمن يريد الانتفاع بها، وفي سبيل ذلك تهون الهوية الثقافية [1]

والواقع يشير إلى أن في أكثر من موطن وبلد في العالم عنده نوع من "**هستيريا الهوية**"ويتمثل ذلك في عدم اندماج الفرد بسهولة وبشكل طبيعي، كما كان الأمر في الأمس في علاقاته مع الأسرة والعمل مع الجماعة والأمة.

فمحاولة تنميط سلوكيات البشر وثقافتهم في المجتمعات كافة وإخضاعها لقيم وأنماط سلوك سائدة في ثقافات معولمة، أمر يحمل إمكانية تفجير أزمة هوية ثقافية التي أصبحت من المسائل الرئيسية التي تواجه المجتمعات الإسلامية، فأخطر التحديات هو ما قد تتعرض له المكونات الأساسية للهوية الثقافية متمثلة في الإسلام واللغة العربية وال قيم الثقافية، فمن الثابت أن العولمة تعتمد على اللغة الانجليزية، كما أن صورة العرب والمسلمين في الإعلام الغربي المهيمن على الساحة الدولية لا تعبر عن الواقع بالإضافة إلى أن الإعلام الغربي يتعامل مع العرب بحكم علاقات الاستعمار والتبعية.

---

[1] كنعان أحمد: العولمة والبحث العلمي والتقنيات في الوطن العربي ندوة علمية وطموحًا، واقعًا العلمي والبحث العالي والتعليم العولمة الجامعات اتحاد مع والطب، للتعاون العربية الجامعة تونس، ، 2000/11/23– ، ص11.20

وقد تلعب ثورة الاتصالات دورا أسا سيا في إحداث هذا التأثير الثقافي، فبدلا من الحدود الثقافية الوطنية والقومية تطرح إيديولوجيا العولمة حدود ا أخرى غير مرئية ترسمها الشبكة العنكبوتية والقنوات الفضائية بفرض الهينة على الأذواق والفكر والسلوك، فأكثر ما يلفت الانتباه في ظواهر العولمة في المجال ا لثقافي هو المدى الذي بلغته الثقافة الشعبية الأمريكية من الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العا لم، فقد أصبحت الموسيقى والبرامج التلفزيونية والمسلسلات، والأفلام السينمائية الأمريكية منتشرة في أرجاء العا لم، كما أن النمط الأمريكي في اللباس، والأطعمة السريعة، والمشروبات، وغيرها من السلوكيات الاستهلاكية انتشرت على نطاق واسع، ويبدوا أنها تعتمد في نشر نمطها الثقافي على تفوقها التقني وهيمنتها السياسية والعسكرية.

لقد أصبح شبابنا في عصرنا الحاضر عبيدا لما تقدمه له القنوات الفضائية ومواقع الانترنت والهواتف المحمولة من برامج ومحتويات، كما أنه أصبح يقلد كل ما يشاهده عبر هذه الوسائط، من سلوكيات وعادات وتقاليد سواء كانت مفيدة أم مضرة بالنسبة له، وذلك تحت شعار الموضة والتفتح على الآخر ومواكبة تطورات العصر، وما نشاهده اليوم في واقعنا من اختلاط وانحلال للأخلاق وانتشار للعلاقات غير الشرعية داخل مؤسساتنا التعليمية وأيضا انتشار للجريمة والعنف والاغتصاب والغش والرشوة والمخدرات وتبادل الصور الإباحية بين الشباب خير دليل على مخاطر وسلبيات القنوات الفضائية وشبكة الانترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الوسائط الإعلامية الحديثة، لقد جعلت هذه الوسائط الشاب الجزائري يعيش في عا لم لا يدرك ماذا يفعل فيه حيث جعلته يعيش في عا لم خيالي بعيدا عن مجتمعه وأسرته، يفكرا دوما في محاولة الوصول إلى هذا العا لم المثالي الذي صورته وزرعته له وسائط الإعلام والاتصال في مخيلته، مما ولد لدى شبابنا مرض الإحباط والقنوط واليأس من واقعه المعاش ومحاولة ركوب أمواج البحر.

لا نستطيع أن ننكر أنَّ العا لم قد أصبحَ اليوم قريةً كونيةً سريعةَ التغيّرِ والتّأثر ببعضها البعض، فالوقوفُ على طبيعة التحديات التي تواجهُ جيل الشباب تمنحُنا معرفةً كافية عن واقعنا الحالي وكيف نتجه نحو المستقبل وما الذي تفرضه علينا معطيات العولمة من عبء التوجهات نحو الشباب الذين هم حصونُ أمتنا المنيعة إذا استطعنا أن نسلحَهُم بالوعي والمعرفة والثقافةِ الكافية لمواجهة هذه التحديات، وقد عبّر أحد الباحثين عن ذلك بقوله " يمكنُ أن نقولَ إنَّ جيلَ الشبابِ هو أمضى أسلحة العا لم العربي في صراعه المصيري من أجل خروجه منْ كهوف الظلام وصنعِ مستقبلٍ أفضل".

و هو فضلا عن ذلك صاحبُ هذا المستقبل غيرَ أنَّ الظروف التي تضع العالمَ العربيَّ على نقطة تحولٍ حاسمةٍ في تاريخه، هي نفسها التي تضع الشباب في (أزمة)، فهمْ إذن للأمة الأمل ومصدر الخطر في وقتٍ واحد "[1].

هذه الأزمة التي تجعلهم يعيشون حياة التناقض فهم مثاليون على المستوى النظري في حياة مهمشة في الواقع، وللإعلام الدور الأعظم في التأثير في الشباب بشكل يفوق تأثير الأسرة والجامعة أحيانا.

ولهذا يري العلماء أن الحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية أصبح التحدي المطروح علينا بشدة في عصر السماوات المفتوحة التي تكتظ بالأقمار الصناعية التي تحمل مئات القنوات التلفزيونية من كل أنحاء العالم بما تنطوي عليه من تأثيرات مختلفة تشكل الفكر والوجدان للشباب على حد السواء، فالإحساس بالخطر يستلزم البحث عن الهوية و الانتماء حتى لا نتعرض للصراع.

وترجع معظم الكتابات والأبحاث العديد من المشكلات التي يعاني منها شباب اليوم إلى اضطراب النسق القيمي لديه، حيث يحدث الصراع بين ما تربى ونشأ عليه من قيم تدعو إلى التراحم والتواد والإيثار والصدق والأمانة والقناعة، وبين ما يراه ويسمعه يوميًا في تعاملاته من أساليب وآراء تدعو إلى اعتناق القيم السلبية مثل الأثرة والمنفعة الشخصية وحب الذات والحصول على الحقوق دون أداء الواجبات فالمؤثرات المادية والنفعية التي تسود في ظل العولمة، تؤثر في المراهق والشاب وتجعله يقع في حيرة بين تمسكه بما نشأ وتربي عليه، وما يتمشى مع معتقداته وقيمه وبين الانسياق مع الأوضاع الجديدة التي يتعايش معها يوميًا .هذا الصراع يؤدي بالشباب إلى اضطراب هويته ويفقده الإحساس بالهوية ويصبح مضطربًا وجدانيًا مما يؤثر على طريقة سلوكه وأفكاره وهذا ما توصلت إليه العديد من الدراسات مثل دراسة **ثيلهمر** (Theilhemer) عام**١٩٩٢**، و **ليفتانو**(Levitan) وآخرين عام **١٩٩٢**، **وميتون** (Mayton) عام **١٩٩٠**.[1]

لقد غيرت تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة البيئة التي يعيش فيها شبابنا عن تلك التي كانت منذ زمن، فإذا كانت هذه الوسائل غيرت من أسلوب حياتنا وانتقالنا ووقت فراغنا وعلاقاتنا مع الأسرة والأصدقاء فكيف سيكون

[1] حجازي عزت: الشباب العربي ومشكلاته، موسوعة عالم المعرفة، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص٢.

[1] خالد بن عبد الله القاسم: العولمة الثقافية وأثرها على الهوية، منشورة في **ندوة العولمة وأولويات التربية**، كلية التربية – جامعة الملك سعود، ٢٠-٢٢/٠٤/٢٠٠٣، على الشبكة الدولية للمعلومات، تم تصفح الموقع يوم ١٨/٠٢/٢٠١٠: http://faculty.ksu.edu.sa/aljarf/Research%20Library

للأجيال الجديدة التي ستعيش في بيئة من الوسائل المعلوماتية الأكثر تطورا بما لا يقاس بحاضرنا، وماذا سيحدث للخصوصيات والهويات المميزة بالصيغة التي نفكر فيها اليوم؟[٢]

إن وجودنا كشباب جزائري عربي إسلامي في التاريخ والجغرافيا مرهون بالمقام الأول بوجودنا الثقافي في الوقت الذي أصبحت المجتمعات الغربية تروج لثقافاتها وقيمها وأنماطها السلوكية المتناقضة مع ثقافاتنا المحلية والتي باتت تهدد الخصوصيات الثقافية والحضارية لبلداننا وأوطاننا التي أصبحت تعيش حالة تبعية ثقافية من خلال ما أفرزته العولمة والتكنولوجيا.

وبما أن ثقافة الآخر ثقافة استهلاكية فإن شباب مجتمعاتنا أمام تحديات المحافظة على هويتنا الثقافية وتحديد أين يقف فيها الثابت عن المتح ول، ولعل هذه التحديات المتعلقة بالهوية الثقافية قد شغل ت بال المفكرين والباحثين إذ برزت القضية منذ زمن ولكنها اليوم تبرز تحت تأثير عامل قوي لا تستطيع المجتمعات والدول إلا التأثر به، وهو ثورة العولمة.

ويوجد بين مفهومي الهوية والعولمة علاقات جدلية فريدة من نوعها في طبيعة العلاقة بين المفاهيم، إنهما مفهومان متجاذبان متقاطبان متكاملان في آن واحد، وفي دائرة هذا التجاذب والتقاطب والتكامل يأخذ مفهوم الهوية على الغالب "دور **الطريدة**" بينما يأخذ مفهوم العولمة دور "**الصياد**" حسب تعبير الدكتور **علي وطفة**[٣]

وفي إطار هذه الإشكالية تسعى الدراسة الراهنة إلى طرح مجموعة من القضايا والتساؤلات المثارة بين المثقفين والمهمومين بقضايا الهوية والشخصية في ظل تجليات العولمة الثقافية والاجتماعية وتأثيراتها الوافدة على تغريب الذات وتهميش الشخصية وتعميم نوع آخر من ثقافة الاستهلاك المفعم بالقيم النفعية والثقافة الشعبية الغربية وغيرها من الثقافات الأخرى التي تنتشر اليوم بصورة سريعة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، تسلبهم الهوية وقد يتحول الإنسان العربي إلى مواطن مغترب عن ذاته وعن وطنه وعن قيمه الأصيلة. وفي ضوء ما سبق، **تتحدد مشكلة الدراسة في بحث واقع هوية الشباب الجزائري الثقافية، في ظل تحديات العولمة** والذي ينبثق عنه مجموعة تساؤلات فرعية هي :

١. ما مكانة الدين الإسلامي كمكون أساسي للهوية الثقافية الجزائرية، لدى الشباب الجامعي في ظل العولمة ؟

---

[٢] سمير إبراهيم حسن: الثورة المعلوماتية عواقبها وآفاقها، مجلة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد ١٨ العدد١، ٢٠٠٢ ، دمشق، ص ٢١٢ .

[٣] علي وطفة : تصدعات الهوية وهزائمها، موقع اتحاد الكتاب العرب، تم تصفح الموقع يوم : (١٠.٠٢.٢٠١٠):
http://www.soufaouakthakafia.maktoubblog.com

٢. ما مكانة اللغة العربية كعنصر أساسي من عناصر الهوية الثقافية لدى الشباب الجامعي خصوصا في ظل بروز اللغات الأجنبية ؟

٣. ما مدى تأثر القيم الثقافية للشباب الجامعي الجزائري، خصوصا في ظل ثورة الاتصال والإعلام الحديثة كوسيلة أساسية للعولمة ؟

٣– أهداف البحث :

– التعرف على المتغيرات الجديدة التي تؤثر على الهوية الثقافية.

– دراسة وفهم وجهة نظر المفكرين والعلماء وموقفهم تجاه العولمة، ومدى تأثيراتها السلبية والإيجابية على الشباب الجامعي وهويته الثقافية من خلال الدين الإسلامي، واللغة العربية وبعض مظاهر القيم الثقافية.

– التعرف على مواقف الشباب الجامعي من العولمة ورؤيتهم للثقافات الوافدة.

٤– فرضيات البحث :

– تؤثر العولمة سلبا على مكانة الدين الإسلامي لدى الشباب الجامعي.

– تؤثر العولمة سلبا على اللغة العربية .

– تؤثر العولمة سلبا على مظاهر القيم الثقافية لدى الشباب الجامعي.

٥– أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث :

١– مفهوم الهوية: (Identity – Identitas- Identité)

حسب الدكتور أحمد بن نعمان في نوعين اثنين: [١]

الأول: هوية فردية : و تعتمد أساسا على المميزات الجسدية التي تميز كل كائن بشري عن الآخر .

الثاني:هوية وطنية أو قومية: و هو مجموعة الصفات أو السمات الثقافية العامة التي تمثل الحد الأدنى المشترك بين جميع الأفراد الذين ينتمون إلى أمة من الأمم و التي تجعلهم يعرفون و يتميزون بصفاتهم تلك عما سواهم من أفراد الأمم الأخرى.

فالهوية ببساطة عبارة عن مركب من العناصر المرجعية المادية والاجتماعية والذاتية المصطفاة التي تسمح بتعريف خاص للفاعل الاجتماعي [٢] **وطالما هي مركب من عناصر، فهي بالضرورة متغيرة، في الوقت ذاته**

---

[١] . أحمد بن نعمان: الهوية الوطنية – الحقائق و المغالطات، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، ١٩٩٥، ص ٢٣

[٢] تركي الحمد : الثقافة العربية في عصر العولمة ، دار الساقي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩، ص٢٠.

تتميز فيه بثبات معين، فالهوية منظور لها سوسيولوجيا متغير من المتغيرات ومن هنا ينشأ مفهوم ' أزمة الهوية ' نتيجة تعرضها لمتغيرات. فالأزمة ليست في الهوية ذاتها بل في العقل وقدرته على استيعاب المتغيرات.

٢- مفهوم الهوية الثقافية: يمكن تعريف الهوية الثقافية والحضارية لأمة من الأمم بأنها "القدر الثابت، والجوهري والمشترك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعًا يتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى" [٣]

٣- العولمة: تعني: "انفتاح العالم على بعضه ..في التجارة والاقتصاد والسياسية والإعلام والثقافة الخ.. دون قيود ولا حدود ولا حواجز" . [٤]

أما العولمة الثقافية فتشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية تسوق كأي سلعة تجارية أخرى ومن ثم بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع وهي محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة وذلك لسلخها عن ثقافتها وموروثها الحضاري، فالعولمة ن ظام يقفز على الدولة والأمة والوطن نظام يريد رفع الحواجز والحدود، إنه نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمة من أي محتوى، ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاأمة واللاوطن واللادولة [٥] .

وهناك من يرى بأن العولمة الثقافية ما هي إلا توحيد القيم حول المرأة و الأسرة، و حول الرغبة و الحاجة و أنماط الاستهلاك في الذوق و المأكل و الملبس، إنها توحيد طريقة التفكير و النظر إلى الذات و إلى الآخر و إلى القيم و إلى كل ما يعبر عنه السلوك، و هذه الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها [١].

المحور الثاني: الإطار النظري

١ – مدخل إلى مفهوم الهوية الثقافية : في معجم **المفاهيم الفلسفية** الذي جاء فيه : " إنها ميزة ما هو متماثل ، سواء تعلق الأمر بعلاقة الاستمرارية التي يقيمها فرد مع ذاته".[٢]٢

---

[٣] محمد عابد الجابري: العولمة و الهوية الثقافية، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٢٨،١٩٩٨، ص١٤

[٤] أسعد ملي : العولمة بين التكيف والممانعة ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية سورية، مجلد ٢٣ العدد الثاني، ٢٠٠٧، ص١١٩.

[٥] محمد عابد الجابري: المرجع السابق، ص١٩.

[1] علاء الدين زهير الرواشدة: العولمة و الهوية الثقافية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، الأردن، ص٧٠. ٢٠٠٨

[٢] عزيز مشواط: إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٨ أفريل ٢٠٠٥، ص١٨.

(٣)عزت حجازي: الشباب العربي ومشكلاته، موسوعة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥، ص٢.

أما **أنثروبولوجياً** فيحضر المفهوم كعلامة غير منفصلة عن مسلسل الفردنة، أي كشكل من أشكال التمايز بين الطبقات نفسها، فمن أجل إعطاء هوية لفرد ما أو لمجموعة من الأفراد، يبدو لزاماً التمييز بين ما ليسوا هم، وبالمقابل ينبغي فهم الفرد في خصوصيته، كما يجب أخذ هويته التاريخية بعين الاعتبار.

وقول الفارابي: **"**هوية الشيء، وعينته، وتشخصه، وخصوصيته، ووجوده المنفرد له، كل واحد، وقولنا إنه هو إشارة إلى هويته، وخصوصيته، ووجوده المنفرد له الذي لا يقع فيه اشتراك**"**(٣)

كما نجد مفهوم آخر هو **"** فلسفة الهوية (philosophie de L'identité) **"** اصطلاح فلسفة الهوية على مذهب (**شيلينغ**) القائل بوحدة الطبيعة والفكر ، ووحدة المثل الأعلى والواقع، وكل فلسفة من هذا القبيل، لأنها تجمع بينهما في وحدة لتنفصل، وترجعهما إلى شيء واحد هو المطلق.

الهوية صفة موضوعين من موضوعات الفكر ،رغم اختلافهما في الزمان والمكان متشابهين في كيفيات واحدة، وتسمى هذه بالهوية الكيفية،أو الهوية النوعية(٤)

ومنه يمكن تعريف الهوية بأنها: السمات والسلوكيات التي تميز الشباب الجامعي الجزائري عن غيرهم، وتكوّن ذاتهم، وترتبط ارتباطًا واضحًا بالممارسات الثقافية الموروثة، و المنبثقة عن الإسلام، وا لم كونة من العناصر الأساسية : الدين الإسلامي، اللغة العربية، والقيم الثقافية.

إن **الهوية الثقافية والحضارية لأمة، هي القدر الثابت والجوهرية والمشترك من السمات والقسمات التي تميز حضارة أمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل الشخصية الوطنية أو القومية طابعا تتميز به عن الشخصيات الأخرى.**(١)

ويوجد هناك مفهوم تاريخي أكثر ملائمة للهوية الثقافية وضعه **استيوارت هال:**

فالهوية الثقافية بالنسبة له هي "موضوع صيرورة شأنه شأن "الوجود" إنها موضوع ينتمي للمستقبل بقدر ما ينتمي للماضي... (٢)

وهناك تصوران للهوية الثقافية:

١- **التصور الثابت الستاتيكي للهوية الثقافية** : الذي يرى أن الهوية الثقافية، عبارة عن شيء اكتمل وانتهى وتحقق في الماضي، في فترة زمنية معينة، أو نموذج اجتماعي معين وأن الحاضر ما هو إلا محاولة إدراك هذا المثال وتحقيقه .

(٤) يعقوبي محمود: معجم الفلسفة، الميزان للنشر والتوزيع، ط٢، الجزائر، ١٩٧٣، ص ١٧٤.

٢- **التصور التاريخي والديناميكي للهوية الثقافية**الذي يرى أن الهوية الثقافية شيء يتم اكتسابه وتعديله باستمرار، وليس أبدا ماهية ثابتة، أي إن الهوية قابلة للتحول والتطور، ويمكن النظر إلى الهوية في صورتها الديناميكية على أنها مجموعة من المقررات الجماعية التي يتبناها مجتمع ما، في زمن محدد للتعبير عن القيم الجوهرية والعقائدية والاجتماعية والجمالية والاقتصادية والتكنولوجية والتي تشكل في مجموعها صورة متكاملة عن ثقافة هذا المجتمع

*ولقد أشار تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام سنة ١٩٨٧ بعنوان إستراتيجية تطوير التربية العربية عن الذاتية الثقافية، أنها تعني "**بأننا أفراد ننتمي إلى جماعة لغوية محلية، أو إقليمية أو وطنية، بما لها من قيم أخلاقية وجمالية تميزها عن غيرها من الثقافات** "* [٣] *فالهوية الثقافية تختلف من عقيدة إلى أخرى، ومن شعب، إلى شعب، ومن مرحلة زمنية إلى أخرى.*

– مكونات الهوية الثقافية: الشكل التالي يبين ذلك :

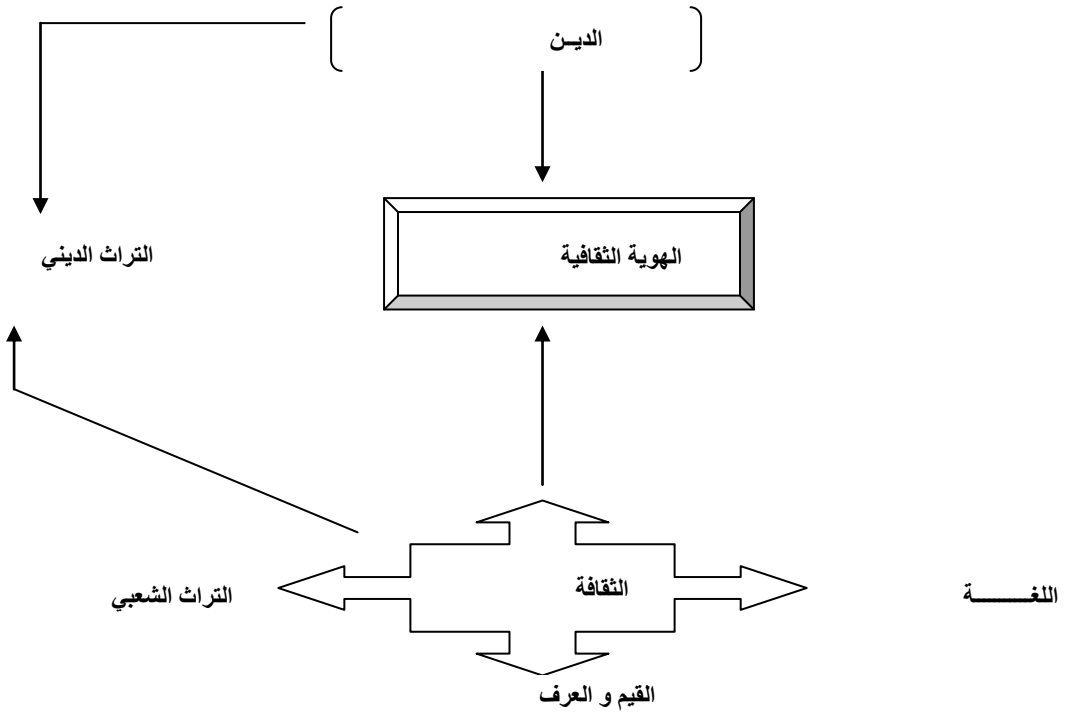

[١] إبراهيم الحسن: الهوية الثقافية الصحراوية، مقال على شبكة الأنترنيت، www. Alarbio.com ، ص٢

[٢] جورج لارين: الإيديولوجيا والهوية الثقافية، الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٢، ص٢٦٨.

[٣] أحمد عبد الله العلي: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٠٥.

٢– مدخل إلى مفهوم العولمة:

ولد هذا المفهوم وهو ينطوي على عناصر الجذب والشد والتدافع والتنافر، مما أدى إلى الاعتقاد بأن طبيعة العولمة تتطلب وصفها بأنها ظاهرة عرضية، تتعلق بتطور المجتمع البشري والتغيرات العالمية، من حيث هي في بداية التكوين ولم تتشكل نهائيا، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد الرأي المناسب والموحد الذي يمكن الأخذ به للإحاطة بالظاهرة.

وقد أطلق بعض الكتاب والمفكرين على العولمة "**النظام العالمي الجديد**" وهذا المصطلح استخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش–الأب– في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج (بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس ١٩٩٠م).[1]

وربّما يوحي هذا الإطلاق– **النظام العالمي الجديد–** بأن اللفظة ذات مضامين سياسية بحتة ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية، بمعنى آخر تشمل مضامين تتعلق بكل جوانب الحياة الإنسانية.

ولقد فرضت العولمة نفسها في الحياة المعاصرة، على العديد من المستويات، سياسياً واقتصادياً فكرياً وعلمياً، ثقافياً وإعلامياً تربوياً وتعليمياً.

وكثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة، نذكر هنا بعضاً منها، ثم نذكر التعريف الذي نرى أنّه قد يعبر عن المعنى الحقيقي لظاهرة العولمة.

ومن هذه التعريفات: يقول **جيمس روزانو** أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولمة: " إنّها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيديولوجيا، وتشمل: إعادة الإنتاج وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة".[1]

* والكاتب الأمريكي الشهير . **وليم جريدر**. في كتابه الصادر عام ١٩٧٧م بعنوان(عالم واحد..مستعدون أم لا) وصف العولمة "بأنها آلة عجيبة نتجت عن الثورة الصناعية والتجارية العالمية وأنّها قادرة على الحصاد وعلى التدمير،

---

[1] محمد سعيد أبو زعرور: العولمة ، دار البيارق، عمان، الأردن، ط١ ، ١٩٩٨، ص ١٣.

[1] نعيمة شومان :العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٨، ص٤٠.

وأنّها تنطلق متجاهلة الحدود الدولية المعروفة، وبقدر ما هي منعشة، فهي مخيفة، فلا يوجد من يمسك بدفة قيادتها، ومن ثمّ لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في اتجاهاتها "[2].

قال الكاتب الأمريكي المعروف (**توماس فريدمان**) ذات مرة: "إنَّ العولمة هي أشبه بقطعة بيتزا يضع عليها كل بلدٍ في العالم بعض المكونات من إنتاجه المحلي: فالهندي يضع عليها مثلاً البهارات الحارة، والأمريكي يضع عليها السجق، والإيطالي يضع عليها الزيتون. بمعنى أنَّ بإمكان كل بلد أن تكون له مساهمته في العولمة، مساهمةً تنبع من تخصصه وتميزه في مجال معين . غير أنّ الحاصل فعلياً هو أنَّ خيارات دعاة العولمة الجديدة محدودة، فإما أن تكون ملحقاً بهم، وإمَّا أن تكون مختلفاً عنهم " [3].

البعد الثقافي:

لقد اختلفت الآراء حول العولمة الثقافية فهناك من يرفض و هناك من يقبل إمكانية عولمة الثقافة، فالبعض يقول بأن الثقافة لا تعولم و أن أية عولمة هي في حقيقة الأمر هيمنة لثقافة معينة على الثقافات الأخرى، و هذه الهيمنة تستند إلى قوة من خارج مجال الثقافة سواء كانت مستمدة من مجال التكنولوجيا أم الاقتصاد أم القهر السياسي، و يقول البعض الآخر باستحالة قيام ثقافة معولمة فبالرغم من انتشار العولمة في مجالات أخرى فلن تمتد إلى مجال الثقافة، و يتوقع آخرون وجود نوعية جديدة من العلاقة بين العولمة و الثقافة التي لا تقوم على هيمنة ثقافة واحدة فقط و لا التنوع الثقافي فحسب.

و هناك من يرى بأن العولمة الثقافية ما هي إلا توحيد القيم حول المرأة و الأسرة، و حول الرغبة و الحاجة و أنماط الاستهلاك في الذوق و المأكل و الملبس، إلى توحيد طريقة [1] التفكير و النظر إلى الذات و إلى الآخر و إلى القيم و إلى كل ما يعبر عنه السلوك، و هذه الثقافة التي تدعو العولمة إلى توحيدها.

و قد أشار **نعوم تشومسكي** الأكاديمي الأمريكي إلى قضية العولمة الثقافية بقوله: "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام تعزز سيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله ،

وفي هذا الصدد يقول وزير العدل الفرنسي الحالي (Jack tobon) :إن الإنترنت شكل جديد من أشكال الاستعمار، وإذا لم نتحرك فأسلوب حياتنا في خطر في المقاطعات الكندية بلغت الهيمنة الأمريكية في مجال تدفق

---

[2] محمد سعيد أبو زعرور:المرجع السابق، ص ١٤.

[3] عادل بدر سليمان : ثقافة الشباب المعاصر بين عولمة التعليم وتعليم العولمة ، جريدة النور ، ٢٠٠٨ .٢٠٠٩\٧\١٥
http://www.shababona.com/shabab/content/view/380/1/>

[1] علاء المرجع السابق، ص ٦٩. زهير الرواشدة:

البرامج الإعلامية والتلفاز إلى حد دعا بعض الخبراء إلى التنبيه إلى أن الأطفال الكنديين أصبحوا لا يدركون أنهم كنديون لكثرة ما يشاهدون من برامج أمريكية.

و الحقيقة رغم كل هذه المعارضات للعولمة الأمريكية للمجتمعات إلا أن محاولات العولمة الثقافية للنمط الأمريكي في المجتمعات العربية جارية سواء من قبل الأمريكان أنفسهم أم من قبل العرب الذين يعملون على صب هذه الثقافة و مزجها بالثقافة العربية و أرى أنهم لم يدركوا حتى الآن تميز كل ثقافة عن الأخرى و صعوبة هذه العولمة الثقافية رغم ما يبدو ظاهريا من تقبلها، حيث نشهد في الإعلام العربي تعريب كثير من البرامج الأمريكية و منها **برنامج لحظة الحقيقة** و الذي تبث إعلاناته هذه الأيام في قناة **Mbc 4** وفي رأيي أن هذه البرامج التي تعمل لأجل هذه العولمة الثقافية نجدها غافلة عن كل القيم التي يحملها المجتمع العربي .

إذن فالعولمة الثقافية رغم ضراوتها و وجودها فعلا في عدة مجتمعات من بينها المجتمع الجزائري، إلا أنه حتى الآن لم يتم هضمها في هذه المجتمعات و لم يتم تقبلها و إن كان هذا ظاهريا، و أقصد بذلك العولمة الثقافية السلبية، و إلا فهناك قيما ثقافية تم تقبلها في المجتمع السعودي و سوف يشار إليها عند الحديث عن أثر العولمة في المجتمع الجزائري.

– الاستنتاجات والتوصيات:

عالجت هذه الدراسة العولمة بوصفها ظاهرة ثقافية، سرعان ما تداخلت مع المتغيرات السياسية والاقتصادية، والإعلامية، لتصبح تحدياً رئيسياً لهوية الشباب الجامعي، وكلما وجدت فرصة استخدمت لغزوها ثقافياً وفكرياً .

وتم إجراء الدراسة من خلال واقع العناصر الأساسية المكونة للهوية الثقافية وهي (الدين، اللغة، وبعض مظاهر القيم الثقافية) تبين أن: هناك تأثير نسبي للعولمة على الهوية الثقافية من خلال عناصرها المذكورة .

اتضح أن الالتزام بالدين الإسلامي مهم جدا لدى فئة الشباب المبحوثين، إلا أننا نجد الأغلبية من المبحوثين لا يشاركون في الأنشطة الدينية، كما دلت النتائج بأن معظم الأفراد لا يرتادون المدارس القرآنية، وأن العدد الأكبر من أفراد العينة يرون أن أبرز معيار يحدد مكانة وقيمة الإنسان في المجتمع الجزائري هي المال والسلطة والنفوذ.

أما التساؤل حول اللغة؟ فتبين أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يرون أن الشخص الذي يتقن اللغات الأجنبية شخص متحضر، وأن الاستعمار من بين أهم الأسباب التي أدت إلى إهمال اللغة العربية، كما اتضح لنا أن أغلبية المبحوثين يزورون مواقع أجنبية على الشبكة العنكبوتية .

فإذا "كانت العربية أداة صالحة لكتابة العلوم أكثر من عشرة قرون، وكانت لغة الحضارة في كل هذه المدة، فما بالها تعجز عن هذه المهمات اليوم؟ ! إنها ليست عاجزة، ولكن أبناءها عاجزون، وإنها ليست قاصرة ولكن أبناءها أكثرهم قاصرون".

ومن خلال وصف البعد الاتصالي للعولمة متجسداً بالتطور التكنولوجي الحالي في ميدان الإعلام والاتصال ، كان تساؤلنا حول واقع القيم الثقافية؟ وتبين أن :

أغلبية أفراد العينة يملكون الهاتف النقال، كما أن أغلبية المبحوثين يوافقون على وجود علاقة تعارف وحب قبل الزواج.

كما نجد أن الأغلبية من المبحوثين يختارون لباسهم على أساس الأزياء أو (الموضة)، بالدرجة الأولى كما أن الشباب الجامعي يرى أن الثقافة الغربية أحسن من الثقافة الجزائرية بالدرجة الأولى وفي نوع الحياة التي يعيشونها.

كما يمكن أن نستنتج من خلال هذه الدراسة أن:

مشكلة الهوية لم تناقش إلا في زمن العولمة إذ لم يكن لها وجود قبل ذلك، فالناس وسط هذا الخضم الكبير من التشابك والاتصال يتساءلون من نحن؟ وما هي هويتنا؟ وما هي لغتنا؟ وكما نقول إن: العولمة توحد الناس من أعلى وتفرقهم من أسفل وتوحدهم في القمة وتفرقهم في القاع بمعنى أن توحدهم في أدوات الاتصال والنقود والبنوك وسبل المواصلات وفي العديد من الصور المتشابهة لدرجة أنك قد لا تستطيع أن تفرق بين العديد من مدن العالم التي أصبحت متشابهة وذات طابع عالمي موحد، ولكن في نفس الوقت الذي تخلق فيه العولمة كل هذه الصور المتشابهة، فهي تخلق أيضا تفككا على المستوى الثقافي.

كما أن التغير عندما يكون سريعا يحدث ما نسميه في علم الاجتماع الثقافي "فجوة ثقافية" وقد حدثت طفرة كبيرة جدا في التكنولوجيا وفي تبني أساليب حديثة ومتطورة وهو ما أدى إلى ارتباك ثقافي وظهرت لدينا صور جديدة من السلوك داخل المجتمعات، ويعبر عن نفسه في عدة صور ومنها الاستهلاك، وسنذكر بعض الأمثلة مثل: استهلاك المجتمعات الجزائري للسيارات، فقد أصبح العرف الآن هو اقتناء أحدث الصيحات في عالم السيارات والحصول على أفضل الموديلات، والبعد عن السبب الحقيقي الذي صنعت له السيارة، وهناك أمثلة أخرى مثل استخدام الهواتف النقالة بشكل غير رشيد.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن العولمة بتحدياتها قد أثرت على الهوية الثقافية للشباب الجامعي وبالأخص على (الدين، واللغة، والقيم الثقافية)، كما يمكن القول أن الشباب الجامعي يعيش حالة من الانبهار با لثقافة الغربية وأسلوب الحياة الغربية، وهذه التبعية الفكرية والانبهار الحضاري دائما يحدث في الشعوب المتأخرة ثقافياً وعلمياً

واقتصادياً ... والتي تؤدى بدورها إلى انصهار الهوية الثقافية وأن يصبح التقليد سيد الموقف خصوصا لدى فئة الشباب لذلك لابد كباحثين من إعطاء بعض الاقتراحات:

مما سبق يدعونا للتأكيد على أهمية العمل الجاد الهادف إلى تحقيق مناعة إعلامية تخدم الأمن الثقافي العربي لشبابنا وتحافظ على لغته الأم اللغة العربية ،كما تحفظ عليه دينه ، وقيمه واعتزازه بمقومات هويته الثقافية وأصالته التي تصبح عامل بناء وتطوير وإبداع بدل أن تكون عامل إحباط وشعور بالدونية والنقص،

ومن خلال ما تم عرضه حول العولمة و انعكاساتها على الهوية الثقافية يمكن الخروج ببعض الاقتراحات و ا لتوصيات نراها كفيلة للتخفيف من آثارها و مواجهتها ،وقد انتهى البحث إلى **المقترحات** الآتية:

١. الالتفات إلى التراث العربي الإسلامي لإعادة قراءته وتكييفه ثم توظيفه بالشكل الذي يجعلنا نستفيد منه في ظل العولمة الثقافية الحاصلة، بجعله نقطة قوة تحمي الهوية الثقافية وباعتباره عنصرا هاما من عناصرها، و ليس نقاط ضعف .

٢. مواجهة العولمة بالتعليم والتدريب والتثقيف والتحصين ورفع الكفاءة وزيادة الإنتاج ومحاربة الجهل وخفض معدلات الأمية المرتفعة عند المسلمين.

٣. العناية الخاصة بالبرامج والمسلسلات والأفلام المعدة من قبل القائمين على القنوات التلفزيونية، لما لها من تأثير على الهوية الثقافية، والعمل على الحد من بث البرامج و أفلام الكرتون المستوردة من ثقافات أخرى وتهذيبها لتناسب ثقافتنا العربية الإسلامية.

٤. الاهتمام باللغة العربية وبطرق تدريسها للناشئة والشباب باعتبارها الحامية لروح المجتمع وهويته الثقافية .

٥. العناية باللغة العربية في وسائل الإعلام ومناهج التعليم وتسهيل تدريسها و تحبيبها للطلاب، ومن العناية باللغة العربية تفعيل التعريب والترجمة والتقليص من التعلق باللغات الأخرى إلا في حدود الحاجة اللازمة .

٦. إعداد برامج تربوية وتعليمية وإعلامية تخدم تقوية ارتباط الشباب في المجتمع الجزائري بعناصر و أبعاد هويته الثقافية .

٧. ضرورة التأني غد اتخاذ المواقف والآراء القطعية بخصوص ظاهرة العولمة والانشغال بالبحث عن أسلم السبل للتعامل معها كظاهرة موضوعية.

يقول المهاتما غاندي" : لا أريد أن يكون منزلي محاطا بالجدران من جميع الجوانب ونوافذي مسدودة، أريد أن تهب ثقافات كل الأرض بمحاذاة منزلي وبكل حرية، لكني أرفض أن أنلقب بهبوب أي واحدة منها."

هذه بعض الأفكار وغيرها كثير في سبيل مواجهة العولمة وهي وإن فرضت علينا واقعاً ليس من اختيارنا، لكنها لا تستطيع منعنا من الاختيار.

الهوامش:

١ – الكتب :

١. **أحمد بن نعمان: الهوية الوطنية – الحقائق و المغالطات، دار الأمة للطباعة و الترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر، ١٩٩٥.**
٢. أحمد عبد الله العلي: العولمة والتربية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠٠٢.
٣. جورج لارين: الإيديولوجيا والهوية الثقافية، الحداثة وحضور العالم الثالث، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، ط١، ٢٠٠٢.
٤. محمد سعيد أبو زعرور: العولمة ، دار البيارق، عمان، الأردن، ط١ ، ١٩٩٨.
٥. نعيمة شومان :العولمة بين النظم التكنولوجية الحديثة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
٦. علاء زهير الرواشدة: العولمة و المجتمع، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
٧. عزت حجازي: الشباب العربي ومشكلاته، موسوعة عالم المعرفة، الطبعة الأولى، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٥.
٨. تركي الحمد : الثقافة العربية في عصر العولمة ، دار الساقي، ط١، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.
٩. يعقوبي محمود: معجم الفلسفة، الميزان للنشر والتوزيع، ط٢، الجزائر، ١٩٧٣.

٢ – الملتقيات والمجلات العلمية:

١. كنعان أحمد: العولمة والبحث العلمي واقعًا وطموحًا، ندوة العولمة والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي المنعقدة بجامعة العلوم والتقنيات والطب، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية –2000/11/23 ، تونس، 20٠٠ .
٢. أسعد ملي : العولمة بين التكيف والممانعة ، مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية سورية، مجلد ٢٣ العدد الثاني، ٢٠٠٧.
٣. محمد عابد الجابري: العولمة و الهوية الثقافية، عشر أطروحات، مجلة المستقبل العربي، العدد٢٢٨،١٩٩٨.
٤. عزيز مشواط: إشكالية الهوية في العلوم الإنسانية، مأزق الإشكال وقلق المفهوم، جريدة المنعطف، العدد ٢٣٧٧، ٢٨ أفريل ٢٠٠٥.

٣– المواقع الالكترونية:

١. علي وطفة : تصدعات الهوية وهزائمها، موقع اتحاد الكتاب العرب، تم تصفح الموقع يوم : (١٠.٠٢.٢٠١٠):
http://www.soufaouakthakafia.maktoubblog.com
٢. إبراهيم الحسن: الهوية الثقافية الصحراوية، مقال على شبكة الانترنيت، www. Alarbio.com .
٣. عادل بدر سليمان : ثقافة الشباب المعاصر بين عولمة التعليم وتعليم العولمة ، جريدة النور، ٢٠٠٨ .٢٠٠٩\٧\١٥.
http://www.shababona.com/shabab/content/view/380/1/>

حركة النزوح الصيفي للسكان كانعكاس لعوامل الطرد الجغرافي

مقاربة اثنوغرافية لمنطقة سوف

ضيف الأزهر : أستاذ مساعد "ب "، قسم علم الاجتماع جامعة الوادي ، الجزائر

ملخص :

تتميز الصحاري بشكل عام بصعوبة مناخها خاصة في فصل الصيف حيث تمارس مثل هذه البيئات ضغطا رهيبا على ساكنيها مما يضطر العديد منهم إلى النزوح لمناطق أخرى يقضون بها فصل ا لحرارة ، وعرفت هذه العملية انتشارا كبيرا في منطقة سوف إلا أن طبيعتها وآلياتها تغيرت بفعل عدد من العوامل ، وسنقوم فيما يلي بالتحدث عن واقع الحراك الصيفي وخلفياته التاريخية ، والمقاصد وآليات التنقل .

الكلمات المفتاحية : الثقافة – البيئة – الحراك الصيفي – وادي سوف.

مقدمة

تعد الحرارة إحدى عناصر المناخ الأكثر تأثيرا ودخولا في حياة الكائنات الحية ، ويجمع العديد بأنها ميقاتية الاستمرار والتطور لساكني المعمورة جمعاء ، ومحور دورة الحياة ، وما دامت ترتبط أساسا بالموقع الجغرافي والدورة الشمسية لمختلف البيئات فإنها بذلك تكون مساهمة في خلق الخصائص العامة لها ونوعية الكائنات وطبيعة العيش ، وبالرغم من كون الحرارة تمثل عاملا ضروريا إلا إنها وفي أحيان كثيرة وبارتفاعها إلى مستويات قياسية تكون عاملا سلبيا ، فيقضي على العديد من النباتات والحيوانات ، ويقلص من النشاط الإنسا ني ولا يستثنى من ذلك الجماد ، فيتأثر العمران ، والماكنات ، ومختلف الأجهزة والمحركات والمركبات .

ونحن هنا في هذا المقام سنتحدث عن قساوة هذا المتغير الحياتي على الحياة البشرية ، في البيئات والتي من شأ نها تقويض الحياة العادية وخلق صراع بيئي بيئي بين الارتباط التاريخي للإنسان ببيئته وانتمائه لها وهو ما يسمي بقوة الجذب ، و قوة الطرد المتمثلة في النفور الذي تسببه عدد من العوامل البيئية ومنها الحرارة . وتعتبر الحرارة من أهم ما تشتهر به منطقة سوف عند غير ساكنيها ، ولعل العديد يتخوفون من زيارتها في فصل الصيف ، بالر غم من ارتباطهم

المعيشي بها للتجارة أو النقل ، أو بعض المآرب الأخرى ، و قد جبل سكان منطقة سوف والجنوب الشرقي من الجزائر عموما، على التأقلم مع أجواء الصيف وفق مجموعة من العادات والممارسات، منها ما له ارتباط بالوضع المادي للأفراد والأسر، ومنها ما له صلة بنمط عيش السكان معتبرين الحرارة كحتمية بيئية غير أن ذلك لم يثنيهم على العمل واستغلال المتاح للتخفيف من وطأتها، مما خلق عديدا من الممارسات والمظاهر تميزهم عن غيرهم و تشكل معا لم الثقافة المحلية كأنواع متميزة من الأغذية والوجبات ، وأنواع اللباس والعمران التي تخلق كلها نمطا معيشيا متميزا .

١. تفضيلات الفصول حسب الآراء الشائعة

من خلال معايشة حياة الساكنة في منطقة سوف فإن فصل الصيف أقل تفضيلا بين الفصول ، ففصل الخريف هو فصل الاعتدال والذي تستأنف فيه النشاطات المختلفة ويتميز هذا الفصل عن غيره في المنطقة بجني التمور الذي ينتظره معظم السكان لمردوده المادي حيث يتم معه برمجة الولائم والزيجات ، واقتناء الاحتياجات المعتبرة.

أما فصل الشتاء فبعدما كان من الأشهر غير المحبذة قديما بسبب البرد القارس ، فقد أصبح حديثا فصلا مقبولا ، فالبيت المحمي متوفر ، وإمكانات التسخين المختلفة لا تفتقد في أي منها ، وكذا أ غلب المرافق ووسائل النقل ، وأيام العمل والنشاط على مدار الفصل.

وبالرغم من الاعتدال النسبي الذي يميز بدايات فصل الربيع إلا أن أغلب أيامه تقتسمها الرياح والحرارة وهو بذلك من الفصول المقلقة ، لا فتقاد الضمانات عند برمجة الأعمال والنشاطات الاستثنائية كالزراعة وحفلات الزواج والسفر وأشغال البناء الثقيلة (صب الخرسانات والأسقف).

ويأتي الصيف في مؤخرة الفصول المرغوبة بعدما كان يعرف تاريخيا بأنه فصل "الزوالي" أي أسهل الفصول معيشة ، حيث كان النشاط منصب على السعي وراء لقمة العيش ، ويقول في ذلك أ حد المخبرين : " لا يحتاج منا فصل الصيف قوتا مدخرا فالقليل مما ينتج في مزارعنا يكفينا وظل قليل يريحنا .، ولا نحتاج في الليل إلى غطاء " إضافة إلى أن القليل من اللباس يكفي لإتمام فصل الصيف، فلباس الأطفال يغسل ويلبس في نفس الوقت للحرارة من ناحية وخفة الألبسة من ناحية أخرى ، وبذلك لا تعتبر الحرارة تحديا مقارنة مع الصعوبات المعاشية الأخرى ، أما حاليا ومع التحضر في شتى المجالات وسهولة العيش النسبية ارتقت المطالب المفقودة في فصل الصيف، ويجمع العديد من سكان المنطقة بأن الحرارة العالية التي تميز مناخ المنطقة صيفا هو السبب الرئيسي الذي يجعل من السكان لا يحبذون هذا الفصل .

٢. أثر الحرارة على الحياة الاجتماعية في منطقة سوف

مما لا شك فيه ارتباط عناصر المناخ بالحياة العامة ، ولكن تأثيرها على أنشطة الإنسان وممارساته الحياتية يختلف حسب خصوصية كل متغير ومدى قوة تدخله ، وتؤثر الحرارة العالية التي تميز مناخ المنطقة في الحراك الاجتماعي بصورة رئيسية نذكر أهمها في ما يلي :

تتقلص مدة النشاط العام في المنطقة بفعل الحرارة إلى أدنى مستوياتها فتنطلق الحركة مبكرة في حدود الخامسة صباحا ، وما إن تصل إلى الثامنة أو التاسعة حتى يتسارع المارة في الانسحاب تاركين خلفهم شوارع خالية عدا القليل ممن اضطرتهم شؤونهم إلى البقاء ، وتعود الحركة في نهاية اليوم بعدما يبرد الجو لمزاوله ارتباطاتهم وإحياء شبكة علاقاتهم ، كما تتقلص الأنشطة المختلفة في فصل الصيف بصورة ملفتة للانتباه حيث ينصرف المشترو ن في وقت متقدم من النهار من الأسواق وتغلق المحلات تبعا لذلك وتصبح الأسواق خالية في أغلب أوقات اليوم ، أما أشغال البناء التي كانت تملأ المكان بضجيجها ، أصبحت لا يرى لها صور إلا نادرا ، وتكون الأشغال الكبرى منها في ساعات الصباح الأولى، أما الأشغال الصغرى، فتجمع عادة في فصل الصيف الأشغال الدا خلية للمباني، ويشتكي العديد من الفلاحين من عدم قدرتهم مزاولة الأنشطة الفلاحية بفعل الحرارة ، ولعل الأكثر صعوبة وتعبيرا عن عدم قدرة العديد منهم جني محاصيلهم تركها للتلف تحت رحمة الشمس الحارقة في أوقات يصعب إيجاد اليد العاملة في مختلف النشاطات ، وبالرغم من قدرة النخيل الذي يعتبر المورد الفلاحي الأساسي في المنطقة على التأقلم مع الحرارة إلا أن هذه الأخيرة أثرت على نوعية المنتوج بصورة مباشرة وأتلفت العديد منه*.

ويختار العديد ممن يمتهنون النقل العمومي للبضائع أو الأشخاص هذا الفصل للراحة القسرية للإجهاد الذي يصي ب مراكبهم بفعل الحرارة وكذلك المخاطر التي يتعرض لها السائقون جراء الأ عطاب في الطرق الخالية خاصة بين الوادي وبسكرة وكذا الوادي وورقلة ، وعليه تقل حركة الطرق في النهار وتعوض في الليل خاصة ا لم ركبات الكبيرة وهو ما زاد من عدد الحوادث المرورية في الطرق الخارجية ، وهناك عديد من الأنشطة الخاصة والتي يزيدها الفصل صعوبة وتعقيدا ونذكر على سبيل المثال لا الحصر عمال المخابز وربات البيوت في المطابخ ، وصناعة الجبس التي تعرف بها منطقة سوف والتي تظهر للعيان على غرار المعامل التقليدية المحاذية للطريق الرئيسي بمنطقة " الفولية"*، ولعل المتجول في

* ـ ظاهرة جفاف التمور وما يسمى محليا " القنط" هو جفاف يصيب التمور الطرية في شهر اوت حيث الحرارة العالية .

* ـ الفولية : قرية تابعة لدائرة الرقيبة بولاية الوادي على الطريق الرئيسي بسكرة ـ الوادي على بعد ٤٠ كلم من مقر الولاية.

الطرقات يلاحظ التحدي الذي يميز بعض المهام كأسلاك الأمن والشرطة وعمال الحماية المدنية وغيرها لحماية الأمن العام وحفظ الأرواح وتحملهم ألبستهم الخاصة وواقياتهم المختلفة تحت درجات حرارة عالية .

وتظهر الحرارة الحساسية الفائقة لعدد من الأنشطة كتجارة وتوزيع الألبان واللحوم والأسماك والبيض ، والتي تجعل من رؤوس أموالهم عرضة للمغامرة لارتباطها بالكهرباء أ و إمكانية تعرض الأجهزة والآليات للأعطاب وتفرض على أصحابها الركض ضد الساعة لإنقاذ ممتلكاتهم ، والحال نفسه للمربين وأصحاب الصناعات الغذائية .

٣. العمارة الصحراوية واستجابتها لمتطلبات البيئة

اعتاد سكان وادي سوف والجنوب الشرقي من الجزائر عموما على التأقلم مع أجواء الصيف وفق مجموعة من العادات والممارسات منها ما له علاقة بالوضع المادي للأفراد والأسر ومنها ما له صلة بنمط عيش السكان والذي يتأقلم بدوره مع عدة معطيات من ضمنها الظروف والتقلبات المناخية السائدة في المنطقة.

واتسمت الأحوال الجوية خلال السنوات الأخيرة بطفرات مناخية ملحوظة ، فالاحتباس الحراري والمشكلات المناخية العالمية ألقت بظلالها على المنطقة ، فاتسم الشتاء بالدفء النسبي والصيف بحرارته المرتفعة و امتدت في الزمان لفترة طويلة أكثر مما هو معتاد خلال السنوات العادية.

وقد كانت فنون العمارة المحلية في الجنوب الشرقي للجزائر خلال قرون مضت خير واق للإنسان من قساوة الطبيعة صيفا وشتاء حيث يستعمل الجبس كمادة أولية رئيسية في البناء ، فسهولة برودته في الصيف ، ودفئه في الشتاء جعلت منه قادرا على التكييف الطبيعي للجو في المنطقة وأهم ما يميز منازل الحضر في سوف القباب بمختلف أنواعها، والمنزل الحقيقي في سوف يتضمن بالضرورة فناء مغلقا، تصطف حوله الغرف وتُعرف بالديار والمدخل دائما محجوب عن النظر بواسطة حائط متعرج لكي لا يكشف للأجانب ما يجري داخل البيت لما يكون الباب مفتوحا، وفي الجهة الجنوبية للمنزل يتم بناء أقواس مفتوحة للشمال وتُعرف بـ "البرطال" ويخصص للجلوس في فصل الصيف حيث الظل والاعتدال في موسم الحرارة وأحيانا يتضمن المنزل بيتا بابه يحمل شكل الأقواس في الجهة الشمالية تُعرف بالسباط القبلاوي ويخصص لفصل الشتاء فاستقباله للشمس طيلة اليوم يجعل منه مكانا دافئا للنساء حيث يجلسن للقيام بأعمال النسيج .

وهذا بالضبط ما نراه" إذا ما حللنا تأثير عوامل البيئة الطبيعية في النسيج الحضري التقليدي للمدن العربية القديمة، فقد أملت عوامل البيئة الطبيعية (بالتفاعل مع البيئة الثقافية) نسيجًا حضريًا كثيفًا ومتراص الأجزاء في المدن العربية

الإسلامية التي تشترك بظروف مناخية متشابهة "[٣] المناخ الجاف الحار _وساعد هذا التكوين على توفير أكبر قدر من الظلال وتقليل انعكاسات الإشعاع الشمسي الذي يرفع من درجة حرارة الهواء، مما أدى إلى تقليل الطاقة الحرارية النافذة إلى المباني وخفض درجة الهواء في الأزقة الضيقة مقارنة بدرجة الحرارة في الفناءات الداخلية المفتوحة .

وإذا كان التوسع العمراني وانتشار البناء والتشييد وفق الأساليب الحديثة بات يحرم الساكنة المحلية من التدفئة الطبيعية في فصل الشتاء وتلطيف الجو الحار إبان فصل الصيف ، فقد دعت الضرورة إلى ترك أفنية للشرق أو الشمال تبرد ليلا بفعل غياب الشمس عنها مبكرا ، واعتماد الأسطح للمبيت ليلا ، وشاع رشها بالجير الأبيض كل بداية صيف لتمكين السطح من امتصاص أشعة الشمس والتبريد الذاتي ، أما الجدران فأصبح العديد منهم يعتمدون الثنائية منها في الجهات الخارجية من الغرب والجنوب ، والجدار الخارجي من غرف الاستقبال التي عادة ما تكون للق يلولة عند أغلبية أفراد العائلة.

ومع التطور الحاصل في التقنية فقد باتت مشاهدة المكيفات الهوائية الكهربائية معلقة على واجهات المنازل والبنايات الحديثة أمرا مألوفا في مدينة الوادي منذ ظهور هذه الأجهزة كغيرها من المدن الصحراوية الأخرى التي تعرف ارتفاعا شديدا في درجات الحرارة خلال فصل الصيف خاصة بالنسبة للأسر التي لديها دخل مادي يمكنها من اقتناء هذه الأجهزة.

٤. الحرارة وعلاقتها بالحراك الصيفي :

يعتبر الحراك الصيفي أحد الممارسات الشائعة منذ القدم في منطقة سوف غير أنه اتخذ أشكالا متعددة ، لارتباطها بعديد المتغيرات الاقتصادية والثقافية والحضارية ، ويعتبر الحراك الصيفي أحد أوجه النزوح البيئي المتمثل في المغادرة المؤقتة للمجتمع الأصلي تحت ضغط إحدى الظروف البيئية ، ونقصد بالحراك الصيفي .كتعريف إجرائي . "الحركة الصيفية لسكان منطقة سوف تجاه منطقة أخرى محلية أو خارجية هروبا من الحرارة " .

❖ الحراك الداخلي

اعتبر الحراك الداخلي الأكثر شيوعا حتى الماضي القريب باعتبار المغادرة والتحول لا يكلف عناء من ناحية ، ومن ناحية ثانية الانتقال إلى محل ثان وفي نفس الموطن ، وما يشجع على هذا الحراك الانتقال إلى محل أكثر برودة ، وأكثر حضورا إما إلى منازل صيفية صغيرة قرب مزارع النخيل التي تشكل " الملكية " الأكثر قدسية عند السكان ومصدر الرزق الأوحد ، أو تشييد بؤر سكنية بين ثناياها ، أو مناطق البدو ومن أهم ما شيد لهذا الغرض نذكر :

[1]- ح .النعمان و ر. الطلحاوي : **تأثير البيئة الطبيعية والثقافية في تشكيل البنية الفضائية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،المجلد ٢٤ ، العدد الثاني ٢٠٠٨، ص١٣

أ_ مساكن الرحل: يعيش البدو الرحل تحت الخيمة فهي سكنهم في العرق، ولا يوجد إلا البعض منها قرب القرى فالخيمة عبارة عن بيوت من شعر الجمل وتعد ملجأ معتدلا في الصيف تحمي جيدا من الرياح وأمطار الشتاء.

ب_ المساكن الريفية: هذا النوع من المساكن يستخدمه شبه الرحل من المتحضرين وكذا المتحضرون وأحيانا الرحل في موسم جني التمور وعادة ما يكون بالأرياف قرب الغيطان، ويعد مسكنا مؤقتا شهد بدوره تطورا عبر الزمن ومن أنواعه:

دار الكاف: وتسمى في بعض المناطق " الكيب " ، كانت من أقدم الملاجئ التي استخدمت في سوف ويتم بناؤها من خلال حفرة جانبية في سفوح الكثبان الرملية ذات الأراضي الصلبة، وتكون حيث توجد طبقة التافزة التي لا تسمح بانهيار الملجأ، و تشيد في الحاشية الجنوبية من غابة النخيل، يفتح بابها جهة الشمال مما يجعله بعيدا عن التعرض للشمس ، ويمكن احتما ء جوانبه وسطحه بالتربة من احتفاظ هـ بالبرودة ، ويستغل عادة من قبل ك بار السن لقضاء وقت القيلولة من أيام الصيف الحارة ، كما تستخدم لحفظ المنتجات الزراعية في الغيطان .

صورة " الكيب " توضح موقعه من " الغوط "

صورة مدخل " الكيب " موضحا اتجاهه للشمال يتقدمه ظله

الزريبة: وهي عبارة عن مسكن مؤقت ومناوب يستخدم من قبل البدو والحضر وتعتبر ملجأ من جريد النخيل نجدها بأعداد كبيرة خاصة في الجنوب ضواحي الوادي بالبياضة و عميش، وتعتبر سكنا وسطا ما بين الخيمة والمنزل، فالرحل الذين هم في طريقهم لل تحضر والا ستقرار والذين ليس بإمكانهم الحصول على منزل أو لا يتحملون العيش في الأماكن المغلقة لتعودهم على حياة الصحراء يمرون بالزريبة كمرحلة تطور.

مساكن الغيطان: تُبنى من قبل سكان الحضر قرب الغيطان لينتقلوا إليها في الصيف طلبا لاعتدال الجو وكذا في موسم جني التمور، ومساكن الغيطان في الأصل ما هي إلا تطور لما يُعرف بالزريبة والتي أصبح يُستخدم في بنائها الجبس وعادة ما تكون غُرفها صغيرة وبقباب وتغوص في الرمال بحوالي نصف متر تقريبا طلبا للرطوبةوالاعتدال.

أحد المساكن المترامية بين الغيطان

وبالرغم من تباعد هذه المنازل والذي تمليه ضرورة الحضور المباشر على مشارف الغيطان ، وما تسببه من عزلة حتمية، إلا أن الملاحظة تفيد بوجود بؤر سكنية مكونة من بضع منازل تتبادل الاستئناس ومنشطة لشبكة العلاقات

الاجتماعية، وفي حالات ضرورية تتراءى جوانب المساكن متقاربة محافظة كل منها على وضعيتها داخل حدودها كما توضح الصورة الفضائية.

صورة توضح محاولة السكان التقارب مع المحافظة على البقاء داخل الحدود

❖ الحراك الخارجي

إن التنقل من مختلف مناطق وادي سوف إ لى المناطق الشمالية الباردة كان موجودا منذ القدم ، بالرغم من صعوبة التنقل ، والمخاطر التي تعتريه ، وشاع هذا النمط من التنقل عند البدو ، فقد ك ان بدو المناطق الشرقية المتواجدين بدائرة الطالب العربي وحاسي خليفة والمقرن يتنقلون أواخر الربيع طلبا للكلأ وبرودة الجو إلى مناطق " بئر العاتر " و " الشريعة" ومناطق من " خنشلة"، أما رحل المناطق الشمالية التي تشمل مناطق "الرقيبة" و" الحمراية " فعادة ما يتجهون إلى أقرب النقاط الباردة ك " خنشلة" او جنوب "باتنة" ، أما الجهات الغربية فوجهتهم " الجلفة " و" مسعد" ، ولا يعودون إ لا بداية الخريف ، وترتبط حركة الترحال للبدو في أ غلب مناطق المعمورة بالعامل المناخ ي الذي تعد الحرارة . بارتفاعها أو انخفاضها . عاملا أساسيا ، وبذلك تكون الحركة إ ما بداية الصيف أو بداية الشتاء ، وهو ما يوضح الارتباط الوظيفي بأ حد الفصول أو كليهما ، حيث نجد العديد من الجماعات البدوية تنتقل من منطقتها في بداية الشتاء إلى مسارح تكون أقل برودة وأوفر عشبا وماء ثم ما تلبث أ ن تعود إلى موطنها من جديد مع بداية الصيف*" فإذا ما انتقلنا إلى الصحراء القوقازية نجد البدو في تركستان مثلا يرحلون إ لى حدود الإقليم الجنوبي الجاف

* - ورد في القرءان الكريم قول الله سبحانه وتعالى في سورة قريش ": لايلاف قريش ايلافهم رحلة الشتاء والصيف فليعبدوا رب هذا البيت الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف " ، ويحدد النص القرءاني بالرغم من قصره اهمية رحلة الشتاء والصيف كما يحدد هدفها ومسارها، حيث كان عرب مكة يرتحلون صيفا الى الشام ، وشتاءا الى اليمن حتى الفوا القيام بها بصفة دورية مستمرة نظرا لما تسفر عنه الرحلتان من امان ن فسي واجتماعي وغذائي وامني .

هربا من الظروف المناخية القاسية حيث يجدون في سفوح جبال تيان شان موارد للمياه تكفي لسد حاجياتهم "(٤) ، أما سكان المناطق الحضرية فتتعدد وجه اتهم تبعا للتسهيلات المتوفرة ، أ و الارتباطات العائلية أو النشاطات التجارية ، وخص هذا التنقل عديد من المقاصد الشمالية الساحلية منها كمدينة عنابة وسكيكدة وضواحيهما ، أو العاصمة وبدرجة أقل السواحل الغربية ، أما المقاصد الداخلية فتتواجد الأ سر السوفية في العديد منها لا سيما " خنشلة " و" سدراته " بسوق اهراس ، و "عين مليلة" والعديد من المدن والمناطق الداخلية الأخرى ، والتي ارتبطت في أ غلبها بالسعي للقمة العيش بالدرجة الأ ولى حيث كانت العمالة متمثلة في التجارة ، أو العمل في الموانئ على غرار ميناء سكيكدة أو الأعمال الفلاحية أو في المطاحن ، وكانت هذه الأسباب فرصة لإيجاد فرص للمصيف للعائلة من أجل قضاء فصل الحرارة بعيدا عن قساوة الصيف في المنطقة .

وقد وضح الأستاذ : " بن سا لم بن الطيب بلهادف " هجرة سكان سوف بصورة عامة واتجاهاتها على النحو التالي :

"سكان الوادي (المدينة) : الجزائر العاصمة ، فرنسا ، الجريد بتونس ، عنابة ، تقرت، ورقلة .

سكان قمار : بسكرة ، الجزائر

كوينين : عين فكرون ، قسنطينة ، مسكيانة ، تبسة ، مداوروش ، سدراته ، خنشلة ، وادي ريغ .

حساني عبد الكريم : سطيف

اعميش (الجهة القبلاوية) : فرنسا ، متلوي ، أم العرائس

سيدي عون : بسكرة

المقرن : المناجم (الجزائر . تونس) ، وفرنسا .

الزقم : عنابة ، تبسة"(٥) .

ومع التطور الحاصل في مختلف نواحي الح ياة وتوفر وسائل التنقل وتحسن المستوى المعيشي ازداد مستوى التوافد الصيفي على المناطق الشمالية، فقد شهد منتصف الثمانينيات نقطة تحول أفضت إلى انتشار ظاهرة مغادرة شباب المنطقة في جماعات لهذا الغرض أما العائلات فاقتصر على تلك التي تربطها علاقات قرابية ، وتقلص ت هذه الحركة نسبيا بسبب الأزمة الأمنية التي عصفت بالمناطق الشمالية خصوصا في التسعينيات لتتغير الوجهة صوب مدن الجمهورية التونسية وما ساعد في ذلك الموقع الحدودي حيث تبعد أ قرب نقطة للوادي من البحر في الجهة الشرقية ٣٠٥ كلم بمدينة "قابس" التونسية ، وساعد تحسن الوضع الأمني على استعادة المدن الجزائرية استقطابها .

(١) ـ صلاح مصطفى الفوال : **علم الاجتماع البدوي** ، الكتاب الأول ، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة : مصر ، ٢٠٠٢، ص ٣٧٠.

[١] ـ صلاح مصطفى الفوال : **علم الاجتماع البدوي** ، الكتاب الأول ، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة : مصر ، ٢٠٠٢، ص ٣٧٠.

وينتشر الحراك الصيفي في مختلف مدن العالم باعتباره فرصة للتنزه والاستجمام والتعرف على المناطق .

إلا أن الغالبية من السكان ـ حسب الآراء التي صادفناها ـ تعتقد أن أهم أسباب التنقلات الصيفية تجاه مدن الشمال هو الهروب من الحرارة إضافة إلى عدد من الأسباب المحفزة الأخرى كالاستجمام والترفيه " فتغيير مناخ البيئة والعمل عن طريق الرحلة له نتائج حسنة بالنسبة لصحة الفرد وكلنا يعلم ما هو أثر الراحة في تجديد نشاط الفرد وإقباله على العمل"[٦]، وكذلك قضاء مآرب حياتية أخرى ، ولا ننكر وجود تداخل بين عديد المتغيرات الواردة أعلاه ، فهي تمثل صورة مصغرة لشبكة الممارسات الحياتية، فأغلب السكان يستغلون وجودهم بمناطق أخرى للترفيه والتعرف والاستكشاف غير أن سبب خروجهم هي الحرارة الفائقة ، وما يزيد تأكيدا لهذه الحقيقة نذكر :

إفادة أحد المخبرين الذي يذكر بأنه كان يواجه صعوبة في إقناع والديه ـ كبار السن ـ مرافقته في الخروج للمصيف ، غير أنه وفي السنوات الأخيرة لم يعد يجد مشكلة ، لإقناع الوالدين بوجود فرق بين قضاء الصيف في حرارة الصحراء وبين حرارة الصيف في مدن الشمال .

ونستفيد في هذا الإطار من معايشتنا الواقع في منطقة سوف ، إذ لاحظنا أنه في صيف سنة ٢٠١١، و٢٠١٢ ازداد وبشكل ملحوظ قضاء شهر الصيام في مدن الشمال ، بالرغم من رغبة العائلات الجزائرية بصورة عامة قضاء هذا الشهر في بيوتها وبين ذويها ، من ناحية ، ومن ناحية ثانية انعدام إمكانية الاستمتاع بأجواء البحر الصيفية ، وقلة فرص الاستجمام والتنزه ، إلا أنه وبالرغم من كل هذا فإن الرغبة الملحة للتخفيف من عناء الصيام تحت حرارة الصحراء هي الدافع الرئيس لهذا التنقل .

٥. المقاصد وآليات التنقل

يقصد عدد معتبر من سكان منطقة سوف المدن التونسية لقضاء أيام العطل الصيفية التي تمتد بين ١٥ و ٢٥ في الغالب لمعظم العائلات ، وهي فترة كافية للراحة والاستجمام ، غير أن الغالبية من متوسطي الدخل يشتكون غلاء بعض الضروريات منها الكراء والبنزين ، الذي يضطرهم إلى عدم إتمام فترة الصيف ، غير أن العدد الأكبر يقصد المناطق الجزائرية ، للاستفادة من عدد من الميزات ، وتنوعت في السنوات الأخيرة المقاصد فازدادت العائلات الوافدة للمناطق الداخلية بدلا من الساحلية، رغبة في جو بارد ، والاستفادة من أقل الأثمان في كراء المنازل للبقاء مدة أطول قد تستغرق الصيف كله .

[٢]ـ يسري الجوهري : **المضمون البشري في الجغرافيا** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ ، ص ١٢٣.

وقد شهدت ثقافة الحراك الص يفي انتشارا واسعا في السنوات الأخيرة ، وأصبح الجميع معني بهذه الظاهرة ، فيقوم العديد بتأكيد حجوزاتهم للمنازل منذ أشهر الربيع ، ومنهم من يبقى على اتصال بصاحب بيت الصيف الماضي ، كما انتشرت مؤخ را شراء العقارات بغرض تأ مين مقصد دائم ، ويقول أ حد الإخباريين " ارتأيت شراء بيت متواضع لتأمين فترة صيفية دائمة ومستقرة ، وبالنظر لارتباطي ولا يمكنني البقاء الدائم ، سلمت البيت لأحد الجيران المؤتمنين للاستفادة منه حتى الصيف " ، ويغري البعض الآخر أحد الجيران بمبلغ بسيط قصد حثه على مراقبة البيت الذي عادة ما يتوفر على الضروري من المقتنيات .

وأخذ هذا الإجراء . الحراك الصيفي . صبغة الضروري بعد أن كان من الكماليات ، فيقوم البعض بشراء سيارة لهذا الغرض ، والعديد ممن لا يملكون السيارة يقومون بتأجير من يقلهم إلى المقصد ويرجع لهم نهاية الموسم ، أما منازلهم فيأتمنون عليها أحد الجيران أو الأقارب ، الذين يحرصون على حماية ممتلكاتها ويمكنهم استغلالها عند ا لضرورة ، وهي أحد صور الترابط والتآلف بين الجيران أو الأقارب .

خاتمة :

تنبأت العديد من الدراسات المختصة بأ ن درجة الحرارة في ارتفاع مستمر، صاحبه ارتفاع الضغط على سكان المناطق الصحراوية ومنها منطقة سوف ، وباعتبار أن عمليات التنقل أسهل من السابق بفعل توفر وسائل النقل وتجديد الطرقات وانتشار ثقافة الاستجمام، فإن موجة الوافدين الصيفيين إلى مدن الشمال في تنامي مستمر، ومن المتوقع أن تتحول هذه الظاهرة إلى نزوح بيئي بفعل عملية الطرد التي تم ارسها البيئة المحلية ، وبذلك تتزايد الانشغالات وتتعالى الصيحات لصانعي القرار مفادها : ألا يمكن اعتبار السكان من الفئات التي " تعرّفها اتفاقية جنيف لعام 1951 باعتبارهم نازحين نتيجة للتغير البيئي"٧ ؟ أم يحن الوقت لمساعدة سكان هذه المناطق لمجابهة هذه الظروف ؟.

قائمة المراجع :

١. القرآن الكريم .
٢. صلاح مصطفى الفوال : **علم الاجتماع البدوي** ، الكتاب الأول ، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة : مصر ، ٢٠٠٢.
٣. بن سالم بن الطيب بلهادف: **سوف تاريخ وحضارة** ، مطبعة الوليد ، الوادي ، الجزائر،٢٠٠٨ .
٤. اوليفيادون و فرانسوا جيمين : **تعريف الهجرة البيئية** ، مجلة الهجرة والبيئة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ديسمبر ٢٠٠٨ .
٥. يسري الجوهري : **المضمون البشري في الجغرافيا** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، مصر ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ .

متطلبات التنمية الحضرية المستدامة في ظل غياب المخططات الاقليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

د. مسلم فايز أبو حلو – دائرة الجغرافيا ودراسات المدن، جامعة القدس / فلسطين

ملخص :

تستعرض هذ الدراسة متطلبات نجاح عمليات التنمية الحضرية المستدامة في ظل غياب سياسات التخطيط المكاني الأقليمي والوطني في الأراضي الفلسطينية. وتهدف إلى مراجعة السياسات والأجراءات التخطيطية القائمة على المستويات المحلية والأقليمية ، وتحديد مواقع استيعاب عمليات التحضر المستقبلية في ظل المعطيات الحالية . وكذلك إلى تقديم مقترحات وتوصيات بالخطوات المطلوبة لتحقيق التكامل بين الخطط ومستويات التنمية المطلوبة . لتحقيق ذلك وظفت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض ورصد التطور في استخدامات الأرض، من خلال البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة . بينت الدراسة أن : سيطرة الأحتلال الأسرائيلي على أكثر من ٦٠% من م ساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والواقع الجيوسياسي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، والأرث التاريخي التنظيمي للمكان، جميعها عوامل ذات تأثير فعال على واقع، ومستقبل، واستدامة التنمية في الأراضي الفلسطينية. ولتلافي إستمرار التأثير السلبي لهذه العوامل ، توصي الدراسة بضرورة إيجاد تنظيم عقلاني ومتوازنً لاستخدامات الأراضي . تتولاه مؤسسات تخطيط كفوءة .

الكلمات المفتاحية: تنمية حضرية، تنمية مستدامة، مخطط إقليمي، ألأراضي الفلسطينية، النهج التشاركي،المشاركة الجماهيرية، مخططات هيكلية مفروضة، التجديد الحضري .

١ – المقدمة :

إن ما تمر به الأراضي الفلسطينية المحتلة من ظروف وتتأثر به من أوضاع جيوسياسية معقدة ، وعلى مختلف المستويات والأصعدة الوطنية والأقليمية والمحلية على حدٍ سواء ، تستوجب إعادة النظر بشمولية إلى الوضعية الحالية بالنظام التخطيطي على المستوى الوطني من ناحية ، وعلاقته بمختلف النظم التخطيطية الأخرى بمختلف مستوياتها من ناحية أخرى.وذلك كنقطة بدء لفهم ودراسة ما يمكن تصوره وعمله في مجالات التنمية الحضرية المستدامة على مستوى الحيز المكاني الوطني ككل.

أما مبررات اللجوء لذلك فتمليها العديد من الأعتبارات الموضوعية ال تنظيمية والأجرائية الحالية والمستقبلية . وهذا يتطلب أن تدرس بعناية، وأن تحديد أولويات التعاطي بكل منها، وبأوزانها النسبية، حسب علاقاته بالنظام التخطيطي والأقليمى والمحلي على السواء . مع الأخذ بالأعتبار الدروس المستقاة من التجربة التنموية الحالية، على

ضوء الأرث التاريخي التنظيمي المجحف ، وأوضاع الحاضر المبهم، وغير المستقر، وما تتضمن من مشروعات إعمار وتعمير على مختلف المستويات التنموية .

إن رصد وتحليل وفهم هذه الأوضاع ، سوف يسهل كثيرا في رسم خطوات العمل ، واتخاذ آليات له مستقبلاً . كما أنها ستساعد في تحد يد التوجهات العامة، عند إستشراف آفاق المستقبل، والتي ستمثل مضمون الأستراتيجية والرؤى الخاصة، بمختلف مستويات، وقطاعات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١.١ – مشكلة الدراسة:

نمت المدن والتجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كغيرها من المد ن العربية ومدن العا لم الثالث ، نمواً غير موجه، أدى إلى اتساع في رقعتها العمرانية، دونما تنسيق يذكر للإحتياجات المستقبلية لها من خدمات ومرافق . وظلت جميع التجمعات الحضرية في الأراضي الفلسطينية طوال تاريخها الحديث دون مخططات عمرانية، أو هيكلية تذكر، حتى نها ية الثمانينيات من القرن المنصرم، عندما شرعت قوات الإحتلال بوضع مخططات هيكلية مفروضة، أعاقت تحقيق النمو الموجه لها، وجعلتها في حالة من الإضطراب والعجز، غير قادرة على تحقيق التنمية، أو اللحاق بها.

إن ما أحدثته ظاهرة التحضر في الأراضي الفلسطينية المحتلة – الحديثة نسبياً– ، من تغيرات أساسية سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وديموغرافية قد بات ملموسا وواضحاً . إلا أن ماتشهده من تغييرات، نتيجة للتحول الحضري المتسارع ، والمفرط، لا يرجع فقط إلى دور الهجرة المباشر وغير المباشر ، بل يعود أيضاً إلى موضوع إعادة تصنيف المراكز الحضرية، الذي لعب دورا هاما في رفع وتيرة التحضر وتداعياته [1]. وبالرغم من أهمية هذين العاملين في نمو هذه الظاهرة، إلا أنهما ليسا الأهم في تشكيلها وفي ديناميكاتها . فلا يجب أن يتم التعاطي معهما بمعزل عن الأخذ بعين الأعتبار كل من : مخيمات اللاجئين المقامة على أطراف التجمعات الحضرية الكبرى، أو حتى في أحشائها، وما ترتب على سياسات الأحتلال الأسرائيلي ومخططاته، في مصادرة الأراضي، وتضييق مساحات المخططات الهيكلية للتجمعات السكنية، وسياسات التهجير القسري المستمرة، وبخاصة في إقليم القدس . علاوة على ما شهدته الأراضي الفلسطينية من عودة لالآف من العائدين بموجب تنفيذ إتفاقية أوسلو، والذين إستقر معظمهم في المدن الرئيسة بعد عام ١٩٩٤.

كذلك يجب الأخذ بعين الأعتبار أيضا، أن ما شهدته المدن الفلسطينية من تحسن في أوضاعها الأقتصادية، ونمو للمراكز الصناعية والتجارية فيها، هي أيضاً من العوامل التي ساعدت من تسارع النمو الحضري وتشكيل مظاهره.

لقد شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن تطوراً حضرياً ملفتاً . فقد إرتفعت نسبة السكان الحضر فيها من ١٠% عام ١٩٦٧ إلى نحو ٧٣,٧% عام ٢٠١٢ [٢]. وفاقت فيها نسبة الزيادة في سكان المدن الزيادة في أعداد السكان بوجه عام . علاوة على ما تشهده من سوء في التوزيع المكاني للسكان، حيث يتركز ٦٠% من سكان المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) في عشر مدن فقط عام ٢٠٠٧، بعد أن كانت نسبة سكانها لا تزيد عن ١٠% من مجموع السكان في عام ١٩٦٧[٣] . أدت هذه العوامل مجتمعة إلى خلق أوضاع عمرانية صعبة، يتوقع أن تتزايد تداعياتها في المستقبل المنظور كنتيجة لعدم / إمكانية التحضير المسبق والجاد لعمليات التخطيط السليم لمستقبل التنمية العمرانية والحضرية الشاملة والمستدامة، التي يتطلب نجاحها إستقلالية وجهداً وعملاً حقيقيا على أرض الواقع.

وكذلك فقد فرض إستمرار سيطرة إسرائيل على ٦٠% من أراضي الضفة الغربية، وعدم السماح للفلسطينيين إدارة وتنفيذ عمليات التخطيط بكل مستوياته في ٨٢% من مساحة الحيز المكاني (الأراضي المصنفة ب و ج بموجب إتفاقية أوسلو) ، (خريطة رقم ١). إفراطاً حضرياً (Over urbanization) [٤] ، فاق واقعه السكاني والخدماتي القدرة المكانية الأستيعابية من جهة ، وقيّد من إمكانية وضع مخططات تنموية تكفل تنمية حضرية مستدامة. إلا أن هذه الوضعية الحالية الصعبة ، والتي يعتقد البعض باستحالة مواجهتها، يجب أن لا تضعنا في وضعية اليأس والقنوط. ولا بد من الإيمان أن طريق العمل الجاد هو الوسيلة الناجعة لتحقيق النجاح والرفاه.

إلا أن تحقيق هذا النجاح يتطلب توفر مجموعة عة من المقومات أهمها : إرادة سياسية قوية وواضحة، ومصداقية وإهتمام بالنوايا ، علاوة على توفير الدعم والتطوير لمؤسسات الحكم المحلي، ومؤسسات المجتمع المدني والحرص على تهيئة أجواء التنسيق والتعاون بين أجهزة التخطيط ومؤسسات المجتمع المحلي والمدني.

خريطة رقم (١) تقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب إتفاقية أوسلو2 1995.

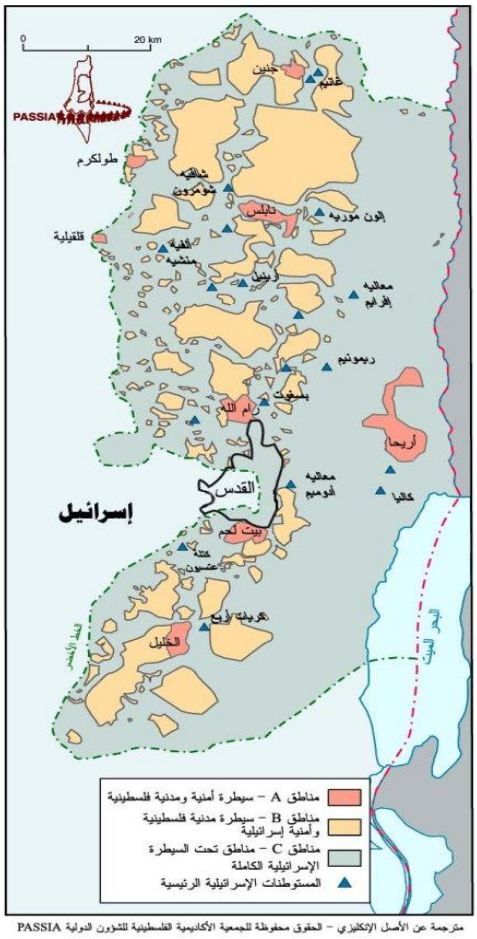

مترجمة عن الأصل الإنكليزي – الحقوق محفوظة للجمعية الأكاديمية الفلسطينية للشؤون الدولية PASSIA

١.٢ – مبررات الدراسة :

إن ما ترتب على ظاهرة الأفراط الحضري التي تشهدها الأراضي الفلسطينية منذ نهايات القرن المنصرم من تداعيات سلبية على البيئات الحضرية، ومن تنامي في ظاهرة التكدس الحضري، وارتفاع في معدلات الكثافة السكنية، ونمو في رقعة بيئات السكن غير المنظم، ومن النقص في المرافق والخدمات والبنى التحتية، والتدهور في مستوياتها، وما تعكس جميعا من فقر حضري، وما نجم عنن ذلك من ارتفاع غير مسبوق في أسعار الأراضي، ونمو غير مضبوط في أسواقها غير المنظمة. وما رافق ذلك من صعوبة في توسيع الرقعة المكانية للمخططات الهيكلية القائمة منذ بداية الأحتلال . ومن محدودية في الصلاحيات التخطيطية والتنظيمية للفلسطينيين ، وقيود مكانية مفروضة على الحيز المكاني، يستوجب وضع آليات لضبط وتنظيم عمليات تنموية قادرة على التعامل مع الأحتياجات الآنية والمستقبلية بسرعة ونجاعة، لقناعتها في أن غياب ذلك سيضاعف من تنامي إنتشار التجمعات العمرانية العشوائية التي باتت المعلم المميز في أطراف التجمعات الحضرية وفي أحشائها، بل وحتى في التجمعات الريفية، وفي مخيمات اللاجئين على وجه الخصوص. يؤكد ذلك ما تشير اليه بيانات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني من أن جميع المخططات الهيكلية

للتجمعات الفلسطينية تشهد نمواً غير موجه منذ مستهل التسعينيات من القرن الماضي، خاصة تلك التي تتواجد ضمن حدود المنطقتين المصنفتين ("أ" و "ب") بموجب إتفاقية أوسلو.[٥] من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كمحاولة لدق ناقوس الخطر لمشكلة باتت تأرق المواطن والمسؤول في الحاضر والمستقبل على حد سواء ، وتسير بوتيرة متسارعة تلقي بآثار ليس من اليسير ضبطها . وعليه تأتي هذه الدراسة للأجابة على الأسئلة التالية:

١.٣ – أسئلة الدراسة :

١) ما هي أهم المعيقات التي تحول دون تحقيق تنمية حضرية مستدامة ؟

٢) ما هي أهم متطلبات تحقيق التنمية الحضرية المستدامة؟

٣) ما العلاقة بين التنمية الحضرية المستدامة والمخططات التنظيمية المختلفة؟

٤) ما دور التخطيط الأقليمي في عملية التنمية الحضرية المستدامة ؟ وما أهمية تفعيل العمل به؟

٥) ما التحديات التي تواجه تفعيل التخطيط الأقليمي في عملية التنمية الحضرية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ؟ وما أولويات العمل بها؟

٦) ما هي المقومات والآليات التخطيطية المطلوبة لبناء إستراتيجية وطنية قادرة على تحقيق تنمية حضرية مستدامة؟

وستحاول هذه الدراسة الأجابة عن هذه الأسئلة من خلال البحث عن أدوات وأساليب تستدعي ضرورة التركيز عليها لأغراض التحديث وتفعيل مسيرة التنمية الحضرية المستدامة من خلال تنمية شاملة ومتوازنة.

١.٤ – فرضيات الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضيتين رئيستين هما:

الفرضية الأولى : أن غياب التخطيط الأقليمي في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو عامل أساسي في ما تواجهه التنمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية من معيقات.

الفرضية الثانية : أن التخطيط الأقليمي هو الأ داة الفاعلة والضرورية لتحقيق مسيرة التنمية الحضرية المستدامة في الأراضي الفلسطينية ولا بد من تطبيقها لتحقيق تنمية متوازنة، ومستدامة، وشاملة، وقطاعية .

١.٥ – أهداف الدراسة:

على ضوء ما ورد أعلاه سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

(١) تحديد مفاهيم التخطيط الأقليمي والتنمية الحضرية المستدامة والعلاقة بينهما وبين المفاهيم التنموية والتخطيطية ذات العلاقة.

(٢) إبراز أهداف التنمية الحضرية المستدامة المنشودة.

(٣) رصد وتحليل أهم التحديات والمعيقات التنموية والتخطيطية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة .

(٤) إستخلاص مقومات بناء إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة ومستوياتها وآليات تنفيذها.

(٥) تقديم مقترحات وتوصيات بالخطوات العامة المطلوبة.لتحقيق التكامل بين الخطط ومستويات التنمية المطلوبة.

١.٦ – منهجية الدراسة:

لتوفير أساس سليم لعمليات التخط يط المستقبلي ، إعتمدت الدراسة بيانات ومعلومات تبين واقع واتجاه نمو الأستخدامات الحالية للأراضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال ما وفرته قواعد البيانات لنظم المعلومات الجغرافية حول هذا الموضوع في مؤسسة معهد الأبحاث التطبيقية – أريج حتى عام ٢٠٠٥ [٦] . ومنشورات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠١٢. حيث وفرت تلك البيانات تحديد الأتجاه العمراني ، والتغيير في أنماط إستخدامات الأراضي في حدود الضفة الغربية المحتلة طيلة الفترة الزمنية من ١٩٩٦-٢٠١٢.

كما واعتمدت الدراسة على استخدام أحد ث نتائج الدراسات التي تناولت موضوع تقييم قدرات الهيئات المحلية الفلسطينية التخطيطية، وتحليل الخطط التنموية الإقليمية التي أعدتها المؤسسات الرسمية . إضافة الي معلومات وبيانات من مؤسسات وباحثين تناولوا موضوع التنمية والتخطيط في الأراضي الفلسطينية.

ووظفت لتحقيق أهدافها وتحليل تلك البيانات المنهج الوصفي التحليلي في استعراض ورصد التطور في استخدامات الأرض، واستعراض معوقات التخطيط والتنمية فيها . ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تلى المقدمة إستعراضا للأدب لتوضيح العلاقة بين التخطيط والتنمية، ومن ثم تقديم خلفي ة تاريخية توضح تطور التخطيط والتنمية في الأراضي الفلسطينية وتوضيح أهدافها، وتحديد معيقاتها . ثم خلصت الدراسة باستعراض لمقومات الأستراتيجية الوطنية للتنمية الحضرية المستدامة المنشودة للأراضي الفلسطينية بكافة مستوياتها ، إختتمت بتقديم توصيات ومقترحات لآليات تنفيذها.

٢ – التخطيط الاقليمي والتنمية الحضرية المستدامة:

باتت الحاجة إلى استخدام أسلوب التخطيط الإقليمي كأحدى عوامل نجاح ، ومرتكزات التنمية أكثر إلحاحاً . فهو الأداة الأساسية لدفع عملية الأصلاح، والتنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، في مساره ا الصحيح . والأسلوب الأمثل، الذي يأخذ البعد المكاني لعملية التنمية بعين الأعتبار، لأذابة الفوارق الأقتصادية والا جتماعية بين أقاليم الدولة . والوسيلة الأنسب لتطبيق أفضل الطرق العلمية لتحقيق أحسن إستغلال للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة [٧]. يؤكد ذلك ما صدر عن الأمم المتحدة في عام ١٩٥٥ في تقرير مؤتمر الأسكان وتنمية المجتمع من أن " أسلوب التخطيط الأقليمي هو وحده القادر على معالجة المشكلات التي تصاحب النمو السريع والأزدحام المخيف في المدن ، بما يقدمه من وسائل علمية وطرائق فنية لتحقيق التنمية المتوازنة للمنا طق الريفية والحضرية على السواء في جميع أنحاء البلاد [٨].

لقد أدت الفوارق الكبيرة بين أجزاء الدولة الواحدة المترتبة على عفوية عمليات التحضر والتصنيع التي شهدتها التجمعات الحضرية بوجه عام ، وفي دول العا لم النامي بوجه خاص ، إلى زيادة الحاجة إلى تبني أسلوب التخطيط الأقليمي كأسلوب أفضل يمكن من خلاله مواجهة ما تشهده م ن مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية شتى . إذ يعتقد الكثير من الباحثين أنه الأسلوب الأمثل لمواجهة ما حل بها من إرتفاع في معدلات التزاحم ، أو تدني في مستوى الخدمات، أو نقصها. ولتخفيف الضغط الواقع على المدن والمساعدة في تطوير مناطق الريف وتنميتها [٩] .

لقد تبنت دول العا لم إجراءات تنموية وتطويرية في إطار تخطيط إقليمي لمواجهة ما يعترض سبل تنمية مجتمعاتها وبيئاتها من مشاكل. معتقدة أن دور التخطيط الأقليمي سيتمثل في تحقيق نمو متكافيء بين الأقاليم، وسيساعد على القضاء على الفوارق بينها، ويتيح مشاركة فاعلة لسكانه ، ويحد من العيوب الناجمة عن الأتجاهات التلقائية في مجالات الهجرة وتوزيع الخدمات ، وتوطن الصناعة [١٠]. **في** الوقت ذاته تؤكد أدبيات البحث أيضاً، على أهمية تطبيق أسلوب التخطيط الأقليمي في سياق التخطيط التنموي من خلال العلاقة التكاملية بين كل من التخطيط القومي والتخطيط الأقليمي . وتشدد على حقيقة أن نجاح مشروعات التخطيط القومي لن تتحقق إلا بنجاح التخطيط الأقليمي . فمن خلاله تتم الترجمة العملية للخطط والسياسات القومية إلى مشاريع وحقائق بعد تنفيذ الأجراءات المطلوبة لذلك . كما وتتجلى العلاقة التكاملية بينهما من خلال تح ديد أهداف مراحل التخطيط الأقليمي، بشقيه القومي والمحلي على حد سواء.

أما على صعيد أهمية ودور التخطيط الأقليمي في نجاح الخطط التنموية واستدامتها ، فتؤكد الدراسات السابقة أن التخطيط الأقليمي بمستوياته المختلفة ، ما هو إلا تعبير صادق عن الإقليمية (REGIONALISM). أو ما يعبر عنه "بالعدالة الأجتماعية " ، التي تهدف إلى إذابة الفوارق الطبقية بين الأقاليم إلى أقصى حد ممكن.

وعلية لا بد من إزالة، أو الحد من التفاوت في أحجام الأقاليم، وتراكيبها ، ومواردها، لتحقيق الشراكة الفاعلة بينها [١١] ، على أن تتولى الدولة التنسيق لذلك ، والمحافظة عليه، من خلال إعادة توزيع الأوزان البشرية والحضارية بين أقاليم الدولة، بما يكفل تحقيق تنمية مستدامة وديموقراطية مكانية . وتضيف إلى ما سبق ، أنه الوسيلة الأنسب لإلغاء أثر العوامل العارضة بكافة أنواعها – التي أدت إلى، أو ستؤدي إلى– خلق فروق مجتمعية ، وإلى تحقيق التوازن بين الأقاليم [١٢]. وهو في الوقت ذاته الأسلوب الأفضل تبنيه لتحقيق التنمية، والعدالة ، أو ما يعبر عنه " باشتراكية المكان" ، تلافياً لما قد يكون سائداً من تباين تنموي يعبر عنه " بالأقطاع المكاني" [١٣] ، الذي تحتكر فيه مساحة قليلة أكبر قدر من ثمرات الحضارة . يؤكد ما ذكر أعلاه أن أسلوب التخطيط الأقليمي، وتطبيقة سيؤدي بالنهاية إلى تحقيق للعدالة، وزيادة في حجم الثروة والدخل القومي على حد سواء . وبالتالي فإن العدل المنشود سيكون الطريق إلى فهم الأستراتيجية الأقليمية، والدليل على سياسة تخطيطية واعية ومستدامة.

لقد أدركت الهيئات الدولية المختصة ذلك، منذ زمن بعيد ، وكررت تلك الهيئات وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة صاحبة الأختصاص دعواتها في أكثر من مناسبة بضرورة التزام كل دولة بسياسة تحضر محددة ، تحقق من خلالها تحسين للبيئة الحضرية، وتهتم بواسطتها بتنمية المدن المتوسطة والصغيرة ، على أن توظف لها أساليب حديثة للتخطيط ، تنفذ من خلالها مشروعات التنمية الحضرية فيها [١٤].

إن ما للعلاقة بين التخطيط الأقليمي والحضري من أهمية لا يعني إغفال دور وأهمية موضوع الأدارة وأنواعها ومستوياتها فقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع [١٥]. وبينت أن الأدارة اللامركزية هي الأكفاء في تحقيق مشاركة شعبية أفضل [١٦]، ، وفي تحديد الأهداف التنموية بدرجة أدق [١٧]. وأشارت إلى أهمية دور المدينة في الأولويات التخطيطية وبينت أن المدينة هي قطب الرحى والمحور الحيوي في التنظيم الأقليمي ، ولضمان شبكة من القيم الحضارية المتكافئة في جميع أجزاء الدولة لا بد من توزيع أوزان المدن على مساحة الدولة الواحدة ، وهذا بدوره يتطلب إيجاد شبكة من العواصم الإقليمية الطبيعية ، ومن أحجام معقولة تشكل فيما بعد القواعد الحضارية لأقاليم الدولة. وحثت على ضرورة معالجة خلل ربط أقاليم الدولة بالعاصمة المركزية الذي تسبب في كثير من الدول ومنها " دولة فلسطين"

عجزاً للأقاليم عن إمكانية إعالة المدن الإقليمية الأخرى ، وأفقدت تلك المدن حاجة أقاليمها إليها ، وفقدت على ضوء ذلك قدرتها على تقديم الخدمات المطلوبة منها.

وعلية فإن غياب التخطيط الأقليمي لفلسطين من وجهة النظر الفلسطينية ، يتطلب تحديث الإدارة البلدية حوله ،لوقف ومعالجة ما ترتب عن غيابه – ولفترة طويلة من الزمن وحتى الآن– من نتائج سلبية على كافة القطاعات التنموية، ومنها التنمية الحضرية على وجه الخصوص . ويُعتقد أ نه العلاج الذي سيسهم بفعالية في منع التوسع العمراني العشوائي غير المخطط له، سواءً حول المدن الرئيسة، أو في أحشائها ، أو حتى في المتصل الريفي منها . ويحافظ على الإتصال المكاني والاجتماعي بين التجمعات العمرانية والبيئية المحيطة بها، إضافة إلى ما يمكن تحقيق ة من حفاظ على المواقع الطبيعية والتاريخية، والمناطق ذات الأهمية البيولوجية . علاوة على ما سيسهم به من منع لتآكل الأراضي الزراعية، والمحميات، والمواقع الأثرية على حد سواء.

لقد تنامى اهتمام الحكومات والمؤسسات على مختلف مستوياتها بموضوع التخطيط الإقليمي والتنمية الحضرية، وذلك من خلال سياسات التطوير والتحديث التي تنتهجها، والتي تسعى إلى تجسيدها ضمن مخططاتها المستقبلية . لقد أولت مؤسسات التخطيط في دول العالم المختلفة إهتماما وحرصاً مميزين على ترسيخ وإدماج البعد المكاني والحضري ضمن مكونات خططها وبرامجها و سياساتها، بل واستراتيجياتها سواء على المستوى القطاعي، أو حتى على المستويات الوطنية، والإقليمية، والمحلية، من خلال إعتماد النهج التشاركي بين الحكومة المركزية، وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب، وبين القطاع الخاص والمجتمع الأهلي من جانب آخر [١٨]. وشرَعت لتحقيق ذلك قوانين تشريعية، شكلت بدورها قواعد قانونية، استند إليها التخطيط الوطني والإقليمي فيها ، وأتاحت الفرصة بذلك لتحديد البنى المؤسساتية المطلوبة لضمان جودة التخطيط، والتنسيق بين الجهات الحكومية.

وفي هذا السياق حاولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بتولي مهماتها عام ١٩٩٦ وحتى الآن، تبني مثل هذه السياسات والتوجهات التخطيطية، إلا أن جهودها في هذا الصدد ظلت محدودة، وقاصرة عن بلوغ الغايات والأهداف المنشودة والذي يعود إلى الوضع الجيوسياسي القائم على الأرض، وإلى الإجراءات والسياسات الأسرائيلية التي هي في الأصل معاكسة في الأتجاهات والأهداف لتلك المطلوبة وطنيا على المستوى الفلسطيني.

وتؤكد أدبيات البحث أيضاً أن العلاقة بين كل من التنمية المستدامة ، والتخطيط حتمية وضرورية . فإذا كان المقصود بالتنمية المستدامة " تلبية إحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية إحتياجاتهم "

(١٩). وبالتالي فإن معنى التنمية العمرانية "الحضرية" ، هو ""تحسين نوعية الحياة في المدينة ، ويتضمن فضلاً عن ذلك الجانب العمراني ، والجانب البيئي، والثقافي، والسياسي، والمؤسسي، والاجتماعي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، وأن طموحنا هو التوصل إلى المبداء الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطا قة، وكذلك بين المدخلات والمخرجات الحالية التي تؤدي دوراً مهماً في جميع القرارات المستقبلية للتنمية في المناطق العمرانية (٢٠) ، بينما يعني التخطيط ببساطة "التفكير المنطقي والعقلاني، الذي يمارس من خلال الجميع ، وعلى كافة المستويات . ويتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل ، مطلوب الوصول اليها، ويتطلب تحقيقه وضع الوسائل والأجراءات الكفيلة لنجاحها، والذي تتعدد صفاته بتعدد مستوياته وقطاعاته (٢١) . فإن معنى مفهوم التخطيط العمراني ببساطة هو " أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع ، يتم من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والأستعمالات المجتمعية للحيز المكاني المناسب في الوقت المناسب . بما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد من ناحية أخرى. من هنا يتضح أن التكامل والترابط بين هذه المفاهيم واضح وجلي ، وبالتالي فإن الترويج لها وتحقيق إستدامتها يتطلب تحديثا إداريا يضمن الوصول إلى اللامركزية الإدارية، ويتبنى مناهج تخطيطية تراعي الأخذ بكافة العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ب الاعتبار، وتربط بين حاجات المناطق من الأستثمارات والعمالة، وتحقيق القيمة المضافة، وتقديم خدمات أفضل، وبين الواقع الجغرافي والبشري وإمكانية تطويرها في المستقبل. ولن يتسنى تحقيق ذلك بالطبع إلا من خلال خلق مناخ ملائم يوفر أجواءً إيجابية للتعاون بين جهود المخططين والاقتصادين عند الشروع بالتخطيط لتحقيق بنية أفضل وخدمات تؤمن للسكان حاجاتهم الأساسية والضرورية.

وترى العديد من دول العالم أن تبني أسلوب التخطيط الإقليمي اللامركزي هو الأسلوب الأنجع القادر على إيجاد توزيع عادل نسبي لسلطة صنع القرار والإستثمارات والموارد في داخل الدولة. والذي يتيح من خلال تطبيقه إلى تتنازل هيئات التخطيط الإقليمي عن جزء من صلاحياتها لصالح هيئات التخطيط المحلية، التي تتعايش ومشاكل السكان المحليين بشكل دائم، وتدرك أسبابها وأبعادها . علاوة على أن تبنيه سيمكن من إيجاد الإتصال المباشر والمس تمر بين هيئات التخطيط الإقليمي والسكان، ويسهل من الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة الموضحة لحالتهم وظروفهم. فمن خلال تبنيه يمكن الوصول إلى الموارد والأستثمارات الى مختلف مناطق وأقاليم الدولة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها، وتعزيز فاعل ية هيئات التخطيط المركزية من خلال تخلصها من العديد من المهمات

والصلاحيات للهيئات الإقليمية والمحلية . وهذا بدوره يوفر مزيداً من الوقت للأشراف والمتابعة .ويسهل توفير إيجاد هيئات تخطيط إقليمية لمتابعة ومراقبة أفضل المشاريع التنموية والعمل على تحقيقها [٢٢] .

ويتطلب بناء نظام تخطيطي إقليمي لا مركزي فاعل وكفوء ومؤثر ، توفر إرادة السياسية ورغبة حقيقية لدى الحكومة المركزية في الدولة، على أن يتلو ذلك خطوات تطبيق تخطيط إقليمي لا مركزي شامل بكل ما تعنية الكلمة من معني . تتساير معه عمليات تحديد دور ومهام الإدارات الإ قليمية للهيئات والجمعيات الأهلية وغير الحكومية . على أن يتم ذلك في جو من بناء للوعي والثقافة السياسية عند سكان الإقاليم، تتولاه الحكومة المركزية ، توضح من خلاله أهمية وأهداف الإدارة اللامركزية . ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير كافة الأحتياجات والمتطلبات اللا زمة لعمل الهيئات التخطيطية من بنى التحتية وكفاءات، لتمكينها من إنجاز المهمات الموكلة إليها بنجاح وكفاءة [٢٣].

٣ – التخطيط المكاني في فلسطين:

٣.١ – فترة ما قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية:

تأثر التخطيط المكاني والعمراني الفلسطيني بشكل خاص تاريخياً بالأحداث والأنظمة السياسية التي توالت على فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر . فمنذ أواخر فترة الحكم العثماني وحتى عام ١٩٩٦– حيث تولت السلطة الوطنية الفلسطينية الصلاحيات الأدارية والمدنية بموجب إتفاقية أوسلو وما تلاها من إتفاقيات –، ظلت السلطة المركزية هي المسؤولة عن تشكيل السلطات والهيئات المحلية ، وليس المجتمع المحلي نفسه، مما جعل هذه السلطات مرتبطة بالسلطة المركزية في إطار من التبعية السياسية والإدارية، مما أدى إلى الحد من استقلالية تلك السلطات في مجال تقديم الخدمات . وقد أنعكس أثر ذلك سلبياً على نوعية هذه الخدمات ، وعلى قدرتها في تلبية احتياجات ورغبات المجتمع المحلي الفلسطيني [٢٤] .

فقد أكدت نصوص قانون إدارة الولايات العثماني الصادر عام ١٨٧١، والمادة ١١١ منه، وما تضمنه قانون البلديات العثماني لعام ١٨٧٧ على قيود أرتباط البلد يات بالسلطة المركزية ، وعملت على تعزيز المركزية الأدارية، وقلصت من دور الهيئات المحلية وحدت من صلاحياتها . ولم تبتعد مضامين ونصوص القوانين الأنتدابية البريطانية عن تلك التوجهات ، فقد نص " نظام الهيئات المحلية " الأنتدابي الصادر عام ١٩٢١ على إختيار الهيئات المحلية وممثليها من قبل الأدارة العسكرية وحددت عدد الهيئات المحلية العربية وعملت على زيادة عدد الهيئات اليهودية سعياً منها لتحقيق إقامة " وطن قومي لليهود في فلسطين ". ثم ما لبثت أن قامت بألغاء قانون البلديات العثماني الذي بقي ساريا في عام ١٩٣٤ ، واستبدلته بقانون جديد للبلديات إتسم بتشديد المركزية في الأدارة المحلية . وأعطى للسطات

العسكرية سلطة مطلقة. كما أورثت سلطات الأنتداب فلسطين قوانين تخطيطية ظلت سارية منذ عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٥٥ .

تلى ذلك تقسيم فلسطين إلى ثلاثة مناطق إدارية هي : إسرائيل ، والضفة الغربية، و قطاع غزة. وقد خضع كل واحد منها لإدارة سياية مختلفة . تولت إسرائيل التخطيط الأدارة ل ٧٨% من فلسطين ، في حين خضعت الضفة الغربية للسيادة الأردنية التي أبقت على قانون التنظيم الأنتدابي ساريا مع بعض التعديلات حتى عام ١٩٥٥ وعملت على تعديله عام ١٩٦٦. أما قطاع غزة فقد خضع للسيادة المصرية التي استمرت في تطبيق القوانين التنظيمية البريطانية الصادرة عام ١٩٣٦ مع إجراء تعديلات جزئية عليها حتى عام ١٩٦٧.

لقد ساهم التقسيم السياسي والأداري في تغيير جزئي بمضامين وقوانين التخطيط العمراني ومؤسساته ، إلا أن روحه وماهيته بقيت كم ا هي . وبما أن هذه القوانين وما يتبعها من هيكليات تنظيمية هي بحد ذاتها قوانين وتنظيمات مفروضة أصلا تم تصديرها لفلسطين من دول ومجتمعات تختلف عنها من النواحي الثقافية والأجتماعية والبنيوية والسياسية والأدارية ، والتي تم فرضها على المجتمع الفلسطيني دون أن تكون ملائمة لاحتياجاته وتطلعاته، بقدر ما ترمي اليه من تحقيق لاستراتيجيات وأهداف بعيدة كل البعد عن خدمة المواطن الفلسطيني فإنها لن تكون أساسا يمكن البناء عليه مستقبلا.

أما ما يتعلق بالفترة التي تلت احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ ، وحتى مباشرة نقل الصلاحيات من سلطات الإحتلال الإسرائيلي إلى مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد تميزت في قيام اسرائيل بإقامة، وتشكيل، هياكل تخطيطية ظلية تابعة عملياً لمؤسسات التخطيط الإسرائيلية ، رافقها قيامها بإجراء تعديلات لقوانين التخطيط ومؤسساته، بموجب أوآمر عسكرية بما يتناسب مع زيادة الضبط والرقابة الإسرائيلية على التطور العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة . كما تم خلال هذه الفترة إعداد مخططات هيكلية محلية لبعض المدن ، ولاحقاً لمعظم القرى، وكذلك إعداد مخططات إقليمية شاملة وقطاعية لبعض المناطق في الأراضي ا لفلسطينية، كالمخطط الأقليمي الجزئي الصادر بموجب الأمر العسكري رقم ٥٠ عام ١٩٧٩. وكان الهدف منها جليا وواضحا يرمي إلى تح قيق تنظيم الحيز الإقليمي لصالح الأهداف الإسرائيلية[٢٥].

أما مشاركة الفلسطينيين في مؤسسات التخطيط المكاني وإدارته خلال هذه الفترة فقد ظ لت محدودة وشكلية في الغالب . فقد شارك الفلسطينيين في عمليات إعداد مخططات محلية في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي . لبت بشكل محدود جزء من احتياجات الفلسطينيين، إلا أن معظمها لم تلق قبولاً وتصديقاً من قبل سلطات

الإحتلال الإسرائيلي ، التي كانت تمتلك السيطرة على إتخاذ القرار بشأن هذه المخططات . تلى ذلك قيام بعض المؤسسات الوطنية البلدية في الأراضي الفلسطينية إعداد مجموعة من المخططات الهيكلية لبعض المدن و القرى الفلسطينية تمت بأيدي مهنيين فلسطينيين وذلك خلال الفترة من (١٩٨٥-١٩٩٣) [٢٦].

٣.٢ – فترة ما بعد مجيء السلطة الوطنية عام ١٩٩٤.

لم يتغير الوضع كثيراً بعد تولى السلطة الوطنية الفلسطينية للعديد من الصلاحيات المدنية بعد عام ١٩٩٤. فبالرغم من إسناد كامل الصلاحيات المدنية للسلطة الوطنية الفلسطينية داخل حدود المنطقة المصنفة (أ) و (ب) ، إحتفظت إسرائيل بكامل الصلاحيات ضمن حدود المنطقة المصنفة (ج) والتي تشكل ما نسبته قرابة ٦٠% من مساحة الضفة الغربية، ولا تشكل حيزاً مكانيا مفصولا عن المنطقتين (أ و ب) بل تتداخل معهما. (أنظر خريطة رقم ١). أضف إلى ذلك أن الإتفاق يمنع السلطة الفلسطينية من إجراء أي تخطيط للمناطق الواقعة ضمن حدود المنطقة المصنفة (ب) إلا بموافقتها ، وهذا يعني أن صلاحيات التخطيط الممنوحة للسلطة الفلسطينية بموجب ما نصت عليه الأتفاقيات ظل محصوراً ضمن المنطقة (أ) فقط والتي لا تزيد مساحتها عن ١٢.٨% فقط من مساحة الضفة الغربية.

وبالرغم من أن مخططات التنظيم التي يشملها القانون والأنظمة المعمول بها والسارية نظرياً كل من : المخططات الإقليمية، المخططات الهيكلية، المخططات التفصيلية ومخططات تقسم الأراضي . وأن دائرة التنظيم المركزية هي التي تتولى مهمة تحضير المخططات الإقليمية التي يتوجب أن تكون الأساس الذي تبنى عليه المخططات الهيكلية المحلية . والتي تتناول التخطيط لكل إستخدامات الأراضي ، فقد بقيت الأراضي الفلسطينية تعتمد مخططين إقليميين هما مخطط لواء القدس المعروف ب RJ5 ، والمخطط الإقليمي للواء نابلس المعروف ب S15، اللذين أعدا في سنة ١٩٤٢ وفقاً لقانون تنظيم المدن رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٦ الصادر في عهد الأنتداب البريطاني . وهما المخططان الإقليميان الوحيدان اللذان أعدا في الضفة الغربية. واللذان إقتصر إستعمالهما في فترة الأحتلال وحتى الآن على منح أو رفض رخص البناء في المناطق التي لا تقع ضمن مخطط هيكلي محليضمن السيادة الفلسطينية. أما إسرائيل فلم تلتزم إسرائيل بهما، بل عملت على إعداد مخططات جزئية لتحقيق مشاريعها الأستيطانية كمخطط الطرق، ومخطط الجدار، ومخططات تتعلق بمدينة القدس . علاوة على ذلك فرضت ما نصت علية المادة (٢٨) من قانون التنظيم قيوداً على حق التصرف في الأرض على سبيل تنظيم المنطقة . وتسببت في شل إفرا ز قطع الأراضي الكبيرة خاصة الواقعة ضمن حدود البلديات . وترك التنظيم والتخطيط على المستوى القطري للجان التخطيط المركزية رغم سماح القانون بمشاركة السكان من خلال ممثليهم في سلطات الحكم المحلي.

أعادت السلطة الفلسطينية بعد عام ١٩٩٤ بناء الحكم المحلي، وتشكل من م ستويين، أحدهما يتمثل في الحكومة المركزية (وزارة الحكم المحلي)، والآخر يتمثل في السلطات المحلية نفسها (البلديات والمجالس المحلية). وميز قانون الهيئات المحلية الصادر عام ١٩٩٧ بين نوعين من السلطات المحلية وهما :البلديات، والمجالس القروية، والتي تقع غالبيتها في المناطق المصنفة "أ" و "ب". مع أن حدود بعض هذه السلطات تقع في مناطق مصنفة "ج". وفي الوقت الذي ظلت فيه حدود مخططات البلديات معروفة ومصادق عليها . ظلت حدود المجالس المحلية غير معروفة وغير معترف بها رسمياً. ونصت بعض الأنظمة الداخلية في القانون على إعطاء صلاحيات قانونية لأنواع أخرى من السلطات المحلية، علاوة على ما ذكر أعلاه، مثل مجالس الخدمات المشتركة ولجان التخطيط الإقليمية، وا لإتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية.

وتم أعادت تصنيف جميع الهيئات المحلية من قبل وزارة الحكم المحلي منذ عام ١٩٩٤ لتحديد درجة قدرته ا المالية والإدارية. حيث صنفت البلديات التي كانت موجودة منذ ١٩٦٧، والتي تمتلك خبرات في الإدارة المحلية بـ "أ" أو "ب". أما الهيئات التي شكلت بعد مجيء السلطة فقد صنفت ب ، "ج"، "د" أو "هـ" بالرغم من المفارقة في أدائها . وتولت المؤسسات المعنية في السلطة الوطنية الفلسطينية مهمة تعديل وسن وإصدار التشريعات والقوانين المعمول بها حاليا. واعتمدت في الأساس على التشريعات والقوانين المعمول بها خلال فترة الإحتلال، أو ما قبلها . وأنشئت أجهزة وطنية تتولى مهام التنفيذ والأشراف، منها على سبيل المثال لا الحصر أ جهزة التنظيم والبناء، والتي إعتمدت في تكوينها، وعملها على قوانين التنظيم التي سبقت ا لإحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م، إضافة إلى بعض التعديلات التي أدخلت من قبل سلطات الاحتلال[٢٧].

أما على صعيد مستويات أجهزة التخطيط، فقد تم إعتماد ثلاثة مستويات لأجهزة التخطيط حسب القانون الأردني وهي: مجلس التنظيم الأعلى ، اللجان اللوائية أو الإقليمية في المحافظات ، واللجان المحلية في المدن والقرى . وكانت مزدوجة بين قطاع غزه والضفة الغربية . ولم يتم إعداد مخططات هيكلية أو إقليمية أو لوائية للمحافظات بسبب عدم وجود تواصل جغرافي بين المحافظات الشمالية بسبب تداخل حدود منطقة (ج) مع منطقتي (أ) و (ب) [٢٨].

نتيجة للأجراءات الأدارية تلك ازداد عدد الهيئات المحلية من (١٤١) هيئة محلية (ما بين بلدية ومجلس قروي) قبل قيام السلطة الفلسطينية في العام ١٩٩٤م إلى (٥١٠) هيئات في العام ٢٠٠٤م. ليرتفع العدد إلى (٥٦٢) هيئة حتى عام ٢٠٠٩[٢٩]. خريطة رقم ٢). وتشمل هذة الهيئات جميع التجمعات السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة موزعة بين بلدية أو مجلس قروي أو لجان مشاريع (في التجمعات الصغيرة) [٣٠]. وأسند إلى البلديات صلاحيات التخطيط

والتنظيم وتراخيص الأبنية بالتنسيق مع اللجنة المركزية للتنظيم والبناء ومجلس التنظيم الأعلى ، وشرعت في إ عداد مخططات هيكلية أو استأنفت إعداد مخططاتها الهيكلية . أما وزارة الحكم المحلي فقد تولت مسؤولية التخطيط الهيكلي والعمراني للمدن والقرى (المستوى المحلي).

لم يواكب هذا التطور الكمي تطو ر نوعي في نمط الإدارة ، وحجم الموازنات المخصصة ، ودمقرطة إدارة قطاع الحكم المحلي، من حيث توسيع الصلاحيات، وتنويع التمثيل السياسي والاجتماعي في هيئاته. بل بقيت صلاحيات الهيئات المحلية بموجب القانون، صلاحيات محدودة جدا. يتضح ذلك من خلال الرجوع إلى القوانين المطبقة . فقد تم حصر صلاحيات هذة السلطات في تنظيم البناء والأسواق العامة والنقل والمرور والمتنزهات، في حين حرمت من حق الصلاحية الفعلية في مجال التعليم والشؤون الاجتماعية ، أو الخدمات الصحية، وفضلا عن الصلاحيات الإدارية المحدودة فان القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٧ لا يسمح بهامش معقول من الاستقلالية في وضع هذه الضرائب والرسوم. وعلية فقد اقتصر عمل معظم الهيئات المحلية علي تقديم الخدمات ومشاريع البنية التحتية، كما قامت بعض البلديات بتنفيذ بعض المشاريع الثقافية والاجتماعية ، ولكن بشكل محدود، وذلك حسب وفر الدعم المالي لتلك المشاريع، بالإضافة إلى تعاون هيئات محلية أخرى ووزارة الحكم المحلي.

أما على صعيد وضع إستراتيجيات التخطيط الوطني وإعداد المخططات الأقليمية فقد تولت وزارة التخطيط والتعاون الدولي هذه المسؤوليات . وكشفت نتائج تقريرها الذي أصدرته حول واقع ظروف قطاع الأسكان أن كلا المنطقتين الريفية والحضرية اللتان تحتويان ٩٣.٥% من الوحدات السكنية في الأراضي الفلسطينية هما بحاجة ماسة للتطوير [٣١]، وأكد تقريرها على أن ما نجم عن سياسات الأحتلال في تلك المناطق وبالذات منعه توسيع حدود المخططات الهيكلية للمدن والقرى، وما شهدته المناطق الحضرية الفلسطينية من الأفراط في أعمال البنية التحتية، وزيادة الكثافة السكانية داخل مناطق البناء القائمة، وانتشار في أنماط السكن غير المنظم، وما تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة من هجرة للسكان الريفين وغيرهم كلها مجتمعة أسبابا أدت الى تفاقم الأزمة العمرانية . ويؤكد التقرير أيضا على أن ما يمر به سكان الأراضي الفلسطينية من ظروف معيشية واقتصادية صعبة، ومتناقصة، بسبب النمو السكاني والتطور الحضري غير الملائم، وما أضيف لها بعد ذلك من حصار وإغلاق، وتفاقم في الأوضاع الاقتصادية، سيجعل الأمر أكثر سواء.

وعليه إرتأت الوزارة تبني سياسة تهدف الى ضمان التمايز للمدن والقرى من خلال عملية التوسع العمراني من أجل تمكين التجمعات الريفية من جذب السكان المقيمين فيها . ومع هذة التمنيات فقد أفشلت الظروف الجيوسياسية

هذة الرؤى، وعطلت حتى من متابعتها منذ انطلاق الأنتفاضة الثانية . إلا أن الجهود الرسمية توالت في محاولات لوضع سياسات واستراتيجيات عمرانية قصيرة الأجل، تمكّن من الصمود أولا، وتضمن تحقيق الحدود الدنيا من توفير الأحتياجات الظرفية. ومع ذلك فقد تعثر الكثير منها بسبب ما يكتنف الوضع السياسي من ضبابية وغموض . أما الآن فتسعى الجهات المختصة كوزارة التخطيط والحكم المحلي على إبقاء المخططات الأساسية إطاراً عاما، ليشكل مستقبلا، وأساسا، و إطاراً، لوضع مخططات إقليمية في المحافظات وكذلك في المدن المركزية، مع أنه مازال بحاجة إلى تفصيل من حيث تقسيمه إلى مراحل، ووضع أولويات حسب الإمكانيات لإنجازه[٣٢].

٤ – الوضع الراهن لاستخدامات الأراضي :(الضفة الغربية).

أعادت السلطة الفلسطينية التقسيمات الإدارية بحدودها القديمة التي كانت موجودة في الضفة الغربي ة فترة الحكم الأردني . حيث قسمت الضفة الغربية إلى إحدى عشر منطقة إدارية . إلا أنها لم تلتزم بالتشريعات التي حددتها رغم ما نص عليه القانون الأساسي الفلسطيني ، ولا ما ورد من تحديثات في عام ٢٠٠٩م [٣٣]. وفي الوقت الذي لم تشهد فيه الأراضي الفلسطينية تغييرات كبيرة في أنماط إستخدامات الأراضي خلال الفترة منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٤ ، (قبل توقيع إتفاقية أوسلو) ، فقد تميزت الفترة الممتدة منذ عام ١٩٩٤–٢٠١٢ بتغيرات واضحة وكبيرة في إستخدامات الأراضي وبالذات في نسبة مساحات الأراضي المبنية فلسطينياً وإسرائيلياً (الأستيطان).

إلا أن الزيادة في نسبة مساحة الأراضي المشغولة بالبناء لم تكن نتيجة لتوسيع حدود المخططات الهيكلية للتجمعات السكنية الفلسطينية. بل داخل حدود تلك التجمعات التي لا زالت كما هي منذ إحتلال إسرائيل لها عام ١٩٦٧، باستثناء تلك الواقعة ضمن الأراضي المصنفة (أ) بموجب إتفاقية أوسلو. والتي نالت حظ الأسد من تلك الزيادة . في حين كانت الزيادة في نسبة الأراضي المشغولة بالبناء في بقية التجمعات ومعظمها يقع ضمن الأراضي المصنفة (ب) على حساب الأستخدامات الأخرى وبخاصة الزراعية والترفيهية والخدمية منها، مما خلق ظاهرة من التكدس الحض ري التي قلما نجد لها مثيلا في الأقطار العربية المجاورة . هذه الظاهرة التي ترتب عليها العديد من المشاكل ، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية علاوة على صبغتها السياسية . وما سترتب عليها من تداعيات باتت عقبات كأداء أمام تحقيق حياة عيش كريم للمواطن في الوقت الحاضر المنظور، فكيف إذا ما لم تتم معالجتها وأضيف لها ما تتعرض له الأراضي الفلسطينية المحتلة من عمليات تهويد واستيطان وعدم إستقرار سياسي.

صحيح أن الوقوف على واقع جميع المؤشرات التنموية أمراً لا مفر منه ، وخطوة أساسية لفهم الواقع ولرسم صورة المستقبل ، وأن التنمية المستدامة ، أو الشاملة لا تعني التنمية الحضرية أو القطاعية بذاتها، إلا أن البحث في إحدي

جوانب التنمية المستدامة، وبالتحديد في التنمية الحضرية ضمن رؤية تكاملية وشمولية لا يقلل من أهمية الدراسة ، أو يلغي جدواها . من هنا سيقتصر البحث على توضيح واقع أهم المؤشرات التنموية الحضرية . وبالذات مؤشر إستخدامات الأراضي ، لربطه بمؤشرات تنموية أخرى تمت الأشارة اليها ، كالتحضر، والأدارة المكانية والقوانين والأنظمة ، إلى جانب الوضع السياسي القائم.

تشير المعطيات الديموغرافية للفترة منذ عام ١٩٩٦ وحتى عام ٢٠١٢ إلى زيادة في معلات النمو السكاني السنوي بنسبة تقارب ٢.٥% سنوياً . أدت إلى تضاعف عدد السكان خلال مدة أقل من عشرين عاماً . وإلى تسارع في معدلات نمو حضري غير مسبوقة كما أسلفنا . في الوقت الذي ترتفع فيه نسب البطالة لتصل إلى نحو ٢٩% في الضفة الغربية ونحو ٤٠% في قطاع غزة. في الوقت ذاته توالي معدلات الفقر إرتفاعاً هي الأخرى . في الوقت الذي تشهد فيه معدلات الدخل والمعيشة إنخفاضاً مستمراً . بينما تشهد أجور السكن وأسعار الأراضي ونفقات المعيشة إرتفاعا غير مسبوق كما تشير اليه بيانات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني . وبالرغم من النمو الواضح في أعداد المباني خلال تلك الفترة ، ومن زيادة أعداد الوحدات السكنية، وانخفاض معدلات الأشغال والتزاحم، والتحسن في توفير الخدمات الأساسية كالمياه والصرف الصحي ، والمرافق التعليمية والصحية والترفيهية إلا أن ذلك لم يف بالأحتياجات المطلوبة، لا من حيث النوع أو حتى الكم.

فبالرغم من التغير الواضح في التوسع العمراني الفلسطيني الذي شهدته الأراضي الفلسطينية عموما والمحافظات الشمالية " الضفة الغربية" خصوصا خلال الفترة من ١٩٨٩-٢٠١٤. حيث زادت نسبة المساحة المكانية المشغولة بالمباني خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠ من ١.١% إلى ٩.٢% من المساحة الكلية لمحافظات الشمالية " الضفة الغربية "[٣٤] ، (جدول رقم ١).

جدول رقم (١) نسبة المساحة المبنية من المساحة الكلية في الأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية) حسب المحافظة خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠١٠م

المحافظة	% من مساحة المحافظة		
	(١) ١٩٨٩	(١) ٢٠٠٠	(٢) ٢٠١٠
جنين	١.١	٢.٣	٦.٦
طولكرم	١.٨	٣.٥	١١.٩
نابلس	١.٣	٢.٤	١٥.١
قلقيلية	١.١	٣.٠	١٠.٦
طوباس	٠.٢	٠.٥	٣.٦
سلفيت	٠.٥	١.٥	٦.٨

رام الله والبيرة	٠.٧	٢.٢	١٣.٩
القدس	٣.٥	٧.٤	٢.٨
أريحا	٠.٢	٠.٤	١.٠
بيت لحم	١.٠	٢.٥	٧.١
الخليل	١.٣	٣.٤	١٣.١
المجموع	١.١	٢.٦	٩.٢

المصدر: (١) معهد الدراسات التطبيقية – اريج، مصدر سابق. ص: ٨١.

(٢) الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١٢)، إحصاءات رخص الأبنية – الربع الثالث، ٢٠١١، رام الله، فلسطين، ص: ٢٨-٣٥

يستدل من المؤشرات السكنية الأخرى أنه وبالرغم من الزيادة في أعداد المباني والوحدات السكنية خلال تلك الفترة ، وتوقع إستمرار زياتها في المستقبل ، إلا أن تلك المؤشرات تدل على تحديات تنموية حضرية حقيقية ستشهدها تلك التجمعات وبخاصة الحضرية منها ما لم يتم إتخاذ إ جراءات جادة وسريعة قادرة على توفير متطلبات العيش الكريم ضمن بيئة تنموية مستدامة . فعلاوة على ما ذكر أعلاه من المؤشرات التنموية الديموغرافية ، تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المتعلقة بظروف المسكن (٢٠١٠)، أن ١٠.٩% من الوحدات السكنية الحالية يعود تاريخ إنشائها إلى ما قبل عام ١٩٦٧. وأن نسبة ٤٣.٣% من الأسر لا زالت تعيش في مساكن مستأجرة، بينما تفتقر نسبة ٤٠.١% من الوحدات السكنية لوسائل الصرف الصحي . في حين تعيش نسبة ١٦.٥% في مساكن تتراوح عدد الغرف فيها من ١-٢ غرفة. أما معدل الغرف المخصصة للنوم فتصل إلى ٢.٢ فرد/غرفة. ويقدر الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني بأن ٧٢.١% من الأسر تحتاج إلى وحدة سكنية خلال العشرة أعوام المقبلة وهذا يعني أن هناك نقصاً حالياً في أعداد الوحدات السكنية يبلغ نحو ١٢٠,٠٠٠ وحدة سكنية ، وأن هناك حاجة سنوية تقدر ب ٣٥,٠٠٠ وحدة سكنية. [٣٥].

في الوقت ذاتة شهدت المستعمرات الأسرائيلية المقامة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ زيادة في التوسع والنمو العمراني حيث نسبة المساحة المبنية التي تشغلها من ١.٥% في الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) إلى ٥.٤% في عام ٢٠١٢ [٣٦].

وتبين نتائج تحليل بيانات النمو العمراني في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن نسبة التغير في مساحة المناطق المبنية في كل من المحافظات الفلسطينية والمستعمرات الموجودة في حدود كل محافظة، أن نسبة التغير كانت متساوية في محافظة القدس حيث بلغت ١١٠% خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٣، في حين فاقت نسبة التغير في التوسع في المستعمرات في محافظات بيت لحم وجنين ونابلس وطوباس وطولكرم التوسع في المناطق الفلسطينية . أما بخصوص أكثر محافظات الضفة الغربية نسبة في الزيادة في المساحة العمرانية فكانت في رام الله والبيرة وسلفيت .

تكشف نتائج ا لتحليل المكاني للأراضي الفلسطينية للفترة من ١٩٨٩-٢٠١٢ عن أن هناك تغيرا ونموا ملحوظا خلال تلك الفترة قد شهدتها معظم الأراضي الفلسطينية وعلى وجة الخصوص المدن الرئيسة مراكز المحافظات الفلسطينية بالرغم من التباين في معدلات النمو بين مدينة وأخرى . فقد احتلت مديرة رام الله والبيرة ثم مدينة سلفيت النصيب الأوفر من الزيادة على مستوى المحافظة ولكنها لم تحتل المستوى نفسة بين المحافظات الأخرى التي كانت الزيادة نتيجة للنمو في مراكزها والبلدات القريبة منها كالخليل وطولكرم وقلقيلية أكبر من معدلات الزيادة فيها. ومع ذلك فقد احتلت المحافظتان : رام الله والبيرة وسلفيت المركزين الأول والثاني على التوالي على مستوى المحافظات من حيث حجم ومساحة المباني التي تم إضافتها خلال الفترة الثانية .

أما على صعيد إستخدامات الأراضي بوجه عام ، فتكشف بيانات الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (جدول رقم ٢) أن نسبة الأراضي المخصصة للزراعة تحتل المرتبة الأولى (٢٤.٣%)، تليها الأراضي المخصصة كمراعي (١١%) ثم الأراضي المخصصة للبناء السكني (٩.٢%)، فالأراضي المخصصة كمحميات طبيعية (٩.١%). في حين تنخفض نسبة مساحة الأراضي المخصصة لاستعمالات المراعي والأحراش ، وللاستخدام الصناعي والتجاري إلى (١.٦%)، (٠.٠٩%)، (٢.٦%) على التوالي.

بالإضافة إلى ما ذكر من مؤشرات تنموية تشكل بحد ذاتها تحديات ومعوقات تنموية ، تشير نتائج تحليل أنماط الأنتشار العمراني المكاني إلى وجود خروقات لقوانين التخطيط العمراني والبناء خارج المخ ططات الهيكلية المقرة للتجمعات السكانية. ومع ذلك ظل الوضع السياسي ممثلا بالإحتلال الإسرائيلي مؤثرا على التطور العمراني في الضفة الغربية، ونتج عن استمرار النشاطات الإسرائيلية من مصادرة أراضي، وتدمير بيوت، وقلع الأشجار، وإنشاء الطرق الإلتفافية وقواعد عسك رية تأثيرا واضحا على نسبة وواقع الأشغال المكاني للأراضي الفلسطينية . أما محصلة ذلك فهو الحد من قدرة التجمعات الفلسطينية من التخطيط المتكامل في التجمعات السكانية الواقعة في مناطق (ج و حتى ب). وأصبحت البيئات الحضرية الرئيسة ممثلة بالمدن الكبرى تعاني من تدهور مستمر كنتيجة للآستمرار الأحتلال وقيوده من جهة، وللواقع الأقتصادي والديموغرافي من جهة أخرى ولاستمرا ر تأثير الواقع الديموغرافي وضيق الحيز المكاني مما حد من قدرة الهيئات المعنية بالتخطيط من تطبيق خطط تطويرية شاملة تحقق نمواً مستداما لتلك المناطق. وسيزداد الوضع سواء وسترتفع كلفة التطوير والتحديث كماً ونوعاً بتسارع مع الزمن . حيث تشير التقديرات المبنية على معدلات النمو السنوي أن مساحة المنطقة المبنية في الأراضي الفلسطينية ستصل الى نحو ١٠.٤% من مساحتها الكلية حتى عام ٢٠٢٠ سيخصص جلها للأستخدامات السكنية ، وه ذا بالطبع سيتم على حساب تطوير

الأستخدامات الأخرى من مرافق وخدمات وبنى تحتية وترفيهة وغير ذلك. حيث لا يلوح في الأفق حتى الآن ما يعطي الفلسطينيين حرية وحق التخطيط المكاني لبيئتهم كما تمليه ظروفهم ، أو كما يرونه كفيل بتحقيق العدالة والرفاه لهم . مما سيفاقم ألأمور سواء ويجعل مهمات التطوير والتحديث أكبر كلفة وأكثر تعقيداً.

جدول (رقم ٢) إستعمالات الأراضي في المحافظات الشمالية في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠١٠.

المحافظة	المساحة كم٢ (١)	عدد السكان (١)	مساحة أرض زراعية كم٢ (٢)	أرض سكنية ألف م٢ (٣)	أرض صناعيةألفم ٢ (٢)	أرض تجارية ألف م٢ (٢)	غابات وأحراش كم٢ (٢)	محميات كم ٢ (٢)	مراعي كم ٢ (٢)
جنين	٥٨٣	٢٧٤٠٠١	٢٧٤.١	٣٨.٩	٥	٣.٣	٣٣.٢	٦٢.٩	٥٤
طوباس	٤٠٢	٥٤٧٦٥	٦٠.٥	١٥.٢	٥	٠.٨	٢٢.٥	١٩.٢	٣٣
طولكرم	٢٤٦	١٦٥٧٩١	١٤٧.٥	٢٩.٤	٥	٠.٦	١.٢	٠.٥	١٨
نابلس	٦٠٥	٣٤٠١١٧	٢٢٣.٩	٩١.٦	٦.٦	٢٤.٢	٢٠.٤	١١٣.٠	٢٣
قلقيلية	١٦٦	٩٧٤٤٧	٦٧.٧	١٧.٦	٥	١.٥	٢.٥	٠.٠	١٢
سلفيت	٢٠٤	٦٣١٤٨	٨٤.٧	١٦.٤	٥	١.٩	١١.٨	٩.٨	٣٦
رام الله والبيرة	٨٥٥	٣٠١٢٩٦	١٨٧.٨	١١٩.٢	٥.٦	٣٢.٨	٢.١	٣٤.٩	٣٥
أريحا والأغوار	٥٩٣	٤٥٤٣٣	٢٨.١	٥.٧	٥	١.٤	٣.٥	٣٧.٠	٠.٠
القدس	٣٤٥	٣٨٢٠٤١	٢١.٦	٩.٥	٥	١.٧	٢.٠	٢٠٢.٠	١٢
بيت لحم	٦٥٩	١٨٨٨٨٠	٤٩.٥	٤٦.٨	٢.٣	١٤.١	١.٤	٢٢.٠	٣٨
الخليل	٩٩٧	٦٠٠٣٦٤	٢٥٧.٦	١٣٠.٠	٥	٦٣.٤	٩.٠	١٣٠.٠	٣٦٠
الضفة الغربية	٥٦٥٥	٢٤١٦٨٠٧	١٣٧٦.٥	٥٢٠.٣	٤٨.٥	١٤٥.٨	٩١.١	٥١٤.٣	٦٢١

المصدر : (١) الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١١)، مسح التجمعات السكانية ، ٢٠١٠، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين، ص. ٤٧ .

(٢) الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩)، إحصاءات إستعمالات الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين، ص.ص: ٤٢–٥٨.

(٣) الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١١) ، إحصاءات رخص الأبنية، الربع الثالث، ٢٠١١، رام الله ، فلسطين، ص، ٢٨–٣٤.

٥ – تحديات التنمية الحضرية المستدامة والتخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية:

بعد إستشراف الوضع الراهن لاستخدامات الأراضي، ولأمثلة من المؤ شرات التنموية الديموغرافية والسكنية والأقتصادية في المحافظات الشمالية " الضفة الغربية" ، والذي يفوقه سواء وضع المحافظات الجنوبية " قطاع غزة" ، لا بد من إستعراض أهم التحديات والمعيقات التي ستواجه مؤسسات التخطيط المكاني الفلسطيني بمختلف مستوياتها ، وتحد من قدرتها وطاقتها في تحقيق تنمية حضرية مستدامة ، قبل أن ننتهي إلى مقترحات وتوصيات حول مكونات وآليات بناء إستراتيجية وطنية حضرية مستدامة. أما أهم هذه التحديات فيمكن إيجازها على النحو الآتي :

(أ) تحديات تاريخية موروثة:

تتمثل في ما ورثته السلطات والهيئات الفلسطينية عن الإدارات وسلطات الحكم السابقة التي توالت على فلسطين منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر، والتي تشكل العبء الأكبر على واقع ومستقبل عمليات التخطيط والتنمية وتتلخص فيما يلي:

(١) **الأنظمة والقوانين**: إن ما تفرضه تلك الأنظمة والقوانين من قيود لاسيما ما يختص منها بموضوع ملكية الأراضي، وما ينقصها من توحيد بين شطري الوطن، وما يشوبها من جمود ومحدودية وعدم قدرة على الأستجابة والصلاحية للتعاطي مع المخططات الهيكلية الجديدة، وما تطلبه من إجراءات طويلة لتنفيذها يجعل منها معوقات تقع في سلم أولويات المعالجة عند التفكير في بناء إستراتيجية وطنية تنموية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

(٢) **الوضع السياسي**: ويتمثل في عدم السيادة الكاملة على الأراضي، والتقسيمات الإدارية والأمنية.

(٣) **تسوية الأراضي**: إن عدم إجراء أعمال التسوية ل ٧٠% من أراضي الضفة الغربية، وعدم توفر المعلومات اللازمة التفصيلية عن ملكية الأراضي يشكلان تحديا لأنتاج الخرائط اللازمة لعمل المخططات الهيكلية والعمرانية ، وضعفاً في المعلومات اللازمة عن الملكية . ويشكلان في الوقت ذاته منفذاً لتحقيق أطماع الأحتلال في السيطرة

على الأراضي وفي إستمرار إستغلالها لصا لحه. علاوة على ما يسببه عدم توفرهما من نزاعات بين المواطنين الفلسطينيين أنفسهم.

(٤) **المخططات السابقة:** إن استمرار العمل وفقا للمخططات التي أعدتها دائرة التخطيط المركزية التابعة للأدارة المركزية العسكرية الأسرائيلية ، والتي كانت عبارة عن مخططات هيكلية جزئية، تم من خلالها وضع حدود ضيقة للمناطق المسموح البناء فيها لجميع التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية، والتي لا زال عدد كبير مرها ساري المفعول لغاية الآن ، والتي جاءت لتلبية سياساته وتطلعاته الأحتلاليه واقتصرت على إبراز الأستعمالات السكنية ورسم أبعاد غير منطقية للطرق، وحددت بمساحات ضيقة تشمل آخر ما وصلت إليه الأبنية القائمة دون مراعاة للزيادة السكانية ، والتوسع العمراني المستقبلي ، تشكل هي الأخرى أحد العقبات الحالية للتخطيط أيضا.

كما أن إستمرار إعتماد المخططين الإقليميين الذين تم إعدادهما من قبل سلطات ا لإنتداب البريطاني (RJ-5، و S-15)، والذين تم تعديلهما من قبل سلطات الإحتلال بمخطط رقم ٨٢/١ لمنطقة القدس بديلاً للمخطط البريطاني (RJ-5)، بهدف زيادة عدد المستعمرات ومنع إعطاء تراخيص الأبنية في المناطق الزراعية ، بالإضافة إلى الحد من التوسع العمراني للقرى الفلسطينية ومنع تواصلها في عام ١٩٨٢. ومخطط " مشروع الطرق رقم ٥٠" الصادر عام ١٩٨٤ الذي يهدف للحد من توسع العمران الفلسطيني وتطوره ويمكن من ربط المستعمرات الأسرائيلية في الضفة الغربية ، تشكل تحدياً واقعياً لعمليات التخطيط والتطوير والتنمية في ظل غياب مخططات إقليمية وطنية فلسطينية.

(ب) تحديات ومعوقات خاصة بالمخيمات الفلسطينية:

تشكل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المقامة على أطراف التجمعات السكانية الكبرى أو في أحشائها منذ أكثر من خمس وستون عاما، كجزء من المخزون السكني الفلسطيني، أو بنسبة عدد ساكنيها من الفلسطينيين في الضفة الغربية وكذلك في قطاع غزة ، وبما تعانيه من إكتظاظ ، ومحدودية في المكان وغياب للخدمات والمرافق الحياتية الضرورية وعشوائية التطور والنمو في ظل حساسية سياسية تجاه واقعها ومستقبلها قمة التحديات والمعوقات التنموية .

(ج) تحديات في فترة السلطة الفلسطينية:

ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات فيما يلي:

أولا: التحديات السياسية : وتتمثل في استمرار التحديات و المعوقات السياسية المرتبطة بواقع التقسيمات الإدارية والأمنية وإعادة الانتشار المفروضة، وما ترتب على ذلك من عدم توفير التواصل الجغرافي المطلوب لتحقيق متطلبات التخطيط الأقليمي للتنمية.(أنظر خريطة رقم ١)

ثانيا: التحديات والمعوقات الجغرافية: وتتمثل في إستمرار سلطات الإحتلال الإسرائيلي من نشاطاتها الأستعمارية المختلفة . سواء على صعيد بناء المستعمرات ، أو إنشاء الطرق الألتفافية، وبناء جدار العزل، وإقامة الحواجز والقواعد العسكرية، وما ترتب عليها من تقسيم كنتوني للكيان الفلسطيني .

ثالثا: تحديات ومعوقات تنظيمية ومؤسساتية : فعلى الرغم من الجهود والمحاولات المختلفة التي قامت بها مؤسسات وهيئات التخطيط الفلسطينية (الوزارات المعنية والبلديات والدوائر الرسمية ومؤسسات القطاع الأهلي والخاص)، لإعداد مخططات هيكلية وإقليمية تنظم التطور العمراني واستخدامات الأراضي المختلفة للتجمعات السكانية ، إلا أن عملية التخطيط والتنظيم، ومؤسسة التخطيط في فلسطين ، لا زالت تعاني من مشاكل كثيرة وتواجه م عوقات عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) معيقات تتعلق بالأدارة والأشراف والمتابعة والتنفيذ:

وتتمثل في حاجة المؤسسات الرسمية إلى تغيير اهتمام ها في مجال التخطيط من دور المنفذ والمخطط إلى دور المنظم والمراقب والموجه. وإلى ما تعانيه هذه المؤسسات من نقص في المعايير المعتمدة ذات العلاقة بالتخطيط والتنمية . وما ينعكس على ممارساتها سلباً على الواقع عند تشكيل وإنشاء الهيئات و المجالس المشتركة المختصة بعملية التخطيط والتطوير في المناطق المحلية والأقليمية. علاوة على ذلك يشكل ضعف قدرة المؤسسات الرسمية المعنية في متابعة ومراقبة وتنفيذ عمليات التخطيط والتنمية بسبب العدد الكبير من الهيئات المحلية التي تم إنشائها معيقاً آخر من معيقات الأدارة والأشراف والمتابعة والتنفيذ . كما ويعد وجود ثلاثة مستويات مسؤولة عن النشاطات التخطيطية معيقاً آخر وذلك لأنه يطيل من إجراءات المصادقة على المخططات بالإضافة إلى أنه يسمح بلزدواجية الصلاحيات بين وزارة الحكم المحلي وبين وزارة التخطيط. فيما يتعلق بالتخطيط على المستوى الإقليمي والوطني.

(٢) معيقات تتعلق بالتوعية المؤسساتية والجماهرية لأهمية التخطيط والمشاركة المجتمعية :

وتتمثل في إستمرار تبني مخططات هيكلية قديمة ولا تتلاءم مع الواقع في بعض البلديات . وضعف في عملية متابعة مخططات التخطيط وتحديثها من قبل الهيئات المحلية. وكذلك في قيام بعض البلديات في توسيع حدودها دون فحص المبررات لذلك وعدم قيام بعض البلديات بتخطيط المناطق ال تي تم ضمها إلى حدود البلدية . وفي ندرة الأراضي

المخصصة للمرافق العامة والمناطق الخضراء . وعدم مشاركة الفعاليات المجتمعية سواء كانت مؤسسات مجتمع مدني أو أفراد ناشطين في تحديد أوجه الصرف وفي مناقشات تحضير الميزانيات من ناحية وعدم قيام بعض الهيئات العامة للمجالس المشتركة في المشاركة في هذه النشاطات . وأخيراً في تدني نشاط المؤسسات صاحبة الصلاحية في رقابة النشاطات التخطيطية للبلديات.

(٣) معيقات تتعلق بالقدرات والأمكانات التخطيطية:

بالرغم من أدعاء معظم البلديات والمجالس المشتركة بتطبيق المشاركة المجتمعية، إلا أنه من الواضح أن هناك نقصا في وعي وأدراك أهمية التخطيط، وأن هذا النقص في الوعي يشمل كافة المستويات، وينعكس على نتائج تحليل المشاركة المجتمعية. فقد أكدت متابعة الأستماع للعديد من وجهات نظر شريحة من أبناء ومؤسسات الهيئات المحلية الفلسطينية في الدراسة التي قام بها الخبراء لتقييم قدرات هذه الهيئات أن أهم مشاكل التخطيط يمكن حصرها جانبين هما:

(١) **الموارد البشرية:** وتتمثل في قلة عدد المهندسين وندرة مخططي المدن في البلديات المتوسطة والصغيرة . ومحدودية البرامج التدريبية في مجالات التخطيط لأطقم الهيئات المحلية التنفيذية . و قلة عدد المهندسين ومخططي المدن في كوادر الوزارة وخاصة في المديريات الإقليمية.

(٢) **الموارد الأخرى :** وتشمل النقص في قاعدة البيانات المتعلقة بالنشاطات التخطيطية ، وفي الموارد المالية لدى الهيئات المحلية. إضافة إلى النقص في توفر مخططات المساحة ، وعدم وجود تسوية للأراضي في بعض الهيئات . وفي غياب أو عدم اعتماد سياسات التخطيط على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية . وعدم وضوح المسؤوليات وتداخل الصلاحيات بين الجهات المعنية بالتخطيط . والضعف وربما غياب التنسيق والتعاون بين المؤسسات المعنية . وكذلك في غياب أو عدم ملائمة الأنظمة والقوانين والتشريعات التي تحكم عملية إعداد المخططات وتنفيذها ومتابعتها. فإذا أضفنا إلى ذلك ما تفتقر الي ع تلك الهيئات بوجه عام من قلة وربما ندرة أحيانا في الكوادر الفنية والعلمية المؤهلة في مجال التخطيط العمراني .. وضعف وربما غياب المشاركة الشعبية والجماهيرية في إعداد وتنفيذ المخططات.وقلة المعلومات والبيانات اللازمة وعدم توفر الخرائط والصور الجوية الحديثة . وأخيراً غياب دور القطاع الخاص.نجد أن تلك المعيقات كثيرة وضرورية لا بد من توفيرها قبل المطالبة بإجراء عمليات التخطيط المنشود.

(٤) تحديات ما بعد انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠م

إضافة إلى ما سبق ذكره من تحديات ومعوقات، هناك تحديات ومشاكل جديدة ظهرت منذ بداية انتفاضة الأ قصى في عام ٢٠٠٠م وما رافقها من ممارسات إسرائيلية وإعادة إحتلال للمدن الرئيسية والقرى الفلسطينية، مما كان له أثر سلبي على مؤسسات وهيئات التخطيط العمراني في الأراضي الفلسطينية وبالتحديد المؤسسات المحلية . فقد أدت تلك الأحداث إلى تدمير معظم ما تم إنجازه من خدمات ومرافق أساسية خلال الفترة بين ١٩٩٤-٢٠٠٠. يضاف إلى ذلك ما تلى الأنتفاضة من شح وندرة في الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع تطويرية للبنى التحتية الضرورية والأساسية[٣٧] .

إن إستمرار ما ذكر سابقاً من معيقات وتحديات يؤكد نتيجة ما توصلت اليه مجموعة من الخبراء في دراستهم لتقييم القدرات في ممارسات الهيئات المحلية في التخطيط الحضري في الأراضي الفلسطينية، والتي جاءت بعنوان "الرؤية الجديدة للأستشارات الأدارية والتسويقية " ، والتي ترى أن رفع وزيادة قدرة وزارة الحكم المحلي في إدارة نظام حكم محلي لا مركزي، وتقوية قدرات الوزارة والبلديات في إدارة وتوجية ومراقبة وتطوير وإنجاز المخططات الهيكلية في المناطق الريفية والحضرية والتخطيط الإقليمي والوطني لهذة المناطق هو المسار الأمثل لتحقيق المتطلبات التنموية ا لحضرية المستدامة والحد من المعيقات التي تواجها [٣٨].

٦: الأستراتيجية الوطنية الحضرية المستدامة : الأسس، المستويات والآليات:

٦.١ – الأسس والمرتكزات :

بالرغم من صعوبة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية ، من جهة وعدم وضوح الرؤى حول المستقبل القريب للظروف السياسية التي تهيمن على وجود معظم هذه المعيقات، إلا أن معطيات الوضع الراهن سواء ما يختص بمؤشرات إستخدامات الأراضي أو بالمؤشرات التنموية وكذلك بعدد وحجم التحديات والمعيقات التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الأحتلال الهيكلي في العلاقة بين المناطق الح ضرية والريفية، وما هو موجود من عدم توازن تنموي على مستوى الدولة من جهة، وعلى مستوى التجمع الحضري الواحد من جهة أخرى ، يتطلب إعتماد استراتيجية حضرية وطنية تقوم على أساس ترسيخ وإدماج البعد المكاني الحضري في كل السياسات والخطط والبرامج القطاعية وعلى كافة المستويات ، الوطنية والأقليمية والمحلية، من خلال توظيف النهج التشاركي ما بين الحكومة المركزية وأجهزة وهيئات الأدارة الإقليمية والمحلية من جهة وما بين القطاع العام والمجتمع المدني والخاص من جهة أخرى . وأن يتم ذلك في إطار من التكامل والمرونة والشفافية ، عند صناع ة القرارات وفي حال تنفيذ وتقييم الخطط التنموية . وأن

يتم ذلك من خلال إتباع منهجية علمية قادرة على تحديد الولويات بدقة ، وعلى إختيار معايير الأستدامة بكفاءة لضمان الوصول إلى تنمية حقيقية على كافة مستوياتها . إن تبني إستراتيجية وطنية للتنمية الحضرية المستدامة سيعود بفوائد على كافة الجوانب الحياتية للمواطنين سواء العمرانية أو المالية أو الاقتصادية ، بل وسيطال إيجاباً ما سيطراء من تغيرات في الأطر القانونية المتوافقة مع التنمية المحلية ، ويساعد في إعادة تحديد إختصاصات الوحدات الأدارية ويحقق تعاونا منشودا بين الجها ت الشريكة في عمليات التنمية ويكفل التواصل لتحقيق إستدامة تنموية للنواحي البيئية والاجتماعية والأقتصادية.

٦.٢ – مستويات الاستراتيجية الحضرية الوطنية:

ويمكن تلخيص مستويات هذه الاستراتيجية بمستويين هما:

٦.٢.١ – المستوى الوطني : وذلك من خلال تقسيم المحافظات الشمالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاثة أقاليم رئيسية (الشمال، الوسط، والجنوب) . يضم كل إقليم مجموعة من المحافظات وفق المنظور المستقبلي للتقسيمات الأدارية الفلسطينية بهدف تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة والشاملة لجميع الأقاليم وبالاتجاه الصحيح . وأن يتزامن ذلك بتقليص أو الحد من حالة اللاتوازن التنموي القائم بين الأقاليم . أما السبيل إلى ذلك فيمكن من خلال تعزيز نهج اللامركزية والأدارة الأقليمية والمحلية . وإعداد هيكلية تخطيطية وإدارية متدرجة ومتوازنة . وتعزيز مستوى التنافس العالمي لمينتي القدس وبيت لحم بتوفير مستوى عال من الخدمات مع المحافظة على طابعهما العمراني والتاريخي والديني. كما أن تنمية أقطاب توازن إقليمية سيساهم في خلق المزيد من فرص العمل . ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تنمية وتطوير مدن متوسطة تتخصص باتجاه تنموي معين تتميز به (سياحي، تاريخي، صناع ي، تعليمي....). ويتطلب نجاح ذلك وضع استراتيجية محددة لتخفيف الضغط على المدن الرئيسة والكبرى، سواء من خلال إنشاء مدن جديدة أو تنمية قرى ومناطق ريفية مؤهلة وتمتلك خدمات جيدة . وتطوير بيئات مخيمات اللاجئين بما لا يشوب واقعها أو مستقبلها السياسي . ويتطلب ذلك بالتأكيد تعزيز وتطوير لشبكات النقل الحالية بكل أنواعها، واستحداث طرق وأساليب حديثة قدر الأمكان، قادرة على تسهيل وتسريع إمكانيات الأتصال والتواصل ، وتلبية إحتياجات ومتطلبات عمليات التنمية . وهذا بدورة يحتاج إلى إقرار مباديء أساسية لاستعمالات الأراضي في المناطق الحضرية والريفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦.٢.٢ . المستوى المحلي : ويكون ذلك من خلال تحديد توجهات التنمية للمدن الرئيسية والمتوسطة . و الارتقاء بالهيكل العمراني للمدن . إضافة إلى العمل على تطوير آليات التمويل لخطة العمل الوطنية وخطة التنمية العمرانية

المستدامة. وذلك من خلال تطوير الإدارة والتشريعات المتعلقة بالتنمية العمرانية ، و التأكيد على مفهومي التشاركية وبناء القدرات

٦.٣ – آليات تفعيل الأستراتيجية الحضرية الوطنية :

أما بخصوص المقترحات لتفعيل تلك الأستراتيجية فيمكن تلخيص آليات تنفيذها على المستوي ين المذكورين سابقاً على النحو التالي:

٦.٣.١ – على المستوى الوطني : وذلك من خلال تعزيز نهج نهج اللامركزية والإدارة الإقليمية والمحلية. من خلال ببناء إدارة حكومية رشيدة تتمتع بكفاءة وفعالية ومتفاعلة مع تلبية احتياجات السكان بشكل عام والخدمية بشكل خاص. بالتزامن مع تفعيل دور التشريعات والقوانين سواء في التطبيق أو المتابعة والرقابة لضمان استمرار التنمية العمرانية المتوازنة. وبتطبيق النهج التشاركي مابين الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الإقليمية والمحلية من جانب ومابين القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي من جانب آخر، وذلك ضمن إطار من التكامل والمرونة والشفافية في عملية صنع القرار ومن أجل صياغة وتنفيذ وتقييم خطط التنمية بشكل عام والعمرانية بشكل خاص . ويتطلب ذلك في البداية تنظيم المجال الوطني وفقا لهيكلية تخطيطية عمرانية تراتبية وتقسيمات إدارية متدرجة ومتوازنة (وطني، إقليمي، محلي) من خلال تعزيز دور العواصم الأقليمية والمدن المتوسطة والمدن الرئيسة باتجاهات تنموية محسوبة وفقا للأمكانات المتوفرة فيها . وتأهيل القرى والتجمعات السكانية الريفية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالخدمات الأساسية وتحسين نوعياتها ، والمحافظة على التجمعات الزراعية ، وتقليص التفاوت في مستويات الخدمات والمرافق في البيئات المختلفة. وإيلاء فقراء المدن وسكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ألأولية في برامج التنمية.

٦.٣.٢ – على المستوى المحلي:

في ظل التحديات التي تواجه عملية التنمية الحضرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد يكون وضع استراتيجية تنمية حضرية مستدامة لكل تجمع حضري ، تتوافق مع ظروفه ومشكلاته، المدخل المناسب لتحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة للدولة ككل. أما آليات تفعيل ذلك فيمكن أن تكون من خلال كسب الدعم اللازم من الحكومة المركزية ، بأتاحة فرص لتوفير المشاركة الجماهيرية لكل شركاء التنمية في وضع رؤية مستقبلية لبيئتهم المحلية . والتركيز على المشاكل ذات الطبيعة الاجتماعية (كمناطق المخالفات الجماعية والفقر الحضري ....)والبحث عن حلول لها . والتأكيد على تحديد إجراءات التخطيط وتحد يثها والعمل على تنفيذها . ولا لبد لنجاح إستراتيجية التنمية المحلية من التركيز على الفقر وإيجاد حلول له. وتحديد أولويات التنمية المطلوبة قبل تنفيذ إي إجراءات تنموية .

الخاتمة :

في ضوء التحديات والمشاكل والمعوقات التي تواجه مؤسسات التخطيط العمراني في الأراض ي الفلسطينية، إضافة إلى التحديات المتعلقة بضعف الموارد والإمكانات والقدرات الفنية، وتأثيراتها على وضع، ومتابعة، وتنفيذ، خطط التنمية المستدامة محليا وإقليميا ، لا بد من صياغة واعتماد سياسات التخطيط على المستوى الوطني في إطار منظور التنمية الشاملة المستدامة . والبدء في عمليات تسجيل الأراضي . من خلال مراجعة وتطوير الإطار القانوني للتخطيط والتنظيم.ووضع المقاييس والمعايير والتعليمات التخطيطية . بأجراء سلسلة من التنسيق والتعاون للتخطيط، وتعزيز وتقوية العلاقة بين الجهات صاحبة الاختصاص.

الهوامش:

1. Montgomery, M. and Stern, R. and Cohen, B. and Reed, H., (Eds.),(2004), Cities Transformed. Earth scan. London.p.50.

٢. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (١٩٩٩) التعداد العام للسكان والمساكن، النتائج النهائية، رام الله ، فلسطين، وكذلك ، الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (٢٠١١)، مسح التجمعات السكانية ، النتائج النهائية، رام الله ، فلسطين.

٣. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطينيي ، (١٩٩٩) التعداد العام للسكان والمساكن،مصدر سابق، وكذلك الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (٢٠٠٨)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧، رام الله، فلسطين. وانظر ؛ Peretz Don., 1986, P.93

٤. بحيري، صلاح الدين، (١٩٩١)، جغرافية الأردن، عمان، مكتبة الجامع الحسيني.ص.٤٥.

٥. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني،(١٩٩٩)، التعداد العام للسكان والمساكن، رام الله، فلسطين.

٦. معهد الأبحاث التطبيقة – أريج، (٢٠٠٥)، أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية. ص.١٠.

٧. http://www.brooonzyah.net/vb/t54391.html.

8. UN, Seminar on housing and community improvement in Asia and East, New Delhi, India, 1955.p.12.

٩. غنيم، عثمان،(٢٠٠٥)، مقدمة في التخطيط التنموي الأقليمي، دار الصفاء، عمان، ص.٥٢ . وانظر:

مينا، رولا، (٢٠٠٩)، أهمية التخطيط الأقليمي في عملية التحديث والتطوير في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ص. ٤٣١-٤٧٣. ص.٤٦. ؛و الصقار، فؤاد (١٩٩٤)، التخطيط الأقليمي، منشأة المعارف، الأسكندرية. ص.٨٥.

10. Poppe, Manfred, (1997), Decentralized Development planning in Indonesia: Linking Organizational Structure and Planning Strategy, Spring Research Series, No 15, University of Dortmund, Germany.p. 6-7. And Rondineli, D., and Cheema, G., (1985), Decentralization in Developing countries, world bank paper No. 581, Washington .p. 3-8. And Karin, Walter,(1993), legal Aspects of Decentralization, UNDP-Workshop on Decentralization, Amman. P.6.

11. Todaro,M., (1981),City bias and rural neglect: the dilemma of urban development (a public issues paper of the population council), Washington, p.81.

١٢.الزعبي، خالد، (١٩٨٩)، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان. ص.١٤ .

١٣.صفوح،خير (٢٠٠٠)، التنمية والتخطيط الإقليمي ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.ص.٢٦.

١٤.الأمم المتحدة: اللجنة الأقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا)، (٢٠٠١)، الأستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن وضمان الحيازة – منظور إقليمي- ، نيويورك، النسخة العربية، ص. ١.

15. Poppe, Manfred, (1997), Decentralized Development planning in Indonesia: Linking Organizational Structure and Planning Strategy, Spring Research Series, No 15, University of Dortmund, Germany.p.6-7.

16. Todaro, M., (1981), P. 82.

17. Rondineli, D., and Cheema, G., (1985), Decentralization in Developing 581, Washington.p.3-8.

18. GTZ ,(1993), Laendliche Regionalewicklung. Strategicelemente fuer eine Umsetzung des LRE- Konzepte unter veraenderten ahmenbedingungen,Eschborn, p.3-5.

١٩. ديب ، ريده وسليمان مهنا (٢٠٠٩)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (٢٥) ، العدد (١) ، ص. ٤٨٧-٥١٨. ص.٤٨٨.

٢٠. الأمم المتحدة: اللجنة الأقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا)، (٢٠٠١)، مصدر سابق ، ص. ١.

٢١. المنديل، فائق (٢٠٠٨)، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، ورقة بحث ألقيت في المؤتمر الأقليمي : المبادرات والأبداع التنموي في المدينة العربية، عمان-العقبة، الأردن ١٤-١٧/ يناير/ ٢٠٠٨. ص.١٠.

22. Rondineli, D., and Cheema, G., (1985),p. 3-8.

23. Karin, Walter,(1993),p. 6.

٢٤. خمايسي، راسم (١٩٩٨)، التخطيط الحضري خلال ظرفية إنتقالية مشروطة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في ندوة "التخطيط في فلسطين: معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية"، نظمها مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.ص.٣٠.

25. Benvinisti, M. and Khayat, S. (1988), The West Bank and Gaza Atlas, Jerusalem Post, Jerusalem.p.43. And ; Khamaisi, R. (1989), Israeli Planning and House Demolishing Policy in the West Bank, PASSIA Publications, Jerusalem.p. 14. And Coon, A. (1992), Town Planning Under Military Occupation, Dartmouth Publications, England.p.87.

٢٦. كون، أنتوني (١٩٩٥)، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله. فلسطين..ص. ١٠٤. , وانظر ؛ خمايسي، راسم (١٩٩٨)، مرجع سابق ص. ١٩. وانظر : Mahrouk, A.R. (1995), "Physical Planning System and the Physical Spatial Structure of Human Settlements: The Case of Palestine from the late 19th Century to 1994", Unpublished Ph.D. Thesis, Mackintosh School of Architecture, Glasgow, England.p.104.

٢٧. حلبي ، أسامة (١٩٩٧)، تشريعات التنظيم والبناء في فلسطين، مركز الحقوق، جامعة بير زيت، بير زيت . فلسطين. ص.٢٤. وانظر ؛ Mahrouk, (1995)p.105.

٢٨. خمايسي، راسم (١٩٩٧)، مأسسة جهاز التخطيط في فلسطين، في إعادة إعمار فلسطين، مؤتمر الاعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين، تحرير أنطوان زحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ٢٥٥-٢٧٣.ص.٢٦٠.

٢٩. عمرو، عدنان (٢٠٠٩)، الأدارة المحلية في فلسطين ١٨٥٠-٢٠٠٩، جامعة القدس، القدس . ص: ٣٢٣-٣٢٤.

٣٠. وزارة الحكم المحلي، (٢٠٠٣)، الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات (١٩٩٤-٢٠٠٣)، منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله .فلسطين، ص. ١٩. وانظر : إشتية، محمد (٢٠٠٤)، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، منشورات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، رام الله. فلسطين. ص.٢٧. و الزعبي، خالد، (١٩٨٩)، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان. ص.١٤.

٣١. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (١٩٩٨، أ و ب) ، المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية ، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله فلسطين، ص. ٥١.

٣٢. نفس المصدر. ص. ٥٢.

٣٣. بشناق،باسم (٢٠٠٣)، التنظيم الأداري للمحافظات في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية (٣٤)، رام الله، فلسطين. ص.٣٣.

٣٤. معهد الأبحاث التطبيقة – أريج،(٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ١١. . وانظر : الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١١)، مسح التجمعات السكانية ٢٠١٠، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.

٣٥. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (٢٠١٠) ، (نفس المصدر).

٣٦. معهد الأبحاث التطبيقة – أريج،(٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص . ١٢. وانظر : الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني (٢٠٠٢؛ ٢٠١٢) مصدر سابق.

٣٧. وزارة الحكم المحلي (٢٠٠٣)، مصدر سابق. ص. ١٧.

٣٨. وزارة الحكم المحلي، (٢٠٠٧)، الرؤية الجديدة، رام الله، فلسطين. ص. ١٤.

قائمة المراجع :

المراجع العربية:

١. الأمم المتحدة: اللجنة الأقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا)، (٢٠٠١)، الأستدامة البيئية الحضرية مع تركيز خاص على المسكن وضمان الحيازة – منظور إقليمي– ، نيويورك، النسخة العربية.

٢. إشتية، محمد (٢٠٠٤)، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، منشورات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، رام الله. فلسطين.

٣. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني،(١٩٩٩)، التعداد العام للسكان والمساكن، رام الله، فلسطين.

٤. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني،(٢٠٠٨)، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ ، رام الله، فلسطين.

٥. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١١)، مسح التجمعات السكانية ٢٠١٠، النتائج الأساسية، رام الله، فلسطين.

٦. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩)، إحصاءات إستعمالات الأراضي الفلسطينية، ٢٠٠٨، رام الله، فلسطين.

٧. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، (٢٠١١)، إحصاءات النقل والأتصالات في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، ٢٠١٠، رام الله، فلسطين.

٨. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠١١)، إحصاءات رخص الأبنية – الربع الثالث– ٢٠١١، رام الله، فلسطين.

٩. الصقار، فؤاد (١٩٩٤)، التخطيط الأقليمي، منشأة المعارف، الأسكندرية.

١٠. بحيري، صلاح الدين، (١٩٩١)، جغرافية الأردن، عمان، مكتبة الجامع الحسيني.

١١. بشناق،باسم (٢٠٠٣)، التنظيم الأداري للمحافظات في فلسطين، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، سلسلة تقارير قانونية (٣٤)، رام الله، فلسطين.

١٢. ديب ، ريده وسليمان مهنا(٢٠٠٩)، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد(٢٥) ، العدد (١) : ٤٨٧– ٥١٨.

١٣. مينا، رولا، (٢٠٠٩)، أهمية التخطيط الأقليمي في عملية التحديث والتطوير في سوريا ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، : ٤٣١–٤٧٣.

١٤. حلبي، أسامة (١٩٩٧)، تشريعات التنظيم والبناء في فلسطين، مركز الحقوق، جامعة بير زيت، بير زيت. فلسطين.

١٥. خمايسي، راسم (١٩٩٧)، مأسسة جهاز التخطيط في فلسطين، في إعادة إعمار فلسطين، مؤتمر الاعمار الريفي والحضري لدولة فلسطين، تحرير أنطوان زحلان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. ٢٥٥–٢٧٣.

١٦. خمايسي، راسم (١٩٩٨)، التخطيط الحضري خلال ظرفية إنتقالية مشروطة في فلسطين، ورقة عمل مقدمة في ندوة "التخطيط في فلسطين: معطيات ومعوقات وآفاق مستقبلية"، نظمها مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

١٧. الزعبي، خالد، (١٩٨٩)، تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

١٨. عمرو، عدنان،(٢٠٠٩)، الأدارة المحلية في فلسطين ١٨٥٠–٢٠٠٩، جامعة القدس، القدس .

١٩. العاني محمد جاسم،(٢٠٠٧)، التخطيط الأقليمي، المباديء والأسس– نظريات وأساليب، دار صفاء للنشر، عمان.

٢٠. الغزاوي، خالدة،(١٩٩٩)، اقتصاديات تطبيق منهج اللامركزية في إدارة القطاع الزراعي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
٢١. غنيم، عثمان،(٢٠٠٥)، مقدمة في التخطيط التنموي الأقليمي، دار الصفاء، عمان.
٢٢. صفوح،خير (٢٠٠٠)، التنمية والتخطيط الإقليمي ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
٢٣. المنديل، فائق (٢٠٠٨)، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، ورقة بحث ألقيت في المؤتمر الأقليمي : المبادرات والأبداع التنموي في المدينة العربية، عمان–العقبة، الأردن ١٤–١٧/ يناير/ ٢٠٠٨.
٢٤. كون، أنتوني (١٩٩٥)، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية: القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله. فلسطين.
٢٥. معهد الأبحاث التطبيقة – أريج، (٢٠٠٥)، أثر النشاطات العمرانية المختلفة على استخدام الأرض والمجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية.
٢٦. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (١٩٩٨)، المخطط الإقليمي لمحافظات الضفة الغربية، منشورات وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله، فلسطين.
٢٧. وزارة الحكم المحلي (٢٠٠٣)، الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات (١٩٩٤–٢٠٠٣)، منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله.فلسطين.
٢٨. وزارة الحكم المحلي، (٢٠٠٧)، الرؤية الجديدة، رام الله، فلسطين.

المراجع الاجنبية:

29. Benvinisti, M. and Khayat, S. (1988), The West Bank and Gaza Atlas, Jerusalem Post, Jerusalem.
30. Coon, A. (1992), Town Planning Under Military Occupation, Dartmouth Publications, England.
31. GTZ, Laendliche Regionalewicklung. Strategicelemente fuer eine Umsetzung des LRE-Konzepte unter veraenderten Rahmenbedingungen, Eschborn, 1993.
32. Karin, Walter,(1993), legal Aspects of Decentralization, UNDP-Workshop on Decentralization, Amman..
33. Khamaisi, R. (1989), Israeli Planning and House Demolishing Policy in the West Bank, PASSIA Publications, Jerusalem.
34. Mahrouk, A.R. (1995), “Physical Planning System and the Physical Spatial Structure of Human Settlements: The Case of Palestine from the late 19th Century to 1994”, Unpublished Ph.D. Thesis, Mackintosh School of Architecture, Glasgow, England.
35. Montgomery, M. and Stern, R. and Cohen, B. and Reed, H., (Eds.),(2004), Cities Transformed. Earth scan. London.
36. Poppe, Manfred, (1997), Decentralized Development planning in Indonesia: Linking Organizational Structure and Planning Strategy, Spring Research Series, No 15, University of Dortmund, Germany.
37. Rondineli, D., and Cheema, G., (1985), Decentralization in Developing countries, World bank paper, No.581, Washington.
38. Todaro, M., (1981), City bias and rural neglect; the dilemma of urban development , (A public issues paper of the population council), Washington , p> 81-82.
39. UN, Seminar on housing and community improvement in Asia and East, New Delhi, India,1955 .
40. http://www.brooonzyah.net/vb/t54391.html .

خريطة رقم (٢): التقسيمات الادارية والتجمعات السكنية والمستعمرات الاسرائيلية في المحافظات الشمالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

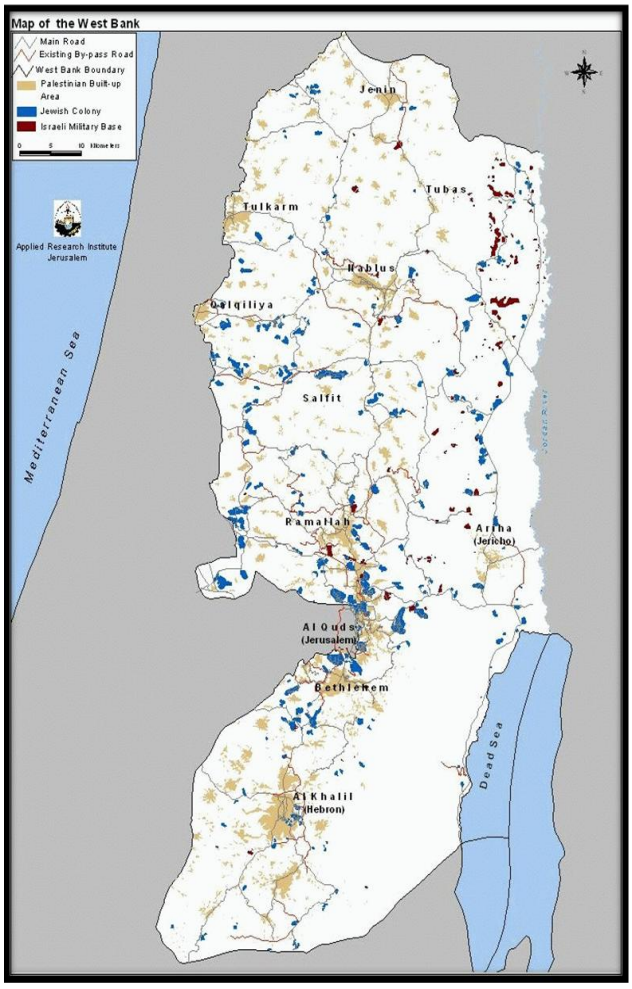

المصدر: مؤسسة الأبحاث التطبيقية: أريج، قاعدة بيانات ٢٠٠٩.

النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني

(٧ – ٩هـ / ١٣ – ١٥م)

أ. فؤاد طوهارة / أستاذ مساعد كلية الآداب و العلوم الإنسانية . قسم التاريخ والآثار .

جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ ولاية قالمة (الجزائر)

الملخص :

تتناول هذه الدراسة البحثية موضوعا تاريخيا في شقه الاقتصادي بعنوان : « النشاط الاقتصادي في تلمسان خلال العصر الزياني في الفترة المحددة ما بين (٧ – ٩هـ /١٣ – ١٥م) » من خلال ما أوردته كتب الرحلة والجغرافيا كمادة مصدرية ، وما أضافته كتب النوازل الفقهية من تفسيرات للواقع الاقتصادي المساير للحياة الاجتماعية وفق ماتنص عليه الشريعة ويقره العرف السائد ، في ثلاثة مباحث رئيسية : تناولت في المبحث الأول النشاط الزراعي كقطاع رئيسي ، موضحا من خلاله بعض أنواع الأراضي الزراعية المنتشرة في المغرب الأوسط خلال الفترة المحددة ، مع ذكر أهم الطرق و النّظم المتعلّقة باستغلال الأرض في مراحلها المختلفة ، ومحاولة استقراء نوعية وكمّية الإنتاج في الدّولة الزيّانيّة ، أما المبحث الثاني فجعلته لأهم الحرف والصّنائع المنتشرة في أوساط المجتمع الزيّاني ، فرغم بساطتها وقلة مردوديتها ، إلا أنها شكلت القاعدة الإنتاجية للمدينة ، بما كان يقدّمه الحرفيون والصناع من دور بارز في تنشيط الحركة التجارية ، داخل وخارج أسواق الدولة ، وأنهيت هذه الدراسة بالحديث عن الحركة التّجارية في الدّولة الزيّانيّة كعنوان رئيسي ، حيث تأكد جليا مدى ارتباط النشاط التجاري بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد، إلى جانب ظاهرة الرّقابة ونظام التسعير، التي سايرت هذا الحركة ضمانًا للأداء الجيد لفئة التّجار، وحرصا على الحضور الدائم للسلطة في مختلف مراحل البيع والشراء ، رغم وجود من هو مؤيد ومعارض للفكرة .

الكلمات المفتاحية : النشاط الاقتصادي ، الاقتصاد الزياني ، الزراعة والصناعة في المغرب الأوسط ، الحركة التجارية في تلمسان خلال العصر الزياني .

المقدمة :

على الرغم من تزايد العناية خلال السنوات الأخيرة بالدراسات الاقتصادية والاجتماعية للغرب الإسلامي عامة والمغرب الأوسط على وجه الخصوص ، إلا أن الكثير من القضايا لاتزال محل بحث و نقاش ، نظرا لشح المادة المصدرية وقلة الدراسات الحديثة بقدر يسمح بالتتبع والتحليل والمقارنة .

يتناول هذا العمل « دراسة اقتصادية للمغرب الأوسط خلال العصر الزياني في الفترة المحددة مابين (٧– ٩هـ /١٣ – ١٥م) » حسب ما أوردته كتب الرحلة ، النوازل والجغرافيا كمادة مصدرية للواقع الاقتصادي من خلال مبحثين رئيسيين :

المبحث الأول : جعلته بعنوان النشاط الزراعي كقطاع رئيسي ، حاولت من خلاله أن أقف على ذكر بعض أنواع الأراضي الزراعية المنتشرة في المغرب الأوسط خلال الفترة المحددة ، موضّحًا في الوقت ذاته أهم الطرق و النّظم المتعلّقة باستغلال الأرض في مراحلها المختلفة (المزارعة، المغارسة ، المساقاة) ، و نظرا لجودة الأراضي وخصوبتها ، وتنوّع مصادر وأساليب السّقي ، وعناية أهل تلمسان بالنشاط الزراعي ، حاولت أن أستقرأ نوعية وكمّية الإنتاج في الدّولة الزيّانيّة ، فمنطقة تلمسان وما جاورها من الأراضي التي شهدت نشاطا مكثّفًا يتّفق أغلب الجغرافيين على التّنويه بأثاره مع زيادة في الإنتاج .

المبحث الثاني : بعنوان أهم الحرف والصّنائع في المجتمع الزيّاني ، حيث شكلت هذه الأنشطة القاعدة الإنتاجية للمدينة ، بما كان يقدّمه الحرفيون والصناع من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية ، وذلك باستغلال وتحويل الموادّ الأوّلية فلاحيه كانت أو معدنيّة إلى بضائع استهلاكيّة قابلة للتّسويق .

المبحث الثالث : خصصته للحديث عن الحركة التّجارية في الدّولة الزيّانيّة التي ارتبطت أساسًا بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد، إلى جانب ظاهرة الرّقابة ونظام التسعير، كلها قضايا ذا ت صلّة بحياة المجتمع وتقاليده ، شكلت ضمانًا للسّير الحسن للنّشاط التّجاري رغم من هو مؤيد ومعارض للفكرة .

المبحث الأول : النشاط الزراعي :

أولا : بعض أنواع الأراضي في المغرب الأوسط

١– أراضي الإقطاع :

أراضي ملك للدّولة ، ولايحقّ التّصرف فيها إلاّ من قبل السّلطان ، يجيز إقطاعها لمن يشاء من خلال تفويض السّلطة لشخص أو لجماعة على رقعة محدّدة ، ثم توسّع المفهوم ليشمل جباية الأعشار ، واستغلال الأراضي الفلاحيّة و استخلاص فوائد الرّعي ، وقبض الرّسوم ، مقابل هذه الامتيازات كان المستفيد من الإقطاع يتحمّل مسؤوليتين : الأولى دفاعيّة ردعيّة يحارب بموجبها أعداء السّلطان ، والثانيّة جبائيّة يرغم بموجبها السّكّان على دفع مابذمّتهم للخزينة العامّة . (١)

ويوضّح ابن خلدون استفادة عدد من القبائل بهذا النّوع من الأراضي « نظام الإقطاع » بقوله : « وانبسطت أيدي العرب على الضّاح ية وأقطعتهم الدّولة حتّى الأمصار وألقاب الجباية ومختصّ الملك ... وقاسموهم في جبايات

الأمصار بالإقطاع ريفًا وصحراء وتلولاً وجريدًا . » [٢] وأوّل من عمل بنظام الإقطاع في دولة بني عبد الواد هو السّلطان يغمراسن بن زيّان (٦٣٣ – ٦٨١ هـ / ١٢٣٥– ١٢٨٢ م) مؤسّس الدّولة ، حيث اقتطع مشايخ قبيلة سويد العامريّة بلاد البطحاء وسيرات وهوّارة [٣] وتبعه في ذلك التّقليد بقيّة سلاطين بني زيّان ، هذا وقد طغى نظام الإقطاع بصفة خاصّة خلال عهد السّلطان أبي حمّو موسى الثّاني (٧٦٠ – ٧٩١ هـ / ١٣٥٩– ١٣٨٩م) حيث أصبحت الدّولة عبارة عن إقطاعات للقبائل والأشخاص [٤] سواء كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أنصارها [٥] ، وإذا كانت الدّولة الزيّانية قد وجدت في قوّة القبائل وولاء شيوخها سببا كافيًا لمنحهم عددًا من الإقطاعات، فإنّها انتهجت سياسة مماثلة إزاء العلماء والفقهاء بسبب نفوذهم ا لرّوحي وقوّة تأثيرهم على الرعيّة ويتّضح ذلك من خلال اهتمامها ببعض رؤساء الطّوائف الصّوفيّة ومنحهم أراضي واسعة وعيون من الماء [٦] ، و من الذين استفادوا من هذا الإقطاع ، فقهاء تلمسان أمثال التنّسي والعقبانيّين ، فالتنّسي أقطعه يغمراسن أرضًا للانتفاع بها بعد قدومه من تنس ، ثم بعد وفاته انتقلت إلى أبناء الإمام وهم من مدينة – برشك – في عهد السّلطان أبي حمّو موسى الأوّل (٧٠٨ – ٧١٨هـ/ ١٣٠٨–١٣١٨ م) . [٧]

٢– أراضي الظّهير :

ويطلق عليها كذلك اسم « المزيّة الجبائيّة والعقّاريّة » حيث ترخّص الدّولة للمنتفعين استخلاص الضّرائب الموظّفة على السّكّان المستقرّين لفائدتهم ، وأحيانًا الضّرائب الموظّفة على قبائل الأعراب الرّحّل الأضعف منهم ، وأحيانًا على أراضي المراعي والضيعات الزّراعيّة .[٨] ويعدّ منح أراضي الظّهير « إقطاع منفعة لا إقطاع رقبة » [٩] يحقّ الانتفاع بها وبثمارها دون تملّكها و إذا أقطعت لشخص ما ، وتوفيّ أقطعت لغيره ولاتورّث عنه ، فهي منفعة لصاحب الإقطاع فحسب دون ورثته، و بشأن ذلك أورد الونشريسي مسألة فقهية جاء فيّها : « وسئل ابن عرفة عن الأرض التي تقطع للأعراب وغيرهم من النّاس هل تملّك ملكًا تامًا أم لا ؟ فأجاب : بأنّ إقطاعها إنّما هو إقطاع انتفاع لا ملك » [١٠] ، و يضيف قائلاً : « وسئل عمّن أقطعت له ثمّ مات وخلّف ورثته فجرد ظهيرها من إمام آخر ». [١١]

و تبعًا لذلك فقد كان الإقطاع يكتسي عمليّا في كثير من الحالات صبغة وراثيّة ، بل كان يتّجه نحو التحوّل إلى ملكيّة تامّة ومطلقة ، وقد كان الفقهاء يحتجّون في كلّ مناسبة ضّد هذا التّوجّه ، فحتىّ بعد مرور مدة طويلة على حيازة الإقطاع ، كانوا يرفضون تمكين « أرباب الظّهائر » من حقّ التّصرّف في أرضهم كأنّها ملك خاصّ ، كما كانوا يحجرون عليهم تحبيسه ا مذكّرين بأنّها « ملك رقبة » . [١٢] ويذكر الونشريسي نوعا آخر من أراضي الظّهير ، يمنحها

السّلطان لأفراد نظير خدمات قدّموها للدّولة ، تتميّز بأنّها م لكيّة خاصّة ، يجوز بيعها وتوارثها ، وقد أطلق عليها اسم « الأرض القانونيّة ». (١٣)

٣- أراضي الأوقاف :

هي الأراضي التي يتنازل عنها صاحبها،أو السّلطان إذا كان الأمر يتعلّق بأراضي الدّولة فعليّا – وهو مازال على قيد الحياة – عن حقّ الانتفاع بها لفائدة الفقراء والمشاريع الخيريّة ، ويمكن أن يكون المنتفعون الوسطاء أشخاصًا مهما كانوا ، أو وارثيهم حسب نظام محدّد من طرف المحبّس . (١٤) وقد شكّل هذا النّوع من الأراضي انشارًا كبيرًا في المغرب الأوسط بفعل تزايد درجة التّأثير الدّينيّ في المجتمع الزيّاني ، خاصّةً عندما يتعلّق الأمر بعائداتها المالية التي تصرف على المرافق العامّة كالمساجد والمدارس والزّوايا ، (١٥) ويتكلّف بإدارة وتسيّير هذه الأراضي مجموعة من الموظّفين يأتي في مقدّمتهم «النّاظر» الذي يسهر على ضمان كراء واستغلال هذه الأراضي ، ومراقبتها على الدّوام ، وتحصيل ثمارها وجمع أموالها ، ويؤكّد هذه الوظيفة صاحب " المعيار" بقوله: « وسئل عن ناظر الأحباس هل يجب عليه تفقدّها أم لا ؟ فأجاب : يطوف النّاظر الحبس ، وشهوده ، وكتّابه ، وقبّاضه على ربع الأحباس أكيد ضروري لابدّ منه وهو واجب على النّاظر فيها لا يحلّ له تركه إذ لا يتبيّن مقدار غلاّتها ولا عامرها ولا غامرها إلاّ بذلك ، وما ضاع كثير من الأحباس إلاّ بإهمال ذلك .» (١٦)

٤- أراضي الأموات : وهي الأراضي البور التي يقطعها السّلطان لمن يحييها ويزرعها لعامّة المسلمين ، فتصبح ملكاً له ويجوز له بيعها (١٧) ، وقد وردت إشارة في إحدى النّوازل الفقهيّة تؤكّد ذلك ، جاء فيها : « جوابكم في مسألة رجل وجد أرضًا ... من العُبّاد مرّت عليها سنون وهي دائرة لايعلم لها مالك ، وافتتحها وخدمها وغرسها منذ أزيد من خمسين عامًا ، ثم باع ذلك إلى رجل آخر . » (١٨)

ثانيا : نظم استغلال الأراضي :

يستند نظام استغلال الأراضي الزّراعيّة والاستفادة من محصولها إلى وثيقة عقد ، تبرم بين صاحب الأرض على اعتباره مالكا لها ، وبين العامل عليها الذي يكون طرفًا رئيسًا في الشّركة المبرمة حسب مانصّت عليه وثيقة العقد من شروط وأحكام تتّصل بنظم الاستغلال وإدارة الأرض وتوزيع المحصول . (١٩)

تشير إحدى النّوازل والفتاوى الفقهيّة (٢٠) إلى بعض النّظم المتعلّقة باستغلال الأرض المنتشرة في المغرب الأوسط منها : المزارعة، والمغارسة ، و المساقاة .

١- المزارعة:

تكون بين طرفين وفي موضع معيّن ولمدّة زمنيّة محدّدة ، على أن يتّم استغلالها حسب ماورد في وثيقة العقد المبرمة بين صاحب الأرض وبين المزارع ، بعد أن قوّما كراء الأرض وعمل المزارع ، فيخرج ربّ الأرض نصف ما يبذر فيها من الحبوب ، ويخرج المزارع النّصف الآخر ويخلطا الجميع ، ويتولىّ المزارع تعمير الأرض بزرّيعته ، وإجارته ، وأزواجه وآلته ، وعليه حصاده وانتقاله من الأرض المذكورة ، ودرسه حتى يصير حبًّا[٢١] ويتّم توزيع المحصول حسب ماتمّ الاتّفاق عليه في وثيقة العقد (مسألة شركة ، مسألة إيجار) ، فإن كانت إجارة كان لصاحب الأرض ثلاثة أرباع ، ولصاحب العمل الرّبع ، وإن كانت شركة تمّت مناصفةً ، وإن كان القائم عليها خمّاسا ، حصل على خمس المحصول ،والأربعة الباقية لصاحب الأرض .[٢٢]

٢– المغارسة :

وهي أن يدفع المالك أرضه إلى شخص آخر ، ليغرسها صنفًا من الشّجر أو أصنافًا يسمّيها، فمتى أثمرت وأطعمت كان ذلك بينهما مناصفةً ، وعلى العامل الغرس والحفر و الحرز والنّقش إلى ظهور صلاحها وبدء طيبها ، ولاتجوز المغارسة في : بقل و لازرع و لابصل [٢٣] ويمنع أيضًا على صاحب الأرض من زراعة الأرض المغروسة ،لأنّه ضرر بالغرس إلاّ أن تكون هناك عادة .[٢٤]

٣– المساقاة :

تكون بين طرفين شريكين ، أو بين ربّ الأرض وبين العامل عليها كأجير لمدّة زمنيّة محدّدة وحسب نوع الزرع أو الغرس، وهي ثلاثة أصناف : صنف أصله ثابت ، تنقطع ثمرته فالمساقاة في ذلك جائزة في كلّ وقت ظهرت ثمرته أم لا ، وصنف ثان إذا حدثت ثمرته لم يبق له أصل كالزّرع و المقثأة ؛ فالمساقاة في ذلك جائزة عند الضّرورة ، وصنف ثالث لاتجوز مساقاته إذا لم ينبت وكذلك إذا نبت لأنّه لا أمد له ، كالبقول ، والموز ، والقضب ، وكل مايجذّ ويخلف [٢٥]، ولايجوز حسب الإمام مالك مساقاة : ماجاز بيعه ، أو جاز كراؤه ، لأنّه يترك في الأرض كراءً م علومًا ، ويرجع إلى غرز الجزء ممّا تنبت الأرض ويدع في الثمرة ثمنا معلومًا ، ويرجع إلى المساقاة فيصير أجره على جذّها ومؤنتها .[٢٦]

أمّا عن مصادر السّقاية في المغرب الأوسط فهي متعدّدة ، وهو ماذهب إليه حسن الوزّان عند وصفه مدينة تلمسان بقوله :

« وفي المدينة عدّة سقايات »[٢٧] وحصرها ابن حوقل من خلال وصفه لمدينة برشك في الأنهار والآبار بقوله « ولها مياه جارية وآبار معين »[٢٨] وحدّدها الونشريسي بشكل دقيق في : الأمطار ، والعيون ، والآبار ، و الأودية ، والصّهاريج[٢٩].

و يشير القلقشندي إلى ذلك بقوله : « وهي مدينة (تلمسان) في سفح جبل ... ماؤها مجلوب من عين على ستّة أميال منها ، وفي خارجها أنهار وأشجار ويستدير بقبليها ، وشرقيها نهر يصبّ في بركة عظيمة من آثار الأوّل ، ويسمع لوقعه خرير على مسافة ، ثم يصبّ في نهر آخر ، بعدما يمرّ على البساتين ، ثم يصبّ في البحر . » [٣٠] ، أما عن نظام الريّ في تلمسان ، فيوصف بالتّنظيم الدّقيق للغاية ، بحيث كان المزارعون يتعاونون فيما بينهم على سقاية الأرض على نحو بلغ الغاية في التّرتيب ، فقد كان بتلمسان عين ماء مشتركة بين أهلها يسقون منها بساتينهم ومزارعهم بحصص دورية ، وبأوقات معلومة وه و ما توضّحه هذه النّازلة :

« وسئلت من قبل القاضي بتلمسان أبي زكرياء يحي بن عبد الله بن أبي البركات : سيّدي رضي الله عنكم جوابكم في عين ماء مشتركة بين أناس يسقون منها جنّاتهم ، فمنهم من حظّه نهارًا ، ومنهم من حظّه ليلاً، ومنهم من حظّه في غدوة إلى الزّوال ، ومنهم من حظّه من الزّوال إلى العصر ، واستمرت العادة فيما ينيف على الخمسين عامًا ، فمنهم من كان يروي أرضه نهارًا ، ومنهم من يرويها ليلاً ، وفئة ثالثة كانت تروي من الغداة إلى الزّوال ، وفئة أخرى تروي من الزّوال إلى العصر ، واستمروا يزاولون هذا الإجراء لسنوات طويلة تنيف على الخمسين عامًا. » [٣١]

ثالثا : الإنتاج الزّراعي :

لقد شكلت جودة الأراضي وخصوبتها [٣٢] ، و تعدّد طرق ونظم استغلالها [٣٣] ، وتنوّع مصادر المياه وأساليب السّقي[٣٤] ، واعتناء سكّان تلمسان واهتمامهم بالنّشاط الزّراعي [٣٥] ، عوامل مهمّة في تفسير نوعية وكمّية الإنتاج في الدّولة الزيّانيّة ، فمنطقة تلمسان وماجاورها من الأراضي شهدت نشاطا مكثّفًا يتّفق أغلب الجغرافيين على التّنويه بأثاره مع زيادة في الإنتاج .

١ – الخضر والفواكه :

تتوفّر زراعة الخضر والفواكه في الأراضي الخصبة المجاورة للأودية والعيون ، في شكل مزارع و بساتين وجنان [٣٦] ، حيث تشير كتب الجغرافيا إلى أنواع عدّة من الخضر منها : الجزر واللّوبيا والكرنب والبصل و الخيار والقثاء واللّفت والباذنجان والقرع وقصب السّكر ، والقنبيط والخسّ والهليون [٣٧] ، أمّا الفواكه فهي على أنواع وأذواق مختلفة مثل : العنب والتّين والسّفرجل والتّفاح والكمثري والزّعرور والخوخ والمشمش والتّوت واللّيمون والجوز والنّخيل وغيرها . [٣٨]

وعن هذه المحاصيل يصف حسن الوزّان تلمسان بقوله: « وفي المدينة عدّة سرقايات ... حيث الكروم المغروسة الممتازة تنتج أعنابًا من كلّ لون ، طيّبة المذاق جدًّا ، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أر لها مثيلاً في جهة أخرى ، والتّين الشّديد الحلاّوة ، وهو أسود غليظ طويل جدًّا ، يجفّف ليؤكل في الشّتاء ، والخوخ والجوز واللّوز والبطّيخ والخ يار وغيرها من

الفواكه المختلفة » . [٣٩] ويشير يحي ابن خلدون إلى بعض المنتوجات الزّراعية التي تثمرها أرض تلمسان بقوله : « ويوجد بخارجها ...الحدائق الغلّب بما تشتهيه الأنفس وتلذّ الأعين من فواكه الرمّان ، والزّيتون ، والتّين ...وتنصبّ إليها من أعلى جبالها أنهار من ماء غير آسن ...ويسقي بساتينها خارجها ، ومغارس الشّجر، ومنابت الحبّ » . [٤٠] وأمّا تيهرت وتنّس وشرشال ومازونة وملیانة والبطحاء ووهران وغيرها من أراضي الدولة الزيّانية ، فكانت لاتختلف عن تلمسان ، بها فواكه حسنة مختلف ألوانها « والأراضي جيّدة تعطي غلّةً حسنة » . [٤١] ويصف القلقشندي فواكه تيهرت بقوله : « وبها البساتين الكثيرة المونقة والفواكه الحسنة ، والسّفرجل الذي ليس له طعم أو شمّ » . [٤٢]

ويضيف ابن حوقل ما تنتجه مدينة برشك بقوله :

« ولها مياه جارية وأبار معين ، وبها فواكه حسنة غزيرة وسفرجل معنّق ،كالقرع الصّغار وهو طريف وأعناب » [٤٣] ، أمّا النّاحية الممتدّة مابين مدينة تنّس والمسيلة فكانت هي الأخرى تنتج ما لذّ وطاب من الخضر والفواكه والتّوابل « ومن مدينة تنّس إلى المسيلة قرى كثيرة عبر مراحل ...لها كروم ذوات سوان ، يزرعون عليها البصل والسّهدانج والحنّاء والكمّون ، ولها كروم كثيرة ومعظمها على نهر الشّلف ، ومن التنّس إلى الشلّف مرحلتان » . [٤٤]

٢– الحبوب ومحاصيل أخرى :

تتّم زراعة الحبوب في الأراضي الخصبة خاصّة السّهليّة منها ،كسهل تسّالة ، وسهل وادي الشلّف ، وسهل تيارت وسهول متّيجة ، بالإضافة إلى السّهول السّاحليّة الأخرى كسهل تنّس (الظّهرة) ، ووهران، وهنين ، والأراضي المحيطة بتلمسان ومن أهمّ أنواع الحبوب : القمح ، الشّعير ، الحنطة وغيرها . [٤٥]

وحول نوعيّة وكميّة إنتاج القمح يشير حسن الوزّان إلى سهول تسّالة المجاورة لتلمسان بقوله : « أمّا مدينة تسّالة فتقع في سهل كبير يمتدّ على مسافة عشرين ميلاً ، ينبت قمحًا جيّدا جميل اللّون غليظ الحبّ يمكنه وحده أن يزوّد تلمسان بما تحتاجه من حبوب » وعن مدينة تنّس يقول : « وأمّا إقليمها فينتج الكثير من القمح » ويذكر أيضًا سهل البطحاء « في سهل فسيح ينبت فيه القمح بكثرة ، وكانت تحقّق لملك تلمسان دخلا يقدّر بعشرين ألف مثقال » [٤٦] ، أمّا حوض الشّلف وماجاوره من الأراضي الخصبة كسهول ملیانة وبرشك فتنتج إلى جانب القمح ، الشّعير والحنطة والكتّان ، هذا إلى جانب المناطق الجبلية كجبل متغارة ، وولهاصة وبني يزناسن ومطغرة التي لا تنتج إلاّ الشّعير . [٤٧] ويذكر الوزّان مدينة برشك بقوله:

« وتنتج البادية الجميلة من حولها كثيرا من الكتّان والشّعير » [٤٨] ، وإلى جانب هذه المحاصيل تشير بعض المصادر الفقهيّة إلى زراعة القطن والقطاني والذّرة والمقاتي [٤٩] فالقطن والكتّان من المحاصيل الزراعيّة الهامّة في المغرب الأوسط

خاصّة في الصّناعات النّسيجيّة ، ممّا يفسّر انتشاره في عدّة مناطق ، وهو مايؤكّده حسن الوزّان بشأن سكّان مدينة ندرومة بقوله :

« ويتنجون على الخصوص أقمشة القطن لأنّه ينبت بكثرة في النّاحية » . (٥٠) .

٣ – نظام الرّعي وتربية الماشية :

تشير إحدى الدّراسات الحديثة (٥١) إلى أنّ أراضي الدّولة الزيّانيّة كانت في فترة من فترات تاريخها مرتعا ومرعى لمختلف الحيوانات والماشية خاصّة الأغنام والأبقار والإبل والخيول والحمير ، وتزاول من طرف القبائل التي توجد مضاربها ضمن محيط الدّولة .

ويصف ابن خلدون الحياة الرّعوية لبعض القبائل ضمن نطاق المغرب الأوسط بق وله : « ويضعن أهل العزّ منهم والغلبة لانتجاع المراعي ، فيما قرب من الرّحلة ، لايتجاوزون فيها الرّيف إلى الصّحراء والقفار الأملس ومكاسبهم الشّاة والبقر والخيل ...وربّما كانت الإبل من مكاسب أهل النّجعة منهم شأن العرب ، ومعاش المستضعفين منهم بالفلح ودواجن السرّائمة » . (٥٢)

ومن القبائل التي اشتهرت بتربية الماشية : قبائل بني توجين ، ومغراوة خاصّة في المرتفعات الجبليّة ، أمّا القبائل النّاجعة فأغلب حيواناتهم الإبل ، بينما انحصرت تربية الخيول في المناطق السّهلية والهضاب . (٥٣)

وكثرت تربية الأبقار في المغرب الأ وسط ، حيث المراعي والأعشاب ، والأراضي المستوية في الشّمال خاصّة في مدينة تيهرت وأراضي مطماطة ، بينما اشتهرت تربية الأغنام والماعز في الهوامش الشّمالية للصّحراء في الشّتاء ، و السّفوح الجنوبيّة في الصّيف . (٥٤) ويذكر ابن حوقل مواضع مختلفة من أراضي الدّولة الزّيانيّة ، ارتبط اسمها بتربية الماشية ، فيصف تيهرت بقوله :

« وهي أحد معادن الدّواب والماشية والغنم والبغال والبراذين الفراهية ، ويكثر عندهم العسل والسّمن » ، وهي إشارة إلى تربية النّحل ، ويشير إلى مدينة وهران وماجاورها بقوله : « وأكثر أموالهم الماشية ، ولهم منها الكثير » (٥٥) ، وينفرد الوزّان بوصف دقيق للحياة الرّعوية لسكّان إقليم بني راشد التي لا تبعد كثيراً عن تيهرت بقوله : « يقيمون في البادية ويعيشون تحت الخيام معتنين بماشيتهم ، ولهم عدد وافر من الجمال والخيل » وأمّا عن البطحاء التي لاتبتعد كثيرا عن تلمسان ، فيصف أحد الرّعاة بقوله : « وتكاثر بقره وخيله وغنمه إلى حدّ أصبح هو بنفسه لايعرف عدد رؤوس تلك الماشية ...وأنّ له زهاء خمسمائة من الخيل ، وعشرة آلاف من الغنم ، وألفين من البقر » . (٥٦)

المبحث الثاني : بعض أنواع الصّنائع والحرف

مثّلت بعض الحرف والصّنائع في المجتمع الزيّاني القاعدة الإنتاجية للمدينة ، بما كان يقدّمه الحرفيون من دور بارز في تنشيط الحياة الاقتصادية ، وذلك بإستغلال وتحويل الموادّ الأوّلية فلاحيّة كانت أو معدنيّة إلى بضائع استهلاكيّة قابلة للتّسويق ، ومن أهمّ هذه الصنائع :

١ – الصّناعات النّسيجيّة :

تعتمد هذه الصّناعة على موارد مختلفة كالصّوف ، و القطن، والكتّان ، والحرير والجلود المدبوغة على اعتبارها مادّة أوّليّة متوفّرة بشكل كبير في أراضي الدّولة الزيّانية ، وتشمل بوجه خاصّ : حياكة الملابس والزّرابي والحنابل، وصناعة الخيم و الأحذية والسّروج والعمائم والأحزمة وغيرها . (٥٧)

وقد أثنى يحي ابن خلدون على هذه الصّناعة بتلمسان بقوله : « غالب تكسيبهم الفلاحة وحوك الصّوف ، يتغايون في عمل أثوابه الرّقاق ، فتلقى الكساء ، والبرنوس عندهم من ثماني أواقي ، والأحرام من خمس ، وبذلك عرفوا في القديم والحادث ،

ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا » . (٥٨)

ونوّه الزّهري بمكانة تلمسان في صناعة المنسوجات الصّوفيّة بقوله : « وهي دار مملكة يعمل فيها من الصّوف كلّ شيء بديع من المحرّرات والأبدان وأحاريم الصّوف والسّفاسير والحنابل المكلكلة وغير ذلك وهذا من بديع ماخصّ به أهلها من جميل صنعهم ...ومنها يجلب لقيط الصّوف والأسيلة لسروج الخيل إلى بلاد المغرب و بلاد الأندلس.» (٥٩)

فقد كان أبو زيد عبد الرّحمن بن النّجّار من كبار أرباب الحرف بتلمسان يزاول حياكة الصّوف الرّفيع في درب شاكر ، وكان أغلب هذا الدّرب له ولخدّامه ، يقصده كبار التّجّار من المشرق والمغرب للاقتناء منها، وكان يجني من بيعه لهذا الصّوف ألف دينار في اليوم الواحد (٦٠) وانفرد جورج مارسي بوصف دقيق لخياطة وتطريز السّروج بقوله : « إلاّ أنّ الفرسان المحتفظين بتذّوق السّروج الفاخرة قد يجدون بتلمسان طرّازين أكفّاء يقومون ببسط مشبك الزّخرف المزدوج في شكل أغصان ملتفّة بالسّلك الذّهبي أو الفضيّ على جلد أو قطيفة السّروج والعمائم والأحزمة » (٦١) ، وتشير كتب التّراجم إلى وجود ورشات حرفيّة يديرها أرباب الحرف بمساعدة مجموعة من الصّبيان ، يخضع من خلالها الصّبي لفترة معيّنة حتىّ يتعلّم الصّنعة، على أن تقدّم له أجرة لاتزيد عن نصف دينار كلّ شهر . (٦٢)

٢–الصّناعات الفخّارية والخشبيّة :

ارتبطت حرفة الفخّار بوجود عدد من الأفران المتخصّصة في صناعة الفخّار والخزف والقرمي د ، بمدينة تلمسان وضواحيها ، خاصة بالقرب من باب العقبة ، و يشير جورج مارسي إلى تراجع هذه الحرفة عمّا كانت عليه من تطور وازدهار منذ زمن طويل مقارنة بحرف أخرى كالنّسيج [٦٣] ،ومن المؤكّد أنّ هذه الصّناعة قد تأثرت بشكل كبير من خلال فئة الأندلسيين الذين أدخلوا معهم إلى بلا د المغرب الأوسط صناعات جديدة كصناعة الزّليج ذو الألوان المختلفة . [٦٤]

كما أنّ عمارة المساجد وبناء القصور والبيوت في هذا العصر تركت أثارًا كبرى في تطوير الصّناعات الخشبيّة ، بما إحتاجته من أسقف ونوافذ وأبواب ومنابر ومقصورات وأثاث وتحف زخرفيّة ، وكانت السّقوف الخشبيّة تغشى بالقصدير والأصباغ الملّونة، والأبواب تغشى كلّها بالنّح اس الأصفر ، وكانت المنابر والمقصورات تزخرف بأشكال هندسيّة ونباتيّة ، وتطعم حشوات المنابر بالعاج والأبنوس والصّندل والعنّاب وأصناف الخشب العظيم . [٦٥]

وقد برز كذلك في القرن (٩٠ هـ / ١٥ م) النّحت على الخشب بالنسبة إلى الأثاث والخزائن والصّناديق وأبواب المساجد ، ومن بين الآثار الدّالة على هذه المرحلة ثريّة مسجد تلمسان التي تعود إلى عهد يغمراسن بن زيّان [٦٦] ، هذا إلى جانب النّحت على الجبس والزّخرفة والفسيفساء الفنيّة التي وجدت على سطوح الحجرات المبلّطة بالزّليج الملون ، وهو ماذهب إليه الحسن الوزّان في وصفه لمدينة هنين التي لايفصلها عن تلمسان إلاّ أربعة عشر ميلا بقوله : « ودورهم في غاية الجمال والزّخرفة ...أرضها مبلّطة بالزّليج الملون ، وسفوح الحجرات مزيّنة بنفس الزّليج ، والجدران مكسوّة كلّها بالفسيفساء الفنيّة . » [٦٧]

وتعد المدرسة التّاشفينيّة آية في الزّخرفة والجمال ، إذ يصفها جورج مارسي بقوله : « ولعب التّلبيس الخزفي في الزّخرفة دورًا هامًا ... فجهّزت بالخزف محيطات الأبواب ورصف القاعات ، وتقدمت المصلى فسيفساء من المرمر تأطّرت بزخرفة ضفيريّة نباتيّة رقيقة. » [٦٨]

٣– الصّناعة المعدنيّة :

هي من بين الصّناعات التي أخذت إهتمامًا خاصًّا من قبل السّلطة الزيّانيّة لارتباطها بالحياة المدنيّة من جهة والحياة العسكريّة من جهة أخرى ، ويعود السّبب في تطورها إلى وفرة الموارد الأوليّة في محيط الدّولة وقربها من مناجم الذّهب والزّنك و الحديد بشكل خاص . [٦٩]

شملت هذه الصّناعة الأسلحة التّقليديّة كالسّيوف ، والرّماح ، والدّرق ، والمجانيق ، والعرّادات ، والآلات المختلفة التي تستخدم في عمليات الحصار [٧٠] ، كما استخدمت في مواضع مختلفة ، كمصاريع للأبواب ومقابض ومطارق لها ، إلى جانب بعض الأدوات البسيطة كالفؤوس والمحاريث والشّبابيك وغيرها . [٧١]

وارتبطت كذلك بسكّ العملة وصناعة النّقود من دنانير ودراهم ، بلغ عددها إثنان وثلاثون دينارًا ذهبيًّا في غاية الجودة والإتقان ، بما تحمله من أشكال هندسيّة ، وأقوال مأثورة لأسماء الملوك والسّلاطين ، وآيات من القرآن الكريم ، ومعلومات أخرى تفيد أنّها ضربت بمدينة تلمسان ، مما يؤكد وجود دار للسّكة. [٧٢]

المبحث الثالث : النّظام التّجاري

أ) تنظيم الأسواق وإدارتها :

إنّ الحديث عن الحركة التّجارية في الدّولة الزيّانيّة يرتبط أساسًا بوضعية الأسواق وتنظيماتها في هذا العهد ، حيث تمثّل الأسواق مركزًا للنّشاط التّجاري بصوره ومراحله المختلفة ، فالأسواق هي مرآة عاكسة لحياة المدينة الاقتصاديّة وعنوان نشاطها التّجاري والصّناعي بل والاجتماعي أيضًا ، فمنذ إنشاء المدن رتّبت أسواقها ، ودعمّت ببعض المنشآت وأصبح لها تنظيمات وقواعد معيّنة خاصة بعدما تولّت الدّولة الإشراف عليها . [٧٣]

ويتّضح من خلال ذلك ، أنّ لكلّ سوق وقت محدّد لانعقاده ونوع معيّن من السّلع التي يختص بها ، حيث تشير بعض الدّراسات [٧٤] إلى عدد من الأسواق الأسبوعية والموسميّة في البوادي والمدن :

كسوق سيدي بوجمعة الذي يعقد كل يوم أربعاء بمدينة تلمسان ، وسوق بني راشد الذي يعقد كل خميس ويباع فيه عدد وافر من الماشية والحبوب والزيت والعسل ، وكثير من المنسوجات وأشياء أخرى أق ل قيمة ، كالحبال والسّروج والأعنّة وحاجيات الخيل ، كما وجد عدد آخر من الأسواق الحرفيّة مثل : سوق الخرّازين ، وسوق النّحاسيين ، وسوق العطّارين ، وسوق الغزل والنّسيج ، وسوق الخضر والفواكه ، وسوق اللّحوم . [٧٥] ، وتشير إحدى الأبحاث [٧٦] إلى رواج بعض الأسواق المتخصّصة في بيع العبيد السّود ، في مدينة تلمسان لفئة التّجار الأجانب خاصّة الكاتالونيّين والبنادقة والميورقيّين ، إذ يشكّلون بضاعة مربحة لتعدّد مجالات استخدامهم .

ويتحكّم في إدارة وتسيّير هذه الأسواق ، فئات التّجار على اختلاف أصنافهم ورؤوس أموالهم ، إلى جانب فئات أخرى تتكفّل بنقل وحمل السّلع ، وآخرون يحدّدون الأسعار كوسطاء بين البائع والمشتري .

ويمكن أن نميّز بين صنفين من التّجار : تجّار صغار يزاولون تجارتهم بمفرده م ، وأغلب هؤلاء يكونون إمّا مستأجرين للدّكاكين والمتاجر، أو متجولين بين الشّوارع والأزقّة ، لاتزيد قيمة بضاعتهم عن مائتي دينار [٧٧] وتجّار يتنقلّون بين

المدن وأسواقها ، يشاركون التّجار الأجانب في البيع والشّراء ، ويوظّفون مابين مائتي دينار وخمسمائة ، وتجّا ر كبار يقومون برحلات نحو السّودان ودول أروبا ويحتكرون عددا من السّلع والبضائع .(٧٨)

ولتنظيم حركة نقل السّلع والبضائع من مكان إلى آخر وجد الحمّالون ، الذين يزاولون مهامهم بترخيص من عامل المدينة ، ولهم أمين يفصل في نزاعاتهم ، كما وجد الدّلاّلون (السّماسرة) وهم عبارة عن وسطاء بين التّجار فيما يبتاعونه أو يبيعونه إلى المشتري ، حيث يحمل الدّلاّلون السّلعة من دكّان إلى آخر مبتغين فيها أعلى الأثمان . (٧٩)

وتفيد إحدى النّوازل الفقهيّة ماكان يسببه الدّلاّلون من أضرار جسيمة للباعة والتّجار ، لأنّ المشتري كان يقوم « بتقليب السّلعة في حوانيتهم قاصدًا الإشتراء ، ويرى السّلعة في المناداة أقلّ ثمنًا من التي في الحوانيت ...فيترك الإشتراء منهم ويميل إلى سلعة المناداة لدى الدّلاّلين ، وينتج عن ذلك عدم تسويق سلعهم إلاّ في آخر النّهار ، ممّا يضرّ بمصالحهم ، لأنّ التّاجر أو البائع يسعى إلى بيع سلعته في أولّ النّهار ليشتري بثمنها سلعًا غيرها . » (٨٠)

ب) مراقبة الأسواق :

تعكس أهميّة الرّقابة المفروضة على الأسواق في الدّولة الزيّانيّة قضايا متعدّدة ذات صلّة بحياة المجتمع وتقاليده ضمانًا للسّير الحسن للنّشاط التّجاري ، ورغبة لوضع حدّ للسّلوكات الدّنيئة الصّادرة عن بعض الباعة والتّجار ومن ذلك : مراقبة المكاييّل والموازين التي كان يستخدمها التّجار في تعاملتهم اليوميّة لوضع حدّ لطرق الغشّ والتّدليس في بيع وشراء السّلع ، وتذكر بعض المصادر عددًا من وحدات الكيل التي يستخدمها أهل تلمسان ومدن المغرب الأوسط في تعاملاتهم منها : الصّاع وهو ما يعادل أربعة أمداد نبويّة، مع العلم أن الصّاع الشّرعي يساوي أربع حفنات (٨١) ، أمّا الوسق ويسمّى الصّحفة فيعادل ستّون صاعًا بالصّاع النّبوي بإجماع العلماء ، بصاع النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – وهو مايعادل حفنة من الحبوب بكلتا اليدين مجتمعتين من ذوي يدين متوسطتين بين الصّغر والكبر (٨٢) ، أمّا وحدة الوزن الشّائعة فكانت الرّطل ، وكلّ رطل يساوي ستة عشر أوقية ، بينما حدّدت وحدة الأوزان الكبيرة بالقنطار ، في حين كانت وحدة وزن الذّهب هي المثقال . (٨٣)

ويذكر الونشريسي أنّ من الباعة والتّجار من كان يلجأ إلى الغشّ والتّحايل ، ومن ثمّة يتعرض للعقوبة من جانب المحتسب أو صاحب السّوق ، ومن أمثلة الغشّ في الأسواق : بيع الخبز ناقص الوزن ، وخلط العسل الجيّد بالرّ دئ والزّيت القديم بالجديد ، ومزج اللّبن بالماء (٨٤) ، و يضيف لنا العقباني عرضًا لسلوكات الجزّارين بتلمسان بقوله : « قلت : وكذا تقرّرت ببلدنا تلمسان أنّ مايبيعه الجزّار من اللّحم يدخل في وزنه شيئًا من الكرش والمصران على قدر

شدّة الثّمن وقلّته . » [٨٥] ومن الباعة من يخلط القمح الجيّد بالرّديء ويبيعه ، ناهيك عن الغشّ في الخبز ومبيعات أخرى . [٨٦]

ومن أجل تفعيل الرّقابة على الأسواق وتأمينها ، أسند هذا الأمر لعدد من الأمناء و محتسبي الأسواق وقد اشترط في اختيارهم لهذا المنصب جملة من الشّروط حدّدها محمّد بن أحمد بن عبدون التّجيبي بقوله : « ويجب أن يكون المحتسب رجلاً عفيفًا ، خيّرًا ،ورعًا ، عالمًا ، غنيًّا ، نبيلاً، عارفًا بالأمور، محنّكًا ، فطنًا ، لايميل ولا يرتشي ، فتسقط هيبته ويستخّف به ولا يعبأ به ويتوبخ معه المقدّم له. » [٨٧]

ويبدو أنّ حكّام الدّولة الزيّانيّة لم يتقيّدوا بهذه الشّروط في أواخر عهدهم ، وأصبحوا يعهدون بها لأناس عاديّين لا تتوفر فيهم الكفاءة اللاّزمة لممارسة هذه المهنة ، إذ تكشف كتب النّوازل المعاصرة لذلك عن انتشار الغشّ في الأسواق والتّلاعب بالمكاييل والموازين ، وبالسّلع المعروضة في السّوق م قابل غضّ البصر من قبل ولاّة الأسواق وحصولهم على رشاوي ومنافع ماديّة من طرف التّجار وأصحاب الصّنائع . [٨٨] ولم يتوقف الأمر عند هذا الحدّ ، بسبب عجزهم عن محاربة ظاهرة اللّصوصيّة التي كانت منتشرة بكثرة داخل الأسواق مستهدفة بذلك فئة التّجار ، وروّاد الأسواق . [٨٩]

ج) نظام التّسعير في الأسواق :

شكّلت ظاهرة التّسعير في أسواق الدّولة الزيّانية جدلاً فقهيًّا بين مؤيّد ورافض للفكرة ، إذ تشير بعض النّوازل الفقهيّة إلى حرمة سياسة التّسعير ، لأنّه مظلمة في حقّ التّجار والباعة في الأسواق سيّما في أوقات الغلاء لأنّ ذلك مقدّر من الله ولا دخل للإنسان فيه [٩٠] ، في حين رأى بعض الفقهاء أنّ التّسعير واجب ، خاصّة إذا تعمّد التّجار سياسة الغلاء في أوقات الشدّة بإخراج ماعندهم من البضائع المحتكرة ومضاعفة أثمانها ، فإنّهم يجبرون على الحطّ من السّعر والالتحاق بأسعار السّوق حتّى لايضرّ ذلك بعامة النّاس . [٩١]

ومن بين الذين كانوا يحثّون على العمل بنظام التّسعير في أسواق المغرب الأوسط العالم والفقيه : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قاسم بن سعيد العقبا ني التلمساني بقوله : « قلت كان سيّدنا وشيخنا الجدّ الأقرب يقول : يتعيّن أن يكون التّسعير على أهل الأسواق في هذا الزّمن متّفقا عليه وتفقّدهم في كلّ لحظة فضلاً عن كلّ يوم لازم بما دانوا به من جميع المحضورات في البيع والابتياع ، ومن أخبث شرورهم وأشنع مرتكبا ت محذورهم أنّ الجالب إن أدركه سبب التعذّر ولو من وابل مطر أو شدّة وحل فإنّهم يعدّون ذلك عذرا لخلاء السّوق من المطعومات وغيرها ، إظهارًا منهم لفراغ ما بأيديهم من ذلك لتعذّر جلب الجالبين ومخازنهم به ملأى وما ذلك إلاّ من ترصدهما الحطيطة في السّعر لا من

إخلائهم الأسواق ، فإذا حطّ لهم منه أوقية أخرجوا مختزنهم وباعوا منه الكثير مبادرة على إتيان المجلوب فيرخّص ما بأيديهم. » [٩٢]

ويتّضح من خلال النّص أنّ العمل بنظام التّسعير كان سارياً في تلمسان ومدن المغرب الأوسط في (٠٨ – ٠٩ هـ / ١٤-١٥م) حتّى لايتجاوز التّجار حدودهم ويترصدّون الظّروف المناسبة للمضاربة والمغالاة.

وبما أنّ قيمة الأسعار مسألة نسبيّة قد تزيد أو تنقص ، نظرًا للتّغيرات المفاجئة والظّروف المحيطة ، فقد تأكّدت ظاهرة الغلاء في أسعار المواد الغذائيّة سيّما في أوقات المجاعة التي اجتاحت تلمسان أكثر من مرّة ، وكان من بينها المجاعة التي حلّت بها مابين (٦٩٨ – ٧٠٧ هـ / ١٢٩٩-١٣٠٧م) ، نتيجة الحصار المريني حيث نفذت الأقوات وفرغت المخازن من الطّعام وارتفعت الأسعار. [٩٣]

ويقدّم لنا ابن خلدون وصفًا دقيقًا لهذا الوضع بقوله : « وغلت أسعار الأقوات والحبوب وسائر المرافق بما تجوز حدود العوائد ، وعجز وجدهم عنه ، فكان ثمن مكيال القمح الذي يسمّونه البرشالة ويتبايعون به ، مقدارًا إثنا عشر رطلاً ونصف مثقالين ونصفا من الذّهب العين ، و ثمن الشّخص الواحد من البقر ستّين مثقالا ، ومن الضّأن سبعة مثاقيل ونصفا ، وأثمان اللّحم من الجيّف الرّطل من لحم البغال والحمير بثمن المثقال ، ومن الخيل بعشرة دراهم صغار من سكّتهم ... والرّطل من الجلد البقري ميتة أو مذكى بثلاثين درهمًا ، وهرّ الدّواجن بمثقال ونصف ... والدّجاجة بثلاثين درهمًا ، والبيض الواحدة بستّة دراهم والعصافير كذلك ، والأوقيّة من الزّيت بإثني عشر درهما ، ومن السّمن بمثلها ومن الشّحم بعشرين ومن الفول بمثلها ، ومن الملح بعشرة ، ومن الحطب كذلك ، والأصل الواحد من الكرنب بثلاثة أثمان المثقال ، ومن الخسّ بعشرين درهما ومن اللّفت بخمسة عشر درهما ، والواحدة من القثاء والفقوس بأربعين درهما ، والخيّار بثلاثة أثمان الدّينار والبطّيخ بثلاثين درهما ، والحبّة من التّين والإجّاص بدرهمين ، وأستهلك النّاس أموالهم وموجودهم ، وضاقت أحوالهم. » [٩٤]

ويضيف حسن الوزّان في وصفه لهذه المجاعة بقوله : « ودام الحصار سبع سنوات وأستفحل الغلاء إلى أن بلغ ثمن كيلو روجيو من القمح ثلاثين مثقالا ، وسكورزو من الملح ثلاثة مثاقيل ، ورطل من اللّحم ربع مثقال ، فلم يطق السّكان تحمّل مثل هذه المجاعة. » [٩٥]

وللتّخفيف من حدّة الغلاء في الغذاء خاصّة أيّام المحن والشدّائد ، منع الفقهاء والقضاة احتكّار السّلع من قبل التّجار، وقاموا بحثّهم على إخراج القمح والشّعير وسائر الأطعمة المدّخرة وبيعها في الأسواق لحاجة النّاس إليها بسعر معقول ، كما أنّهم شدّدوا العقاب على البعض منهم إذا ماتبيّن ا متناعهم عن إخراج سلعهم لبيعها ، وإن لم يفعلوا

تخرج بضاعتهم وتباع قصرا ويعطى لهم رؤوس أموالهم والفائدة تفرق على الضّعفاء تأدّيبًا لهم ، وإن لم ينتهوا عن ذلك كان الضّرب والسّجن لهم ، كما شدّدوا النّكير على متلقي السّلع في الفنادق، وألزموهم بإنزالها إلى الأسو اق ليدركها الضّعيف والقويّ [٩٦] ، وفضلا عن ذلك فقد أجاز فقهاء المغرب الأوسط التّسعير على التّجار خصوصًا إذا تجاوز هؤلاء حدودهم في البيع ، وكان الغلاء متفاحشًا [٩٧] ، ويتحكّم في غلاء الأسعار أيضًا في غير أوقات المجاعة وظاهرة الاحتكار ، قانون العرض والطّلب ، فإذا كانت السّلعة نادرة الوجود تعمّد التّجار تخزينها حتّى يكثر الطّلب عليها وترتفع أثمانها في الأسواق [٩٨] ،كما أنّ التّجار الذين يحتكرون الزّرع يستغلّون هذا الظّ رف للزّيادة في أسعار القمح والشّعير ، أو يشترونه مباشرة من الدّور و الفنادق قبل نزوله إلى الأسواق قصد التّحكم في تسعيره [٩٩] لذلك نهى الفقهاء عن هذا السّلوك ، ومنع الحنّاطين من شرائه في الدّور أوقات الغلاء ، لأنّه يدخل في باب المضرّة بالأسواق ، ومثلهم في ذلك مثل الطّحانين الذين يشترون القمح في الدّور ويطحنونه ويبيعونه دقيقًا للنّاس بسعر مرتفع ، لأنّهم يحتسبون في ذلك جهودهم في الطّحن . [١٠٠]

أمّا في الأوقات العادية فتشير إحدى الدّراسات إلى دور الدّلاّل في تحديد أسعار البضائع والسّلع لاتّصاله بأصحاب المهن والصّنائع من جهة ، ونظرته حول سعر المادة المعروضة في الأسواق خاصّة إذا تعلّق الأمر بمادتي الجلود ومختلف المواد المستعملة في الدّبغ [١٠١] ، وفي بعض الحالات لا يقتصر تحديد الأسعار على المحتسب فقط ، بل يختار التّجار من له معرفة بأحوال السّوق ، وخبرة في تمييز ا لجيّد من الرّديء فيحدّد لهم الأسعار ويلتزمون بها ، ولوكان ذلك مؤقتا . [١٠٢]

د) التّجارة الخارجيّة للمغرب الأوسط

كان للاستقرار السّياسي الذي شهده المغرب الأوسط في العصر الزيّاني أثره في ازدهار وتنشيط حركة التّجارة به حيث شهدت أسواقه نشاطا متميّزا في البيع والشّراء ، وذلك بتشجيع كبار التّجار وصغارهم على المشاركة في إقامة وتفعّيل الأسواق الأسبوعيّة في البوادي والمدن . [١٠٣]

ويتحكّم في تنشيط وتفعيل هذه الأسواق ، فئات التّجار على اختلاف أصنافهم ورؤوس أموالهم ، ويمكن أن نميّز بين ثلاثة أصناف من التّجار : تجّر صغار يزاولون تجارتهم بمفردهم ، وأغلب هؤلاء يكونون إمّا مستأجرين للدّكاكين والمتاجر، أو متجولين بين الشّوارع والأزقة ، لاتزيد قيمة بضاعتهم عن مائتي دينار [١٠٤] وتجّار يتنقلون بين المدن وأسواقها، يشاركون التّجار الأجانب في البيع والشّراء ، ويوظفون مابين م ائتي دينار وخمسمائة ، وتجّار كبار يقومون برحلات نحو السّودان ودول أروبا ويحتكرون عددا من السّلع والبضائع [١٠٥] ، وتنفرد الفئة الثالثة عن غيرها بتنشيطها

للتّجارة الخارجيّة ، إذ أصبحت مدن المغرب الأوسط مقصدا للقوافل والتّجار من مختلف الأقطار خاصّة القادمة من أروبا وغيرها من البلاد المسيحيّة [١٠٦] وقد لعبت الموانىء التّجارية دورا أساسيا في تفعيل المبادلات التّجارية عن طريق البحر الأبيض المتوسط .[١٠٧]

لقد كان التّجار المسيحيّون القادمون من أروبا يتمتعون بالأمن والحماية أثناء إقامتهم في موانئ المغرب الأوسط ، أو أثناء رحلاتهم البحرية متّجهين نحو هذه المناطق ، وزيادة على ذلك فقد كانوا أحرارًا في بيع سلعهم إمّا نقدا أو مقايضة على أن يلتزموا بواجبات مقابل هذه الضما نات منها الرقابة الدائمة على السلع والبضائع الواردة إلى أسواق المغرب الأوسط ، وعدم الإحتكار التجاري لسلعة معينة ، إلى جانب التقيد ببعض المحظورات المتعلقة بنوع البضائع المتبادلة ، ودفعهم للضرائب المفروضة على سلعهم للسلطة الحاكمة في تلمسان . [١٠٨]

وتذكر كتب الجغرافيا والرّحلات ، عددًا من الموانئ التّي قامت بدور فاعل في الحركة التّجارية ، ومن هذه الموانئ ميناء تنّس فهو من أكبر الموانئ التي يتعدى إليها الأندلسيّون بمراكبهم ويقصدونها بمتاجرهم [١٠٩] أمّا المرسى الكبير الذي لايبعد عن وهران سوى بضعة أميال ، فهو من أشهر موانئ المغرب الأوسط، ترسو فيه بسهولة مئات المراكب والسّفن المحمّلة بالبضائع والقادمة من أروبا [١١٠] ، كما كان لميناء مستغانم رغم صغر حجمه ، دورًا هامًا في استقبال منتجات أروبا لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسّكان ، رغم أنّ أصحاب السّفن لا يحققون أربا حًا مهمّة لشدّة فقر السّكان.[١١١]

وفي مقابل ذلك عرفت مدن المغرب الأوسط على غرار مدينة تلمسان حركة تجارية نشيطة مع بلاد السّودان [١١٢] ، فبرزت في المجتمع التلمساني عدّة عائلات مارست النّشاط التّجاري ، واشتهرت بالغنى ويسر الحال أهمّها : عائلة المقري التّي اشتهرت بتجارتها الواسعة للذّهب ، وامتلاكها لعدد من الوكالات التّجارية في الواحات الصّحراوية [١١٣] إلى جانب عائلة النجّار التي اشتهرت بحياكة الصّوف والتّجارة فيه مع مختلف البلدان مشرقًا ومغربًا ، إضافة إلى عائلة المرازقة والعقباني وغيرها من البيوتات التي جمعت بين العلم والتّجارة في آن واحد . [١١٤]

لقد كان هؤلاء التّجار يزاولون التّجارة بأنفسهم ، أو بواسطة مواليهم وعبيدهم وفي بعض الحالات لجأ هؤلاء إلى استئجار وكلاء ينوبون عنهم في مختلف عملياتهم التّجارية ، سواء في السّودان أوبلاد المشرق أو دول أروبا ، ومن ال وكلاء من كان يختصّ بتاجر واحد ، والبعض منهم بعدد من التّجار حيث يستقبلون سلعهم ، وينقلونها بعد ذلك إلى المدن الدّاخلية.[١١٥]

لقد حرص هؤلاء التّجار على تأمين مدن المغرب الأوسط تجاريًا ، وتغطية احتياجات سكّانها من البضائع والمؤن ، فيصفهم مارمول بأنهم « أناس طيبون أوفياء في تجارتهم ، معتزّون بالنّظم والحضارة وحسن التّدبير ، مهذبون مع الأجانب ، وأهم تجارتهم في غينيا حيث يحملون بضائعهم كلّ سنة ويأتون منها بالتّبر والعنبر والمسك وسنور الزّباد ورقيق السّود وأشياء أخرى من بضائع البلد ، ويتجرون بالتّبادل محققين كثيرً ا من الرّبح حتّى لا تكفي رحلتان أو ثلاث ليستغني التّاجر. » (١١٦)

ويضيف **حسن الوزّان** قائلاً :

هم « أناس منصفون مخلصون جدّا وأمناء في تجارتهم ، يحرصون على أن تكون مدينتهم مزوّدة بالمؤن على أحسن وجه ، أهم أسفارهم التّجارية هو الذي يقومون به إلى بلاد السّودان ، وهم وافروا الغنى أملاكًا ونقودًا . » (١١٧)

الخاتمة :

كنتائج نهائية لموضوع بحثنا المتواضع ، تتضح ملامح البنية الاقتصادية للدّولة الزيّانية ، من خلال الإمكانيات المتنوعة التي شكّلت دعائمًا قوية للقطاعات المنتجة ، والتي شملت الزراعة والصناعة وسائر الأنشطة التجارية الأخرى ، وكشفت هذه الإمكانيات عن حيوية الموقع ، و وفرة مصادر المياه ، وجودة الترب ة ، وتنوع المناخ ، و بعض النّظم المحكمة المتعلقة بكيفية إستغلال الأرض الزراعية وطريقة سقيها وفق ما تقتضية الشريعة و ما تمليه عادات وتقاليد المجتمع التلمساني ، إلى جانب التّنظيم الجيّد لظاهرة الرعي وتربية الماشية كمصدرٍ من مصادرة الثّروة .

كما شهد القطاع الصناعي ازدهارًا كبيرًا ، بسبب الاهتمام المتزايد لسّلاطين الدّولة ، ووفرة وتنوع المواد الخّام ، وما اكتسبه الصنّاع من خبرات إضافية بفضل الهجرة الأندّلسية إلى مدن المغرب ، حيث كان ذلك عاملاً مشجّعًا على وفرة الانتاج وتنوعّه ، وشكّل قاعدة جديدة لبداية ترويجه وتسويقه .

ونظرًا لخصّوصية الأوضاع السياسية والأمنية التي سادت بلاد المغرب ، فقد حرص سّلاطين الدولة من بني زيّان على توفير الأمن والاستقرار ، وتأمين طرق النقل والمواصلات والضرب على أيدي كلّ من تسّول له نفسه الاعتداء على الأموال والقوافل ، من ال قبائل المعارضة للسّلطة وقطّاع الطرق ، فاستحدثوا تنظيمات جديدة (الرتب ، الغرباء) وفتحوا المجال لإقامة علاقات تجارية متنوعة بين الشمال والجنوب وداخل مدن الدّولة .

وإلى جانب العناية الخاصّة بالتجارة الخارجية فقد توفرت للنّشاط التّجاري الأسواق الداخلية ، التي حضيت بعناية خاصّة من قبل السلطة الحاكمة في حاضرة الدولة بيعًا وشراءً ، وذلك بتنظيمها وحسن إدارتها ، من خلال توزيع

الأسواق حسب طبيعة نشاطها ، وإقامة الفنا دق وتجديدها خدمةً للتّجار والغرباء ، مع تفعيل دور المحتسب ، وتحديد نظام التسعّير لوضع حدٍّ لكلّ أشكال الغشّ والتّدليس ، والمضاربة في السّلع والأسعار .

الهوامش :

(١) العروي ، مجمل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ٢ / ٢١١

(٢) عبدالرحمن إبن خلدون (ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م) ، تاريخ إبن خلدون ، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة ، مراجعة سهيل زكار ، دار الفكر ، لبنان ، ٢٠٠٠ ، ٦ / ١٠٣

(٣) إبن خلدون ، كتاب العبر ، م.ن ، ٦ / ٥٩

(٤) وفي هذا المجال يأتي ذكر عدد من القبائل ومشايخها من أمثال : قبيلة الحرث بن مالك ، وهم من العطّاف والديالم ، قبيلة زغبة ومنها قبائل بني عامر ، قبيلة ذوى منصور من المعقل ، قبيلة المنبات من ذوي منصور ، أمّا عن مشايخ القبائل نذكر منهم : عنتر بن طرّاد بن عيسى ، يوسف بن مهدي من مشايخ سوّيد ، داوود بن هلال بن عطّاف من مشايخ بني عامر . أنظر : إبن خلدون ، م.ن ، ٦ / ٦١ – ١١٠

(٥) إبن خلدون ، م.ن ، ٦ / ٦٤ – ٦٥

(٦) مختار حساني ، تاريخ الدولة الزيانية ، (الأحوال الإقتصادية والثقافية) منشورات الحضارة ، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ٢ / ٢١

(٧) حساني ، م.ن ، ص. ن

(٨) روبير برونشفيك ، تاريخ إفريقيا في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥ م ، ترجمة حمادي الساحلي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ٢ / ١٨٩

(٩) م.ن ، ص. ن

(١٠) الونشريسي أبو العباس (ت ٩١٤ هـ ، ١٥٠٨ م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ٧ / ٣٣٤

(١١) الونشريسي ، م.ن ، ٩ / ٧٣

(١٢) الونشريسي ، م.ن ، ص.ن

(١٣) برونشفيك ، م.س ، ٢ / ١٩٤

(١٤) الونشريسي ، م.س ، ٦ / ١٣٣

(١٥) برونشفيك ، م.س ، ٢ / ١٩٥

(١٦) حساني ، م.س ، ٢ / ١٥

(١٧) الونشريسي ، م.س ، ٧ / ٣٠١

(١٨) الونشريسي ، م.ن ، ٧ / ٣٤ ، برونشفيك ، م.س ، ٢ / ١٩٤ – ١٩٥

(١٩) الونشريسي ، م.ن ، ٥ / ١١٦

(٢٠) الونشريسي ، م.ن ، ٨ / ١٤٣

(٢١) الونشريسي ، م.ن ، ٨ / ١٣٧

(٢٢) أحمد ابن مغيث الطليطلي (٤٥٩ هـ / ١٠٦٧م) ، المقنع في علم الشّروط ، تقديم وتحقيق فرانشيسكو خابيير أغيري شادابا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية ، مدريد، ١٩٩٤ / ٢٦٢ – ٢٦٥

(٢٣) الونشريسي ، المعيار المعرب ، م.س ، ٨ / ١٥٢ – ١٥٤

(٢٤) القيرواني أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن أبو زيد (٣٨٦ هـ / ٩٩٤ م) ، النوادر والزيادات على مافي المدونة من غيرها من الأمهات ، تحقيق محمد عبد العزيز الدباغ ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ٧ / ٣٨٧ – ٣٩٧

(٢٥) الونشريسي ، م.س ، ٨ / ١٧٤

(٢٦) إبن مغيث ، م.س / ٢٧٣ – ٢٧٥

(٢٧) القيرواني ، م.س ، ٧ / ٢٩٧

(٢٨) الوزان الحسن بن محمد ، وصف إفريقيا ، ترجمة محمد حجي و محمد الأخضر ، دار الغرب الإسلامي ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ٢ / ٢٠

(٢٩) إبن حوقل أبو القاسم محمد النصيبي (ق ٤ هـ / ١٠ م) صورة الأرض ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٩٢ / ٧٨

(٣٠) الونشريسي ، م.س ، ٥ / ١٢ –١٣ – ٢٠– ١١١

(٣١) القلقشندي أبو العباس (ت ٨٢١ هـ / ١٤١٨ م) صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٩٢٢ ، ٥ / ١٥٠

(٣٢) الونشريسي ، م.س ، ٥ / ١١١

(٣٣) إبن حوقل ، م.س / ٧٩– ٨٨

(٣٤) الونشريسي ، م.س ، ٨ / ١٣٧ ، إبن مغيث ، م.س / ٢٦٢ – ٢٧٥

(٣٥) الونشريسي ، م.س ، ٥ / ١٢ –١٣ – ٢٠– ١١١ ، عبد الحميد حاجيات ، أبو حمو موسى الزياني – حياته وآثاره ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ١٩٨٢ / ٦٢

(٣٦) العبدري أبو عبد الله محمد بن محمد (ق ٧ هـ / ١٣ م) ، رحلة العبدري المسمّاة الرحلة المغربية ، تحقيق وتقديم وتعليق محمد الفاسي ، الرباط ، ١٩٦٨ / ١٦

(٣٧) الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد (ت ٥٥٨ هـ / ١١٦٢م) ، نزهة المشتاق في إختراق الأفاق ،مكتبة الثقافة الدينية ، مصر ، د.ت ، ١ / ٢٥٠ – ٢٥٥

(٣٨) الإدريسي ، م.ن ، ١ / ٢٥٠ – ٢٥٥

(٣٩) الوزان ، م.س ، ٢ / ٢٠

(٤٠) أبو زكرياء يحي بن محمد إبن خلدون (ت ٧٨٠ هـ/ ١٣٧٨ م) ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، تحقيق ألفريد بال ، الغوثي أبو علي ، مطبعة فونطانة ، الجزائر ، ١٩٠٣ ، ١ / ١٠

(٤١) الوزان ، م.س ، ٢ / ٣٠– ٤٦

(٤٢) القلقشندي ، م.س ، ٥ / ١١١

(٤٣) إبن حوقل ، م.س / ٧٨

(٤٤) الإدريسي ، م.س ، ١ / ٢٥٢ – ٢٥٣

(٤٥) بوزياني ، م.س / ٢١١ –٢١٢

(٤٦) الوزان ، م.س ، ٢ / ٢٤– ٣٧

(٤٧) الوزان ، م.ن ، ٢ / ٣٣– ٤٤

(٤٨) الوزان ، م.ن ، ٢ / ٣٣

(٤٩) الونشريسي ، م.س ، ٨ / ١٤٥– ١٤٦

(٥٠) الوزان ، م.س ، ٢ / ١٣

(٥١) حساني ، م.س ، ٢ / ٣٢

(٥٢) إبن خلدون عبد الرحمن ، م.س ، ٦ / ١١٦

(٥٣) بوزياني ، م.س / ٢١

(٥٤) حساني ، م.س ، ٢ / ٣٩ – ٤٠

(٥٥) إبن حوقل ، م.س / ٧٨ – ٨٦

(٥٦) الوزان ، م.س ، ٢ / ٢٦– ٢٩

(٥٧) جورج مارسي ، تلمسان ، ترجمة سعيد دحماني ، دار التل للنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٤ / ١٠٠ –١٠١ ، الوزان ، م.س ، ٢ / ١٤– ٣٤

(٥٨) يحي إبن خلدون ، م.س ، ١ / ٢٢

(٥٩) الزهري أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ق ٦ هـ / ١٢ م) كتاب الجغرافيا ، تحقيق محمد حاج صادق ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، د.ت / ١١٣– ١١٤

(٦٠) إبن مرزوق أبو عبد الله محمد التلمساني الخطيب (ت ٧٨١ هـ / ١٣٧٩ م) ، المناقب المرزوقية ، دراسة وتحقيق سلوىالزاهري ، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، مطبعة النجاح الجديدة ، ط١ ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٨ / ١٤٨ – ١٨٩

(٦١) مارسي ، م.س / ١٠١

(٦٢) إبن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيا سنة ١٠١٤ هـ / ١٦٠٥ م) ، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان ، إعتنى بمراجعته محمد بن أبي شنب ، المطبعة الثعالبية ، ١٩٠٨ / ٣٨ – ٣٩

(٦٣) مارسي ، م.س ، ص .ن

(٦٤) برونشفيك ، م.س ، ٢ / ٢٤٢ –٢٤٣

(٦٥) جمال أحمد طه ، مدينة فاس في عصري المرابطين والموحدين (دراسة سياسية وحضارية) ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ،د.ت / ٢١٥

(٦٦) حساني ، م.س ، ٢ / ٩٨

(٦٧) الوزان ، م.س ، ٢ / ١٥

(٦٨) مارسي ، م.س / ٥٥

(٦٩) البكري أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (ت ٤٨٧ هـ / ١٠٩٤ م) ، المغرب في ذكر إفريقية وبلاد المغرب ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، د.ت / ٧٠ (٧٠) محمد عيسى الحريري ، تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني ، دار القلم للنشر والتوزيع ، ط٢ ، الكويت ، ١٩٨٧ / ٢٨٦

(٧١) حساني ، م.س ، ٢ / ٩٨

(٧٢) بوزياني ، م.س / ٢٢٧ – ٢٣٦

(٧٣) أحمد مختار العبادي ، من مظاهر الحياة الإقتصادية في المدينة الإسلامية ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٠١ / المجلد الحادي عشر ، الكويت، ١٩٨٠ / ١٥٧

(٧٤) الوزان ، م.س ، ٢ / ٢٦ –٢٧ ، حساني ، م.س ، ٢ / ٤٥

(٧٥) الونشريسي ، م.س ، ٣ / ١٥٧– ٢١٧ ، ١٠ / ٢٤٢– ٤٠٩ ، ١١ / ١٢٥

(٧٦) Dufourc Charles Emmanuel , L` Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV, Paris, 1966 / 13

(٧٧) فيلالي عبد العزيز ، تلمسان في العهد الزياني (دراسة سياسية ، عمرانية ، إجتماعية ، ثقافية) ، فوم للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ١ / ٢١٥- ٢١٦

(٧٨) حساني ، م.ن ، ٢ / ٤٢ – ٤٣

(٧٩) مارمول كربخال (ق ١٠ هـ / ١٦م) ، إفريقيا ، تحقيق محمد حجي وآخرون ، مطبعة المعارف ، الرباط ، ١٩٤٨ ، ٢ / ١٤٩- ١٥٢

(٨٠) الونشريسي ، م.ن ، ٥ / ١٩٧

(٨١) الونشريسي ، م.ن ، ٥ / ٩٠ ، ٨ / ١٤٤

(٨٢) الونشريسي ، م.ن ، ١١ / ١٤٤ ، ٨ / ١٤٤

(٨٣) برونشفيك ، م.س ، ٢ / ١٩٥

(٨٤) الونشريسي ، م.س ، ٦ / ٤٠٩ – ٤١٦

(٨٥) العقباني محمد بن أحمد بن قاسم التلمساني (ت ٨٧١ هـ / ١٤٦٧م) تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغيير المناكر و تغيير المناكر، تحقيق ونشر علي الشنوفي ، مجلة الدراسات الشرقية ، المعهد الفرنسي داماس ، العدد ١٩ ، ١٩٦٧ ، / ١١٤

(٨٦) العقباني ، م.ن / ١١٨

(٨٧) بروفنسال ليفي ، ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة والمحتسب ، مطبعة المعهد العلمي لآثار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٥٥ /٢٠

(٨٨) العقباني ، م.س ، ص.ن

(٨٩) الوزان ، م.س ، ٢ / ٢٧ ، حساني ، م.س ، ٢ / ٤٩

(٩٠) المجيلدي أبو العباس أحمد بن سعيد (ت ١٠٩٤ هـ / ١٣٤٦ م) ، التسيير في أحكام التسعير ، تحقيق موسى لقبال ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط ١ ، الجزائر ، ١٩٨١ / ٤٨ – ٥٣ ، العقباني محمد بن أحمد بن قاسم ، م.س / ١٣١ – ١٣٤

(٩١) المجيلدي ، م.ن ، ص.ن ،

(٩٢) العقباني ، م.س / ١٣٥

(٩٣) التنسي محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت ٨٩٩ هـ / ١٤٩٣ م) ، نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان ، تحقيق وتعليق ، محمود بوعياد ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، ١٩٨٥ / ١٣٠- ١٣٢ ، إبن مرزوق ، م.س / ١٩٤

(٩٤) إبن خلدون ، م.س ، ٧ / ١٢٨

(٩٥) الوزان ، م.س ، ٢ / ١٨

(٩٦) العقباني ، م.س / ١٢٧-١٣١

(٩٧) العقباني ، م.ن / ١٣٥

(٩٨) حساني ، م.س ، ٢ / ٦٠

(٩٩) العقباني ، م.س / ١٢٨

(١٠٠) العقباني ، م .ن / ١٢٩

(١٠١) الونشريسي ، م.س ، ٩ / ١٢٠- ١٢٢ ، ٥ / ٢٢٠

(١٠٢) حساني ، م.س ، ٢ / ٦٥

(١٠٣) فيلالي ، م.س ، ١ / ٢١٥- ٢١٦

(١٠٤) حساني ، م.س ، ٢ / ٤١

(١٠٥) حساني ، م.ن، ص.ن

(١٠٦) الوزان ، م.س ، ٢ / ٣٠

Dufourc Charles Emmanuel , L` Espagne catalane et le Maghreb aux XIII et XIV, Paris, 1966 / 134- -139

(١٠٧) رشيد بورويبة وآخرون ، الجزائر في التاريخ ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، ١٩٨٤ ، ٣ / ٤٧٩ – ٤٨٠

(١٠٨) بورويبة وآخرون ، م.ن / ٤٧٩ – ٤٨٥

(١٠٩) إبن حوقل ، م.س / ٧٨

(١١٠) الوزان ، م.س ، ٢ / ٣٠

(١١١) الوزان ، م.ن ، ٢ / ٣٢

(١١٢) الوزان ، م.ن ، ٢ / ٢١ ، فيلالي ، م.س ، ١ / ٢١٣– ٢١٩

(١١٣) المقري شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٤١ هـ / ١٦٣١ م) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ٥ / ٢٠٥– ٢٠٦

(١١٤) إبن مرزوق ، م.س / ١٤٨ – ١٨٩

(١١٥) حساني ، م.س ، ٢ / ٤٢ – ٤٣

(١١٦) كربخال ، م.س ، ٢ / ٣٠٠

(١١٧) الوزان ، م.ن ، ٢ / ٢١

الإسهامات الفكرية والنضالية للمهاجرين السوافة بتونس العاصمة خلال ١٩١٢/١٩٦٢.

أ.عوادي عبد القادر عزام طالب دراسات عليا الجامعة الإفريقية، أدرار، الجزائر

الملخص:

تعد الهجرة الجزائرية الى تونس خلال الحقبة الاستعمارية من اهم الهجرات التي شهدتها الجزائر، ولقد كانت فئة السوافة . سكان واد سوف . من اهم الجاليات المتواجدة هناك، وبلغت في عدة احصائيات المراتب ا لأولى لعدد المهاجرين الجزائريين المتواجدين في تونس، ولقد لعب هؤلاء المهاجرين ادوار ومهام عدة في الحياة التونسية خاصة منها في المجال الثقافي، وعند اندلا ع الثورة التحريرية في غرة نوفمبر ١٩٥٤م كان هؤلاء من الطلائع الاولى لدعم الثورة الجزائرية من تونس، وكونوا قاعدتها الخلفية هناك من خلال تأسيس الخلايا المدعمة للثورة، وتجنيد المجاهدين وغيرها من الانشطة النضالية التي قاموا بها من اجل استقلال بلادهم

المقدمة :

لم يكن المهاجرو ن السوافة[8] في تونس العاصمة عمال ويبحثون على لقمة العيش وفقط، بل كانت لهم إسهامات وأدوار مهمة في الحياة الثقافية والسياسية، فقد كان العديد من الطلبة يمارسون الكتابة في الصحف التونسية، ولهم أدوار ثقافية وسياسية متعددة، وعند قيام الثورة الجزائرية غرة نوفمبر ١٩٥٤م كان لكل المهاجرين الجزائريين منخرطين في صفوف جبهة التحرير كلٌ بما يستطيع أن يقدم أو يساعد، ولم يشذ المهاجرون السوافة على هاته المساهمة، ومارسوا واجبهم الوطني كل من مكانه فبرز الصحافي والاديب والمجاهد والقائد السياسي، فما هي الادوار التي قامت بها هاته الفئة في تو نس؟، وما هو دورهم في الحياة الفكرية التونسية؟، وكيف كانت مساهماتهم في الحركة النضالية الثورية عند اندلاعها؟.

[8] السوافة هم سكان وادي سوف وهي بلدة تقع في الجنوب الشرقي الجزائري على الحدود التونسية وقريبة جدا من الحدود الليبية.

١ . الإسهامات الفكرية للمهاجرين السوافة:

١. أ- في الميدان الصحفي:

لقد كانت الجرائد التونسية واسعة الانتشار بالجزائر، كما لاقت الصحافة التونس ية اهتمام العديد من المهاجرين الجزائريين بصفة عامة، وكان لهاته الحركة الصحفية التونسية دور في إتاحة الفرصة للمهاجرين في مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة الفكرية [٩]. وقد شارك العديد من المهاجرين السوافة، خاصة الطلبة الزيتونيين منهم في الكتابة الصحفية في العديد من الجرائد والمجلات التونسية. وسوف نذكر بعضهم كنماذج، ومنهم:

- **محمد العيد آل خليفة** [١٠]: كان محمد العيد آل خليفة شاعرا كبيرا ومعروفا، وكاتبا في العديد من الجرائد التونسية نذكر منها : جريدة العصر الجديد التي نشر بها قصائد في سنة ١٩٢٠، وجريدة الزمان نشر بها س نة ١٩٣٧، والأسبوع في سنة ١٩٥٣، والندوة في سنة ١٩٥٥م[١١].

- **حمزة بوكوشة** [١٢]: لقد ساهم حمزة بوكوشة بالعديد من المقالات، والأشعار، التي نشرها في صفحات جريدة "الوزير"، حيث نشر فيها قصيدة رثاء عند وفاة شيخه إبراهيم بن عامر عام ١٩٣٢، كما رثى والده المتوفي عام ١٩٣٣، وقد بقي يكتب في هذه الجريدة إلى غاية سنة ١٩٣٥م، وقد اتفق على أن الرجل كان صحافيا بامتياز[١٣].

-**بوصبيع عبد المالك** : كتب في جريدة "الصباح"، وكانت كتاباته أدبية تتحدث عن الثورة الجزائرية، وقصص المجاهدين[١٤].

- **أبو القاسم سعد الله** [١٥]: كتب في جريدة "الأسبوع"، وجريدة "الفكر"، وكانت كتاباته أدبية، في الشعر والقصة، ومساندة للثورة التحريرية[١٦].

---

9 – شترة خير الدين: **اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية**، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، ٢٠٠٩م.، ص ١٧٣.

10 محمد العيد آل خليفة شاعر الجزائر الكبير، من مواليد ١٩٠٤ بأم البواقي وهو من اصول سوفية من قبيلة المحاميد بوادي سوف، حيث انا ابوه من مقدمي الطريقة التيجانية بوادي سوف، ومحمد العيد آل خليفة من خريجي الزيتونة واحد اعضاء جمعية العلماء المسلمين، توفي في سنة ١٩٧٩م.

11 – الجابري محمد الصالح : **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس ١٩٦٢.١٩٠٠**، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م.، ص ٣٦٤.

12 من مواليد وادي سوف سنة ١٩٠٩، انتقل الى تونس سنة ١٩٢٤م، والتحق بجامع الزيتونة وتحصل على شهادة التطويع عام ١٩٣٠، وعين عضوا في جمعية العلماء منذ تأسيسها سنة ١٩٣١م، وشارك في جميع نشاطاتها، واعتقل سنة ١٩٥٧م، وبعد الاستقلال درس الحقوق كما اشتغل في مجل القضاء الاعلى، توفي في ١٩/١١/١٩٩٤م.

13 – قمعون عاشوري: **العلامة الموسوعي الشيخ حمزة بوكوشة**، ط١، مطبعة مزوار، الوادي، ٢٠١٢م.، ص ص ٥٤-٥٥.

14 – محمد الصالح الجابري: المرجع السابق ، ص ٣٧٠.

- **الأمين العمودي:** كتب في جريدة "العصر الجديد"[١٧].

- **الجديدي محمد:** كتب في جريدة "الصباح"[١٨].

- **زربيط عبد الحفيظ** : الذي كتب مقالا بجريدة "لسان الشعب"، تحت عنوان "وادي سوف والبدع " في سنة ١٩٣٠[١٩].

وهكذا كانت المشاركة السوفية في الصحافة التونسية بارزة، أما عن دورهم في الصحافة الجزائرية، فقد شارك الطلبة السوافة في تأسيس الجرائد، والكتابة في المجلات والصحف المتعددة، فنجد أن حمزة بوكوشة قد قام بإنشاء جريدة " المغرب العربي " وذلك في سنة ١٩٣٧م، التي صدر منها أربعة أعداد فقط، ليتم إيقافها من طرف الاستعمار الفرنسي، وأصدر جريدة الليالي رفقة زميله علي بن سعد القماري[٢٠][٢١].

١- ب. في الميدان التعليمي:

لقد كان الطلبة السوافة الزيتونيين محل احترام وتقدير من طرف باقي أفراد الجالية السوفية بتونس؛ لكونهم طلبة علم وحفظة كتاب الله عز وجل[٢٢]، وكان لهؤلاء الطلبة دور في نشر العلم والثقافة في أوساط الجالية السوفية، من خلال الدروس التي يقومون بها[٢٣]، ونجد على سبيل المثال أن الطاهر بن عيشة[٢٤] خلال تواجده بجامع الزيتونة كان في

---

15 ابو القاسم سعد لله شيخ المؤرخين الجزائريين من مواليد ١٩٣٠م ببلدة قمار بوادي سوف، تعلم ما تيسر من كتاب الله في مسقط رأسه لينتقل الى جامع الزيتونة منذ سنة ١٩٤٧ والى غاية ١٩٥٤م، وتحصل على الماجستير من مصر في التاريخ والعلوم السياسية سنة ١٩٦٢ لينتقل الى الولايات المتحدة الامريكية ويتحصل من جامعة منيسوتا على شهادة الدكتورا في التاريخ الحديث والمعاصر، لديه العديد من المؤلفات في التاريخ والا دب ومئات المقالات والبحوث والدراسات، توفي في ٢٠١٣/١٢/١٤م.

16 – نفسه، ص ٣٩٦.

17 – نفسه، ص ٤٠٩.

18 – نفسه، ص ٣٧٦.

19 – نفسه، ص ٣٩٢.

20 الشيخ علي بن سعد ولد سنة ١٩٠٨ ببلدة قمار بوادي سوف، وتعلم بمسقط رأسه القرآن الكريم ومبادئ العلوم عن شيوخ بلدته، ثم إلتحق بجامع الزيتونة وتحصل على شهادة التطويع من هناك، وانخرط في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودرس في مدارسها، وكان من بين المصلحين ا لمعروفين وكانت كتاباته بالجرائد تدخل ضمن مقالات المعارضة للسياسة الفرنسية حيث زج به في السجن عدة مرات بسبب مقالاته، وبعد الاستقلال عمل كمدرس في ثانوية بالعاصمة وتوفي هناك سنة ١٩٧٤م.

21 – عاشوري قمعون، **العلامة الموسوعي حمزة الشيخ بوكوشة** ، ص ص ٥٤-٥٧؛ عمار عوادي: **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، المرجع السابق، ص ١٥٣.

22 – لقاء مع التجاني رحيل، يوم السبت ٢٣ جويلية ٢٠١١م، على الساعة ٧:٣٠ مساءا بقمار.

23 – لقاء شفوي مع محمد بن مبارك غرنوق، يوم ٢ افريل ٢٠١٠م على الساعة الخامسة مساءا بمنزله بقمار.،

بعض الأوقات يزور الأطفال الموجودين بمنطقة الجبل الأحمر[٢٥]، ويقدم لهم دروسا في اللغة العربية والتاريخ والحساب، وذلك مساعدة منه لأبناء منطقته [٢٦]. كما لا ننسى الدور الكبير الذي لعبه الطلبة السوافة المتخرجين من جامع الزيتونة، والذين رجعوا إلى وادي سوف، ومجهودهم المبذول لخدمة العلم، وفتح المدارس هناك وهذا ما ادى الى تطور في الحالة الفكرية والحالة الدينية حيث كانت منطقة وادي سوف من ابرز المناطق التي تبنت الفكرة الاصلاحية التي دعت اليها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

٢ – إسهامات السوافة في العمل النضالي:

منذ اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر ١٩٥٤م، التي كانت حدثا مهما، ولكنه غير مفاجئ بالنسبة لأغلب أفراد الجالية الجزائرية عامة بتونس، وذلك لكون الجالية كانت تعيش في خضم الثورة التونسية التي اندلعت في سنة ١٩٥٢م، والتي شارك فيها السوافة بالسلاح والرجال، ونذكر منهم: الطالب العربي قمودي، وحم الأخضر، والجيلالي بن عمر، وغيرهم[٢٧].

ومنذ البدايات الأولى للثورة الجزائرية، بدأ التفكير من طرف القادة المفجرين للثورة في تكوين قاعدة خلفية للثورة، وبدأ التفكير جديا في من يمثل الثورة في هذه القاعدة الهامة، ويتصل بالساسة التونسيين، والجالية الجزائرية وإعلامها بضرورة المشاركة المادية، وإعلام المنظمات الجماهيرية بتونس بأهداف الثورة، وإقناعهم بضرورة المساعدة المادية والمعنوية[٢٨].

---

24 – الطاهر بن عيشة من مواليد سنة ١٩٢٥ ببلدة قمار بوادي سوف، انتقل في سنة ١٩٤٢ الى تونس حيث انخرط في صفوف الطلبة الجزائريين الزيتونيين، لينتقل الى العاصمة الجزائرية في سنة ١٩٤٩م، ويعد الطاهر بن عيشة من اعمد الصحافة الجزائرية حيث طاف العديد من الدول والبلدان من اجل كتابة ونقل اخبار تلك الدول بالصوت والصورة، ولديه الاف المقالات في الجرائد والعديد من البرامج الاذاعية.

25 هو حي من أحياء العاصمة التونسية، يقع بالتحديد في الشمال الشرقي بالنسبة لمركز العاصمة، ويبعد عنها حوالي ١٤ كم، وهو ليس بالجبل الكبير وإنما عبارة عن هضبة كان قديما مغطى بالأشجار والنباتات، وأما الآن فهو حي عمراني يغلب عليه الطابع الشعبي في بنائه، فهو يشبه حي القصبة في الجزائر العاصمة.

26 – لقاء شفوي مع الطاهر بن عيشة، يوم السبت ٣٠ جويلية ٢٠١١م، على الساعة ١٠ صباحا، في مقر سكنه بالدويرة الجزائر العاصمة.

27 – مياسي ابراهيم: **مقاربات في تاريخ الجزائر ١٩٦٢.١٨٣٠**،دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٧م.، ص٢٨٢.

28 – غرنوق محمد بن مبارك: **مذكرات محمد بن مبارك غرنوق**، مخطوط. المكتبة المنزلية عوادي عمار.، ص ص ١٤.١٥.

٢- أ- السوافة وقيادتهم للقاعدة الخلفية للثورة الجزائرية بتونس:

وقع اختيار القيادة على "السعيد عبد الحي[٢٩]"، والذي توفرت لديه الشروط المطلوبة ليقود القاعدة الخلفية، ومنذ وصوله إلى تونس أخذ يتصل برفاقه الطلبة الذين تتوفر فيهم صفات المناضل المخلص، فنجح في ذلك والتف حوله جمع من شباب وادي سوف، وساعدوه في تكوين قاعدة للعمل الثوري [٣٠]. وهكذا تحولت التجمعات السكانية للجالية ومنازلهم مراكز وقواعد خلفية للثوار وا لمجاهدين، وأصبحت هناك جسور إمداد حقيقية لتموين الثورة في الداخل بالرجال، والمؤن المختلفة[٣١].

وقد توطدت أقدام القيادة السياسية لجبهة التحرير التي كان يقودها السعيد عبد الحي، حيث أصبح لهم مركز قيادة بالقرب من تونس العاصمة، وبالتحديد في منوبه، حيث تطوع أبناء الشيخ الهاشمي [٣٢] بجناح من قصرهم لصالح القيادة، فكان من هذا القصر تُدار جميع الشؤون الاجتماعية، والمالية، والأخبار، والإعلام[٣٣].

ونظرا للمشاكل التي أصابت الثورة الجزائرية، خاصة بعد قرارات مؤتمر الصومام ١٩٥٦/٠٨/٢٠م، الذي فضل السياسي عن العسكري والداخلي عن الخارجي، وهذا ما رفضه القادة بالقاعدة الخلفية بتونس، ووقعت خلافات مما أدى إلى اغتيال القيادات هناك، فاغتيل السعيد عبد الحي، وعلي شكيري، وعباس لغرور، وغيرهم من القادة البارزين[٣٤]، وهذه النقطة مازالت لحد الآن مثار جدل ونقاش بين المؤرخين حول حيثيات الاغتيا لات السياسية داخل البيت الواحد لجيش التحرير او جبهة التحرير، ولكن يمكننا القول ان الثورة دائما كانت لا تقبل التأجيل في قراراتها وهذا ما أدى الى ظهور اغتيالات كثيرة في الجيش.

---

29 من مواليد سنة ١٩٢٧ ببلدة قمار بوادي سوف، تعلم في صباه القرآن الكريم ومبادئ اللغة العربية ليلتحق بجامع الزيتونة ويتخرج منه في عام ١٩٥٤م، وكان اثناء وجوده بالزيتونة يعد من الطلبة البارزين والناشطين في اتحاد الطلبة الجزائريين، وكان يتمتع بروح وطنية كبيرة وشخصية قوية، كل هاته الظروف اهلته ان يكون احد القادة السياسيين للثورة التحريرية بتونس العاصمة، وتحمل مسؤولية النظام الثوري في تونس وكان ذلك في سنة ١٩٥٥م، حيث اصبح يمثل النظام بشقيه العسكري والسياسي، استشهد في سنة ١٩٥٧م اثر احداث مؤلمة بتونس.

30 – محمد بن مبارك غرنوق: **مذكرات محمد بن مبارك غرنوق**، ص ١٥.

31 – إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر**، ص ٢٨٣.

32 ولد الشيخ الهاشمي خلال سنة ١٨٥٣م بنفطة بالجريد التونسي، من اب تونسي وام سوفية جزائرية، ابوه الشيخ ابراهيم مؤسس الزاوية القادرية بنفطة والتي امتد نشاطها الى ليبيا وبعض مناطق الجنوب الجزائري، ولما توفي الشيخ ابراهيم عاد الشيخ الهاشمي وبتوصية من ابيه واستق ر بوادي سوف واسس الزاوية القادرية بها، واشتهر عن الشيخ بالشجاعة والكرم والفطانة وكان من الرجال الثوار والمخلصين للوطن حيث قاد انتفاضة اعميش الاولى في سنة ١٩١٨ ضد قانون التجنيد الاجباري، وعرف بدعمه لكل الثوار سواء في الجنوب الجزائري او في دولة ليبيا، وبسبب نشاطه تم نفي الشيخ الى الجزائر ووضع تحت الاقامة الجبرية، ثم نقل الى سجن لامبواز في فرنسا، وتوفي الشيخ في سنة ١٩٢٣م.

33 – مبارك غرنوق: المصدر السابق، ص ١٦.

34 – إبراهيم مياسي: **مقاربات في تاريخ الجزائر**، ص ٢٨٤.

ولكن كانت هناك قاعدة شعبية معبأة مع جبهة التحرير الوطني، ولم تُأثر فيها ها ته الخلافات السياسية التي أصابت القيادة الثورية، ونجد أن القيادة الأولى لم تكن تريد الصراع ولكنها انجرت وراء الخلافات، وما يذكره محمد بن مبارك غرنوق في مذكراته يؤكد ذلك، حين يذكر في آخر حديث جرى بينه وبين عباس لغرور فيقول : " ... وعندما سمعني أقول لعبد الحي ما رأيكم في العمل مع جماعة محساس؟ ورآني ألح عليه في إعطاء رأيه النهائي والذي من أجله حاولنا الاتصال بهم، وقف عباس لغرور ولحيته السوداء تملأ صدره، والتفت إلي وقال لي : لما طلبوا منكم العمل معهم اعملوا، مادام العمل للجزائر، ولصالح الثورة فالجزائر ليست لعباس لغرور، ولا لعبد الحي، بل هي للجزائريين المخلصين، والثورة كالنار تأكل الأخضر واليابس"[٣٥].

وهكذا استمر العمل تحت قيادة جبهة التحرير الوطني ووزعت الخلايا على مختلف المناطق بتونس العاصمة؛ وذلك من أجل جمع التبرعات والاشتراكات، وأيضا من أجل تجنيد الشباب لصالح الثورة[٣٦]، لذلك ظهر تنظيم محكم تمثل في خلايا جبهة التحرير، والنظام المدني الذي جعلته جبهة التحرير من اجل تعبئة الجماهير والجالية، وايضا انشاء تنظيمات كالكشافة الاسلامية، وافرقة رياضية وغيرها كان هدفها اولا ايصال صوت جبهة التحرير الى العالم، وايضا تعبئة الجماهير والشعب الجزائري في تونس من اجل الالتفاف حول ثورته المباركة، وسنتعرف على نماذج من هاته التنظيمات:

٢- ب - الخلية رقم اثنان بمنطقة الجبل الأحمر :

نأخذ هذه الخلية كنموذج، باعتبارها بمثابة الخلية الأم التي يتفرع عليها عدة خلايا أخرى [٣٧]، وقد تأسست هذه الخلية في سنة ١٩٥٧م، وترأسها السيد "بلقاسم نوار" وكان نائبه "محمد الصغير طلبية"، والكاتب العام "كرام محمد علي" ونائبه "بوجلخة عبد الرحمان "، وأمين المال هو، "محمد بن مبارك غرنوق "، ونائبه "خليفة بن الهاشمي "، أما الأعضاء فهم: ناجي برهاني، والقروي بن الصادق، و صوالحي محمد بن عبد القادر، والصادق بن محمد، وحطاب بن قدور[٣٨].

وعند أول اجتماع قام به المسؤول بالقاسم نوار مع افراد الخلية الذين حضروا جميعا، ولم يسجل إلا غياب، محمد مبارك غرنوق، والقروي كزوز، بعذر شرعي، وقام بالقاسم بتذكير أفراد الخلية بالواجب، والعمل في الميدان الوطني،

35 – محمد بن مبارك غرنوق: المصدر السابق، ص ٢٥.

36 – لقاء شفوي مع محمد بن مبارك غرنوق: المصدر السابق.

37 – عمار عوادي: **الهجرة بوادي سوف وأثرها على حياة السكان ١٩٦٢.١٨٥٤**، مخ، بحوزة الكاتب، من غير صفحات.

38 – وثيقة توضح توزيع مهام المسؤولية للخلية، موجودة بحوزة عوادي عمار، تغزوت.

وأكد لهم ضرورة الكفاح المسلح . وقد اظهر كل الأفراد استعدادهم وتفانيهم في كل ميادين، إلا إذا كان خارجا عن حدود الاستطاعة والقدرة، وقد شرح بالقاسم نقاط جدول الأعمال[٣٩]، وكانت كالآتي:

– الاستعداد الكامل للعمل من خلال؛ الدعاية، جمع الأموال، الاط لا ع والاستعلام، واستدعاء الجالية للاجتماع يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٧م، بمنزل بالقاسم نوار على الساعة السادسة والنصف مساء.

– وقد وقعت المصادقة بالإجماع من طرف أعضاء الخلية، على الاجتماع الدوري الأسبوعي، وذلك كل يوم أحد على الساعة السابعة والنصف مساء، بمنزل ناجي برهاني[٤٠].

وقد كان المكان الذي يجتمع به الأعضاء يسمى بدار النظام؛ وذلك راجع لأن جميع الأمور التنظيمية التي تخص الجالية السوفية بمنطقة الجبل الأحمر تصدر منهم، بالإضافة إلى الإعانات، والمساعدات التي تقدمها دار النظام إلى أفراد الجالية[٤١]. أما عن سير الاجتماعات الدورية الأسبوعية نستعرض جانبا منها في الآتي، ونأخذ كنموذج اجتماع يوم الأحد ١٧ نوفمبر ١٩٥٧م:

افتتح الاجتماع بامتثال الامر للنظام، وذلك من خلال احترام الرئيس، والامتثال لكل القوانين الصادرة منه؛ باعتبارها قوانين صادرة عن الهيئة المركزية لجبهة التحرير الوطني. وقد دار الاجتماع حول النقاط الآتية:

– الامتثال والطاعة للرئيس.

– منع تعاطي الدخان حال سريان الاجتماع.

– محاسبة المرء نفسه وما ارتكب من أعمال، وما يجب عليه في هذا الصدد.

ثم سال الرئيس أفراد الخلية عن آخر التطورات والأخبار المفيدة، وكل ما له علاقة بأخبار العدو، والجالية الجزائرية، وردّ الجميع بعدم العلم بأمور جديدة. وفي الأخير حثّ الرئيس على العمل الايجابي، كما عرض مشكل بيع جريدة المجاهد وتعميمها على كل أفراد الشعب[٤٢].

وتمت المصادقة على نائب الرئيس السيد: محمد الصغير طلبية، وعلى السيد عبد الرحمن بوجلخة نائب الكاتب، وعلى محمد بن مبارك غرنوق أمين المال، ونائبه: خليفة بن الهاشمي، وأختتم الاجتماع على الساعة الثامنة مساء[٤٣].

---

39 – **دفتر الاجتماعات الخاص بالخلية رقم ٢ لمنطقة الجبل الأحمر**، مخ، بحوزة عوادي عمار، تغزوت، ص ٦.

40 – **دفتر الاجتماعات الخاص بالخلية رقم ٢ لمنطقة الجبل الأحمر**، مخ، بحوزة عوادي عمار، تغزوت، ص ٦.

41 – لقاء شفوي مع عربية الزهرة: المصدر السابق.

42 – **المصدر نفسه.**

وهكذا كانت تسير جميع اجتماعات الخلية، وكثيرا ما تطرح للنقاشه القضايا التي تخص أمور الجالية وأحوالهما الداخلية، فنجد مثلا في اجتماع يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٥٧م، طرح الرئيس اقتراح مفاده : البحث عن العائلات الكبيرة التي ليس لها قائم بالنفقات، ليس لقلة عمل أو بطالة، وإ نما يكون يصرف دخله في السكر أو القمار، وعياله عرضة للخصاصة والجوع، فيجب النظر إلى أمر هؤلاء[٤٤].

وهكذا نستطيع القول ان الخلية كانت بمثابة الهيكل التنظيمي الذي كان يسير الجالية السوفية في كامل مناطق العاصمة التونسية، وكانت همزة الوصل بين الادارة المركزية لجبهة التحرير والجالية السوفية.

٣- المهاجرون السوافة ودورهم في الكشافة الإسلامية بتونس، (فوج جبل الأحمر نموذجا).

٣- أ - نبذة عن الفوج وأهم قادته:

لقد كانت البدايات الأولى للكشافة الإسلامية بالجبل الأحمر تعود إلى سنة ١٩٥٧م[٤٥]، وكان أول فوج يسمى بفوج "عبد الحميد بن باديس"، قام بتأسيسه عقبة التجاني [٤٦]، ورجيل العربي، هذا الأخير الذي كان يمتاز بالرزانة، والهدوء، ولكنه لم يبق مدة طويلة في الفوج [٤٧]، حيث كانت بداية اللقاءات والاجتماعات في المقر الأول بحومة السوافة، ثم انتقلوا إلى المقر الجديد، وهو عبارة عن حجرة مستطيلة الشكل تابعة للسيد "بالقاسم نوار"، ويتراوح طولها سبعة أمتار، ومزينة بصور كثيرة، منها صور لزعماء الثورة المصرية، محمد نجيب، وجمال عبد الناصر، وزعماء الثورة الجزائرية، وأعلام بلدان المغرب العربي[٤٨]، وقد تداول على قيادة فرقة الجبل الأحمر في بداية الأمر كل من، صلاح الدين الشريف، وعلي بن رحومه[٤٩]، وعلي ساعي، وعقبة التجاني، ومصطفى ماني [٥٠]، وقد حظي الفوج بمساندة العديد من المسؤولين والشيوخ، الذين كانوا يترددون على زيارة الفوج باستمرار، وهم قادة دار النظام، ومن بين هؤلاء نجد : بالقاسم نوار الذي كان منزله قبلة للثوار، و قد استقبل الطالب العربي الذي كان كثير التردد على هذا المنزل، وكل هذا

---

43 – **دفتر الاجتماعات الخاص بالخلية رقم ٢ لمنطقة الجبل الأحمر**، المصدر السابق، ص ٦.

44 – **دفتر الاجتماعات الخاص بالخلية رقم ٢ لمنطقة الجبل الأحمر**، المصدر السابق، ص ٣.

45 – كواتي مسعود: **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١م.، ص ١٣٥.

46 – لقاء مع محمد علي بن رحومة: المصدر السابق.

47 – عوادي عمار: **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١م.

، ص ٥٦.

48 – مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر** ،المرجع السابق، ص ١٣٥.

49 – مسعود كواتي : **الكشافة الإسلامية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م، ص ٧٩.

50 – مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص ١٣٥.

كان في سرية تامة، وتحت رقابة المجاهدين وأفراد الكشافة، الذين كانوا يترصدون كل كبيرة وصغيرة أثناء الاجتماعات، ومن بين القادة أيضا نجد رحماني البشير وهو معروف في الأوساط النظامية والعامة، و حتى الأوساط الدينية التونسية، وكذلك نجد الشيخ النقودي، والشيخ بالهادي، وسي الزاوي، وعلي معمر، وابنه محمود[٥١].

وعند نقل مقر الكشافة إلى حي الكومبطا، وهو مقر لا يبعد كثيرا عن الناديين الأول والثاني، وقد كانت القيادة في هذه المرحلة لـ: محمد علي بن رحومة، والقائد عبد الكريم كشيد، والقائد خصيبة الصادق، والقائد بشير بن سعد، والقائد بشير صويلح[٥٢]. وتضم فرقة الجبل الأحمر، الأشبال، والكشافة، والجوالة، وفوج البنات [٥٣]، وتراوح عددهم ما بين ٤٠ إلى ٥٠ فردا[٥٤]. وهذه بعض الأسماء لصنفي الجوالة والكشافة[٥٥]:

- **أفراد الجوالة:**

– جمل بشير بن عمار

– بشير لوس

– درداخ بوبكر

– دخان مصطفى المعروف بطارازان

– تجيني جمل

– تجيني علي.

- **أفراد الكشافة:**

– لحيمر سعد

– خامسة عبد الله

– التجاني ولد عبد الجبار

– كمال التيس

– دكانة البشير واخيه لمنور

– لزهر ولد ماما بده

– الدام محمد

– منجورة بلقاسم

– عوادي لخضر

– عوادي علي بن سعد

---

51 – عمار عوادي: **كتابات ووثائق**، ص ٥٨.

52 – مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ص ١٣٥.

53 – كانت هناك امرأة تدعى الزهرة بنت اللمادي، وهي المتكفلة بكل الأمور التي تخص البنات في الكشافة.

54 – مسعود كواتي: **الكشافة الإسلامية**، ص ٧٩.

55 – عمار عوادي: **كتابات ووثائق**، المرجع السابق، ص ص ٦٠.٦٢.

– مسعود كواتي – عربية السعيد

٣- ب . اللقاءات والاجتماعات:

لقد كانت اللقاءات والاجتماعات تتم في المقر أو النادي، مرتين في الأسبوع، وذلك مع الساعة الخامسة مساء إلى حدود السابعة والنصف تحت إشراف القادة، ويُفتتح اللقاء بنشيد قسما وينتهي به، وكانت تتم خلاله الاستماع إلى كلمات أو دروس عن الثورة ومسارها، والاطلاع عن آخر المستجدات في ساحة المعركة، وكان يتم أيضا التدريب على المسرحيات. وكان من أبرز الدروس التي تلقى، هي دروس تاريخ الحركة الكشفية العالمية، وتاريخ الحركة الكشفية الإسلامية الجزائرية، وشرح محتوى العلم الوطني، وحفظ قانون الكشافة.

وكما كان القادة يركزون في اجتماعاتهم على حب الوطن والتضحية من أجله، والدفاع عنه بالغا لي والنفيس، ولشحذ هممهم، وإثارة حماسهم، كانوا يتعلمون الأناشيد الوطنية المتنوعة[٥٦].

وكان هناك التكوين العملي أيضا، من خلال النشاطات الأخرى كحفظ "الموروس" و"السيمافور" أي الإشارات عن بعد صوتيا وحركيا، والتعرف بعمق على مدلولها ومعناها، بالإضافة إلى ذلك الق يام بالتدرب على بعض الحركات الرياضية، والبهلوانية؛ لحفظ الصحة والاستعداد البدني[٥٧].

٣- ج – المخيمات والمشاركات:

لقد تنوعت المخيمات التي قام بها فوج الجبل الأحمر، حيث خيمت فرقة الجبل الأحمر في العديد من المناطق التونسية، نذكر منها : غابة الرواد، سيدي ثابت، برج الصدرية، عين الزرقاء، بئر الباي، غابة الرمال، غابة الصنوبر، مدينة بنزرت، كما شارك الفوج في المخيم العالمي "الجمبوري" بطرابلس، وكان ممثل الفوج عربية السعيد[٥٨].

وأما عن مشاركات الفوج في مختلف النشطات والتظاهرات، فنجد انه تبادل الزيارات مع أفواج كشفية تونسية، كفوج الكشافة لباب الخضراء، وفوج جبل جلود، حيث شاركوا مع بعضهم في إحياء التظاهرات الشعبية والاحتفال بأول نوفمبر[٥٩].

---

56 – مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص ص١٣٦.١٣٧.

57 – مسعود كواتي: **الكشافة الإسلامية**، ص ٨١.

58 – عمار عوادي: **كتابات ووثائق**، المرجع السابق، ص ص٥٨.٥٩.

59 – نفسه.

ولما توفي الطبيب المارتيكي "فرانز فانون"، وحُمل جثمانه إلى تونس، استدعي قادة الفوج واتجهوا نحو مقر جبهة التحرير الوطني، حيث كان جثمانه موجود هناك، ووقف أعضاء الفوج حول الصندوق طيلة ساعات، وقد كان القادة الممثلين للفوج وهم: الناصر الرجيل، ومسعود كواتي، و مسلم الصادق، والسعيد عربية[٦٠].

ومن خلال كل هذه النشاطات والأعمال التي تقوم بها الكشافة، يمكن أن نطلق عليها أنها عبارة عن هيئة شبه عسكرية تتبع جبهة التحرير الوطني، حيث أن الكثير من أفراد الكشافة التحقوا بالجبال؛ من أجل الجهاد في سبيل الله، وسبيل الوطن[٦١]، وقد كان يتم اختيار الأشخاص على حسب حالتهم الاجتماعية، فالذي يكون الوحيد في عائلته والأب غير موجود أو عاطل فإنه لا يقبل في التجنيد[٦٢]، وبعد أن يتم اختيار المجندين، يستشار أولياء أمورهم في التحاق ابنهم بدار النظام؛ من أجل أمر مهم، وهكذا يتم اختيارهم، ويأخذون إلى الجبل بسرية تامة[٦٣]. وهذه بعض الأسماء من الكشافة الذين التحقوا بالجبل، وكانوا جنبا إلى جنب مع إخوانهم المجاهدين، ومنهم من استشهد في المعارك.

١	عمر بوحفيان	جوال	شهيد
٢	مسعود درداخ	جوال	شهيد
٣	احمد لسود	جوال	شهيد
٤	بلقاسم الرويسي	جوال قائد	شهيد
٥	مسعود التومي	جوال	شهيد
٦	سعيد لحيمر	كشاف	مجاهد
٧	خليفة كريو	كشاف	مجاهد
٨	محمد الرويسي	جوال	مجاهد
٩	سليم البخاري	جوال	مجاهد
١٠	الهادي مخزومي	جوال	مجاهد
١١	بلقاسم خلف	جوال	مجاهد

60 – مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص ص١٤١.١٤٢.

61 – لقاء شفوي مع التجاني رجيل: المصدر السابق.

62 – لقاء مع عبد الله مناعي، يوم ١١ مارس ٢٠١٢، على الساعة ٥ مساءا ببيته بمدينة الوداي.

63 – عمار عوادي: **كتابات ووثائق**، المرجع السابق، ص ٦٥.

قائمة اسمية لعدد من الكشافة لمنطقة الجبل الأحمر الذين شاركوا في الثورة[٦٤]

وهكذا كانت مشاركة الجالية السوفية بتونس في كامل مجالات التطوع الذي كان متوفرا، فنجدهم في المجال الدعائي من خلال الكتابات الصحفية، وفي القيادة السياسية للقاعدة الخلفية للثورة بتونس، وأيضا في العمل الثوري من خلال خلايا جبهة التحرير، ولم يتخلف كل السوافة عن دعم الثورة، ولو بالاشتراكات المالية التي كانت تُدفع لجبهة التحرير كل على قدر استطاعته وتحمله.

الخاتمة:

لم تكن الهجرة السوفية الى تونس مجرد هروب من اوضاع اجتماعية واقتصادية كانت تعيشها بلادهم خلال تلك الفترة المريرة، ولكن من خلال دراسة دور هؤلاء في كامل جوانب الحياة التي عاشوها في تونس نلاحظ مدى تعايشهم وانفعالهم مع المجتمع التونسي، وبروز شخصيات جزائرية سوفيه في عدة مجالا ت خاصة كما اطلعنا في هاته المقاله في المجال الصحافي والثقافي، من خلال كتابتهم وابداعاتهم الثقافية المميزة، وايضا رغم الظروف التي كانوا يعيشونها في تونس فانهم لم يبخلوا على الثورة المباركة بكل ما يملكون فلقد كون وا الخلايا التي تجمع التبرعات وتنظم المجتمع هناك، وايضا مكاتب تجنيد خاصة من خلال دور الكشافة الاسلامية في تونس يمكن ان نخلص الى نقاط من اهمها:

–شارك الطلبة السوافة في الأعمال الفكرية والصحفية خاصة في تونس العاصمة، وكان العديد منهم يكتب في الجرائد والمجلات التونسية.

– منذ قيام الثورة التحريرية في غرة نوفمبر ١٩٥٤م، كانت الجالية السوفية صاحبة الدعم الكبير لها بتونس، من خلال القيادة السياسية أو المساعدات المادية و البشرية التي قدموها لجبهة التحرير الوطني.

– كانت الكشافة الاسلامية بتونس العاصمة عبارة عن خزان لجيش التحرير، حيث كان يختار من بين صفوف الكشافة من يكون جنديا في جيش التحرير وتتكفل القيادة بنقلهم الى جبال الجزائر ويكونون من محاربي جيش التحرير.

– لقد كان المجتمع التونسي في صف الجزائريين وحماهم وأواهم في محنتهم، وكان سندا لهم في ثورتهم المباركة، وجسد المجتمع التونسي روح الاخوة التي كانت تجمع بين الأشقاء.

64. مسعود كواتي: **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ١٤٦.

الملاحق :

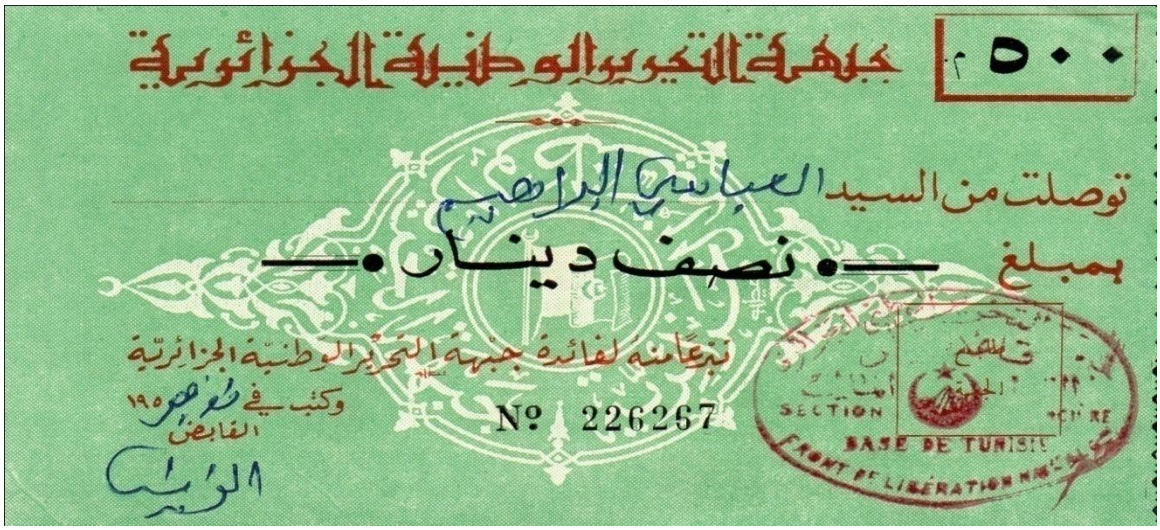

وصل استلام تبين المساعدات المادية التي كان يقدمها المهاجرين السوافة لجبهة التحرير بتونس العاصمة.

الوثيقة تبين مساهمة الجالية السوفية في المشاريع الخيرية التي تقيمها جبهة التحرير و مساهمة للهلال الاحمر الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع:

١. شترة خير الدين : **اسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية** ، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، ٢٠٠٩م

٢. الجابري محمد الصالح : **النشاط العلمي والفكري للمهاجرين الجزائريين بتونس ١٩٦٢.١٩٠٠**، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣م

٣. قمعون عاشوري: **العلامة الموسوعي الشيخ حمزة بوكوشة**، ط١، مطبعة مزوار، الوادي، ٢٠١٢م.،

٤. عمار عوادي: **كتابات ووثائق من تاريخ وادي سوف**، ط١، دار هومه، الجزائر، ٢٠١١.

٥. مياسي ابراهيم: **مقاربات في تاريخ الجزائر ١٩٦٢.١٨٣٠**،دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٧م

٦. غرنوق محمد بن مبارك: **مذكرات محمد بن مبارك غرنوق**، مخطوط

٧. عمار عوادي : **الهجرة بوادي سوف وأثرها على حياة السكان ١٩٦٢.١٨٥٤**، مخ، بحوزة الكاتب، من غير صفحات.

٨. **دفتر الاجتماعات الخاص بالخلية رقم ٢ لمنطقة الجبل الأحمر**، مخطوط.

٩. كواتي مسعود: **تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى**، دار هومة، الجزائر، ٢٠١١م

١٠. مسعود كواتي : **الكشافة الإسلامية**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر ١٩٥٤م.

اللقاءات الشفوية:

[١] – لقاء مع التجاني رجيل، يوم السبت ٢٣ جويلية ٢٠١١م، على الساعة ٧:٣٠ مساءا بقمار.

[٢] – لقاء شفوي مع محمد بن مبارك غرنوق، يوم ٢ أفريل ٢٠١٠م على الساعة الخامسة مساءا بمنزله بقمار.،

[٣] – لقاء شفوي مع الطاهر بن عيشة، يوم السبت ٣٠ جويلية ٢٠١١م، على الساعة ١٠ صباحا، في مقر سكنه بالدويرة الجزائر العاصمة.

٤. لقاء مع عبد الله مناعي، يوم ١١ مارس ٢٠١٢، على الساعة ٥ مساءا ببيته بمدينة الوداي.

٥. لقاء شفوي مع عربية الزهرة : يوم الاثنين ١٩ جويلية ٢٠١١م، على الساعة ٨:٠٠ مساءا بحومة السوافة بالجبل الأحمر.

نحو عصر جديد في تربية المواطنة

د. علي صباغ. أستاذ محاضر(ص أ) كلية علم النفس و علوم التربية
جامعة قسنطينة ٠٢ ،قسنطينة، الجزائر

ملخص:

لقد حل القرن الجديد وحلت معه معطياته ومتطلباته المتعددة، فمن ظاهرة العولمة وانعكاساتها الثقافية والتربوية إلى الحريات الديمقراطية وزيادة وعي الأفراد والشعوب بحقوقهم وواجباتهم، إلى التكنولوجيات المتقدمة التي سمحت بانفتاح أوسع على القيم الإنسانية العالمية، كل هذا سوف يؤدي بالضرورة إلى الإسهام في إعادة التفكير في مفهوم المواطنة أولا، وفي طبيعة وغايات تربية المواطنة ثانيا. وهذا ما نحاول تبيانه من خلال هذه الورقة البحثية.

الكلمات المفتاحية : مواطنة – ديمقراطية – عولمة – تكنولوجيات متقدمة – قيم عالمية.

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي أحداثا متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمرا حتميا في معظم دول العالم، وقد انتاب القلق بعض المجتمعات من هذا التغيير السريع ولذلك زاد اهتمامها بتربية المواطنة، وأخذ يستحوذ على عناية المفكرين والعاملين في الحقل التربوي وبشكل ملحوظ في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الذي اتسم باختلاف القيم وقواعد السلوك وتنامي العنف وتفكك العلاقات وتشابك المصالح.(١)

وإن تجاهل تربية المواطنة لمتطلبات العصر الجديد لم يعد مقبولا وسط نظام عالمي اجتماعي وقيمي متغير، يدعي أكثر فأكثر العمل على تأمين حقوق الإنسان، وفي عصر الانفجار المعرفي والثقافي، وتعقد شبكات الاتصال والتواصل بتكنولوجيات عالية المستوى . وهذا ما يحتم على المؤسسات التربوية أن تؤسس لتربية مو اطنة جديدة تتسم بالوعي الفكري والأدائي، حتى تؤهل المواطن لممارسة الأدوار الفاعلة في المجتمع الدولي المعاصر .

وإذا كانت التربية بوجه عام، و التربية الاجتماعية بوجه خاص تشكل الحجر الأساس في بناء المواطن، فإن تربية المواطنة في الألفية الثالثة ينبغي أن تبنى على مبادئ عامة للحقوق والواجبات التي تمارس في إطار ديمقراطي شامل

تتجسد في علاقة المواطن مع وطنه من جهة ودولته من جهة أخرى، بالإضافة إلى العمل على تشكيل الفرد الإنساني القادر على مواجهة الاجتياح العالمي والتكيف مع المجتمع الدولي والمشاركة في إرساء السلام العالمي.

وإننا ربما لا نغالي إذا قلنا، أن هذه المتطلبات هي من الأمور الجوهرية لتوطيد أركان حقوق الإنسان، في إطار سليم من المواطنة والديمقراطية، وذلك من خلال توفير البيئات التربوية القادرة على إعداد المواطنين وإكسابهم القيم الديمقراطية التي تمكنهم من ا لتفاعل الايجابي والخلاق، مع الآخرين وتأدية أدوارهم في تعزيز وحدة هذا المجتمع في مواجهة تحديات العولمة.

وقد تواجه تربية المواطنة في كثير من المجتمعات العديد من هذه التحديات التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتي تحمل في مضامينها تهديدا كبيرا لكل المجتمعات ، فمع العولمة وما يصاحبها من تداعيات اقتصادية وثقافية، واجتماعية، وأيديولوجية لم يعد العالم كما عهدناه فيما مضى، فالحدود الثقافية في طريقها إلى التلاشي مما يسمح بانتقال كثير من الأفكار والمعتقدات التي تكاد تقضي على الخصوصية في كثير من المجتمعات وبالتالي لا يبق للمكان والتاريخ أي معنى في ظل السعي إلى عولمة التربية، مما يشكل خطرا على كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال التأثير في مقومات المواطنة و الولاء عند أفرادها.

وعلى هذه الخلفية أصبحت تربية المواطنة من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية من المسائل الهام ة التي تواجه دول العالم في القرن الحادي والعشرين، قرن انتشار أبعاد العولمة وتغلغلها في مناحي حياة الإنسان، وباتت الجهود التربوية تتجه اليوم نحو تعزيز الانتماء الوطني والإنساني معا . وهذا ما أكده التقرير الصادر عن المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار، والذي عقد في (هامبورغ) بألمانيا عام ١٩٩٧، حيث جاء فيه : " تتطلب مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين تدعيم العمليات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتشجيع المواطنة النشطة وتعزيز دور المجتمع المدني، وكفالة المساواة والعدل بين الجنسين .."[٢].

وهذا يتطلب إحداث تغييرات جوهرية على المستوى المنهجي والتنظيمي والقيادي في المؤسسات التربوية المختلفة ، وفتح أفاقا جديدة لتربية المواطنة في القرن الجديد، حتى تستطيع أن تتكيف مع معطياته من جهة ومجابهة تحدياته من جهة ثانية.

أسئلة الدراسة :

تتناول هذه الورقة البحثية بالمناقشة التساؤلات التالية:

١) ما المقصود بتربية المواطنة وما علاقتها بالمفاهيم المرتبطة بها.

٢) إلى أي حد يمكن أن تتوافق تربية المواطنة مع ظاهرة العولمة؟

٣) إلى أي حد يمكن الاستفادة من استخدام الأسلوب الديمقراطي في تشكيل مواطنة متزنة ومتوازنة بين المحلية والعالمية.

٤) إلى أي مدى يمكن للتكنولوجيات المتقدمة في الاتصال والتواصل، المساهمة في تحقيق قيم المواطنة العالمية المنشودة؟

أهمية الدراسة وحدودها :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في القضايا التالية:

١) إن التفاعل مع الحاضر والمستقبل على السواء، يتطلب قراءة عيون العصر القادم، قبل أن نخطو إلى ساحته، لتتبين ما نستطيع أن نفعله ويكون متفقا مع متطلبات هذا العصر.

٢) حتى لا يفوتنا قطار القرن الحادي والعشرين علينا أن نتحلى بقدر من الوعي، لما ينبغي أن تتصف به تربية المواطنة في القرن الجديد، لمواجهة تحدياته الظاهرة منها والخفية.

٣) تحاول هذه الورقة البحثية استقراء وضع تربية المواطنة في مطلع الألفية الثالثة وسبر بعض ما تواجهه من تحديات وكيفية تخطيها أو التكيف معها.

٤) بحكم اتساع الموضوع كان اختيار بعض قضاياه مقصودا والإعراض عن الكثير هو المسلك الممكن بحيث جاء التركيز على العولمة وانعكاساتها على تربية المواطنة والبعد الديمقراطي في تربية المواطنة وجدلية المحلية والعالمية ومؤثراتها على تربية المواطنة .

هدف الدراسة وأسلوبها :

يهدف الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى طرح تصور نظري لما سوف تكون عليه تربية المواطنة في القرن الحادي والعشرين، ومحاولة إيجاد صيغة من التفاعل البناء والمعتدل بين معادلة المواطنة المحلية و المواطنة العالمية في ظل معطيات العصر الجديد وإفرازاتها، ولتي ستنعكس بصورة مباشرة على تربية المواطنة، وذ لك باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يود الباحث أن يفي بالغرض.

محاور الدراسة:

لمعالجة تساؤلات الدراسة وتحقيق هدفها، قام الباحث بتقسيم مجال عمله إلى أربعة محاور يتناول في المحور الأول مفهوم تربية المواطنة وبعض المفاهيم المرتبطة بها، ويستعرض في ا لمحور الثاني ظاهرة العولمة وانعكاساتها على تربية الموطنة، ويتضمن المحور الثالث البعد الديمقراطي في تربية المواطنة، ويناقش في المحور الرابع إمكانية إسهام التكنولوجيات

المتقدمة في تحقيق التوافق بين المواطنة المحلية والعالمية من خلال ترسيخ قيم المواطنة العالمية التي ينشد المجتمع الإنساني تحقيقها.

المحور الأول– تربية المواطنة وأهم المفاهيم المرتبطة بها:

١– مفهوم الوطن: ورد في لسان العرب بأن مفهوم الوطن لغة يشير إلى المنزل الذي يقيم فيه الإنسان فهو وطنه ومحله.(٣)

أما اصطلاحا فتعرفه أمية حجازي بأنه بشكل عام، قطعة الأرض التي تعمرها الأمة وبشكل خاص، هو المسكن. فالروح وطن لأنها مسكن الادراكات والبدن وطن لكونه مسكن الروح ، والثياب وطن لكونها مسكن البدن. فالمنزل و المدينة والدولة والعالم كلها أوطان لكونها مساكن.(٤)

وهناك من نظر إلى الوطن على أنه " البلد الذي يقيم فيها الإنسان ويتخذها مستقر له . ولذلك فهو شبيه بالمنزل، الذي هو المكان الصغير الذي يسكن فيه مع أسرته، والوطن هو المنزل الكبير الذي يضم عددا كبيرا من الأفراد والأسر.(٥)

٢– مفهوم الوطنية: تعرفها الموسوعة العربية العالمية بأنها " تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن ". ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة أو الوطن.(٦)

٣– التربية الوطنية: ولبيان الفرق بين مفهوم المواطنة والوطنية يجب إدراج مفهوم آخر لا يقل أهمية عن المفهومين السابقين وهو مفهوم التربية الوطنية الذي يشير إلى ذلك الجانب من التربية الذي يشعر الفرد بصفة المواطنة ويحققها فيه، والتأكيد عليها إلى أن تتحول إلى صفة الوطنية، ذلك أن سعادة الفرد ونجاحه وتقدم المجتمع ورقيها لا يأتي من الشعور والعاطفة إذا لم يقترن ذلك بالعمل الايجابي الذي يقوم على المعرفة بحقائق الأمور والفكر الناقد لمواجهة المواقف ومعالجة المشكلات، فبهذا الجانب العملي تحصل النتائج المادية التي تعود على الفرد بالنفع والارتياح والسعادة، وعلى الجماعة بالتقدم والرقي.(٧)

معنى ذلك أن صفة الوطنية أكثر عمقا من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة . فالفرد يكتسب صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى الجماعة أو دولة معينة ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية الا بالعمل والفعل لصالح هذه الجماعة أو الدولة، وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة.(٨)

كما تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن المواطنة ولوطنية يختلف عن الحديث عن الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له . فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، لأن الولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء . فلن يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه به، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله.(٩)

وإن الولاء والانتماء قد يمتزجان معا حتى أنه يصعب الفصل بينهما، فيكون في هذه الحالة الولاء هو صدق الانتماء، وكذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطن . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسب الولاء الوطني من أسرته أولا ثم من مدرسته ثم من مجتمعه لدرجة يشعر فيها الفرد أنه جزء من كل.(١٠)

٤– مفهوم المواطنة: إن مفهوم المواطنة هو من المفاهيم الذي يدور حولها جدلا كبيرا لذا يصعب أن نجد لها تعريفا يرضي كل المختصين في هذا المجال وبالتالي يختلف مفهوم المواطنة تبعا للزاوية التي نت ناولها منها، وتبعا لهوية من يتحدث عنه، وتبعا لما يراد بها . وإن مفهوم المواطنة بالقياس اللغوي يعني مشاركة، بمعنى تشارك عدد من الأفراد في العيش معا على أرض واحدة محددة، ويشكلون مجتمعا واحدا أو دولة واحدة بالمعنى الحديث، باعتباره أن الدولة تعاقد اجتماعي يتمتع مواطنيها جميعهم بالحقوق والواجبات ذاتها. حيث يلتقي المفهوم الأسمى للمواطن مع المفهوم الأسمى للإنسان، لينتقل بذلك مفهوم المواطن إلى مفهوم أكثر شمولية وهو مفهوم المواطنة . فتصبح المواطنة على هذا الأساس، هي إنسانية الإنسان . وبذلك فإن نوع المواطنة في دولة ما ، يتأثر بالنضج السياسي والرقي الحضاري لتلك الدولة وبالقيم السائدة فيها وبالمتغيرات العالمية الكبرى . وبالرجوع إلى الموسوعة العربية العالمية، نجد أنها تعرف المواطنة على أنها " اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن ".(١١)

أما في قاموس علم الاجتماع، فق د تم تعريفها على أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي. وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها :"علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة ".(١٢)

فالمواطنة إذا تشكل البنية الأساسية في النسيج المجتمعي المتكامل بقطع النظر عن الاختلافات بين المواطنين، حيث يتجلى تماسك هذا النسيج الاجتماعي في التقيد بأنظمة المجتمع، وتتضمن المواطنة في المقابل حقوقا اجتماعية وسياسية. وعليه يكون مفهوم تربية المواطنة، هو توعية وتثقيف كل فرد في أية دولة بغض النظر عن جنسيته أو هويته الأصلية بحقوقه وواجباته كمواطن.

وإن تربية المواطنة في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تستهدف بناء المواطن المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكريا وروحيا واجتماعيا وإنسانيا والواعي بحقوقه والملتزم بواجباته و المؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة . والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعتز بانتمائه الوطني والمتحلي بالروح العلمية والموضوعية والسلوك الديمقراطي.(١٣)

وإن التغيير في أنماط السلوك الإنساني يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغيير في أنساق القيم التي تعتبر من أهم محددات تشكيله. وهذا التغيير يعد مطلبا أساسيا لبناء الدولة المعاصرة والمرتكزة على قيم الحداثة وأهمها قيم المواطنة وحقوق الإنسان، وهذه القيم تشكل المدخل الرئيسي لإعادة بناء المجتمع و توجيهه نحو غاياته المنشودة في الحرية وال عدالة والمساواة والتنمية.

المحور الثاني– تربية المواطنة والعولمة:

تستمد العولمة أسسها الفكرية والفلسفية من الحداثة، وفحوى رؤيتها هو أن العالم الموضوعي هو الحقيقة الماثلة التي يتعامل معها الإنسان بعقله، أي أن ذاته تتكون من تفاعله مع العالم الموضوعي، ولا شيء سابق عن الخبرة التي يمر بها، والتي تمكنه من السيطرة على الطبيعة وتحسين طرائق عيشه ومستوى حياته كغاية من وجوده.

ويعد مفهوم العولمة من أكثر المفاهيم غموضا، فقد شاع لفظ العولمة في الاستعمال اليومي في الصحافة والإعلام ولم يدخل بصورة واضحة في المصطلحات الأ كاديمية، بالإضافة إلى الجوانب التي ينظر من خلالها إلى العولمة . فهناك من ينظر إليها من جوانبها الثقافية بينما ينظر آخرون إليها من جوانبها الاقتصادية في حين ينظر إليها البعض الثالث من جوانبها السياسية. اما في اللغة فنجد كلمة العولمة مشتقة من الفعل عولم على صيغة فوعل، واستخدام هذا الاشتقاق يفيد أن الفعل يحتاج لوجود فاعل. أي أن العولمة تحتاج لمن يعممها على العالم. كماأن العولمة ترجمة لكلمة(Mondialisation) الفرنسية والتي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي . وإن الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة (Globalization) الانجليزية بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله . وكذلك فقد تسمى الكونية أو الكوكبة وتستخدم هنا كلمة (الكونية) اشتقاقا من كلمة (الكون) بمعنى العالم، كما استخدمت كلمة (الكوكبة) إشارة إلى كوكب (الأرض) التي نعيش عليها. إذن من حيث اللغة، العولمة كلمة غريبة عن اللغة العربية وهي تعني عملية التوحيد الكوني والنظر إلى العالم كوحدة واحدة . فهي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية.(١٤)

ومن هنا يمكن القول أن العولمة تعني زيادة التفاعلات الدولية وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول حتى تصب ح شعوب العالم متصلة بعضها ببعض في كل أوجه حياتها ثقافيا واقتصاديا . وهذا يعني أن العولمة هي مجموعة الظواهر والمتغيرات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية والمعلوماتية التي تمتد تفاعلاتها وتأثيراتها لتشمل معظم دول العالم. وتشكل إطارا للتفاعلات الإنسانية المعاصرة.(١٥)

ولقد عرفت العولمة من الناحية الثقافية — التربوية بأنها تلك الظاهرة التي تحركها الثورة التكنولوجية وثورة الاتصال قصد التوحيد بين البلدان والحضارات من خلال التغلب على العامل الجغرافي، بعد أن توفرت القدرة على اختراق الحدود وتحويل العالم إلى غرفة كونية صغيرة .(١٦)

وهذا ما جعل البعض ينظر إلى العو لمة على أنها محاولة لوضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة، بغية سلخها عن ثقافتها وموروثها الحضاري، فهي أشبه ما تكون بنظام يقفز فوق حدود الدولة والأمة والوطن . إنها نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية للأمة من أي محتوى ويدفع بها إلى التفتيت والتشتت، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللادولة. (١٧)

وتجدر الإشارة ونحن بصدد التعرض لمفهوم العولمة أن نميز بين مفهوم العولمة (Globalisation) وبين مفهوم العالمية (Globalisme) ، لأن هذه الأخيرة تشير إلى الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي بهدف تبادل الأخذ والعطاء والحوار والتعاون بين الحضارات والثقافات. فالعالمية تعني الاعتراف المتبادل، بحيث يكون العالم متفتحا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعه، فهي تعترف بالآخرين وتحترم خصوصياتهم الحضارية . فالعالمية إذن لا تعني الهيمنة الاقتصادية والثقافية على الآخرين والتي هي إحدى معاني ا لعولمة وإنما تعني التنوع والانفتاح . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام هو ألا يمكن اعتبار العولمة بمثابة محطة عبور إجبارية نحو العالمية؟

إن التسارع المذهل لعملية العولمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وما كان لذلك من آثار على حركة البشر وقدرتهم على التنقل عبر حدود الدولة الوطنية، فحتى إذا افترضنا جدلا، أنه لم يحن الوقت بعد للحكم على تأثير هذه القدرة على التنقل بين الحدود وفق المفاهيم القديمة للدولة الوطنية، فإنه ما من شك أن هذا سيكون له تأثيرا عميقا على مجريات الأحداث في القرن الجديد . وإن الوثيقة الحاسمة لهوية هذا القرن، ليست هي شهادة ميلاد الدولة الوطنية أو القومية، وإنما وثيقة الهوية الدولية، أي جواز السفر . وهذا يؤدي إلى طرح إشكالية تأثير ذلك على ولاء المواطن للدولة الوطنية وحتى على معنى حقوق وواجبات المواطنة . وتتحول بذلك هوية الدول الوطنية إلى هوية خاصة قوامها: "حيثما وجدت الخبز فذاك موطني ". فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد عدد لأجانب المقيمين في

اسبانيا قد تضاعف أكثر من ثلاثة مرات ما بين سنتي ١٩٩٦ و٢٠٠٣، ثلثاهم من خارج دول الاتحاد الأوروبي . بالإضافة إلى ما تتعرض له المدن الكبرى في البل دان الغنية من عولمة مذهلة، بمعنى جعلها عالمية من حيث التنوع السكاني.

وإن العلاقة الجدلية بين العولمة و الهوية الوطنية أو القومية تظهر جليا في كرة القدم وذلك أنه بفضل ثورة الاتصال والتواصل، تم تحويل هذه الرياضة إلى تجارة دولية، وأن من تستهويهم هذه الر ياضة تتنازعهم أحاسيس الشعور الوطني القومي التي تمثل العا لم القديم، والقومية العابرة للحدود التي تمثل العا لم الجديد . وهذه الصورة البالغة التعقيد تعكس تماما تناقض العا لم الذي نعيش فيه.(١٨)

وإلى هنا نصل إلى السؤال الحاسم، هل نتجه نحو عولمة تربية المواطنة ؟ أم إلى تربية مواطنة واعية بالعولمة؟ وبعبارة أوضح، هل نستسلم إلى عولمة التربية وما يترتب عليها من أخطار سياسية واقتصادية وثقافية؟ أم أننا مستعدون لمجابهة إفرازات العولمة بتربية مواطنة عالمية واعية بمعطيات وتطلعات القرن الحادي والعشرين؟ وبما أن الاختيار قد يكون صائبا باعتمادنا الطرح الثاني فعلينا إذن الاعتراف بالواقع المعاصر أولا، ثم رفع تحدياته التربوية ثانيا والمتمثلة في كيفية تربية أبناء المجتمع بعولمته الجديدة . فإذا كانت العولمة قد أ صبحت فعلية وملموسة ولا يمكن تجاهلها أو الاستسلام لها فإن معطياتها تطرح أمام تربية المواطنة مهمات عديدة وكبيرة، تستطيع من خلالها أن تبرهن على قدرتها على الاستفادة من ايجابيات ظاهرة العولمة في مواجهة العولمة ذاتها، وتجنب سلبياتها وأضرارها على الفرد والمجتمع.

وإن البداية تكون بتوعية المواطن بطبيعة ظاهرة العولمة وأبعادها وأهدافها القريبة منها والبعيدة المدى، وبخاصة أن العولمة ما تزال غير مكتملة، ومن المتوقع أن تستمر إفرازاتها وتفاعلاتها مدة طويلة قبل أن تضبط وتنظم . وحتى إذا ما افترضنا أن النظام العالمي يستهدف الهوية الثقافية والتربوية للفرد والمجتمع والدولة الوطنية، فإن من واجب تربية المواطنة أن تعد المواطن، فكريا وسلوكيا لأداء واجبات المواطنة والمشاركة الفعلية في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتوعيته بحقوقه وواجباته، وأن يمارس الديمقراطية واحترام الآخرين، و فهم الفروق الثقافية والتعددية وكيفية التسامح معها بعقلية متفتحة ومهيأة للتغيير.

المحور الثالث– تربية المواطنة والديمقراطية:

تؤكد الدعوات المتزايدة في السنوات الأخيرة على الصعيد العالمي الأخذ بالديمقراطية في توطيد العلاقات الاجتماعية والإنسانية من خلال تعزيز التربية الديمقراطية فكرا وممارسة وذلك لتحقيق التواصل المتكافئ بين الأفراد والمجتمعات الإنسانية، من خلال تفهم أفضل لحقوق الإنسان الاجتماعية والثقافية والسياسية، بما يولد وعيا متناميا بالقيم

الديمقراطية، ويرسخ سلوكيات ممارستها في إطار الإخاء والتسامح والعدالة والمساواة والاحترام المتبادل . ولعل هذا ما دعا إليه كتاب الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان الصادر عام (١٩٩٠) والذي جاء فيه : " إن من يعرف حقوقه، يصبح أكثر حرصا على حقوق غيره، وهذا ما يبشر بمجتمعات أكثر تسامحا وأميل إلى التعايش السلمي ."[١٩]

وتجدر الإشارة إلى إن ما يسمى اليوم بالديمقراطية، ليس اختراعا أثينيا ولا يونانيا وإن كان لتوثيق تجربتهم ولمركزية الثقافة الأوروبية، ثم التطبيق الغربي للديمقراطية في العصور الحديثة، ما جعل هذه التجربة ترتبط حصرا بهم . بيد أن التجربة الديمقراطية سنة بشرية، جربها العالم في مناطق عديدة منذ أقدم سجلات التصويت والانتخاب البشري في الأمم التي سبقت اليونان بأكثر من ألفي عام، وصولا إلى القبائل التي تدير أمورها بهذه الطريقة على وجه البسيطة في كل قارة و إلى اليوم.[٢٠]

وإذا كانت كلمة ديمقراطية في الخطاب السياسي تعني الشكل النموذجي للدولة، أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية وغيرها، وتحكمها سلطات تتضمن هيئات تمثيلية منتخبة، فإن هناك من يرى أن الهدف من التربية هو إعداد المواطنين للحياة الديمقراطية، وقد عبر (جون ديوي) عن ذلك في كتابه " الديمقراطية والتربية " بقوله: " ليست الديمقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم، وإنما هي في أساسها أسلوب للحياة الاجتماعية والخبرة المشتركة المتبادلة ".[٢١]

وتتخذ الديمقراطية أشكالا متعددة، فهي المساواة بين الأفراد وتهيئة فرص متكافئة لهم دون تمييز، وهي تكافل اجتماعي وعدالة اجتماعية، وحرية في الاعتقاد والقول والنشر . فهي بإيجاز علاقات إنسانية تقوم على الأخذ والعطاء وتغليب الذكاء البشري في حل المشكلات . وتقوم الديمقراطية على ثلاثة ركائز أساسية هي : المواطنة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان وحرياته، لذلك لا يمكن الحديث عن الديمقراطية من دون تعميق القيم الديمقراطية في سلوك المواطنين، أو من دون الآليات التي يتم من خلالها تأكيد هذه القيم، أو بناء المؤسسات التي تمارس من خلالها هذه الطريقة في الحياة . والسؤال الذي يفرض نفسه في هذه السياق هو ما هي دواعي الأخذ بالنظام الديمقراطي في تربية المواطنة في القرن الجديد؟ وقد نجد من المبررات ما يلي :

١) لقد وهنت رغبة المواطنين في المشاركة في الحقل السياسي، وضعفت فعالية الطريقة الت قليدية في ممارسة المواطنة، وسوف نواجه مشكلات القرن الحادي والعشرين بمجموعة من الآليات التربوية غير ملائمة على الإطلاق للتعامل مع هذه المشكلات التي تنحصر داخل حدود الدولة الوطنية أو القومية لمواجهة عالما متعولما يخرج عن نطاق العمل بها.[٢٢]

٢) إن الديمقراطية أساسية لارتفاع الوعي العام، فغالبا ما لا نجد شخصا مثقفا ولا سياسيا بارعا، ينتجه الاستبداد، لأنه لا يجد فرصة للنمو. فالنمو مرتبط بالنقد، والنقد يحتاج إلى المناخ الديمقراطي.

٣) إن المعرفة العلمية رهينة بتحقيق الديمقراطية، فهناك علاقة وطيدة بين التقدم العلمي والنظام الديمقراطي، لأن في البيئة الديمقراطية، يأخذ الذكاء مجاله في الحرية والتفكير والتصرف.

٤) الديمقراطية هي المخرج الصحيح من ثقافة العنف والإرهاب بجميع صورها و أشكالها . فلا الحل الأمني والنظم القاصرة تستطيع استئصاله وإنما الانفتاح والنقاش الحر.(٢٣)

٥) إن النظام الديمقراطي ينهي دوافع الفوضى والتغيير بالقوة، وينهي الحكومة الفاسدة وينهي المعارضة المدمرة لأن المواطنين يثقون بدورهم في حكمها، ودورهم في إسقاطها.

وبالاستناد إلى ما سبق نخلص إلى:

١) الديمقراطية ليست منهجا فكريا نتنافس في نقاشه، أو نبح ث في فروعه وأصوله، بل هي في الأساس إدارة يتفق عليها المجتمع لتحقيق علاقاته ومصالحه، ولهذا لم يصل أحد إلى تعريف ثابت ودقيق لها.

٢) التربية الديمقراطية هي الأسلوب الطبيعي المناسب لتربية المواطنة قصد تحقيق غايات ومصالح الفرد والمجتمع، وما غيرها سوى انحراف عن الفطرة البشرية ومواجهة لحقوق الإنسان ومصادرة لكرامته وسلب لإرادته وعبث بدينه.(٢٤)

٣) الديمقراطية هي البحث عما يشعر الإنسان بالعدل والمساواة والكرامة الإنسانية، وهو ما تهدف إليه تربية المواطنة المستقبلية.

وبعبارة موجزة نقول، أن من أهم مكاسب التربية الديمقراطية على المواطنة، أنها تصنع المجتمع الفعال والفرد المؤثر وأن الحاجة إليها هي الحاجة إلى الأمن والاستقرار واستبعاد العنف والفوضى بفضل ما تمنحه من مسؤولية فردية و جماعية. وتأسيسا على ذلك تصبح مهمة تربي ة المواطنة هي بناء الإنسان الحر الديمقراطي الذي يمتلك القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية مشاركة فعالة وحيوية . وعلى العكس من ذلك، فمن غير الديمقراطية يتحول المواطنون إلى أفراد عاجزين عن امتلاك مصيرهم، وغير قادرين على التأثير في حاضرهم. في حين تهدف تربية المواطنة في جوهرها إلى تحقيق استقلال المواطن وضمان حريته ومشاركته في الحياة السياسية والمدنية وإدارة الشأن العام، كما أنها تمكنه من القدرة على تحقيق خياراته الموضوعية في كنف الحرية والاستقلالية.

المحور الرابع– تربية المواطنة والقيم العالمية:

إن ما حملته ثورة الاتصال و المعلومات من آثار وما ستحمله في المستقبل أيضا على الحياة السياسية و الاجتماعية لدى الشعوب والأمم، كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة والسلام العالمي وحوار الحضارات وتقدير النوع الآخر، والتفاعل مع الثقافات الأخرى لها انعكاساتها على النظم التربوية، وبصفة خاصة في الدول التي لا تزال إلى الآن تعاني من العديد من المشاكل التربوية ذات الطابع السياسي والاجتماعي والبيئي.(٢٥)

حيث لم يعد كافيا اليوم، إعداد المواطن لتلبية مطالب بيئته المحلية فحسب، بل أصبح لزاما على تربية المواطنة التخلص من ثنائية المحلية والعالمية. فحتى يمكن تحقيق معايشة الحاضر والتطلع لآمال وطموحات المستقبل، فإنه ينبغي التعامل بما يتوافق مع ظروف العصر، بعد أن أظهرت الدراسات التنبؤية أن التكنولوجيا سوف يتعاظم دورها ويزداد في المستقبل القريب، وفي صناعة هذا المستقبل نفسه.(٢٦)

وإن تكنولوجيا المعلومات ووسائلها العديدة تتيح الجمع بين المحلية والعالمية من خلال:

١) نظم الترجمة الآلية، التي ستسقط الحواجز اللغوية.

٢) التكنولوجيا المتقدمة في الإعلام والاتصال والتي أحالت العالم إلى قرية الكترونية صغيرة.

٣) ارتكاز ثقافة عصر المعلومات على التعدد والتنوع الثقافي.(٢٧)

ومما لا شك فيه أن التطور العلمي المتسارع، والتقدم التكنولوجي البالغ التعقيد والتنافس التجاري قد ألقت بضلالها على الصراعات العنيفة التي يشهدها العالم الآن، سواء أكان ذلك على المستوى الإقليمي أم العالمي . فعلينا أن نقرر أن ثقافة العنف باتت الآن واضحة المعالم ولها هويتها و فلسفتها لدرجة أن العنف لم يعد له وجه واحد أو قناع واحد، بل أصبح له ألف وجه وألف قناع . وإن العنف كظاهرة يتكاثر سرطانيا لدرجة أن أساليبه وفنونه التي يمارسها باتت محيرة ومفزعة ومقلقة للمواطن والحكومات ع لى السواء، ولا نغالي إذا قلنا أن الإرهاب أصبح كالإخطبوط الأسطوري، إذا قطعنا له ذراعا نبتت مكانها أو حلت محلها ذراع أقوى وأشد من تلك التي بترت.(٢٨)

وإن الدعوة إلى السلام، هو إحدى تحديات القرن الحادي و العشرين . وتأتي بيداغوجيا السلام بهدف تنمية وجدانية الفرد المواطن لتكوين سلام داخلي مع نفسه، ولتتكون لديه القدرة على التصالح مع أخيه الإنسان عن طريق تكوين علاقات طبيعية بين الشعوب خالية من الصراعات والعنف والعدوانية . وإذا ما افترضنا أن المواطنة باتت الآن على المستويين المحلي والعالمي، فذلك يعني أننا نعيش في مج تمع دولي تتعاون فيه الأمم فيما بينها من أجل رفاهية وسلامة الإنسان، دون أن تتخلى أية أمة من الأمم على سيادتها واستقلالها وحرية إصدار قراراتها.

ويتمثل دور تربية المواطنة في تكوين المجتمع الدولي في تسليح المواطن بالطرق والأساليب التي من خلالها يستطيع العيش مع جيرانه المحليين ويقدر على التآلف مع جيرانه الخارجيين في المجتمع الدولي . فمما لا شك فيه أن التربية على المواطنة العالمية تتطلب التربية على الديمقراطية والتعددية والالتزام الجماعي، وقبول الاختلافات الثقافية ومعالجة المشكلات ضمن منظور عالمي، وهي بهذا المعنى تهدف إلى خدمة المجتمعات الإنسانية كافة.(٢٩)

لذلك فإن القيم الموجهة نحو احترام الآخر والتسامح معه هي القيم التي من شأنها أن تساعدنا عل ى الانتقال من ثقافة الحروب إلى ثقافة السلام المرتكز على حقائق التعددية وآلية الحوار بين الثقافات كخطوة أولى نحو عقد اجتماعي وثقافي وأخلاقي في جديد القرن الحادي والعشرين . كما تبلورت في مطلع الألفية الثالثة قيمة الحوار من خلال المتغيرات التي حصلت على صعيد الا تصال والتواصل، والقضاء التدريجي على الحدود والحواجز، وتنقل المعلومات والمعارف والقيم، حيث ظهرت آليات واستراتيجيات جديدة تسمح بانفتاح الثقافات والحضارات على بعضها بعد أن أصبح قبول الآخر والحوار معه مطلبا مجتمعيا وعالميا ومدخلا مهما لمستلزمات المثاقفة العا لم ية. وهكذا لم يعد الحديث اليوم عن ثقافة الحوار وعن الحوار بين الأديان والتقارب بين الثقافات ترفا فكريا، بل هو رهان جديد للألفية الثالثة وحاجة ماسة إلى بناء مجتمع حداثتي ديمقراطي، متمثل لروح ثقافة الحوار متشبع بها ومتصرف على أساسها بكيفية واعية وتلقائية.

ولقد شغلت أيضا قيمة التسامح مع الآخر مساحة واسعة في الفكر الإنساني منذ أقدم العصور أما في العصر الحديث، فقد مارست اليونسكو دورا بارزا في هذا المجال عندما أكدت في تصريح المبادئ حول التسامح الصادر عام (١٩٩٥) في مادته الأولى المخصصة لتحديد المفهوم " أن التسامح هو شرط ضروري للسلام وللتقدم الاقتصادي و إشاعة روح التضامن بين الشعوب وبينت أن المقصود بقيمة التسامح احترام وقبول تثمين غنى الثقافات وتنوعها في عالمنا، وأنماط التبليغ و أساليب التعبير عن نوعية كينونتنا الإنسانية، أما عن آلية تعزيز هذه القيمة فأشارت اليو نسكو إلى أهمية المعرفة وتفتح العقل و النزوع إلى التواصل، والاعتراف للآخر بحق التفكير والشعور والاعتقاد.(٣٠)

فيتحول التسامح بذلك من قيمة من القيم الإنسانية إلى موقف فعال يحركه الإقرار بالحقوق العالمية للفرد الإنساني وبالحريات الأساسية.لأجل ذلك كله يعتبر التسامح مفتاح الدخول إلى حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية ودولة الحق والقانون. ومن هنا يمكن اعتبار الاتجاه نحو العالمية اتجاه طبيعي لا معنى لمقاومته، بل يجب تشجيعه وتدعيمه، فكيفما عرفنا الحضارة، فإنه يجب أن نقر بأن الصفة الإنسانية بمعنى امتلاك الاتجاه العام لخدمة الإنسان وتطوير

إمكاناته الذاتية ، هي أهم مقوماتها ، ولا يمكن أن يتسم أي سلوك بالسمة الحضار ية. إلا إذا اتسم بالصفة الإنسانية. وأن الصفة الإنسانية تتطلب الإيمان بمجموعة من القيم المطلقة والمشتركة.

وبناء عليه تبرز الحاجة إلى تربية المواطن على الحياة في مجتمع يقوم على القيم الإنسانية العالمية مثل السلام والحوار والتسامح ويرفض التعصب العرقي والد يني والعقائدي. ففي ضوء متغيرات العصر المسارعة، تبرز الحاجة إلى تطوير التربية للمواطنة بما يجعلها تؤكد على عدم وجود تعارض بين الوطنية والقومية والإنسانية حتى تكسب المواطن مقومات الانتماء للوطن واستكمال ذلك بالانتماء العالمي والإيمان بقيم المواطنة العالمية في بعدها الإنساني الذي يقوم عليه المجتمع الدولي . وبالمحصلة، فقد أصبحت تربية المواطنة في الألفية الثالثة ملزمة بإعداد الإنسان الدولي الذي يتميز بالخصائص التالية:

١) أن يكون قادرا على الاندماج مع الآخرين، يستمع إليهم ويتعلم منهم ومعهم.

٢) أن تكون له علاقات شخصية مع أشخاص من دول أخرى.

٣) أن يكون له زملاء وأصدقاء دوليين في مجال تخصصه أو عمله.

٤) أن يستطيع مناقشة الثقافات الأخرى بموضوعية ودون تحيز.

٥) أن تكون له القدرة على التكيف الايجابي مع المواقف الجديدة، والقدرة على التصرف بفعالية مع الحالات الطارئة، ويدمج ويتعاطف مع أفكار ومشاعر الآخرين.

الاستنتاجات

تأسيسًا على كل ما سبق من استعراض نظري لمفهوم المواطنة وما ارتبط بها من مفاهيم نخلص إلى ما يلي :

١) إن الموطنة لا تعرف كجوهر بقدر ما تمارس على أرض الواقع . وإن تحقيق المواطنة على أرض الواقع وبشكل فعال مرهون و مرتبط بعملية تربية المواطنة التي من خلالها يتم إيصال المعرفة و خلق الشعور الذي يؤدي إلى الانتماء الوطني.

٢) بالرغم من أن المواطنة لا تعتمد على مبادئ عامة، وعلى الرغم من أنها لا تحمل معنى واحدا ثابتا متفق عليه، إلا أنها تحتوي على مبدأ أساسي لا يمكن أن يتح قق إلا من خلال التربية للمواطنة . فتربية المواطنة ضرورية لتحقيق مفهوم ومعنى المواطنة الفعلية وبدونها يبقى الشخص مجرد مواطن تابع ليس أكثر.[٣١]

٣) تبرز الحاجة إلى تربية المواطنة بصورة أكثر إلحاحا في ضوء متغيرات العصر المتسارعة، كوقاية ضد القوة الطاردة للعولمة.

٤) إن مفهوم المواطنة هو المبدأ الأساسي والرئيسي للديمقراطية، فلا وجود ولا معنى لأي نظام ديمقراطي بدون تحقيق لمفهوم المواطنة.

٥) يمكن للتكنولوجيات المتقدمة و المعلوماتية ووسائل الاتصال و التواصل أن تلعب دورا حاسما في التخفيف من حدة الإفرازات السلبية للعولمة ، وذلك بما توفره من إمكانيات لإقامة علاقات قوية بين أمم و شعوب العالم ودولها بتطوير فلسفة عالمية للحياة، تؤكد على القيم الإنسانية الدولية ومتطلبات القرن الجديد.

٦) إن الاهتمام بالسلام وإرساء دعائمه وتعميمه هي من بين المهمات الأساسية والجوهرية لتربية المواطنة في الألفية الثالثة. كما يعد الحوار منطلقا أساسيا وعقليا في عملية المواطنة لأن السير الطبيعي للبشرية يقتضي أن يسود منطق الحوار بين الحضارات . وإن بناء قدرة المواطن على الحوار، تشكل في نهاية المطاف الأساس الحقيقي لما نطلق عليه مصطلح التسامح. وما التسامح إلا قيمة من القيم العالمية المشتركة التي توصلنا إلى الغاية المنشودة وهي بناء وتشكيل وإعداد المواطن العالمي.

خاتمة :

إن موضوع المواطنة هو جزء من مشكلة الهوية والمفاهيم المختلفة التي ارتبطت بها وما من شك أننا في أمس الحاجة إلى تربية للمواطنة في ظل الأحداث الراهنة والمتوقعة الحدوث التي أكدت كلها على ضرورة تعزيز روح العطاء والانتماء والولاء الصادق لدى المواطن.

ولن يتأتى ذلك، إلا إذا اتخذت تربية المواطنة من الإنسان المواطن محورا، ومن المبادئ والقيم الديمقراطية أسلوبا، ومن القيم العالمية هدفا تسعى إلى تحقيقه.

فهناك تحديات ورهانات جديدة تواجه تربية المواطنة وتطرح عليها متطلبات لم تعهدها من قبل بحيث لم تعد مهامها تقتصر على تنشئة الأجيال وفق مستلزمات مواطنة محدودة في إطار وطني ضيق، بل أصبحت المواطنة الايجابية تقتضي التفتح على المواطنة العالمية باعتبارها ثقافة جديدة تهدف إلى ترسيخ تربية عالمية قائمة على قبول الاختلاف والحوار والتعايش السلمي.

ولن يتحقق ذلك من د ون توعية المواطن بأن الكرة الأرضية أرض مشتركة لجميع البشر مهما اختلفت ألوانهم ومعتقداتهم وأديانهم. وأننا نعيش في عالم تحكمه مجموعة من المثل والقيم والمبادئ والأهداف العالمية المشتركة.

قائمة المراجع:

١) ماجد بن ناصر، المحروقي. **دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة** . دائرة الإشراف التربوي للمناهج .مسقط : http ://www.imamu . educ.sa .2008

٢) عيسى، الشماس ومحمود علي، محمد. **التربية العامة و فلسفة التربية** . منشورات جامعة دمشق : ٢٠٠٨ . ص ٣١١ .

٣) إبن منظور. **لسان العرب**. دار صادر للطباعة والنشر . بيروت: ٢٠٠٠ .ص ٢٣٩ .

٤) آمنة، حجازي. **الوطنية المصرية في العصر الحديث**. مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة: ٢٠٠٠ . ص ٨٠ .

٥) سليمان عبد الرحمان، الحقيل. **الوطنية ومتطلباتها في ضوء تعاليم الإسلام**. مطابع الشريف. الرياض: ١٩٩٠ . ص ١٩.

٦) الموسوعة العربية العالمية. موسوعة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع. الرياض: ١٩٩٦. ص ١١٠ .

٧) علي سعيد، إسماعيل. **التعليم على أبواب القرن الحادي والعشرين**. عالم الكتب. القاهرة: ١٩٩٨. ص ٤٣.

٨) فهد إبراهيم، الحبيب. **الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة**: ٢٠٠٩. http://www.almarefh.org

٩) عبد التواب عبد الغني، عبد التواب. **دور كليات التربية في تأصيل الولاء الوطني** . مجلة دراسات تربوية. القاهرة: ١٩٩٣. ص ١٠٨.

١٠) سليمان سعد، السليمان. **اتجاهات بعض المربين نحو الدراسات الاجتماعية في مدينة الرياض** . رسالة الخليج العربي . العدد (٣٨) . الرياض : ١٩٩١ . ص ١٩٦ .

١١) الموسوعة العربية العالمية. مرجع سبق ذكره. ص ٣١١.

١٢) علي خليفة، الكواري. **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية** . مجلة المستقبل العربي . العدد (٢٦٤) بيروت : ٢٠٠١ . ص ص ١٠٤-١٢٥ .

١٣) فايز، البلوي. **تربية قيم المواطنة لدى طلاب التعليم العام**: ٢٠١٢ . http ://www . dr- saoud-a.com

14) دلال، أعواج. العولمة: **مفهوم، نشأة، أهداف**.٢٠١٠. http ://www . Ahewar. org

١٥) المرجع نفسه.

١٦) عبد القادر السيد، الشريف. **التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في ظل العولمة**. دار الفكر العربي. القاهرة: ٢٠٠٢. ص٣٦.

١٧) محمد عابد، الجابري. **العولمة والهوية الثقافية**. الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت : ١٩٩٨ . ص١٩.

١٨) إريك، هوبز باوم. **العولمة والديمقراطية والإرهاب**. ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب . الدار العربية للعلوم ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات . الدوحة : ٢٠٠٩ .ص ٧٦.

١٩) اليونسكو. حقوق الإنسان، **أسئلة وأجوبة**. نيويورك: ١٩٩٠. ص ٣٠.

٢٠) محمد، الأحمدي. **الديمقراطية، الجذور وإشكالية التطبيق**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت: ٢٠١٢. ص١١ .

٢١) عيسى، الشماس ومحمود علي، محمد. مرجع سبق ذكره. ص ٢٨٠.

٢٢)– إيريك، هوبز باوم. مرجع سبق ذكره . ص ٩٨ .

٢٣) محمد، الأحمدي. مرجع سبق ذكره . ص ١٩١ .

٢٤) المرجع نفسه. ص ٥٥.

٢٥) جبرائيل، بشارة. **المعلم في مدرسة المستقبل**. بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لوزراء التربية والتعليم والمعارف في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. دمشق: ٢٠٠٠ . ص ١١.

٢٦) عيسى، الشماس ومحمود علي، محمد. مرجع سبق ذكره . ص ٢١١.

٢٧) نبيل، علي. **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على عمليات التعليم والتعلم** . بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني لوزراء التربية و التعليم والمعارف في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. دمشق : ٢٠٠٠. ص ٣٥.

٢٨) يونس، ناصر. **تصميم المناهج و بناؤها** . منشورات جامعة دمشق : ٢٠٠٨ . ص١٧٩

٢٩) صابر، جيدوري. **التربية على قيم المواطنة العالمية**.٢٠١٢. http://www.civicegypt.org

٣٠) المرجع نفسه.

٣١) ليث، زيدان. **مفهوم المواطنة في النظام الديمقراطي**. ٢٠٠٧. http://www.ahewar.com

السيبرنطيقا ووسائل الإعلام

أ. بن سولة نورالدين / طالب دكتوراه إعلام واتصال تخصص : لغة وتحليل نقدي لوسائل الإعلام

جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر

ملخص:

يعتبر ظهور السيبرنطيقا ثورة علمية خاصة في ميدان التكنولوجية ، وقد أدت إلى ظهور الآلات والأجهزة الذكية التي بامكانه تعويض الإنسان في عمله ووظائفه ، ويعود اكتشاف هدا العلم الدي يعد حديث النشأة إلى الأربعينيات من القرن الماضي من طرف عالم الرياضيات الأمريكي نوربرت فيينر (١٨٩٤-١٩٦٤ م) ،وكان ظهور السيبرنطيقا كنتيجة لحل مشكلة عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية ،حيث كانت القوات العسكرية الأمريكية تواجه صعوبة كبيرة في إسقاط الطائرات الألمانية التي كانت تراوغ بسرعة كبيرة ، وأسندت مهمة حل المشكلة إلى العالم نوربرت فيينر مع فريق من العلماء من مختلف التخصصات كالطب ، الرياضيات ،علم النفس ،وغيرها ،،،وتمكن توربت فيينر من إنشاء جهاز مكون من مدفعية أرضية وآلة حاسبة ،حيث يتم تزويد الآلة الحاسبة بمعلومات مستمرة حول موقع الطائرة ومن تم يتم الكشف عن موقعها اللاحق ، وكانت هده بداية السيبرنطيقا التي تقوم على التغدية المرتدة أو رجع الصدى ، أو رد الفعل .

من خلال هده الفكرة قام نوربرت فيينر بتطوير أبحاثه والوصول إلى البرمجة الآلية من الجيل الأول للسيبرنطيقا والتي تقوم على الفعل ورد الفعل ،وحاول تطبيق هده الفكرة على الإنسان قصد التحكم في الإنسان وتوجيهه بناءا على الأفعال ردود الأفعال ،وظهر ما يعرف بالسيبرنطيقا الإجتماعية ، غير أن نوربرت فيينر سرعان ما اكتشف أن الإنسان معقد في سلوكاته وردود أفعاله ،مما دفعه مجددا إلى العمل على تطوير أبحاثه والوصول إلى الجيل الثاني من السيبرنطيقا ،حيث ظهرت الآلات الذكية التي لها عدة ردود أفعال .

إن مفهوم السيبرنطيقا يعني التحكم والضبط ،إستنادا إلى المعنى اللغوي اللاتيني للمصطلح والدي يعود إلى kubernetike وهو المصطلح الدي أطلقه أفلاطون على موجه السفينة ،والسيبرنطيقا كما سبق الذكر تقوم على التغدية المرتدة من خلال متابعة وضع ما خلال فترات زمنية معينة لتحديد الوضع اللاحق ، أي أنها تقوم أساسا على المعلومة ،وعليه نجد أن هناك السيبرنطيقا تتداخل مع وسائل الإعلام من حيث المبدأ الدي هو المعلومة ومن حيث الهدف الدي هو التحكم و الضبط ،وكل من السيبرنطيقا ووسائل الإعلام يشكلان ظاهرتين مهمتين تلعبان دور رئيسي في تحديد وتوجيه السلوكات الإجتماعية .

فقد قام ماكلوهان بتقسيم مراحل المجتمع البشري وفق الوسيلة الرئيسية المستخدمة في نقل المعلومات إلى ثلاث مراحل :مرحلة الإتصال الشفوي ، مرحلة المطبوع بظهور الطباعة على يد جوتنبرغ عام ١٤٣٦ ،وأخيرا مرحلة العقول الإلكترونية والمعلومة الرقمية .

ودهب ماكلوهان إلى اعتبار وسائل الإعلام امتداد للحواس الإنسانية ، حيث يعتمد الإنسان خلال إتصاله بالعالم المحيط على وسائل الإعلام ، وبالتالي فوسائل الإعلام هي جزء لا يتجزأ من الإنسان، حيث انه يستخدمها في إدراكه لما حوله ، وما لا تنقله وسائل الإعلام فهو غير موجود ويتدعم موقف مكلوهان من خلال الفرنسي **بوردو** ،فحسب هدا الأخير التلفزيون ليس مجرد أداة لتقديم التسلية والثقافة ، إنما هو أداة للضبط والتحكم الاجتماعي ، و فقا للمصطلح الذي يستخدمه بوردو فالتلفزيون أداة **للعنف الرمزي**، لأن مشاهدة التلفزيون ستؤدي إلى اكتساب معاني وأفكار ومعتقدات وصور رمزية حول العالم الذي يقدمه التلفزيون بعيدا عن العالم الحقيقي أو الواقعي ، بمعنى آخر فإن التلفزيون يقود إلى بناء اعتقاد حول طبيعة العالم الاجتماعي من خلال تقديم الصور النمطية ووجهات النظر المنتقاة التي يتم وضعها في الأخبار والأعمال التلفزيونية ، والأحداث التي لا يعرفها التلفزيون هي أحداث لا وجود لها

وعليه نجد أن هناك قواسم مشتركة بين كل من السيبرنطيقا ووسائل الإعلام ، حيث أن كل منهم ا يقوم على المعلومة ، وكل منهما يسعى للتحكم والضبط ، كما أن هناك علاقة تبادلية بينهما ،حيث تطرح السيبرنطيقا التقنيات المتطورة المستخدمة في وسائل الإتصال في نفس الوقت تكون الوسية الإعلامية بمتابة آلية من آاليات التحكم السيبرنطيقي.

الكلمات المفتاحية: السيبرنطيقا – وسائل الإعلام – التغدية المرتدة –التحكم .

مقدمة:

عرف العالم عدة تغيرات وأنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة ومتتالية ، فبعدما كان الإنسان يعتمد على الصيد للبقاء ويعيش حياة الترحال ،استقر بأرضه بعدما اكتشف الزراعة ،هاته الأخير التي كانت النواة الأولى في ظهور النظام الإقطاعي والعبودية ،وبعد قرون من الزمن واكتشاف المكننة في القرن الثامن عشر (١٨ م) ،وبعده الثورة الصناعية التي غيرت مختلف معالم الحياة السابقة، من خلال دفع وثيرة الإنتاج بشكل لم يكن معروف سابقا ،وبدأت معالم العالم الجديد مع الثورة الصناعية ،حيث كانت سبب رئيسا في ظهور الحربين العالميتين الأولى والثانية من خلال سعي الدول المصنعة للحصول على المواد الأولية اللازمة في الصناعة ، وانتهت الحربين العالميتين بتحديد المعالم والقوى السياسية والإقتصادية للعالم الجديد .

إن هدا الإنتقال بين الأنظمة والمراحل التي عرفها العالم استغرق قرونا من الزمن ،غير أنه في عالمنا الجديد نعيش عدة تغيرات في فترات زمنية متتالية وقصيرة ، وتعود هده التغييرات لتدخل التكنولوجيا الجديدة والتقنية في نمط حياة الإنسان ،فعالمنا اليوم أصبح يقوم على أنظمة وقرارات معقدة تتحكم في ها التكنولوجية المتطورة ، والآلات الذكية

،وظهور مفاهيم لم تكن موجودة في العالم السابق على غرار الذكاء الإصطناعي l'intiligence artificiel

،ولم يعد دور الآلة دورا ثانويا في عمل الإنسان بل أصبح موازيا لدور الإنسان ومساويا إلى حد ما له كدلك .

إننا نعيش ثورة ا لم علومات والأجهزة فائقة الدكاء التي تساهم في تغيرات متتالية ومتسارعة في نمط الحياة والمجتمع البشري أو بمفهومها الأصلي الثورة السيبرنطيقية .

يشكل مفهوم السيبرنطيقا غموض كبير خاصة في الوسط العربي ، ويرجع هدا لكون السيبرنطيقا مفهوم حديث النشأة ،ولكونها كذلك تختلف عن المصطلحات اللاتينية التي غالبا ما تكون مكونة من « logy » والتي تعني العلم.

من خلال هدا المقال الذي جاء بعنوان :« السيبرنطيقا ووسائل الإعلام » نسعى إلى إعطاء لمحة تزيل الغموض حول السيبرنطيقا من جهة وتوضيح العلاقة بينها وبين وسائل الإعلام من جهة أخرى .

وسنتطرق في هدا المقال إلى الإطار التاريخي لمفهوم السيبرنطيقا ونشأتها ،وتطبيقاتها في الميدان الإجتماعي ، كما سنتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والسيبرنطيقا ،وتطرقنا للتلفزيون كنموذج لتوضيح العلاقة التي تجمع بين السيبرنطيقا ووسائل الإعلام في الأخير ،وعليه نسعى من خلال هدا المقال للإجابة على الإشكالية التالية :

ما هي السيبرنطيقا ؟ وماهي استخداماتها في حقل العلوم الاجتماعية ؟ وما موقع وسائل الإعلام والاتصال في المفهوم السيبرنطيقي؟

إن ظهور السيبرنطيقا يعود للحرب العالمية الثانية ، حيث ظهرت الحاجة لجهاز قادر على حل المشاكل العسكرية بأكبر سرعة ممكنة ، على رأس هده المشاكل كيفية إسقاط الطائرات التي كانت تقذف القنابل والتي كانت تراوغ بسرعة كبيرة مما يجعل مهمة تحديد موقعها في مدة ٠٢ إلى ٠٣ ثواني أمرا مستحيلا .

وهدا ما طرح الحاجة إلى آلة تستطيع حل المشكلة في أقل وق ت ممكن ، وتم إسناد مهمة تطوير المدفعية المضادة للطائرات إلى العالم الأمريكي نوربرت فيينر Norbert Weiner بمساعدة فريق عمل مكون من باحثين من مختلف التخصصات طب ،رياضيات ، اتصالات ، تكنولوجيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ...[٦٥]

وكان المنطلق هو كيف يمكن توقع موقع ا لطائرة اللاحق من أجل تحديد سرعة واتجاه القذيفة ، أو بمعنى آخر فإن نوربرت فيينر Norbert Weiner* الذي ينسب إليه علم السيبرنطيقا كان يهدف إلى تحديد السبل العلمية الدقيقة التي يستطيع من خلالها مدفع أرضي أن يصيب هدفا متحركا يسير بسرعة فائقة .[٦٦]

---

[65] .c.r.astri gumme,p.gravé.le cébernétique que t'elle qui elle est .edition air mouscou .p p 53-56.

* نوربرت فيينر .Norbert Weiner.١٨٩٤-١٩٦٤:عالم رياضيات أمريكي

[66] .١٥.١٢.٢٠٠٩. www.wata journal.com .د.سعيد بنكراد .مجلة واتا للترجمة واللغات

وتمكن نوربرت فيينر Norbert Weiner في الأخير من تصميم جهاز إلكتروميكانيكي مكون من آلة حاسبة machine a calcul تستطيع حل المعادلات الرياضية ،وهده الآلة الحاسبة متصلة بمدفع .

من خلال تزويد هدا الجهاز بالمعلومات حول موقع وسرعة الطائرة يستطيع التنبؤ بالموقع اللا حق وبالتالي القدرة على إسقاطها، وهدا ما يعرف بالتغذية المرتدة.

بمعنى أن حل المشكل كان من خلال دراسة رد فعل الطائرة ،وهده الفكرة كانت بسيطة في بدايتها إلا أنها حققت نجاحا كبيرا في مختلف ميادين العلم .

ففي مجال العلوم التطبيقية فتحت مجال البحوث للوصول إلى آ لات ذكية وظهر ما يعرف بالذكاء الاصطناعي الذي يتمثل في الروبوتات ، وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الآلات التي أصبحت تنافس الإنسان إلى حد ما .

فاستخدام « التغذية المرتدة » أو « رد الفعل » سيمكن من التنبؤ بالظواهر أو السلوكات المستقبلية سواء كانت تخص كائن حي أو آلة ، مما يسمح بمراقبة وتوجيه تلك الظواهر والسلوكات والتحكم فيها ،وبالتالي فإن كل نتيجة تؤثر بشكل إرجاعي في سبب وجودها .

وقد تداخلت السيبرنطيقا مع العديد من العلوم فظهرت مثلا السيبرنطيقا العصبية neuro cybernétique، السيبرنطيقا الحيوية bio cybernétique.

كما تدخلت في الوصول إلى الآلات ذاتية الحركة كألعاب الفيديو ، وفي هدا الصدد يرى فيينر Norbert Weiner أن العلوم التي تبدو منفصلة هي في الحقيقة تتلاقى وتتشابه في نتائجها مما يجعل في الإمكان إعادة توحيدها ، ويرى فيينر Norbert Weiner أن الأمر يستدعي وجود فريق من العلماء المتخصصين في فروعهم العلمية ، ولكنهم في نفس الوقت يعرفون لغة وأفكار العلوم الأخرى ، وهكذا أنشأ نوعا جديدا من العلماء المتخصصين في الطب والرياضيات في نفس الوقت ،وهؤولاء هم علماء السيبرنطيقا .[٦٧]

رغم أن السيبرنطيقا لا تزال عبارة عن مفهوم يشوبه الغمو ض إلا أنه يوجد اتفاق مبدئي على أن السيبرنطيقا تعني التحكم ،وهدا استنادا على المعنى اللغوي للمصطلح ،فقد أطلق أفلاطون مصطلح kubernetike على موجه السفينة .[٦٨]

وينطوي مفهوم التحكم على الثلاث عمليات التالية أو كلها:

67 . فايز محمود .السيبرنطيقا استيعاب وحدة المعرفة .www.midouza.net.١٠.٠١.٢٠١٠ مارس.

68 .www.techno-science.net.١٠.٠١.٢٠١٠.

- الحساب الدقيق للنتائج أو العواقب المترتبة عن سلسلة من الأحداث سواء كانت طبيعية أو اجتماعية أو آلية .
- تحريك الأحداث أو المعطيات الموجودة حسب خطة أو مسار محدد.
- التنبؤ بالأحداث التي يمكن أن تقع عن طريق القيام بعمليات ذهنية أو حسابية.[٦٩]

كما يشمل هدا المفهوم ثلاث عناصر رئيسية وهي :

- الاتصال communication : ونجاح العملية الاتصالية يستوجب نجاح

العملية الاتصالية وجود اتفاق بين المرسل والمتلقي على المعنى الذي تتضمنه الرسالة ، فإذا حدث خلل في الإتفاق على المعنى ،حدث سوء الاتصال.

كذلك فإن المرسل والمستقبل يتبادلان الأدوار معنى أن المستقبل يغدو مرسل والعكس.

والتحكم في المفهوم السيبرنطيقي يستوجب أن تكون الرسالة محددة و مضبوطة ويكون الرد كذلك عبارة عن رسالة محددة ومضبوطة ، فكلما أرسل « س» الرسالة « أ» فإن « ع» يرد بـ « ب» دائما ،وهدا ما يطلق عليه بالبرمجة في أبسط معانيها.[٧٠]

ولتوضيح المعنى أكثر يمكن أن نقدم مثال حول مبدأ عمل الثلاجة التي هي عبارة عن نظام سيبرنطيقي من الجيل الأول .

لنفترض أننا أردنا أن نرفع درجة البرودة في الثلاجة ، وبالتالي سنستخدم زر تعديل البرودة ، الذي يقوم بدوره بإصدار أمر للمحرك الذي يبدأ في العمل ،وعند بلوغ درجة البرودة المطلوبة سيتنبأ جهاز قياس الحرارة بدلك وسيصدر أمر إلى المحرك بالتوقف.

وعند ما تقل درجة البرودة عن الدرجة المرغوبة ، فإن جهاز قياس البرودة سيتنبأ بدلك ويصدر أمر للمحرك ، وهدا الأخير سيبدأ في العمل مجددا .[٧١]

فالثلاجة هي عبارة عن تطبيق للمفهوم السيبرنطيقي من الجيل الأول ، الذي يشمل الآلات التي تكون لها استجابات آلية .

أما الجيل الثاني فيشمل الآلات التي تعرف بالآلات الذكية ،كالروبوتات وأجهزة الكمبيوتر ،والتي تكون لها استجابات متعددة .

---

69 .د،خير الله عصام.مدخل للسيبرنطيقا الإجتماعية.ديوان المطبوعات الجامعية .ص ٣١.

70 .دخير الله عصام .مرجع سابق .ص ص ٣٦.٣٥.

71 .د.سليمان جار الله .سلسلة الكتاب الإلكتروني لشبكة العلوم التقنية www.arabpsynet. com..١٣.١٢.٢٠٠٩،

▪ التغذية الراجعة feed back: وتعني الرد الذي يصدر بناءا على منبه م ا ،ولقد تمت الإشارة إلى أن الرسالة الجواب هي نوع من التغذية الراجعة ،كذلك بالنسبة لمبدأ عمل الثلاجة،فجهاز قياس درجة البرودة thermostat،يقوم آليا بفتح الدارة الكهربائية عندما ترتفع درجة الحرارة .

وبالتالي يمكن القول أن التغذية الراجعة هي عبارة عن معلومات صادرة بناءا على معلومات سابقة.

ويمكن التمييز بين نوعين من التغذية الراجعة :

أولا : تغذية راجعة سلبية

وهي الرد بشكل خطي liniear كما هو الحال بالنسبة لـ thermostat، بمعنى أن التغذية الراجعة السلبية هي عبارة عن استجابة آلية لمنبه ما ،وهدا النوع من الاستجابة موجود في الجيل الأول من الأنظمة السيبرنيطيقية .

ثانيا :التغذية الراجعة الإيجابية

وهي النوع الغير خطي nolinear ويقصد بدلك أنه يمكن أن يكون الرد متنوعا ،فهو رد ذكي يتبدل حسب إمكانات متعددة .

فمثلا إدا كان المدفع مضاد للطائرات يعمل بتغذية راجعة سلبية فإنه سيقوم بإطلاق النار على أي جسم طائر يدخل في نطاق أنشطته ،إما إدا كانت تغذيته موجبة فإنه سيطلق النار على أجسام طائرة محددة دون أخرى .

وقد سمحت التغذية الراجعة الموجبة بالوصول إلى آلات تستطيع التمييز بين الفروق كالسيارة التي تعمل أبوابها آليا، لكنها لا تفتح إلا لصاحبها، أو المنشار الآلي الذي يقطع الخشب والحديد لكنه لا يتوقف عندما يمد صاحبه ذراعه.[٧٢]

▪ المنظومة system : يمكن تعريف المنظومة على أنها مجموعة العناصر المرتبطة مع بعضها أو مجموعة المتغيرات variables المرتبطة مع بعضها ،وتعمل بانتظام لتحقيق هدف محدد.

ومن هدا التعريف نجد أن المنظومة تقوم على توفر عاملين وهما الأشياء والعلاقة التي تربط بين تلك الأشياء .

وأول شكل من أشكال المنظومة هو الصندوق الأسود الذي يسمح للباحث بتحديد المدخلات input والمخرجات output انطلاقا من معرفته المسبقة بالعلاقة التي تربط بينها.

وعليه يتضح جليا أن المنظومة هي عنصر مهم في المفهوم السيبرنطيقي لأن تحديد العناصر المكونة للمنظومة وتحديد العلاقة التي تربط بين تلك العناصر سيسمح بالتحكم والتوجيه والتنبؤ بالمراحل اللاحقة.[٧٣]

---

72 ٣٨.- ٣٧ .د.خير الله عصام .مرجع سابق .ص ص

تطبيق السيبرنطيقا في العلوم الاجتماعية :

إن دراسة تطبيق السيبرنطيقا في ا لم يدان الاجتماعي تدفعنا إلى التعرض لزاويتين مختلفتين ،فالزاوية الأولى تتمثل في النتائج المترتبة عن السيبرنطيقا كفكرة علمية تقنية والتي فتحت المجال لتطوير الآلة ، وأفرزت ما يعرف **بالذكاء الاصطناعي** ،الذي تمثل في أجهزة الحاسوب ، والرجل الآلي وغيرها من الوسائل وتكنولوجيا المعلومات .

وقد فرضت هده الأجهزة والتكنولوجيا نفسها على المجتمع وأصبحت تعرف بالثورة السيبرنطيقية ، cybernétization of society وهو مفهوم استخدم لوصف الانتشار الواسع للأنظمة السيبرنطيقية في المجتمع.

فهناك من يرى أن السيبرنطيقا تمكن الإنسان من تنظيم عالمه و بيئته تنظيما محكما ،كالاعتماد على الحاسوب الإلكتروني الذي يستطيع أن يقوم بأفعال وعمليات عقلية بصورة سريعة ومدهشة من خلال استخدام المعلومات بطريقة يعجز عنها العقل البشري.

فالسيبرنطيقا ستتيح للإنسان قدرة هائلة على مواجهة مشكلاته وإمكانية إيجاد الحلو ل بناءا على تراكم المعلومات من جهة وعلى التحكم بالبيئة الفيزيقية والاجتماعية من جهة أخرى .

أما الموقف المعارض فيرى أن انتشار السيبرنطيقا على نطاق واسع يؤدي إلى الحد من حرية الإنسان من خلال نمدجة مساراته العقلية حسب أهداف محددة .[٧٤]

كما يوجد تنبؤ بحصول ضعف عقلي عند الإنسان العادي بسبب الإفراط في استخدام الآلات .

أما الزاوية الثانية فتتمتل في استخدام المبادئ السيبرنطيقية في الدراسات الاجتماعية ،بمعنى أن الظواهر والسلوكيات الاجتماعية يتم التعبير عنها بطريقة رياضية تقنية قصد توجيهها والتحكم فيها ،وهدا ما أطلق عليه بالمقاربة السوسيوسيبرنطيقية.

ويعتبر نوربرت فيينر Norbert Weiner أو من حاول نقل السيبرنطيقا إلى دراسة الإنسان وقد طرح هده الفكرة من خلال كتابيه (٠٢):

1. The human use of human beings .
2. Cybernétic or control and communication in the animal and machine .

---

[73] .د.خير الله عصام .مرجع سابق.ص ص 38- 42.

[74] .د.خير الله عصام .مرجع سابق .ص ص ٥١ ،٥٢.

وبالنسبة لفينر Norbert Weiner فإن الرسالة التي تصدر من مرسل سواء كان إنسان أو حيوان أو آلة تحدد ما يجب على المستقبل القيام به من خلال التحكم في مضمونها .

بمعنى أن التحكم في مضمون الرسالة الصادرة سيحدد سلوك المستقبل الذي سيظهر على شكل رد فعل أو تغذية راجعة كما سبق الذكر .[٧٥]

ففينر Norbert Weiner يرى أن هناك تماثلا بين الإنسان والآلة ، فكل منهما يملك مستقبلات للمعلومات من العالم الخارجي على شكل رسائل يمكن تحديد محتواها ،و كل منهما يقوم بمعالجة المعلومات الواردة من خلال جهازه الداخلي (الدماغ بالنسبة للإنسان) ،كما أن كلا هما يقوم بالرد على شكل تغذية مرتدة (راجعة) بناءا على الرسائل الواردة ،أي أن Norbert Weiner رأى أن السلوك الإنساني عبارة عن ردود أفعال ميكانيكية ذات اتجاه خطي من الجيل الأول كما سبق الذكر.

وقد لقيت هده المقاربة اعتراض من طرف الكثير من علماء الاجتماع لأنها عبارة عن تبسيط مخل للسلوك الإنساني، فالإنسان هو منظومة حيوية لها وظائف وأنماط استعمال للمعلومات لا تعرفها الآلة .

حتى أن Norbert Weiner اكتشف سريعا محدودية التماثل بين الآلة والإنسان وأقر بأن هدا الأخير أكثر تعقيدا ،وتوجد عوامل عديدة تؤثر في أفعاله يصعب التحكم بها جميعا .

وهدا ما دفعه إلى تطوير الجيل الأول للسيبرنطيقا ، وينتج الجيل الثاني الأكثر تطورا.

وسائل الإعلام من المنظور السيبرنطيقي

يمكن تعريف الإعلام أنه عملية تزويد الناس بالمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم في تكوين رأي صائب حول واقعة من الوقائع ،وتتم هذه العملية باستخدام وسائل لها القدرة على نقل الرسائل التي تحمل الأفكار والمعلومات إلى عدد كبير من الناس.[٧٦]

بمعنى أن وسيلة الإعلام هي ما تؤدي به الرسالة الإعلامية أو هي القناة التي تحمل مضمون الرسالة من القائم بالعملية الإعلامية إلى المستقبل ولكن لابد من الإشارة إلى أن الوسيلة لا تعني الآلة أو الجهاز في حد ذاته فقط ،وإنما تشخص في الهيكل التواصلي كله .

---

75. د.خير الله عصام .مرجع سابق .ص ص ٥٧،٥٨.

76. د.أروى عيسى الياسري .ثقافة المعلومات العلمية في وسائل الإعلام . www.arabcin.net.(١٩.٠٢.٢٠١٠).

فالجريدة بدون مطبعة وبدون موزع ليست وسيلة إعلام لأنها لن تؤدي دور نقل المعلومات إلى المستقبل ، وفي هدا الصدد يقول مارشال ماكلوهان :الوسيلة هي الرسالة .

في إشارة إلى أن الوسيلة تشكل جزء هام من الرسالة في عملية التأثير على المستقبل، وقد يصل الأمر إلى جعل لكل وسيلة رسالتها.

وتقوم فكرة مارشال ماكلوهان * على أن الوسيلة التي تنقل المضمون الإعلامي تؤثر في المستقبل تأثير لا شعوري مما يؤدي إلى تغيير سلوكه م ،ويرى ماكلوهان أن لكل وسيلة جمهور من الناس الذي يفوق حبه لها اهتمامه بمضمونها .

كذلك حسب ماكلوهان فإن خصائص الوسيلة المسيطرة لها الأثر البالغ في كيفية التفكير وتنظيم المعلومات بل المجتمع كله ، وتشمل هده الخصائص التكنولوجيا المستعملة في الوسيلة المسيطرة .[٧٧]

ويوصف هدا المنظور لماكلوهان والمدعم من طرف هارولد إنيس بالحتمية التكنولوجية ، وانطلاقا من هدا المنظور فإن ماكلوهان يقسم تطور المجتمع إلى ثلاث مراحل :

١. المرحلة الأولى كانت تتم فيها عملية نقل المعلومات مباشرة من الفم إلى الأذن ،مما دعم العلاقات الاجتماعية وتماسك المجتمع .

٢. المرحلة الثانية كانت بظهور الطباعة على يد جوتنبرغ عام ١٤٣٦ م ،حيث أثرت الطباعة على العلاقات الاجتماعية حيث ظهرت نزعة الجنوح نحو الفردية والاستقلالية .

٣. المرحلة الثالثة تعرف بالحضارة الآلية ذات العقول الإلكترونية والأقمار الصناعية ،وأصبحت فيها عملية نقل المعلومات تعتمد على وسائط هي بمثابة الامتدادات لحواس الإنسان فالكاميرا امتداد للعين ،والميكروفون امتداد للسمع.

وحسب ماكلوهان فإن هده الوسائل الراديو والتلفزيون أعادت النزوع إلى الاندماج وإلى الكلية (الكل).

فبينما أدى المطبوع إلى تقسيم المجتمع إلى فئات ، عملت الوسائل الحديثة على إرجاع الناس إلى الاندماج الاجتماعي.

كذلك فإن ماكلوهان يرى أن هده الوسائل الحديثة هي جزء لا يتجزأ من الإنسان ، لدلك فإن هدا الأخير سيعتمد عليها بالضرورة لإدراك ما يجري حوله.[٧٨]

---

* . مارشال ماكلوهان ١٩١١-١٩٨٠ مـ.

77.د.فضيل دليو .مقدمة في وسائل الإتصال الجماهيرية .ديوان المطبوعات الجامعية .ص ص ٤٢-٥١.

78 .د.فضيل دليو.مرجع سابق . ص ص . ٥١،٥٢.

التلفزيون كأداة للتحكم الاجتماعي

انطلاقا من منظور ماكلوهان ،يتضح جليا أن لوسائل الإعلام الأثر البالغ في إدراك الناس للواقع ،خاصة الراديو والتلفزيون ، لأنها حسب تعبير ماكلوهان هي امتداد للحواس البشرية،ويتدعم هدا المنظور من خلال الفرنسي **بوردو** ،فحسب هدا الأخير التلفزيون ليس مجرد أداة لتقديم التسلية والثقافة ، إنما هو أداة للضبط والتحكم الاجتماعي ، وفقا للمصطلح الذي يستخدمه بوردو فالتلفزيون أداة **للعنف الرمزي**،[٧٩] لأن مشاهدة التلفزيون ستؤدي إلى اكتساب معاني وأفكار ومعتقدات وصور رمزية حول العالم الذي يقدمه التلفزيون بعيدا عن العالم الحقيقي أو الوا قعي ، بمعنى آخر فإن التلفزيون يقود إلى بناء اعتقاد حول طبيعة العالم الاجتماعي من خلال تقديم الصور النمطية ووجهات النظر المنتقاة التي يتم وضعها في الأخبار والأعمال التلفزيونية ، [٨٠] والأحداث التي لا يعرفها التلفزيون هي أحداث لا وجود لها،وهنا يظهر مفهوم الضبط والتحكم من خلال جدب الانتباه نحو أحداث من أجل إخفاء أحداث أخرى .

أي استثمار ساعات البث الثمينة من أجل أشياء تافهة، ولكن هده الأشياء التافهة ستصبح هامة جدا بالقدر الذي تخفي فيه أشياء ثمينة بالفعل.

خاتمة :

من خلال هذا البحث حاولنا تحديد معالم السيبرنطيقا كمفهوم حديث النشأة وتم معالجة وسائل الإعلام من المنظور السيبرنطيقي التحكمي قصد الوصول إلى العلاقة التي تربط بينهما ،ويتضح أن كل من السيبرنطيقا ووسائل الإعلام يقومان على عنصر مشترك وهو المعلومة .

فالسيبرنطيقا تقوم على المعلومة التي تتمثل في شكل ردود أفعا ل أو تغدية مرتدة ،في حين أن وسائل الإعلام وجدت أساسا لنقل المعلومة بين مختلف الفئات الاجتماعية .

كذلك نجد أن هناك علاقة تبادلية بين كل من السيبرنطيقا ووسائل الإعلام ،فمن جهة نجد أن السيبرنطيقا أدت على تطوير أداء الآلة بشكل غير متوقع لدرجة أنه أطلق عليها بثورة ما بعد التصنيع ،وهدا التطور شمل الجانب التقني للوسيلة الإعلامية ،ومن جهة أخرى نجد أن وسائل الإعلام تشكل آلية من آليات السيبرنطيقا فهي مصدر للمعلومة التي يمكن أن تستخدم في تسطير الأهداف السيبرنطيقية التحكمية.

---

79 . فاطمة الفقيه.التلفزيون أداة للضبط والتحكم الإجتماعي .www.alwatan.com.١٩,٠٢.٢٠١٠.

80 .wwwpressacademy.net.١٩.٠٢.٢٠١٠.

قائمة المراجع :

1. C.r astri gimmne ,p.gravé. :la cybernétique t'elle qui elle est .édition Moscou.

٢. د.خيرالله عصام .مدخل للسيبرنطيقا الإجتماعية .ديوان المطبوعات الجامعية.

٣. د.فضيل دليو.مقدمة في وسائل الإتصال الجماهيري.ديوان المطبوعات الجامعية.

٤. فايز محمود .السيبرنطيقا استيعاب وحدة المعرفة .(www.midouza.net.١٠.٠١.٢٠١٠).

٥. د.سعيد بنكراد.مجلة واتا للترجمةواللغات.(www.watajournal.com.١٥.١٢.٢٠٠٩).

٦. د.سليمان جار الله .سلسلة الكتاب الإلكتروني لشبكة العلوم النفسية (www.arabpsynet.com.١٣.١٢.٢٠٠٩).

٧. د.أروى عيسى الياسري .ثقافة المعلومات العلمية في وسائل الإعلام . (www.arabcin.net.١٩.٠٢.٢٠١٠)

٨. فاطمة الفقيه .التلفزيون أداة الضبط والتحكم الإجتماعي.(www.alwatan.com.١٩.٠٢.٢٠١٠).

٩. www.techno-science.net.١٠.٠١.٢٠١٠.

١٠. www.pressacademy.net.١٩.٠٢.٢٠١٠.

أهم إستراتجيات إدارة ضغوط العمل الفردية و التنظيمية

أ. **بحري صابر** / **أستاذ مساعد قسم (أ) جامعة سطيف ٢ ،الجزائر**

ملخص:

عادة ما يطلق على عصر اليوم عصر ضغوط العمل لما تحتويه حياتنا من ضغوط في مختلف مجالات الحياة، و الفرد و هو يجابه هاته الضغوط يسعى جاهدا لكي يقلل من اثارها بإستخدام العديد من الإستراتجيات الفردية من نظام غذائي و مساعدة إجتماعية و معرفة الذات، و أخرى تنظيمية كالتدريب المهني و الإختيار المهني و تطبيق مبادئ الإدارة العلمية، و التي سنحاول من خلال مقالنا هذا الإشارة لأهم هاته الإستراتجيات التي يسعى الفرد بها لإدارة الضغوط في المنظمة التي يعمل بها.

الكلمات المفتاحية: ضغوط العمل، إستراتجيات، الإستراتجيات الفردية، الإستراتجيات التنظيمية.

مقدمة :

تعد ضغوط العمل و مصادرها وآثارها على العاملين في مختلف التنظيمات من بين أهم الموضاعات التي إستحوذت على إهتمام الباحثين و الدارسين في مجال السلوك التنظيمي، و ذلك لما لها من أثر مباشر و غير مباشر على أداء العاملين في مختلف المهن التي يزاولونها حيث أصبحت ضغوط العمل داخل المنظمات الإنتاجية أو الخدماتية ظاهرة عامة يصعب تجنبها و إن كان تأثيرها متفاوت في الدرجات بين المنظمات المختلفة بالنظر لطبيعتها و حجمها و كذا الأدوار المنوط بالعامل فيها، فإن الإختلاف أيضا تجاوز المنظمات ليكون في المنظمة نفسها بل في المصلحة الواحدة، و ذلك بين عامل و عامل آخر يقومان بنفس العمل، بالنظر لطبيعة شخصية الفرد و كذا الظروف الإجتماعية المحيطة به.

فالمتصفح للتراث المعرفي حول الضغوط النفسية ، يجد أن جل الكتابات في هذا المجال لا تزال في معظمها على مستوى التحليل النظري ، حيث لم تنل الدراسات التطبيقية فيها إلا نصيبا محدودا من الإهتمام ، و ذلك لسببين رئيسيين أوردهما **محمود سلمان العميان** هما(1):

-الأول يتمثل في تنوع العوامل المسببة للضغوط و تداخلها.

– و الثاني يتعلق بعدم إتفاق الباحثين على مفهوم دقيق و محدد لضغوط العمل مما يوقع الباحث الذي يحاول الخوض في هذا المجال بحيرة .

و كلمة **Stress** هي في الأصل مشتقة من الكلمة اللاتينية (**Stringer**) و التي تعني باللغة الفرنسية الإحتضان الشديد للجسم بواسطة الأطراف، و هذا مع الشعور بالقلق و العذاب، كما تسمى عند البعض التخلي و الوحدة و فقدان القوة و القدرة، و قد وردت هذه الكلمة لأول مرة في القرن ١٤ عشر لكن هذا الإستعمال لم يكن ثابتا و منظما(2).

و يرى دافيد يونج و زملائه أن ضغوط العمل " حالة تنشأ عن التفاعل بين الأفراد و وظيفتهم وتتسم بإحداث تغييرات بداخلهم تدفعهم للإنحراف عن أدائهم المعهود" (3).

و تسعى المنظمات اليوم إلى الحد أو التقليل من آثار ضغوط العمل المختلفة بشتى الوسائل، متبنية في ذلك عدة إستراتجيات لإدارة هاته الضغوط، فقلما تجد منظمة تستخدم في إدارة الضغوط إستراتجية واحدة، بل إنها تستعمل إثنين أو أكثر في آن واحد أو في أوقات مختلفة، حيث أن إستعمال هذه الإستراتجيات يختلف من منظمة لأخرى و من عمل لآخر، كما تتأثر هذه الإستراتجيات إضافة لطبيعة و حجم المنظمة و كذا طبيعة الضغوط و نوعها بالفروق الفردية التي تعتبر حاسمة في الكثير من الأحيان، و سنتكلم عن أهم هذه الإستراتجيات التي تستخدمها المنظمات في إدارة ضغوط العمل، سواء تلك التي يتبناه الفرد على مستواه الشخصي أو تلك التي تتبناها المنظمة في إطار تنظيمي محدد.

١.١ إستراتجيات إدارة ضغوط العمل الفردية:

١.١.١ إستراتجيات إدارة ضغوط العمل الفردية السلوكية:

١.١.١.١ النظام الغذائي و الرياضة:

يقصد بالنظام الغذائي أنواع و كميات الغذاء التي تدخل إلى الجسم، فالغذاء المتكامل ضروري لوظائف أعضاء الجسم و لإعطاء الطاقة و الحيوية اللازمة لأداء العمل فعندما يتناغم نظام الغذاء مع التمرينات الرياضية يكون ذلك في صالح الفرد في مقاومة آثار الضغوط النفسية فمثلا التمرينات الرياضية تساعد في حرق السعرات الحرارية الزائدة و تزيد من قدرة الجسم على التمثيل الغذائي، و تزيد قدرة الجسم في أنشطته الحيوية و البنائية، و كلا من الغذاء و التمرينات الرياضية يؤثران على رفع كفاءة الفرد على التركيز و الإسترخاء(4).

كما إن تعرض العامل لوضعيات ضغوط كبيرة و دائمة يؤثر بصفة مباشرة، لذلك فإن العوامل التي تساهم في اللياقة البدنية مهمة و ضرورية لمقاومة الضغوط و إنعكاساتها فخبراء اللياقة البدنية يعتبرون ممارسة نوع من ال نشاط الرياضي بصفة منتظمة إحدى الطرق السهلة و الأكثر فائدة للحصول على تغييرات إيجابية في حياة الفرد، و منه تمكين الجسم من التعامل الفعال مع المواقف الضاغطة(5) .

فممارسة الرياضة تؤدي إلى رفع فعالية أعضاء الجسم بالشكل الذي يؤدي إلى مقاومتها للضغط، فمن المعروف أن الشخص الذي يمارس التمرينات الرياضية لا يرهق بسرعة مثل الشخص الذي لا يمارس أي تمرينات، كما أن الشخص المصاب بإرهاق تكون قدرته منخفضة في تحمل أي أعباء جسمانية أو نفسية للعمل (6)، و بذلك فالتمرينات الرياضية تعتبر من بين الوسائل التي يمكن للفرد الإعتماد عليه ا لمجابهة ضغوط العمل.

و يعتبر خبراء اللياقة البدنية ممارسة نوع من النشاط الرياضي بصفة منتظمة إحدى الطرق السهلة و الأكثر فائدة للحصول على تغييرات إيجابية في حياة الفرد و منه تمكين الجسم من التعامل الفعال مع المواقف الضاغطة (7) .

٢.١.١.١ المساعدة الإجتماعية:

تمثل أقل العواقب غير مرغوبة عند مقارنتها بالبدائل الأخرى كإستخدام المهدئات و هي الطريقة الأكثر إستعمالا اليوم في المنظمات (8)، و ذلك من خلال توظيف الأخصائيين الإجتماعيين و النفسانيين الذين تكون مهمتهم الأساسية دراسة المشاكل التي تخص المنظمة و تقديم الدعم الإجتماعي و النفسي للعاملين لتجاوزها.

٣.١.١.١ معرفة الذات و الوقوف على قدرات الشخص:

و هي عبارة عن إدراك الفرد للطريقة التي يظهر بها سلوكه أمام الآخرين، كما أن الملاحظة الذاتية الدقيقة من الفرد لسلوكه يمكن أن تصف بدقة رد فعله تجاه سلوكيات الآخرين (9)، و التعرف على سلوك الفرد و معرفة مدى قدرته على تحمل الضغوط و الإستجابة لها، من شأنه التخفيف من حدة ضغوط العمل، فمعرفة الفرد للعوامل الضاغطة تمكنه من إيجاد طرق لمجابهتها.

٤.١.١.١ التخطيط المسبق و تحديد الأهداف:

عندما تكون هناك أهداف واضحة و محددة لعمل الأفراد و تكون تلك الأهداف قابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى التخطيط المسبق و ذلك بتجهيز الفرد نفسه للتعامل مع الأحداث (10)، و الذي من شأنه توقع الضغوط و منه التقليل من آثارها.

٥.١.١.١ المشاركة في النشاطات:

كالمشاركة في النشاطات الإجتماعية أو إختيار هواية معينة أو الإستمتاع بالإنجازات و تزيد هذه النشاطات من قدرة الفرد على التحمل (11)، و تعتمد اليوم كبرى المؤسسات على هذه الطريقة كوسيلة للتفريغ لدى العامل، خاصة بالنسبة للضغوط التي تحيط به، التي من أهمها الرحلات، و الحفلات لتخفيف ضغوط العمل في المنظمة.

٦.١.١.١ الإسترخاء:

إن جلوس الفرد مستريحا و هادئا في الإسترخاء يؤدي إلى راحة الفرد، حيث أن إسترخاء العقل لا يتم إلا من خلال الإسترخاء العام للجسم، و يعني هذا أن ينتبه الفرد إلى أن الراحة العقلية هي التي تترتب على راحة الجسم (12)، و تعتمد اليوم الكثير من المنظمات هذه الطريقة للتخفيف من حدة ضغوط العمل.

٧.١.١.١ التأمل:

و هو جملة التمرينات الذهنية الموجهة للحد من السير المعتاد للأفكار و الظنون و التحليل، فالتأمل المنتظم يزيل الضغط أو يحفظه و يستطيع أن يحرر الفرد من الشقيقة و التوتر و الصداع (13)، و على للفرد في التأمل أن يوقف نشاطاته اليومية و أن يمارس درجة عالية من الإنتباه و الوعي على مشاعره و وجدانه ، و يؤدي هذا إلى إعداد الذهن و تدريبه على تحمل ضغوط العمل (14)، و لهذا فإن التأمل يعد من بين التقنيات المستعملة للحد من الهواجس و التخيلات و الأفكار التي قد توقع الفرد العامل تحت وطأة الضغوط.

٨.١.١.١ التركيز:

إن قيام الفرد بالتركيز في أداء نشاط ذي معنى و أهمية لمدة معينة يساعد في تخفيف حدة الضغوط النفسية للعمل، و تعتمد طريقة التركيز من حيث المبدأ على نفس الفكرة تقريبا التي تعتمد عليها طرق الإسترخاء و التأمل، و التركيز يصرف الفرد عن التفكير في مصادر الضغوط، و يؤدي به إلى قيامه بعمل خلاق و إنجاز يساعد على الشعور بالتقدير و الإحترام و تحقيق الذات(15).

٢.١.١ إستراتجيات إدارة ضغوط العمل الفردية النفسية:

١.٢.١.١ إستراتيجيات التحكم الإنفعالي (16): و تتضمن مختلف الميكانيزمات الدفاعية لدى الفرد، كالإنسحاب، التخيل، الإنكار، التعويض، النكوص، العقلنة.

٢.٢.١.١ الفزع إلى الله(17):

و يتمثل في إخلاص المؤمن بجميع جوارحه لله، إذا أصابته مصيبة، و ذلك بالتقرب إلى الله و الدعاء، مصداقا لقوله تعالى : " و إذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان فليستجيبوا لي و ليؤمنوا بي لعلهم يرشدون "(18)، إضافة إلى قراءة القران و تلاوته و الصلاة التي تبعث النفس نحو الطمأنينة فنجاح المؤمن راجع إلى درجة تقواه و إخلاصه ثم تطبيقه لسنة رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم) في التخفيف من فزعه في النوم يقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : " أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه و عقابه و شر عباده و من همزات الشياطين و أن يحضرون "، و عند الغضب " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " و عند الكرب " اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني إلى نفسي طرفة عين و أصلح لي شأني كله لا إله إلا أنت "(19).

و يقترح (Quick et Quick ١٩٨٤) أساليب عديدة لإدارة ضغوط العمل، و تتعلق بالجوانب الفردية الإنسانية و التي يمكننا ملاحظتها في الشكل التالي (رقم 01).

<table>
<tr>
<td colspan="2">١- الوقاية الأولية: مباشرة لمثيرات الضغوط:
* إدارة الإدراك الشخصي للضغوط:
- الإنسحاب النفسي.
- إدراك و معرفة عدم الحيوية.
- تغيير النمط السلوكي.
* إدارة بيئة العمل الشخصي:
- التخطيط.
- إدارة الوقت.
- منع زيادة العمل.
- أساليب أخرى (التأييد الإجتماعي، تنوع المهام، ترك العمل).
٢- الوقاية الثانية: مباشرة الإستجابة:
* التدريب على الراحة و الإستجمام:
- الراحة المتطورة.
- إستجابة الراحة.
- التأمل و التفكير.
- المتنفس الفيزيولوجي.
- الإستشارة و العلاج، الرعاية الطبية.
- التمارين الرياضية.
- تمارين العضلات.
- بناء الجسم.</td>
<td colspan="2">*إدارة نمط الحياة:
- صيانة التوازن.
- إستخدام وقت للإستجمام.
- التفريغ.
*المتنفس العاطفي:
- الكلام.
- الكتابة.
- ممارسة النشاط العقلي.
٣- الوقاية العلاجية:</td>
</tr>
<tr>
<td>العلاج نفسي</td>
<td>العلاج الطبي</td>
</tr>
<tr>
<td>- برنامج علاجي
- طبيب نفسي.
- علاج سلوكي.
- علاج جماعي.
- مستشار مهنة.</td>
<td>- علاج طبي.
- جراحة.
- علاج فيزيولوجي</td>
</tr>
</table>

جدول رقم (01) أساليب وطرق إدارة ضغوط العمل (Sources Quick et Quick, 1984)(20) .

٢.١ إستراتجيات إدارة ضغوط العمل التنظيمية لإدارة ضغوط العمل:

١.٢.١ التطبيق الجيد لمبادئ الإدارة و التنظيم:

إن المخالفات التي يقع فيها كثير من الإداريين في ممارساتهم اليومية بسبب عدم إتباعهم المبادئ المتعارف عليها في الإدارة و التنظيم تسبب الكثير من الضغوط النفسية لمرؤوسيهم لذلك يتعين على المستويات الإدارية العليا ممارسة مبادئ الإدارة و التنظيم بشكل جيد، و هذا بدوره يمكن أن يشيع جوا من الإنضباط الإداري و التنظيمي بين المستويات الإدارية الأدنى(21).

٢.٢.١ تحليل الوظائف:

و التي تهدف إلى معرفة درجة الضغوط في الأعمال المختلفة و بالتالي إسنادها للأفراد المناسبين، فتحليل الوظائف يمكننا من وضع نظام لتقويم الأداء يتسم بالعدالة و المنطقية مع إدراك نظام الحوافز بالمنظمة فتزول ضغوط العمل المرتبطة بهذه العوامل

٣.٢.١ تصميم وظائف ذات معنى:

و يتحقق ذلك من خلال ضمان أن الوظيفة تتضمن العديد من الأنشطة و المهام كما يتيح مقدار من السلطة للأداء لأن الكثير من الوظائف تفقد معناها و قيمتها لبعض الأسباب كزيادة حدة التخصص بالقدر الذي يفقد الموظف أي متعة في أداء العمل(22)، لذا وجب تصميم الوظائف بصورة تساعد على كشف عناصرها مثل العبء الوظيفي، غموض الدور و العوامل البيئية(23)، و هو مايجعل الموظف يؤدي وظيفته دون ضغوط تذكر.

٤.٢.١ الإهتمام بالإختيار المهني:

حيث تركز البرامج الحالية على التوافق بين الفرد و الوظيفة على أساس المستوى التعليمي و الخبرة و المهارات و التدريب و قد بدأت بعض المنظمات في إجراء مقابلات مكثفة مع الموظفين الجدد لإكتشاف المشكلات التي قد تحدث في العمل (24)، و تتخذ حاليا إجراءات الإختيار بهدف التقليل من عبء العمل و ذلك من خلال إختيار الشخص المناسب لشغل هذا العمل، بما يجعله متكافئا مع متطلبات العمل مما يخلق نوع من التوافق الذي يقلل من حدة الضغوط.

٥.٢.١ التدريب المهني:

إن التدريب المهني يساعد الفرد على تعلم معلومات و إكتساب مهارات جديدة تمكنه من ممارسة وظيفته بصورة أكثر فعالية و مستويات أقل من الضغط (25)، و إلى جانب تدريب الموظف على المطلوب أداؤه و كيفية أدائه تعمل

بعض البرامج التدريبية على توعية الموظف بما يمكن أن يصادفه من مشكلات في العمل (26)، كضغوط العمل حيث أصبحت بعض المنظمات تنظم دورات تدريبية لعمالها بهدف تدريبهم على كيفية مجابهة الضغوط و التعامل معها .

٦.٢.١ نظم المشاركة في إتخاذ القرارات:

يؤدي عدم إشراك العمال في إتخاذ القرارات، أو البعد عن مراكز إتخاذ القرارات إلى الشعور بالغربة و ضغوط العمل، و من أمثلة المشاركة في إتخاذ القرارات نجد المشاركة في اللجان، و برامج الشكاوي، و برامج المشاركة في الأرباح و الملكية المشتركة، و تشجيع الرؤساء في تفويض جزء من سلطاتهم لمرؤوسيهم (27)، و هو ما يشعر الموظف بالإنتماء الوظيفي الذي يقلل من الضغط عليه.

٧.٢.١ الأنشطة العلاجية في مناخ العمل :

تسعى المنظمات التي تعاني من ضغوط العمل إلى إنشاء هذه الأنشطة التي من بينها تعيين مستشا ر نفسي و إجتماعي للعمل، و تخصيص حجرات لممارسة التمرينات الرياضية و حجرات للتركيز و الإسترخاء، هذا و قد إرتادت بعض المصانع اليابانية تجربة جديدة فقد أنشأوا حجرة تسمى حجرة " السلوك العدواني" تحتوي على أكياس منفوخة تمثل شخصيات (للإشارة إلى مسببات الضغوط)، و على الشخص الذي يدخل هذه الحجرة أن يضرب بيده أو بمضرب بعض الأكياس لكي يفرغ بعض مشاعره النفسية السيئة(28).

٨.٢.١ فتح قنوات الإتصال بين الإدارة و العمال:

و هذا بإعلام الفرد بكل ما يجري داخل المؤسسة، فعندما يحس العامل بأن شكواه و مشكلاته الخاصة به و المهنية خاصة قد أثارت إهتمام المسؤول فإن معاناته من ضغوط العمل تقل (29)، و من بين أهم الوسائل التي تستعمل هنا هي خلايا الإصغاء و الوقاية في المنظمة و التي تمثل خلية إستماع لإنشغالات و كل ما ينغص حياة العامل و مختلف الضغوط التي تؤثر فيه، حيث تحاول هذه الخلية فهم مشاكل العمل و طرح حلول لها.

٩.٢.١ إعادة تصميم الهيكل التنظيمي:

يمكن إعادة تصميم الهيكل التنظيمي بعدة طرق لعلاج مشاكل الضغوط، كإضافة مستوى تنظيمي جديد أو تخفيض مستوى الإشراف أو دمج الوظائف، أو تقسيم الإدارة الكبيرة إلى إدارتين أصغر في الحجم، أو إنشاء وظائف بإمكانها أن تحل الكثير من المشاكل، و يضاف إلى ذلك إمكانية توظيف العلاقات التنظيمية بين الإدارات، و إعادة تصميم إجراءات العمل و تبسيطها، و النظر في حجم أعباء العمل الملقاة على عاتق الأقسام و الوظائف (30)، أمور من شأنها تخفيف حدة ضغوط العمل.

١٠.٢.١ توفير الخدمات الاجتماعية:

إستحدثت بعض المنظمات مثل أي بي أم (IBM) و إيكوبتابل لايف (Equitable life) و ب هـ قوودريتش (B.H. Goodrich) برامج متكاملة لمساعدة العاملين بتوفير الخدمات الطبية و العلاجية و النصح و الإستشارة و الإجراءات الوقائية، و عادة ما تكون مزودة بـإختصاصيين مثل الأطباء و الأخصائيين النفسيين (31)، فاليوم نجد في أغلب المؤسسات الكبرى وحدات كاملة للطب (طب العمل)، إضافة إلى تواجد مختصين في علم النفس العمل و التنظيم الذين يتواجدون على مستوى إدارة الموارد البشرية، و كذا لجان الخدمات الإجتماعية التي تهتم بتو فير السكن و الإطعام، و التي تسعى من خلال المنظمة إلى الحد أو التقليل من مختلف ضغوط العمل التي تعترض العامل .

و يمكننا إجمال مختلف هذه الإستراتجيات المستخدمة في الشكل التالي رقم(02).

إستراتجيات إدارة ضغوط العمل ⇓		
١. الفردية.		التنظيمية.
السلوكية	النفسية	تطبيق مبادئ الإدارة والتنظيم.
النظام الغذائي	إستراتجيات التحكم الإنفعالي.	تحليل الوظائف.
الرياضة		تصميم الوظائف.
المساعدة الإجتماعية		الإختيار المهني.
معرفة الذات.		التدريب المهني.
تخطيط الأهداف.	الفزع إلى الله.	المشاركة في إتخاذ القرارات.
المشاركة في النشاطات.		الأنشطة العلاجية في مناخ العمل.
الإسترخاء.		الإتصال داخل المنظمة.
التركيز.		إعادة تصميم الهيكل التنظيمي.
التأمل.		الخدمات الإجتماعية.

شكل رقم (02) يوضح إستراتجيات إدارة ضغوط العمل(32).

تلجأ المنظمات للعديد من الطرق و تستخدم الكثير من الوسائل في محاولة منها إن لم يكن القضاء على ضغوط العمل فالتقليل من حدتها و نتائجها التي تمس المنظمة و تنعكس بصورة واضحة على أداء العاملين و منها على الأداء العام للمنظمة، و إن تنوعت و إختلفت الإستراتجيات التي إقترحها الباحثين لإدارة ضغوط العمل، فإن ما يمكن أخذه بعين الإعتبار عند تطبيق أي إستراتجية هو طبيعة المنظمة و نوعية الضغوط و حجمها، و ذلك يعني أنه قبل

بداية تطبيق أي إستراتجية و الحكم أنها صالحة لهذه المنظمة ينبغي دراسة المنظمة من جوانبها المختلفة، إضا فة إلى تجنب العشوائية في الإختيار حيث لا بد من معرفة هذه الإستراتجيات و الإطلاع عن كثب عليها، ليكون الإختيار في محله وليس عشوائيا، و هو مهمة يضطلع بها الأخصائيين و الخبراء في هذا الميدان، كما أن المنظمات في واقع الأمر لا تلجأ لطريقة واحدة مهما كانت الدقة في تطبيقها بل تلجأ إلى العديد من الإستراتجيات إما تطبقها على مراحل أو جملة واحدة حسب نظرتها للضغوط التي تعترضها، ذلك أن لكل إستراتجية مواطن قوة و مواطن ضعف كما أن بعض الإستراتجيات التي تصلح لمهنة ما لا يمكن تطبيقها في مهنة غيرها فمثلا مشاركة العمال في إتخا ذ القرار يكون في بعض المهن من الصعوبة التي لا يمكننا تصورها، كما أن المنظمات في حد ذاتها تختلف و هو ما يجعل من أمر نجاحها متوقف على عدة عوامل ترتبط بالضغوط و المنظمة معا.

إن إلمام المنظمات بضغوط العمل اليوم تعدى مجرد التعرف عليها و دراستها في أمهات الكتب ا لمتعارف عليها، بل إن الأمر وصل إلى أن بعض المنظمات وضعت إستراتجياتها الخاصة لإدارة ضغوط العمل بناءا على الدراسات و الأبحاث التي تقوم بها و ذلك بالتعاون مع الخبراء و المختصين و هو الأمر الذي يكاد ينعدم كي لا نجزم في واقع المنظمات الجزائرية نتيجة عوامل ترتبط بواقع منظماتنا و الثقافة المنتشرة و الذهنيات المختلفة، مع العلم أن المنظمات التي تريد لنفسها البقاء و المنافسة تولي أهمية قصوى للمورد البشري الطرف الأهم في أي منظمة كانت، لذا وجب على منظماتنا خدماتية كانت أو صناعية أو تجارية اليوم الأخذ بتجارب باقي ا لمنظمات و التدقيق في مختلف الدراسات و الأبحاث العلمية المتراكمة، من أجل تطوير نفسها من جهة، و هو ما يساهم بالدرجة الأولى في الرقي بالإقتصاد الوطني في سبيل تحقيق تنمية في مختلف المجالات الحياتية من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

١. محمود سلمان العميان: السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط٣، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٥، ص ١٥٩.

2. Jean Benjamin Stora : Le stress, que sais-je ? Edition Dahleb 2eme Ed, Paris, 1993, P 03.

3. David Yong et. al : A Study of job stress among university staff in Malaysia, European journal of social science , volume 8 , number 1 , 2009, P 122.

٤. عويد سلطان الشرعان: علم النفس الصناعي، ط١، متكبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ١٩٩٤، ص ٣٢٢.

٥. علي عسكر: ضغوط الحياة و أساليب مواجهتها، ط٢، دار الكتاب الحديث، برج الصديق، الكويت، ٢٠٠٠، ص ١٩٨.

٦. محمود سليمان العميان: المرجع السابق، ص ١٦٩.

٧. علي عسكر: ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها، ط٣، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ١٨٩.

٨. فاروق السيد عثمان: القلق و غدارة الضغوط النفسية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة ، مصرن ٢٠٠١، ص ١١٧.
٩. نفس المرجع، نفس الصفحة.
١٠. محمود سليمان العميان: المرجع السابق، ص ١٦٩.
١١. عمار الطيب كشرود: علم النفس الصناعي والتنظيمي الحديث، ط١، م٢، منشورات قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٥، ص ٣٤٥.
١٢. محمود سليمان العميان: المرجع السابق، ص ١٦٩.
١٣. سمير شيخاني: الضغط النفسي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٧٢.
١٤. عويد سلطان الشمعان: المرجع السابق، ص ٣١٨.
١٥. نفس المرجع، ص ٣١٩.
١٦. لوكيا الهاشمي: الضغط النفسي في العمل، مجلة أبحاث نفسية وتربوية،جامعة منتوري قسنطينة، دار الهدى، عين مليلة ، الجزائر، ٢٠٠٢ ، ص ٢٠.
١٧. نفس المرجع، نفس الصفحة.
١٨. القران الكريم: سورة البقرة: الآية ١٨٦.
١٩. سعيد بن علي وهف القحطاني: حصن المسلم، ٢٠٠١، ص ٦٠-٦٥.
٢٠. ناصر محمد العديلي : السلوك الإنساني والتنظيمي من منظور كل مقارن، الإدارة العامة للبحوث العربية، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٥ ، ص ١٦٦.
٢١. عويد سلطان الشمعان : المرجع السابق، ص ٣٢٣.
٢٢. محمود سليمان العميان: المرجع السابق ، ص ١٧٠.
٢٣. علي عسكر(٢٠٠٣): المرجع السابق، ص ١٢٦.
٢٤. محمود فتحي عكاشة: علم النفس الصناعي، مطبعة الجمهورية ، الإسكندرية، مصر ، ١٩٩٩، ص ١٠١.
٢٥. عمار الطيب كشرود: المرجع السابق، ص ٣٤٦.
٢٦. أندرو سبزلاقي و.د.ج والاس: السلوك التنظيمي و الأداء، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩١،ص ١٩١.
٢٧. عويد سلطان الشمعان :المرجع السابق، ص ٣٢٤.
٢٨. نفس المرجع، ص ٣٢٥.
٢٩. عمار الطيب كشرود: المرجع السابق، ص ٣٤٦.
٣٠. عويد سلطان الشمعان: المرجع السابق، ص ٣٢٤.
٣١. أندرو سبزلاقي و.د.ج والاس، المرجع السابق، ص ١٩١.
٣٢. تم إنجاز هذا الشكل من قبل الباحث إعتمادا على المصادر السابقة.

التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بمركز الضبط وأساليب التعامل مع الضغط النفسي

د. بحري نبيل
جامعة الجزائر٢ ٠

أ.يزيد شويعل
جامعة الجزائر٢ ٠

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التفاؤل والتشاؤم ومركز الضبط وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية، لدى طلبة الجامعة، طبق لهذا الغرض مقياس التفاؤل والتشاؤم لـ (١٩٨٩) **Dember** ترجمة "**مجدي محمد الدسوقي**"(٢٠٠١)، ومقياس مركز الضبط لـ **Rotter** ، ترجمة "**علاء الدين كفافي** "(١٩٨٢)، ومقياس أساليب التعامل مع الضغوط النفسية لـ **Paulhan et al**(١٩٩٤)، ترجمة "**شهرزاد بوشدوب**"(٢٠٠٩) على عينة مكونة من (١٦٢) طالب وطالبة، بواقع (٩٨) طالبة، و(٦٤)طالب، من ثلاث جامعات هي: جامعة الجزائر٢ ٠، وجامعة سعد دحلب بالبليدة(القطب الجامعي بالعفرون)، وجامعة يحي فارس بالمدية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أنه هناك علاقة سالبة ودالة بين التفاؤل ومركز الضبط الداخلي، وهناك علاقة موجبة ودالة بين التشاؤم ومركز الضبط الخارجي، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة دالة وموجبة بين التفاؤل وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية المركزة على المشكل ببعديه (حل المشكل، والبحث عن الدعم الاجتماعي)، كما دلت نتائج الدراسة على وجود علاقة موجبة بين التشاؤم وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية المركزة على الانفعال بأبعاده (التجنب، إعادة التقييم الايجابي، ولوم الذات).

الكلمات المفتاحية: التفاؤل، التشاؤم، مركز الضبط، أساليب التعامل مع الضغط النفسي.

مقدمة وإشكالية الدراسة :

لقد نمت قضية علم النفس الإيجابي بدرجة كبيرة بسبب الاعتراف بعدم وجود توازن في بحوث علم النفس ،حيث تركز غالبية البحوث في مجالات علم النفس المختلفة ،على المرض النفسي والجوانب السلبية للحياة الإنسانية أكثر بكثير من الجوانب الإيجابية ،رغم أهمية هذه الجوانب ،وقد ظهر ذلك من خلال الموضوعات البحثية التي قام بتغطيتها ستون (٦٠) باحثا من المشاركين في حركة علم النفس الإيجابي من سنة (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤)، و التي كشفت أن الأبحاث المنشورة قبل (٢٠٠٠)عن الجوانب الإنسانية الإيجابية قليلة للغاية من أمثلة ذلك دراسة موضوع التفاؤل . و الذي يعتبر من المفاهيم الأساسية والهامة في علم نفس الإيجابي لما له من أثار إيجابية عديدة على الفرد،حيث توصلت

نتائج لبحوث عديدة أن التفاؤل أمر أساسي لصحة الج سم ،وأنه يؤثر تأثيرا إيجابيا عليها ، وعلى العكس من ذلك فإن التشاؤم يزيد من المشكلات الصحية . (١)

وتستحوذ دراسة التفاؤل والتشاؤم على اهتمام بالغ من قبل الباحثين، حيث برز هذين المفهومين في العديد من دراسات علم النفس الإكلينيكي، والصحة النفسية وعلم نفس الشخصية، وعلم النفس الاجتماعي وعلم النفس الإيجابي وحديثا في علم النفس الحضاري المقارن. (٢)

وفي هذا السياق تشير منظمة الصحة النفسية (٢٠٠٤) إلى أن التفاؤل هو عملية نفسية إرادية تولد أفكارا ومشاعر للرضا والتحمل والثقة بالنفس، وهو عكس التشاؤم الذي يميز الجوانب السلبية للأحداث فقط مما يستنزف طاقة المرء ويشعره بالضعف والنقص في نشاطه، ويضيف "**هشام مخيمر و محمد عبد المعطي**" (**١٩٩٩**) على أن المتفائلين تكون لديهم مشاعر قوية بالبهجة، و شعور بالرضا عن الذات و عن الحياة بوجه عام، فالتفاؤل يرتبط بالمشاعر الإيجابية أكثر من ارتباطه بالمشاعر السلبية، كما أن المتفائل في إدراكه للأحداث والمواقف ينصب على الجوانب الإيجابية أكثر من السلبية، والعكس صحيح بالنسبة للمتشائم، الذي يغلب عليه المبالغة في إدراك جوانب الضعف و القصور و التهوين من المزايا و الإيجابيات و النجاح ، فما يصيبنا من نجاح وما نضطلع به من مهام يعتمد على مدى إحساسنا بالتفاؤل، ويتم ذلك من خلال الاستبشار بالنجاح شرط التوافق والتوازن بين المطالب، والتأكد من القدرة على إنجاز الأعمال المسطرة ، فالمتفائل يأخذ من تفاؤله نقطة انطلاقة إلى مستقبل أكثر نجاحا وإشراقا.(٣)

وقد برهنت دراسة "**واينشتاين**" (١٩٨٠) **Weinstein** على أن التفاؤل يؤثر على سلوك الفرد،ويذهب "**شاير وكارفر**"(**١٩٩٠**) **Scheier et al** إلى اعتبار أن الفرد المتفائل يكون أفضل تكيفا للانتقالات الحياتية المهمة من الفرد المتشائم الذي يكون في وضعية أكثر معاناة وتعاسة ، وتوقع الأسوأ في حياته الحاضرة والمستقبلية، بمعنى آخر أن التوقعات التشاؤمية المبالغ فيه والمفرطة في التعميم تؤدي إلى رؤية المس تقبل كامتداد للحاضر، وهذا ما يعبر عنه الفرد بعبارات "لن ينصلح حالي أبدا " و"لا سبيل إلى تغيير هذه الحالة التعيسة " وهو يفترض فوق ذلك أنه في حالة ظهور مشكلة ما مستعصية في الزمن الحاضر تبقى كذلك ولن يكون بمقدوره أن يجد لها حلا . (٤)

و يذهب "**باترسون**" (**٢٠٠٠**) **Peterson** إلى اعتبار التفاؤل والتشاؤم سمة كباقي سمات الشخصية يتمايز الأفراد في امتلاكها، لكن الطبيعة البشرية للفرد توفر قدرا كبيرا من التفاؤل القاعدي Base Line Optimisme، وأنه يكون مرتفعا لدى بعض الأفراد ومنخفضا لدى آخرين، وأنه يتأثر بالخبرة،وهذا ما أشار إليه "**هاينز**"(**٢٠٠٦**) **Haynes** من أن التفاؤل والتشاؤم أو الاستعداد للتفاؤل أو التشاؤم Dispotional optimisme and

pessimisme يعتمد على الفروق الفردية،فالأفراد يختلفون في طريقة ر ؤيتهم للحياة فالمتفائلون يرونها من خلال نصف الكوب المملوء، ويغضوا الطرف عن الجزء الفارغ، ويعتبر كل من التفاؤل والتشاؤم من السمات الإستعدادية، وأن التفاؤل يدل على جودة الحياة، ويؤدي إلى تحسين الوجود الأفضل للفرد من الناحية النفسية والبدنية.(٥)

و من هذا المنطلق يعرف"**شاير وكارفر**"(١٩٨٧) **Scheier & carver** التفاؤل بأنه :" ميل متزايد إلى الاعتقاد بأن الأشياء الحسنة و ليست السيئة سوف تحدث " . (٦)

فيما يعرف "**مارشال**"(١٩٩٢) **Marshall et al** التشاؤم بأنه :"استعداد شخصي أو سمة كامنة داخل الفرد تؤدي به إلى التوقع السلبي للأحداث".(٧)

ورغم تعدد الآراء في هذا المجال إلا أن سمتي التفاؤل والتشاؤم جديرتان بالفحص و التناول لكن الخلاف كبير بين الباحثين في النظر إلى العلاقة بين هذين المفهومين، ويمكن أن نعدد على الأقل نظريتين إلى هذه العلاقة،فهناك من يرى بأن التفاؤل والتشاؤم سمة واحدة ولكنها ثنائية القطب Bipolar أي أن متصل هذه السمة له قطبان متقابلان متضادان لكل مركز واحد ونقطة واحدة عليه بحيث يقع بين التفاؤل المتطرف والتشاؤم الشديد، وهذا ما يذهب إليه **Scheier & Carver**، حيث إن له درجة على متصل (وهو الأمر ذاته في بعد الانبساط / العصابية، ثنائي القطب)، واعتمادا على هذا المنحنى، فإن هاتين السمتين يمكن أن يتم لمقياس التفاؤل وحده أو التشاؤم فقط، على اعتبار أن هاتين سمتان متضادتان، وتعد إحداهما مقلوبا للآخر، فدرجة التفاؤل المرتفعة تعني درجة التشاؤم منخفضة والعكس بالعكس.(٧)، وهناك من يرى عكس ذلك، أن التفاؤل والتشاؤم سمتان مستقلتان، ولكنهما مترابطتان فلكل سمة متصل مستقل استقلالا نسبيا يجمع بين مختلف الدرجات على السمة الواحدة، فرد موقع متصل التفاؤل، مستقل عن مركزه على متصل التشاؤم، وكل يعد بشكل مستقل أحادي القطب يبدأ من أقل درج ة على التفاؤل، وقد تكون درجة الصفر إلى أقصى درجة لكل والأمر ذاته مستقلا بالنسبة للتشاؤم ومما ذكر يتضح مدى أهمية هاتين السمتين والأثر الكبير الذي تخلقه، وهو ما دفع بالباحثين إلى الاهتمام بهما والقيام بعده دراسات، ومحاولة الإلمام بمختلف الجوانب التي ترتبط بهاتين السمتين، التي من بينها متغير الجنس في علاقته بالتفاؤل والتشاؤم .

ومن الدراسات ما اهتم بالتفاؤل والتشاؤم في علاقته بمختلف جوانب الشخصية، ومن بينها مركز الضبط الذي يلقى اهتماما كبيرا من قبل الباحثين في الدراسات النفسيةِ والتربوية، لأنها تؤدي دورا مميزا في تصميم البرامج النفسية والتربوية وتطبيقها، وبشكل خاص في مجالات الشخصية، والصحة النفسية .

ولقد طورت نظرية مركز الضبط من قبل "**روتر**" (**١٩٥٤**) **Rotter** ومنذ ذلك الحين أصبحت بعدا مهما في دراسات الشخصية لأنها تعد من متغيراتها التي تهتم بالمعتقدات التي يحملها الأفراد بخصوص أي العوامل التي تتحكم بالنتائج المهمة في حياته، وقد اشتق (**١٩٥٤**) **Rotter** هذه النظرية من نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning وهي النظرية التي تحاول أن تجمع بين نظريتين مختلفتين هما : النظرية السلوكية من ناحية والنظرية المعرفية من الناحية الأخرى ، من هذا المنطلق يعرف (**١٩٦٦**) **Rotter** مركز الضبط Locus of control بأنه: "الدرجة التي يدرك عندها الفرد أن المكافأة أو التدعيم يعتمد على سلوكه هو وخصائصه،في مقابل الدرجة التي يدرك عندها الفرد أن المكافأة أو التدعيم محكومة بقوى خارجية، أو ربما تحدث مستقلة عن سلوكه وبين ما ينتج عن هذا السلوك من مكافأة أو تدعيم "، وبناء على ما سبق، يمكن القول بأن مركز الضبط يشير إلى معتقدات الشخص واتجاهاته حول أسباب النتائج الجيدة أو السيئة في حياته، في مجالات الحياة المختلفة مثل الصحة فالأفراد الذين لديهم ضبط داخلي عال يعتقدون بأن الأحداث تكون نتيجة سلوكهم وأعمالهم الخاصة، ومن ثم يمكن الافتراض أن مدى إدراك أو اعتقاد الأفراد بأن لديهم ضبطا على البيئة يؤثر في دوافعهم للإنج از أو العمل، وبما أن أصحاب الضبط الداخلي مدركون أن لديهم سيطرة أكبر على البيئة من أصحاب الضبط الخارجي فمن المتوقع أن يظهروا دافعية أكبر للإنجاز.(٨)،أما أصحاب الضبط الخارجي فيعتقدون أنهم تحت رحمة الظروف وغير قادرين على السيطرة أو التحكم بالأحداث التي تمر به م.(٩) لذلك فهم يعزون الأخطاء إلى العمل الشاق للغاية لأنه ليس بإمكانهم أن يفعلوا شيئا لذلك يميلون إلى اختيار التحديات الأسهل ويستسلمون سريعا ويصبح لديهم إحساس بالعجز، وعدم القدرة على تبادل العواطف مع الآخرين، مما يجعلهم أكثر شعورا بالضعف والعجز وأكثر يأسا، وأقل ثقة بالنفس ولا يشعرون بتحمل المسؤولية.(١٠)

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي اهتمت بدراسة كل من التفاؤل والتشاؤم، وكذلك مركز الضبط، إلا أن الدراسات التي حاولت الربط بينهما قليلة على حد علم الباحث، وهذا ما قد يفسره حداثة مفهومي التفاؤل والتشاؤم، ومن الدراسات التي ربطت بينهما، والتي توصلت إلى وجود علا قة بين التفاؤل و مركز الضبط الداخلي، والتشاؤم ومركز الضبط الخارجي نجد : **مجدي محمد الدسوقي** " (**٢٠٠٧**)(١١)، "**أحمد عبد الخالق** " (**٢٠٠٠**)(٧)، "**هشام مخيمر وحسن عبد المعطي** " (**٢٠٠٠**)(٣)، في حين توصلت دراسة "**إسماعيل أحمد السيد**" (**٢٠٠١**)(١٢)، إلى عدم وجود علاقة بين التفاؤل ومركز الضبط الداخلي، كما دلت على وجود علاقة بين

التشاؤم ومركز الضبط الخارجي، أما دراسة "**ديمبر وآخرون**"(**١٩٨٩**) **Dember et al** أظهرت النتائج، أن التفاؤل يرتبط سلبيا بمركز الضبط، وأن التشاؤم يرتبط إيجابيا بمركز الضبط.(١٣)

ومما لا شك فيه أن الفرد المتفائل والمتشائم يعيش في بيئة اجتماعية تتعارض فيها طموحات والمواقف، وهذا ما يشكل ضغطا نفسيا والذي يعتبر ظاهرة من الظواهر الحياتية الموجودة في كل مجالات الحياة، وتمس كل الشرائح الاجتماعية،حيث أن الطلبة الجامعيين ليسوا بمنأى عن هذه الضغوط والتي تتمثل في مواجهة الامتحانات تسيير العلاقة مع الزملاء والأساتذة، والمنافسة من أجل النجاح والمشكلات العاطفية، بالإضافة إلى البيئة الجامعية وما يحكمها من قوانين تنظمها والتطلعات المستقبلية كلها تشكل ضغوط نفسية للمتفائل أو للمتشائم، وعليه يمكن القول أن ظاهرة الضغوط النفسية أصبحت جزءا من حياتنا اليومية، وأن قدرا من الضغط، قد يكون مطلوبا لأداء مهامنا بنجاح شرط ألا يفوق قدراتنا في الاستجابة لأنه يساعدنا على توظيف أفضل لجميع إمكانياتنا لتحقيق التكيف اللازم، ويذكر "**آلان**"(**١٩٨٣**) **Allen** إلى أن تعرض الفرد للم واقف الضاغطة قد يكون له تأثير إيجابي في تحقيق أهدافه، وقد يكون له تأثير سلبي يعجز الفرد عن تحقيق أهدافه .(١٤) لكن المشكل لا يمكن في الضغوط النفسية أو المواقف الضاغطة في حد ذاتها وإنما يكمن في كيفية التعامل معها، فلكل فرد أسلوبه في التعامل مع الضغوط النفسية والتغلب عليها، وهذا ما يعرف بأساليب التعامل مع الضغوط النفسية، والتي يصفها كل من "**كارفر ووانتورب**"(**١٩٨٩**) **Carver & Wentraub** بأنها:" ما يبدله الفرد من جهود في التعامل مع المواقف والأحداث الضاغطة، والتي يعبر عنها بمجموعة من الأنشطة التي يسعى من خلالها تحمل أو التقليل من آثار الضغط".(١٥)

ويرى"**سيوارد**"(**١٩٩٩**) **Seaward** أن أساليب التعامل مع الضغط النفسي هي الطرائق التي يستخدمها الفرد عندما يعاني من الضغط النفسي في المواقف التي يعتقد أنها تفوق طاقاته و قدراته،بهدف التعايش مع الضغط النفسي الذي يتعرض له.(١٥)

وقد قام كل من "**لازروس وفولكمان**"(**١٩٨٠**) **Lazarus & Folkman** بالتميز بين نوعين من أساليب التعامل هما: أساليب التعامل التي ترتكز على المشكلة، و أساليب التعامل التي ترتكز على الانفعال، وتشير الأولى إلى محاولة الفرد للحصول على معلومات إضافية لحل المشكلة واتخاذ القرار بشكل معرفي فعال وتغيير الحدث الذي يؤدي إلى الضغط، أما الثانية فتركز على الأساليب السلوكية والمعرفية التي تهدف إلى التحكم في الضغط أو

التوتر الانفعالي ، الذي ينجم عن الموقف الضاغط باستخدام أساليب دفاعية مثل الإنكار والابتعاد عن الحدث وتجنب مسببات الضغط. (١٦)

وتختلف أساليب التعامل من فرد لآخر ومن موقف لآخر، وهذا يعتمد على الطاقة الشخصية للفرد والمهارات التي يمتلكها والتي تمكنه من إصدار الاستجابة الملائمة للموقف الذي يشكل ضغطا، حيث يشير كل من " **ويثنغتون وكسلر** "(١٩٩١) **Wethington & Kassler** إلى أن الأفراد يختلفون في الاستجابات للمواقف الضاغطة من حيث أساليب التعامل المستخدمة فهي تتضمن عوامل تتعلق بخصائص وسمات الشخصية المختلفة.(١٧)

أما فيما يخص العلاقة بين التفاؤل والتشاؤم و أساليب التعامل مع الضغوط النفسية فقد أشار "**روثمان وإزينكو**" **Rothmann& Essenko** (١٩٩٨)، إلى أن كل من التفاؤل والتشاؤم يؤثر على خبرات الأفراد عندما يواجهون المشكلات، وكذلك على أساليب التعامل معها، فعندما يكون الفرد متفائلا في مواجهته للمشكلة، فإن توقعه يكون إيجابيا، وذلك على العكس من المتشائم، كما أن التفاؤل يؤدي بالفرد إلى المواجهة الفعالة بعد تعرضه لتغيرات الحياة الرئيسية(١٨)، وهذا ما تأكد في دراسة "**أرمات وبلدوين**"(٢٠٠٨) **Armat & Baladwin** على أن الفرد المتفائل له القدرة على التعامل مع الضغوط النفسية ، وهذا ما أكدته **"دراسة محمد رجب"** (٢٠٠١)(١٩) وتوافق مع دراسة كل من **"مايسة شكري"** (١٩٩٩) (٢٠) ودراسة"**فونتين وآخرون**" (١٩٩٣) **Fontaine,K et al** (٢١)،وتؤكد الأدلة من الدراسات الميدانية فكرة أن المتفائلين والمتشائمين يتعاملون مع الضغوط بطرق مختلفة،حيث أن المتفائلين في تعاملهم مع الضغوط النفسية يكثرون من استخدام الأساليب التي تعد تكيفية ،وفعالة كتلك التي تركز على المشكلة ،و أنهم يبحثون عن الدعم و السند الا جتماعي،وذلك بخلاف المتشائمين الذين يستخدمون أساليب غير تكيفية مثل التجنب و لوم الذات ، والملاحظ مما استعرضناه من دراسات هو أننا لم نعثر على دراسة تناولت المتغيرات الثلاثة معا ، كما أن جل الدراسات ، التي درست العلاقة بين التفاؤل و التشاؤم و علاقتهما بكل من مركز الضبط و إستراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية تمت في مجتمعات غير مجتمعنا، وعليه نطرح التساؤلات التالية:

٠١- هل هناك علاقة بين التفاؤل و مركز الضبط الداخلي ؟

٠٢- هل هناك علاقة بين التشاؤم و مركز الضبط الخارجي؟

٠٣- هل توجد علاقة بين التفاؤل وأساليب التعامل مع الضغوط المركزة على المشكل؟

٠٤-هل توجد علاقة بين التشاؤم وأساليب التعامل مع الضغوط المركزة على الانفعال؟

فرضيات الدراسة :

٠١- توجد علاقة إرتباطية دالة بين التفاؤل و مركز الضبط الداخلي .

٠٢- توجد علاقة إرتباطية دالة بين التشاؤم و مركز الضبط الخارجي .

٠٣- توجد علاقة إرتباطية دالة بين التفاؤل وأساليب التعامل مع الضغوط المركزة على المشكل ،و التي تشمل ، حل المشكل ، والدعم الاجتماعي .

٠٤- توجد علاقة إرتباطية دالة بين التشاؤم وأساليب التعامل مع الضغوط المركزة على الانفعال ،و التي تشمل ، التجنب ،وإعادة التقييم الإيجابي،ولوم الذات.

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي افترضها الباحث، وهي كما يلي :

٠١- التعرف على علاقة التفاؤل بمركز الضبط الداخلي.

٠٢-التأكد من علاقة التشاؤم بمركز الضبط الخارجي.

٠٣- التأكد من أن التفاؤل يرتبط بأساليب التعامل مع الضغوط النفسية المركزة على المشكل بأبعاده (حل المشكل، والبحث عن الدعم الاجتماعي).

٠٤-التأكد من أن التشاؤم يرتبط بأساليب التعامل مع الضغوط النفسية المركزة على الانفعال بأبعاده (التجنب، إعادة التقييم المعرفي، لوم الذات).

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة الحالية في تناولها موضوعا علميا له أهميته في حياتنا الاجتماعية و النفسية، وهو: التفاؤل و التشاؤم وعلاقتهما بمركز الضبط وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية من خلال ما يلي:

٠١- كونه أحد البحوث القليلة على حد علم الباحث التي تناولت دراسة متغير التفاؤل و التشاؤم في مجتمعنا ، فضلا عن دراسته لشريحة مهمة من شرائح المجتمع ألا و هي شريحة الطلبة .

٠٢- تنبع أهمية الدراسة الحالية من كون أن الميول التشاؤمية يمكن أن تعيق تحقيق الرضا و السعادة في الحياة و تدفع للاستسلام، ومن هنا فإن دراسة التفاؤل و التشاؤم يشكل إحدى الخطوات الأساسية في تحديد الأفراد الذين يمكن أن تقدم لهم المساعدة ، مما قد يفيد المرشدين و الأخصائيين العاملين في مجال الصحة النفسية .

٠٣- انطلاقا مما تقدم تكمن أهمية البحث في ظل ما يتميز به المجتمع الجزائري من عادات و تقاليد و ما يتعرض له من مؤثرات عصرية ، و التي باتت ظاهرة للعيان و ما تفرضه على الشباب و منهم الطلبة بصفة خاصة من أنماط حياة جديدة و طموحات مستقبلية

٤ ٠ – تكمن أهمية الدراسة الحالية في تناولها لأحد الموضوعات البحثية ذات الأهمية في حياتنا الاجتماعية و النفسية و هو التفاؤل و التشاؤم و علاقته بمركز الضبط (ا لداخلي – الخارجي) وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية و التعرف على دورهما في المجتمع ، الاستفادة من هذه الدراسة في تصميم برامج إرشادية نفسية موجهة للطلبة الجامعيين بغرض تنمية سمة التفاؤل لديهم .

تحديد المفاهيم :

التفاؤل Optimisme : يعرف (١٩٨٥) **Scheier & carver** التفاؤل بأنه : " **النظرة الإيجابية والإقبال على الحياة، والاعتقاد بإمكانية تحقيق الرغبات في المستقبل، فضلا على الاعتقاد باحتمال حدوث الخير أو الجانب الجيد من الأشياء ، بدلا من حدوث الشر أو الجانب السيئ**" .(٢٠).

ويعرف الباحث التفاؤل نظريا بأنه توقع الفرد بأن أمورا إيجابية سوف تحدث له ، و يستبعد الأمور السلبية، أنه بذل قصارى جهده في سبيل تحقيقه،وهذا لاعتقاده بأن الأمور سوف تكون في صالحه ، أما إجرائيا فهو الدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس التفاؤل و التشاؤم المستخدم في الدراسة الحالية .

التشاؤم Pessimisme : يعرفه" **بدر محمد الأنصاري**" (**١٩٩٨**) بأنه : " **توقع سلبي للأحداث القادمة ، تجعل الفرد ينتظر حدوث الأسوأ ويتوقع الشر و الفشل و خيبة الأمل و يستبعد ما خلا ذلك إلى حد بعيد** (٢٣).

ويعرفه الباحث نظريا بأنه توقع الفرد العام لوقوع أحداث سلبية في المستقبل بدل حدوث أحداث إيجابية وهو لا يقوم ببذل الجهود في سبيل تحقيق أهدافه لاعتقاده بأن الفشل سيكون حليفه ، ويعرفه الباحث إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس التفاؤل و التشاؤم المستخدم في الدراسة الحالية.

مركز الضبط locus of control: يعرفه (١٩٦٦)**Rotter** بأنه :"**اختلاف الأفراد في تعميم توقعاتهم حول مصادر التعزيز فيعتقد الأفراد ذو الضبط الداخلي أن التدعيمات التي تحدث في حياتهم تعود إلى سلوكهم و قدراتهم بعكس الأفراد ذوي الضبط الخارجي الذين يعتقدون أن التدعيمات والمكافآت في حياتهم تسيطر عليها قوى خارجية كالحظ و الصدفة و القضاء و القدر** .(٢٤).

ويعرفه الباحث نظريا بأن مركز الضبط (داخلي – خارجي) بأنه قيام الشخص بنسب إنجازاته و نجاحاته أو فشله و إخفاقاته إلى قدراته و جهوده المبذولة من طرفه و ما يتخذه من قرارات ،في حين أن مركز الضبط الخارجي

يقوم بنسب نجاحاته أو فشله و إخفاقاته إلى عوام ل خارجية كالصدفة و الحظ و القدر ، ويعرفه الباحث إجرائيا بالدرجة التي يحصل عليها الطالب على مقياس مركز الضبط (داخلي –خارجي) المستخدم في الدراسة الحالية .

١-٥-٤- أساليب التعامل مع الضغوط : يعرف كل من"(١٩٨٤) **Lazarus & Folkman** بأنها:"**ذلك التغيير المستمر في المجهودات المعرفية، والسلوكية من أجل إدارة المطالب الداخلية، والخارجية التي يعتبرها الفرد أنها ترهقه أو تفوق إمكاناته**".(٢٢)

ويعرفها الباحثتان بأنها تلك الأساليب التي يتعامل بها الفرد مع الأحداث التي تسبب له ضغوط التي تتوقف مقوماتها الإيجابية و السلبية نحو المشكل أو نحو الانفعال طبقا لقدرات الفرد واعتقاداته ومهاراته في كيفية مواجهة تلك الضغوط ، وأما التعريف الإجرائي الذي يقدمه الباحث لأساليب التعامل في الدراسة الحالية فهو الدرجة التي يحصل عليها الطلبة من خلال إجاباتهم على عبارات مقياس أساليب مواجهة الضغوط المستخدم في هذه الدراسة .

المنهج المتبع في الدراسة : يعتبر المنهج المتبع في البحث العلمي من أساسيات أي بحث علمي ، حيث في ضوءه تتحدد مدى مصداقية نتائج البحث، و المنهج هو مجموعة من الإجراءات التي يتبعها الباحث لل وصول إلى النتيجة،و قد اتبع الباحث المنهج الوصفي الإرتباطي لأنه الأنسب للدراسة.

حدود الدراسة :

المجال المكاني : تمت الدراسة هذه الدراسة بكل من جامعة الجزائر ٢، وجامعة بالبليدة (القطب الجامعي العفرون)،و جامعة يحي فارس بالمدية.

المجال الزمني : تم إجراء الدراسة في الموسم الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ .

المجال البشري : تم إجراء الدراسة على عينة من الطلبة في المرحلة الجامعية .

عينة الدراسة : يتكون المجتمع الأصلي من طلبة الجامعات الذي يقدر عددهم على المستوى الوطني بحوالي ١.٤ مليون طالب وطالبة، وقد اقتصرت الدراسة الحالية على ثلاث جامعات، وهي جامعة الجزائر ٢، وجامعة البليدة (القطب الجامعي العفرون)، وجامعة يحي فارس بالمدية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل عرضي اختياري ، أي أن أفراد البحث هم من أرادوا أن يكون ضمن عينة البحث، وهذا ما يضفي نوعا من المصداقية على المعطيات المجمعة، وقد بلغ عدد النسخ الموزعة ٢٢٠، تم استبعاد (٥٦) منها، (٣٢) لاعتبارات قياسية والتي ستوضح فيما بعد، (٢٤) لنقص البيانات أو لنمطية الإجابات المقدمة، وعليه فقد بلغت العينة النهائية (١٦٢) طالب وطالبة من الجامعات الثلاث ومن مختلف المستويات الدراسية أي من ال سنة الأولى إلى طلبة دراسات عليا ، بواقع (٩٨) طالبة، و (٦٤)

طالب، وقد تم تطبيق الاختيار بصفة جامعية أو فردية، أي أننا كنا نجمع المبحوثين في قسم والنطبق عليهم، وأحيانا أخرى نقوم بالتطبيق الفردي و استغرق التطبيق من ٢٠ إلى ٤٠ دقيقة، والجدول التالي يبين توزيع المبحوثين حسب الجامعات والجنس.

الجدول رقم (٠١): يبين توزيع أفراد العينة حسب الجامعة والجنس

الرقم	الجامعة / الجنس	جامعة الجزائر (٠٢)		جامعة البليدة		جامعة المدية		المجموع العينة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
٠١	ذكور	٢١	%١٢.٩٦	٢٤	%١٤.٨٢	١٩	%١١.٧٣	٦٤	%٣٩.٥١
٠٢	الإناث	٣٧	%٢٢.٨٤	٢٩	%١٧.٩٠	٣٢	%١٩.٧٥	٩٨	%٦٠.٤٩
٠٣	مجموع العينة	٥٨	%٣٥.٨٠	٥٣	%٣٢.٧٢	٥١	%٣١.٤٨	١٦٢	%١٠٠
٠٤	مجموع النسب		%١٠٠		%١٠٠		%١٠٠		

نلاحظ من الجدول (٠١) أن هناك تناسق في العينة من حيث التمثيل،حيث كان عدد المبحوثين (١٦٢) طالب وطالبة،بواقع (٦٤) طالب بنسبة تمثيل تقدر بـ(٣٩.٥١%) من العينة الكلية، في بلغ عدد الإناث المبحوثات (٩٨) بنسبة تمثيل تقدر بـ (٦٠.٤٩%)،وقد كان عدد الطلبة المبحوثين من جامعة الجزائر٠٢ (٥٨) بنسبة تمثيل تقدر بـ(٣٥.٨٠%)، حيث كان عدد الذكور(٢١) بنسبة (١٢.٩٦%)، أما عدد الإناث فكان(٣٧) بنسبة تقدر بـ(٢٢.٨٤%)،أما جامعة البليدة فكان عدد المبحوثين (٥٣) طالب وطالبة بنسبةتمثيل تقدر بـ (٣٢.٧٢%) من العينة الكلية، حيث بلغ عدد الذكور (٢٤)طالب بنسبة (١٤.٨٢%)، أما عدد الإناث فبلغ (٢٩) بنسبة تمثيل (١٧.٩٠%) من عينة الدراسة الكلية، كما بلغ عدد المبحوثين من جامعة المدية (٥١) طالب وطالبة بنسبة تمثيل بلغت (٣١.٤٨%)، وكان عدد الذكور(١٩) بنسبة تمثيل تقدر بـ (١١.٧٣%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الإناث(٣٢) بنسبة تمثيل قدرة بـ(١٩.٧٥%).

الأدوات المستخدمة في الدراسة : استخدم الباحث ثلاث أدوات تتمثل فيما يلي :

مقياس التفاؤل والتشاؤم : أعده (**١٩٨٩**) **Dember et al.** لقياس التفاؤل والتشاؤم، و قد قام بترجمته و تقنينه على البيئة العربية "**مجدي محمد الدسوقي**" (**٢٠٠١**) ويتكون المقياس من (٥٦) عبارة تشمل (١٨) عبارة لقياس التفاؤل، ومثلها لقياس التشاؤم إلى جانب (٢٠) عبارة مكررة بصيغ أخرى لكي يتم إخفاء الغرض من المقياس، ولإعداد المقياس في صورته العربية قام "**مجدي محمد الدسوقي**" (**٢٠٠٢**) بترجمة عباراته وقد كان حريصا على أن تتم الترجمة إلى اللغة العربية بأكبر درجة من درجات الحياد والموضوعية بحيث لا يتغير المعنى بأي حال من

الأحوال، وكما ذكرنا سابقا أن المقياس يحتوي على مقياسين فرعيين لقياس التفاؤل و التشاؤم ولذلك فإن هناك عبارات تدل على التفاؤل وأخرى على التشاؤم و هي :

. العبارات التي تمثل المقياس الفرعي للتفاؤل هي :٧- ١١ – ١٢ – ١٥ -١٧ – ١٩ – ٢١ – ٢٣ – ٢٨ – ٢٩ – ٣٣ – ٣٧ – ٤٣ – ٤٦ – ٤٧ – ٥٢ – ٥٦ .

. العبارات التي تمثل المقياس الفرعي للتشاؤم هي : ٢- ٤ – ٥ – ٨ – ١٠ – ١٤ ٢٠ – ٢٦ – ٣١ – ٣٤ – ٣٦ – ٣٩ – ٤٢ – ٤٤ – ٤٩ – ٥١ – ٥٤ ، ووضعت لهذه الاستجابات أوزان متدرجة كالآتي أوافق تماما (٤)، أوافق (٣)، لا أوافق (٢)، لا أوافق مطلقا (١)، ويستخدم الجمع الجبري في حساب الدرجة الكلية التي يحصل عليها المفحوص على كل مقياس فرعي على حدة، وحيث إن عبارات كل مقياس (١٨)، والاختيارات هي أربعة اختيارات فتكون الدرجة الدنيا (١٨)، والدرجة العليا (٧٢).

الخصائص السيكومترية للمقياس : قام "مجدي الدسوقي" بحساب صدق المقياس على عينة بلغت (١٠٠٠) فردا من الجنسين، حيث قام بحساب الصدق التلازمي على ثلاث فئات (طلاب المرحلة الثانوية، طلاب الجامعة، راشدون)، حيث قدر الصدق التلازمي لدى فئة طلاب الثانوية بـ (٠.٦٢) بالنسبة لمقياس التفاؤل، و (٠.٦١) على مقياس التشاؤم، أما فيما يخص طلبة الجامعة فقد أظهرت النتائج على مقياس التفاؤل فيما يخص الصدق التلازمي(٠.٥٩)، وعلى مقياس التشاؤم (٠.٥٣) وبالنسبة للراشدين فقد دلت النتائج على مقياس التفاؤل حصولهم على صدق تلازمي قدر بـ(٠.٦٠) و(٠.٦١) على مقياس التشاؤم، وقد كانت جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠.٠١)، كما قام بحساب صدق المقياس بحساب صدق الاتساق الداخلي للبند مع المقياس ككل مع العينات الثلاثة، وقد تراوح صدق الاتساق الداخلي مابين (٠.٧٨) و(٠.٢٣)، وكانت كلها دالة عند مستوى (٠.٠١)، أما فيما يخص ثبات المقياس، فقد استخدم طريقة التطبيق وإعادة ال تطبيق على نفس العينة بفاصل زمني قدره (٢١) يوما، باستعمال معامل الارتباط بيرسون، وألفا كرونباخ، وقدر الثبات بمعامل الارتباط بيرسون بالنسبة لعينة طلاب الثانوية على مقياس التفاؤل بـ (٠.٧٦)، وعلى مقياس التشاؤم بـ(٠.٦٩)، و بـ(٠.٦٩) على مقياس التفاؤل، و (٠.٧١) بالنسبة لفئة طلاب الجامعة، وبالنسبة لعينة الراشدين فقدر الثبات على مقياس التفاؤل بـ(٠.٧٢)، وبـ(٠.٦٦) على مقياس التشاؤم، وكانت كلها دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وفيما يخص الثبات بحساب معامل الارتباط ألفا كرونباخ، فقد أظهرت النتائج الثبات بلغ (٠.٩٢) على مقياس التفاؤل، وعلى (٠.٩٠) على مقياس التشاؤم بالنسبة لعينة طلاب الثانوية، أما فيما يخص طلاب الجامعة فقد بلغ الثبات على مقياس التفاؤل

(٠.٨٨)، و(٠.٩١) على مقياس التشاؤم، أما عينة الراشدين دلت على ثبات قدر بـ (٠.٩١) على مقياس التفاؤل، و(٠.٨٩) على مقياس التشاؤم، كما كانت النتائج كلها دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١).(١١)

الخصائص السيكومترية للمقياس في الدراسة الحالية : يرى الباحث، من الضرورة إعادة التحقق من صلاحية المقياس، وخاصة وأن هذا المقياس يطبق لأول مرة في الجزائر على حد علم الباحث وقد قام بعدة خطوات يمكن تلخيصها فيما يلي:

صدق المحتوى عن طريق المحكمين : كان الهدف منه هو معرفة مدى دقة العبارات المقياس، وهل هي تقيس ما وضعت لقياسه وتم ذلك بعرضه على مجموعة من الأساتذة المحكمين (٠٨) والذين أبدو ملاحظاتهم على المقياس، وقد تم في هذه الخطوة حساب نسبة إتفاق المحكمين بالنسبة للمقاييس الفرعية، وعدلت بعض العبارات، وقد بلغت نسبة إتفاق المحكمين بين (٦٢.٥%) و (١٠٠%)

صدق المقياس: تم حساب صدق المقياس بحساب صدق الاتساق الداخلي، وذلك بحساب صدق البند مع البنود الأخرى، حيث بلغ بالنسبة للمقياس الفرعي للتفاؤل (٠.٨٠) كحد أعلى، و (٠.٢٩) كحد أدنى، وفيما يخص المقياس الفرعي للتشاؤم، فقد بلغ (٠.٧١) كحد أعلى و (٠.٣١) كحد أدنى، وقد كانت جميع بنود المقياسين دالة عند (٠.٠١)، و(٠.٠٥).

ثبات المقياس: قام الباحث بحساب ثبات المقياس عن طريق التطبيق وإعادة التطبيق بفاصل زمني قدره (١٥) على عينة بلغت (٨٤) طالب و طالبة من جامعة الجزائر ٠٢، و قد بلغ الثبات بالنسبة لمقياس التفاؤل بحساب بطريقة "ألفا كرونباخ (٠.٩٧)، أما فيما يخص المقياس الفرعي للتشاؤم فبلغ معامل الثبات (٠.٩٥) ، و هو ثبات عالي يدل على صلاحية المقياسين المستعملين، كما تم حساب ثبات المقياس بمعامل بيرس ون، حيث قدر الثبات بـ (٠.٩٧) بالنسبة لمقياس التفاؤل، وبـ (٠.٩٥) بالنسبة لمقياس التشاؤم، وكل النتائج المتوصل إليها دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

مقياس مركز الضبط : هو مقياس لـ **Rotter**، و قام بتعريبه و تقنينه على البيئة العربية **"علاء الدين كفافي" (١٩٨٢)**،حيث يتكون المقياس من (٢٩) بندا ذات الاختيار الإجباري، حيث يعرض كل بند حالتين أو حادثتين من الأحداث التي تقع عادة في المجتمع ويطلب من المفحوص اختيار لحادثة (أ) أو (ب) التي يرى أنها تناسب اعتقاده أكثر، وتشير (٢٣) فقرة إلى اتجاهات داخلية – خارجية نحو مصادر ا لتعزيز، أما (٠٦) فقرات الباقية فهي فقرات دخيلة وضعت حتى لا يكتشف المفحوص هدف المقياس، فهي وضعت للتمويه ولتقليل ظهور الاستعدادات

للاستجابة بصورة معينة مثل الاستجابة المتطرفة، أو الاستجابة المستحسنة اجتماعيا أو استجابة عدم الاكتراث، وعلى المفحوص أن يقرأ العلبتين معا، ثم يختار منها ما يتفق ووجهة نظره . (٢٦)

وفيما يخص الدرجات يعطي للمبحوث درجة ١ للعبارة (أ) التي تعبر عن الضبط الداخلي،في الفقرات : ٢- ٦- ٧- ٩- ١٦- ١٧- ١٨- ٢٠- ٢١- ٢٣- ٢٥- ٢٩- كما يعط درجة ١ للعبارة (ب) التي تعبر عن الضبط الخارجي الواردة في الفقرات: ٣ – ٤ – ٥ – ١٠ – ١١ – ١٢ – ١٣ – ١٥ – ٢٢ – ٢٣ – ٢٥ ٢٩، كما يتم إلغاء البنود الحيادية السنة التي وضعت خصيصا للتمويه، حتى لا يكتشف الهدف من المقياس وتمل الفقرات : ١ – ٨ – ١٤ – ١٩ – ٢٤ – ٢٧، و يمنح المبحوث درجة واحدة (٠١) إذا اختار الفقرة التي تعبر عن الاتجاه الخارجي، بينما يمنح صفرا(٠) عن الفقرة التي تعبر عن الاتجاه الخارجي، ومدى الدرجات على هذا المقياس هي من ٠ إلى ٢٣، ويصنف المبحوثين على هذا المقياس إلى فئتين، الأولى تضم ذوي مركز الضبط الداخلي ، وهم الذين يحصلون على درجات تتراوح ما بين (٠ إلى ٠٦) درجات، والفئة الثانية تضم ذوي الضبط الخارجي وهم الذين يحصلون على درجات مرتفعة تتراوح، ما بين (١٠ إلى ٢٣) درجة، أما الذين يحصلون على درجات تتراوح مابين (٠٧ إلى ٠٩) فلا يدخلون في عملية القياس .(٢٧)

الخصائص السيكومترية للمقياس : هو مقياس تم تكييفه من "**طرف علاء الدين كفافي**" (**١٩٨٢**) واعتمدنا على تكييف هذا الأخير باعتباره صالحا للبيئة العربية، وقد قام هذا الأخير بحساب الصدق الذاتي للمقياس على عينة عددها (١٠٦) طالب وطالبة ويلغ الصدق الذاتي (٠.٧٨)، كما تم حساب معامل ثبات المقياس في البيئة العربية من طرف "**سيد عبد الله**" (**٢٠٠٠**) بطريقة تطبيق الاختبار، وإعادة التطبيق على عينيتين الأولى من الذكور، والثانية من الإناث، فوجد معامل الثبات يساوي (٠.٨٧) عند الذكور و (٠.٨٣) عند الإناث. (٢٦)

الخصائص السيكومترية في الدراسة الحالية :

صدق المقياس : قام البحث بحساب صدق المقياس عن طريق حساب صدق الاتساق الداخلي للبند مع البنود الأخرى المكونة للمقياس، وهذا على نفس العينة المقدرة بـ (٨٤) طالب وطالبة، وباستعمال معامل الارتباط بيرسون، حيث تراوح صدق الاتساق الداخلي للبنود بين (٠.٢٨) كحد أعلى، و(٠.٧٧) كحد أعلى.

ثبات المقياس : تم حساب ثبات المقياس عن طريق التطبيق و إعادة التطبيق بفاصل زمني قدره (١٥) يوما على نفس العينة و المقدرة بـ (٨٤) طالب و طالبة، و قد بلغ ثبات المقياس باستعمال معادلة "ألفا كرونباخ " بـ (٠.٩٥)،

كما تم حساب ثبات المقياس باستعمال معامل الارتباط "بيرسون" وبلغ (٠.٩٥)، وهو دال عند مستوى دلالة(٠.٠١).

مقياس أساليب التعامل مع الضغوط النفسية : قامت"**بولهان وآخرون**" (**١٩٩٤**) **Paulhan et al** بتكييف نسخة"**فيتالينو وآخرون**"**Vitaliano et al** المتكونة من (٤٢) بندا وكانت النتيجة استبقاء (٢٩) بندا وقد تضمنت خطوات التكيف ترجمة السلم من طرف مخبر اللغات بجامعة **Bordeaux**، ثم تطبيقه على مجموعة تضم (٥٠١) راشد بين طلاب وعاملين من الجنسين (١٧٢ رجلا، ٣٢٩ امرأة) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ و ٣٥ سنة بإتباع نفس التعليمة، وقد كشفت نتائج التحليل العاملي على أنه هناك بنود الاختبار تأخذ بعين الاعتبار محور عام للمواجهة الذي يضم أساليب التعامل المركزة حول المشكل وأخرى حول الانفعال ،وهي: (حل المشكل. التجنب. البحث عن السند الاجتماعي. إعادة التقييم الإيجابي.تأنيب الذات).

وينقسم المقياس إلى محوران أساسيان وهما : **التعامل المركز على المشكل وتضم** : (أساليب حل المشكل : تتكون من (٠٨) بنود وهي: ١ – ٤ – ٦ – ١٣– ١٦ – ١٨ ٢٤ – ٢٧)، و(أساليب التعامل بالبحث عن الدعم الاجتماعي : تضم (٠٥) بنود وهي : ٥ – ١٠– ١٥– ٢١ – ٢٣.)، و أساليب التعامل المركز على الانفعال: (أساليب التجنب: تضم (٠٧) بنود هي: ٧ – ٨ – ١١ – ١٧ – ١٩ – ٢٢ – ٢٥.) (أساليب إعادة التقييم الإيجابي، وتضم (٠٥) بنود وهي: ٢ –٥ –٩– ١٢ – ٢٨.) (أساليب تأنيب الذات : وتضم (٠٤) بنود هي: ٤ – ٢٠ – ٢٦ – ٢٩.)، كما أنه يتم تنقيط وفق مسلم متدرج من (١-٤)، لا(٠١)نقطة واحدة، تقريبا لا(٠٢) نقطتين،(٠٣) نقاط على تقريبا نعم، نعم (٠٤)نقاط، وهو تنقيط معتمد في جميع البنود ما عدا البند (١٥) الذي يكون تنقيطه بعكس البنود الأخرى أي (٤) إلى (١). (٢٧)

الخصائص السيكومترية للمقياس :أظهر المقياس في صورته المكيفة على المجتمع الفرنسي حسب (**١٩٩٤**) **Paulhan et al** بواسطة التحليل العاملي للمكونات الأساسية النتائج التالية : عامل عام يضم ضمنه أساليب خاصة بالتعامل المركزة على المشكل والمواجهة المركزة على الانفعال بنسبة تشبع ١٢ %، و من جهة أخرى أظه ر التحليل العاملي بواسطة طريقة فاريمكس وجود خمسة أبعاد نوعية لأساليب التعامل تصل نسبة التشبع إلى ٣٥ % من التباين العام، ويتعلق الأمر بالأبعاد التالية : . حل المشكل ٩.٤ % . التجنب ٧.٥ % . البحث عن السند الاجتماعي ٦.٥ % . إعادة التقييم الايجابي ٥.٩ % . لوم الذات ٥.٧ %.

أما في الجزائر، فقد قامت الباحثة **"شهرزاد بوشدوب" (٢٠٠٩)** في إطار إعدادها لرسالة الماجستير بترجمة المقياس وعرض صورة أولية على خمسة محكمين من أستاذة علم النفس وعلوم التربية بجامعة الجزائر ٠٢، بغرض تحديد مدى تكافؤ معنى البند في اللغتين، وقد وافق الأستاذة على أن الترجمة صحيحة وسليمة، أما فيما يخص الاتساق الداخلي فقد قدرت قيمة معامل الارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية للمقياس والدرجة في المقياس الفرعي لأساليب التعامل المركزة على المشكل بـ (٠.٨٠)، والارتباط بين الدرجة الكلية للمقياس والدرجة في المقياس الفرعي لأساليب التعامل المركزة على الانفعال بـ (٠.٨٢) مما يدل على صدق المقياس، كما تم حساب الثبات على عينة قوامها (٤٧) طالب وذلك بطريقة إعادة الاختبار بحيث قدرت قيمة معامل بيرسون بين درجات التطبيق الأول والثاني بـ (٠.٩٠) مما يعكس ثبات قوي للمقياس. (٢٧)

الخصائص السيكومترية في الدراسة الحالية :

صدق المقياس : تم حساب صدق المقياس عن طريق الصدق الاتساق الداخلي للمقياس بطريقتين هما : الصدق الداخلي لكل بعد من أبعاد المقياس ، كما تم كذلك حساب صدق الاتساق الداخلي للمقياس ككل، حيث بلغ صدق الاتساق الداخلي لبعد أساليب التعامل عن طريق حل المشكل مابين (٠.٧٦) كحد أعلى،و (٠.٥٤) كحد أدنى .و كانت معظم البنود التي يشملها البعد دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وفيما يخص البحث عن الدعم الاجتماعي فقدر صدق الاتساق الداخلي لبنوده مابين (٠.٤٣، و٠.٦٧)، وكانت دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، أما أساليب التعامل المركزة على الانفعال، فبلغ صدق الاتساق الداخلي للتجنب بين (٠.٥٥، و٠.٧٦)، و(٠.٣٥، و ٠.٧٠) لإعادة التقييم الإيجابي، وبخصوص لوم الذات فتراوح صدق الاتساق الداخلي للبنود (٠٤) الممثلة لهدا الأسلوب ما بين (٠.٤٤، و ٠.٧)،وهي دال عند مستوى (٠.٠١). كما أظهر صدق الاتساق الداخلي لبنود المقياس الكلي صدق مرتفعا ، حيث تراوح مابين (٠.٣١)، و (٠.٧٠)، وهو دال عند مستوى الدلالة(٠.٠١).

ثبات المقياس: قام الباحث بحساب على عينة بلغت (٨٤)طالب وطالبه بفاصل زمني قدره (١٥)يوما، حيث قدر الثبات للمقياس ككل بـ(٠.٨٧)باستعمال معامل بيرسون، و(٠.٥٧) باستعمال معامل ألفا كرونباخ، كما تم حساب ثبات كل بعد من الأبعاد، حيث بلغ الثبات لبعد حل المشكل باستعمال بيرسون (٠.٩٣)، و (٠.٨٣)باستعمال ألفاكرونباخ، أما أسلوب البحث عن الدعم الاجتماعي فقد بلغ الثبات ببيرسون (٠.٩١)، و (٠.٥٨)بألفاكرونباخ، وبخصوص بعد التجنب فبلغ معامل الثبات باستعمال بيرسون (٠.٩٧)، و(٠.٧٨) باستعمال ألفاكرونباخ، كما بلغ

الثبات باستعمال بيرسون لبعد إعادة التقييم الإيجابي (٠.٩٦)، و(٠.٤٤) باستعمال ألفاكرونباخ، أما بعد لوم الذات، فبلغ الثبات (٠.٩٤) ببيرسون، و (٠.٤٧) باستعمال معامل ألفا كرونباخ، وكانت كلها دالة عند مستوى الدلالة(٠.٠١).

التقنيات الإحصائية المستعملة في الدراسة : تم استعمال في هذه الدراسة عدة تقنيات إحصائية سوف نوردها كما يلي : التكرارات. المتوسطات الحسابية.الانحرافات المعيارية. اختبار T-test. معامل الانحدار الجزئي. معامل بيرسون . معامل الارتباط المتعدد.

عرض وتحليل و مناقشة النتائج : بعد قيام الباحث بتطبيق المقاييس المستخدمة في الدراسة على عينة من طلبة الجامعة بغية التوصل إلى نتائج تثبت الفرضيات المقترحة أو تدحضها، وعليه فقد توصل الباحث إلى نتائج، و التي سوف نوردها تباعا.

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الأولى:لفحص ودراسة الفرضية الأولى التي مفادها "توجد علاقة بين التفاؤل ومركز الضبط الداخلي"، حيث تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون، والتي يمكن تمثيلها في الجدول التالي :

جدول رقم (٠٢) : يبين العلاقة بين التفاؤل و مركز الضبط الداخلي

	مركز الضبط الداخلي	مستوى الدلالة	القرار
التفاؤل	-٠.٨٤	٠.٠١	دال

نلاحظ في الجدول (٠٢) أن هناك علاقة سالبة بين التفاؤل و مركز الضبط الداخلي قدرت بـ (-٠.٨٤)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، حيث تدل هذه النتيجة على أنه كلما زادت درجات الفرد على التفاؤل ، نقص اعتقاد الفرد في الضبط الداخلي، بمعنى تفسير نتائج سلوكه بعوامل خارجية وبالتالي عدم مسؤوليته عليه.

وتتفق هذه النتيجة مع كل من، "**مجدي محمد الدسوقي**"(٢٠٠٧)،**إسماعيل أحمد** (٢٠٠١)، **و هشام مخيمر ومحمد عبد المعطي** (٢٠٠٠)، **وأحمد عبد الخالق** (٢٠٠٠).في شقها الأول بوجود علاقة بين التفاؤل ومركز الضبط الداخلي، في حين تختلف في نوعية العلاقة، باعتبار أن الدراسة الحالية كشفت عن علاقة سلبية، في حين كانت العلاقة موجبة في الدراسات سابقة الذكر، أي أنه كلما ارتفع التفاؤل زاد اعتقاد الفرد في الضبط الداخلي وكلما قل التفاؤل قل الاعتقاد في الضبط الداخلي.

وعليه تعتبر النتيجة المتوصل إليها مخالفة إلى حد كبير، حيث أنه كلما كان الفرد يدرك الأشياء من حوله بطريقة إيجابية ويتوقع النجاح دائما كلما كان يميل إلى تحمل مسؤولية أفعاله.

ويرى الباحث أنه يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال ما يرا ه أن عملية نمو وتطبيق مفهوم الضبط قد خضع على مر السنين إلى تركيز ثقافي اجتماعي غربي،والذي يعتبر فيه الحصول أو الاتصاف بالضبط الشخصي على المواقف والأحداث هو أفضل السيناريوهات ،ويضيف أن الثقافة الغربية والتي ظهر فيها ونما مفهوم الضبط الداخلي، دائما تعطي قيمة مرتفعة للاستقلال الشخصي، وقد أثرت هذه القيم في نمو مفهوم مركز الضبط، وبالتالي فإن التركيز المستمر داخل مجال علم النفس على الضبط الشخصي يوازي انشغال المجتمع الغربي بالاستقلالية .

ويظهر هذا التحيز في تأكيدات "**ليفكورت**"(١٩٨٢)**Lefcourt** الذي يرى أن الإنسان يجب أن يكون أكثر تأثيرا وأكثر قدرة على أن يدرك نفسه بوصفه المحدد لقدره إذا ما أراد أن يعيش في سلام مستريحا مع نفسه .

كما يلاحظ أن مختلف الدراسات النفسية منذ أن ظهر مفهوم مركز الضبط الداخلي، توصلت إلى شبه إجماع على أن الاعتقادات في الضبط الداخلي، و هذه الدراسات تدعم الفكر الغربي، وكما هو معلوم على حساب اعتقاد الباحث أن مختلف النظريات تتأثر بالعوامل الثقافي، والقيم والمعتقدات السائدة، وبالتالي فإن ذوي المستوى المرتفع اجتماعيا واقتصاديا هم أصحاب السلطة والقرار وبالتالي فإن الفرد البسيط لا يستطيع أن يسلك اتجاها داخليا ما دام أنه يعاني اقتصاديا وهو بعيد كل البعد عن صنع القرار.

وهذا ما ذهب إليه "**ماركس**"(١٩٩٨)**Marks** باعتبار مركز الضبط الداخلي يعكس ديموغرافية المجتمع الأمريكي بمعنى يتم ظهور الضبط الداخلي، والإعلان عنه بطريقة أكثر لدى الأغلبية، مثل الأ مريكيين من أصل أوروبي، وأعضاء المستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع، عكس ما يحدث لدى جماعات الأقلية، والتي يتصف أفرادها بالضبط الخارجي، وترجع هذه الاختلافات حسب "**ليفكورت**"(١٩٨٢)**Lefcourt** بين هذه الجماعات والجماعة الأميركية من أصل أوروبي إلى مدى توافر الفرص لكل جماعة من هذه الجماعات . (٢٨)

وعليه يرى الباحث أن التأثيرات الثقافية التي يحملها مركز الضبط الداخلي لا تتماشى مع ثقافتنا باعتبار الشرخ الثقافي بين تلك المجتمعات الغربية ومجتمع نا المحلي، رغم أن البعض يقول أن المجتمع الجزائري متشبع بالثقافة الغربية، إلا أن هذا التشبع سطحي، ولا يحمل تشبع فكريا غربيا الذي يمجد الاستقلالية الفردية على غرار مجتمعنا الذي لا يزال الفرد يترنح فيه مابين الأصالة التي لا تشجع الاستقلال الفردي، وبين المعاصر ة التي تشجع الاستقلال الفردي، وهذا الاختلاف طبيعي لاعتبارات أن البنية الاجتماعية و الأسرية المشكلة للمجتمع الجزائري تختلف كليا على تلك المشكلة في المجتمع الغربي، باعتبار أن الفرد في مجتمعنا لا يستطيع إتخاذ أهداف وتخطيط لها دون أن يرجع إلى الذي يتحكم في الأسرة، وأبسط مثال على ذلك فإن اختيار التخصص الدراسي لا يكون الاختيار نابع من قناعة

الفرد بل يكون عادة قرارا مشتركا بينه وبين الأسرة ، وبالتالي فإن تفاؤل الفرد وإن كان مؤسسا على أسس منطقية إلا أنه لا يتحكم فيها بشكل مباشر لاعتبارات اجتماعية تحكمها عوامل ثقافية يصعب تجاوزها.

ولتفسير ذلك يجب ذكر ما ذهب إليه **"روتر"(١٩٧٥)Rotter** إلى أن بعض النفسيين ينظرون إلى اختيار العبارات التي توضح الضبط الخارجية بطريقة حرفية، ويفترضون أن السلبية هي العائد الوحيد المنطقي للتوجهات الخارجية للضبط، ويعلق**"روتر"** بقوله ....أن مثل هذه الاتجاهات السلبية الخارجية، ربما تكون هي المعيار أو القاعدة في الثقافات الأكثر جبرية أو قدرية Fatalistic مثل الثقافة الإسلامية.(٢٥)، وهذا ما يجعل الباحث يشير إلى نقطة أساسية و هي الجانب الديني، فالإسلام يتبوأ دورا كبيرا في حياة الفرد المسلم، باعتبار أن التفاؤل ضمن الأخلاق التي يجب أن يتصف بها الفرد المسلم، كما أن الإسلام دعا إلى التفاؤل في وقت الرخاء والشدة، كما حذر الله عباده من القنوط واليأس والتشاؤم، وتأكيدا لهذا تؤكد دراسة **"أمين القضاة"** (٢٠٠٠)على التوجه الإسلامي لزيادة التفاؤل لدى الفرد من خلال الاعتقاد بالله، وكذلك حسن الظن بالله، والاتجاه إلى الله تعالى بالدعاء، كما أن الإيمان بالقضاء والقدر هو جزء من عقيدتنا، ولا تكتمل عقيد المسلم إلا إذا آمن بالقضاء والقدر، و الذي يعتبر عامل خارجي في مركز الضبط هو اعتقاد بالنسبة للفرد المسلم، هذا ما يجعل البا حث يقول أن الاتجاه نحو مركز الضبط الخارجي ونقص الاعتقاد في مركز الضبط الداخلي، تتحكم فيه عوامل دينية بإمتياز.(٢٩)

كما يمكن تبرير هذه العلاقة من زاوية أخرى، وهي من خلال سمة التفاؤل، الذي يعتبر أن له دافعية قوية لتحقيق الأهداف وهذا من خلال التخطيط الجيد لأن تصبح تلك الأهداف واقعية، لكن يمكن لهذا التخطيط الجيد أن يكون ناقصا، أو تتداخل عوامل أخرى لم تكن ضمن هذه ا لم خططات، ما يؤدي إلى فشل تلك الأهداف أو تقلصها، فيحاول نسب ذلك العجز أو الفشل إلى عوامل خارجة عن السيطرة، وهذا ما ذهب إليه **"والستون"(١٩٩٤)Wallston** على أنه يوجد ما يطلق عليهم بالأفراد بالمتفائلين الحذرين **Cautious Optimists** الذين ينشغلون على الرغم من توقعاتهم الإيجابية للنتائج بالسلوكيات التي توحي وكأن النتائج غير مؤكدة، وهذا السلوك يماثل ما يقوم به المتشائمين. (٣٠)

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثانية : لفحص ودراسة الفرضية الثانية التي جاءت على النحو التالي "توجد علاقة بين ا لتشاؤم و مركز الضبط الخارجي "، قمنا بإختبار الفرضية الصفرية بإستخدام معامل الارتباط بيرسون، و التي نعرض النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (٠٣) : يبين العلاقة بين التشاؤم و مركز الضبط الخارجي

	مركز الضبط الداخلي	مستوى الدلالة	القرار
التشاؤم	٠.٨٨	٠.٠١	دال

نلاحظ من الجدول (٠٣) أن هناك علاقة موجبة بين التشاؤم و مركز الضبط الخارجي قدرت ب (٠.٨٨)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)،وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث، حيث تدل هذه النتيجة أنه كلما زاد التشاؤم زاد الاعتقاد في الضبط الخارجي ، وتتفق هذه النتيجة مع كل من، **مجدي محمد الدسوقي(٢٠٠٧)،إسماعيل أحمد (٢٠٠١)، ومخيمر ومحمد عبد المعطي (٢٠٠٠)، وأحمد عبد الخالق (٢٠٠٠)**، وتعبر هذه النتيجة أنه كلما أدرك الفرد الأشياء من حوله بطريقة سلبية وتوقع الفشل ويرى أن الأمور و التطلعات المستقبلية تسير في الاتجاه المعاكس، كلما كان ينسب فشله إلى قوى خارجة عنه ، وينظر إلى ضبط الأحداث على أنه يكمن في مكان آخر خارجا عنه، ويعتقد أن ما يحقق هـ يكون مدفوعا بعوامل خارجية، كالحظ و الصدفة ،أو مساعدة الآخرين، وإذا عدنا إلى تعريف كل من التشاؤم ومركز الضبط نجد هنا بعض القواسم المشتركة التي تجمعهما، حيث يعرف "**صلاح مراد ومحمد عامر**"(٢٠٠١) التشاؤم بأنه: "استعداد انفعالي و معرفي معتم ونزعة للاعتقاد، أو اس تجابة انفعالية اتجاه الآخرين ، واتجاه الأحداث بطريق سلبية، وتوقع نتائج مستقبلية سيئة وضار،و يميل المتشائم إلى الاعتقاد بأن الحاضر و المستقبل سلبيان بأحداثهما، وان تلك الأحداث السلبية تفوق الإيجابية، أما "**روتر**" **Rotter** فيعرف الضبط الخارجي بقوله : "أنهم يعتبرون أقل جدية واهتماما في بدل الجهد ويحاولون أن يسقطوا فشلهم و عدم إنجازاتهم على غيرهم ، ولا تكون لديهم روح المنافسة و العزيمة و الصبر على الفشل و يستسلم الواحد منهم من أول وهلة." (٣١)

وعند تمعننا في كل من التعريفين، يتضح لنا أن هناك بعض القواسم المشتركة بينهما فإذا قلنا أن التشاؤم هو عملية إسقاطيه للأحداث السلبية على الحاضر و المستقبل نتيجة الخبرات الماضية الفاشلة،و أن الفشل يولد الفشل،و بالتالي هو مستسلم لا يقاوم لتحسين وضعه، وهذا ما يدفعه إلى الاعتقاد في مركز الضبط الخارجي لاعتقاده باستحالة تغيير الأوضاع إلى الأحسن، و هنا يكون الفرد المتشائم يحمل تصورا عن ذاته بعدم القدرة على ضبط الأمور، فإنه حتما سيحاول تبرئة نفسه من خلال إلصاق الفشل بالآخرين، كما تلعب المعتقدات و الأفكار أو طريقة تفكير الفرد المتشائم حول قدراته وإمكانياته في التعامل مع المواقف و الأحداث التي تعترضه دورا كبيرا في تشاؤمه، وربما تكون

لديه معتقدات خاطئة عن إمكانيته وقدراته الشخصية،نتيجة قراءاتهم المستقبلية الخاطئة أو نتيجة التعميم على كل الأحداث، ومن هذا المنطلق فإن المتشائم الذي يكون معتقدات خاطئة عن ذاته وقدراته في تغيير الأوضاع يتلقون تعزيزات إيجابية باستمرار السلوك التشاؤمي، وذلك بنسب تلك السلبيات إلى عوامل خارجية .

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الثالثة : لفحص ودراسة الفرضية الثالثة التي مفادها :" توجد علاقة بين التفاؤل و أساليب التعامل مع الضغوط المركزة على المشكل، و التي تشمل ، حل المشكل ، والدعم الاجتماعي ."، وتم الاعتماد في التأكد من الفرضية الصفرية على معامل الارتباط بيرسون،والانحدار، والتي نمثلها في الجدول التالي:

جدول رقم (٠٤) : يبين العلاقة بين التفاؤل وأساليب التعامل المركزة على المشكل بأبعادها(حل المشكل، والبحث عن الدعم الاجتماعي)

التفاؤل						
المتغير	الإرتباط	R– deux ajusté	R– deux	Bèta	مستوى الدلالة	القرار
إستراتيجيات المواجهة المركزة على المشكل	٠.٥٣	%٣٣.٢	%٣٢.٤		0.01	دال
إستراتيجية حل المشكل	٠.٣٤			%٤٧.١	0.01	دال
إستراتيجية البحث عن الدعم الإجتماعي	٠.٣٦			%٤٣.٨	0.01	دال

من خلال الجدول نلاحظ ارتباط التفاؤل بأساليب التعامل المركزة على المشكل بـ (٠.٥٣) و هو دال عند مستوى ٠.٠١، أما فيما يخص ارتباط التفاؤل بأسلوب حل المشكل فقد بلغ (٠.٣٤)،وهو دال عند مستوى ٠.٠١،كما ارتبط التفاؤل بأسلوب البحث عن الدعم الاجتماعي بـ : (٠.٣٦) وهي علاقة دالة عند مستوى ٠.٠١، على إثر هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بفرضية البحث ، وهذا ما توافق مع دراسة كل من "**أيزنك و روزمان** " (١٩٩٨) **Rothmann &Essienko**،و "**مايسة شكري**" (١٩٩٩)،"**محمد رجب**" (٢٠٠١)،" **فونتين و أخرون** " (١٩٩٣)**Fontaine et al**

وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد ما، فقد أظهرت إجابات عينة الدراسة على بنود مقياس التفاؤل لـ"**مجدي محمد الدسوقي** " أن المتفائلين كانوا أكثر ميلا لأساليب التعامل المركزة على المشكل، وهذا ما عبر عنه "**شاير وكارفر**"(١٩٩٣) **Scheier & Carver** بالقول بأن المتفائلين يحتفظون عادة بمستويات مرتفعة من حسن الحال أثناء أوقات الضغط، أكثر مما يفعل الأفراد الأقل تفاؤلا ، حيث نجد أن المتفائلين لهم القدرة على التعامل مع الضغوط النفسية بأساليب أكثر فعالية و نجاعة .(٣٢)

ومن هذا المنطلق نلاحظ أن المتفائلين يواجهون الضغوط بأكثر تكيفا، فهم يتجهون مباشرة نحو حل المشكل، حيث أنهم أكثر تخطيطا في تعاملهم مع التنوع الذي يواجهونه و أكثر تركيز لجهودهم و تحمل المشاق التي تواجههم بواقعية أعلى من المتشائمين، و يبدوا أنهم أكثر ع زما على الاستفادة من الخبرات السلبية في نموهم الشخصي،و يحاولون فعل الأفضل في المواقف السيئة ، كما أن النظرة التفاؤلية في الحياة تساعد على تحديد الأهداف و تحقيق الذات و لهذا فإن التفاؤل يعتبر أسلوبا و جوديا قويا في التعامل بفعالية مع الضغوط النفسية و إيجاد الأساليب الملائمة، فهو يؤثر على إدراك الفرد و استجاباته نحو معوقات الحياة اليومية ويساهم في خفض أثارهما الجسمية و النفسية ، و لهذا ينظر الباحثون إلى فعالية التفاؤل الذي يمكن تصنيفه ضمن النظريات الخاصة بالتوقعات من زاوية تأثير الاعتقاد الشخصي على سلوك الفرد ،الذي يعتقد أن لديه الثقة بقدراته على تحقيق الهدف فإنه لن يتوانى في بدل الجهد تجاه ذلك الهدف، وعلى نحو مماثل إذا اعتقد بأن الهدف خارج إمكاناته فإنه ربما يتوقف عن بذل الجهد، كما أن التفاؤل يتميز بتقييم أفضل للمواقف التي يتعرض لها، و لهذا يمكن اعتبار التفاؤل أحد السمات الفعالة في التعامل مع الضغوط النفسية، كما يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال ماجاء به "**كارفر و شاير** " **Carver & Scheier** في تعريفهما للتفاؤل بأنه : "**توقع النتائج الجيدة في حل المشكل**."(٦)، فمن المنطقي أن يرتبط التفاؤل بأسلوب حل المشكل، وكذلك بأسلوب الدعم الاجتماعي التي تعتبر من الأساليب الوسيلية ،وارتباطها بالتفاؤل يعتبر شيئا منطقيا لأنهما تعبران عن المشاعر و الانفعالات، ويمكن تبيان ذلك من خلال ارتفاعات تقديرات الأبعاد المشكلة للأساليب المركزة على المشكل، و التي تدل على ارتفاع درجة التفاؤل، وتقدر نسبة تفسير التغير في درجات الأبعاد من خلال حساب حجم التأثير، في التفاؤل بـ :٣٣.٢%، حيث تساهم أساليب حل المشكل بـ:٤٧.١%، كما تساهم أساليب البحث عن الدعم الاجتماعي بما نسبته ٤٣.٨% .

ويذهب " **لازاروس و فولكمان** " (١٩٨٤) **Lazarus & Folkman** أنه يتم التعامل مع الموقف من خلال تقييم الخطر و مواجهته، و يعتمد تقييم الخطر على تقييم الموقف و دراسة المصادر التي يمكن من خلالها مواجهة الموقف، ويرتبط التفاؤل إرتباطا وثيقا بقدرة الفرد على المواجهة، بحيث كلما زاد تفاؤله بالحياة زادت إمكانياته لمواجهة متاعبها.(٩)

و في دراسة أجراها " **فونتين و أخرون** " (١٩٩٣) **Fontaine et al** حول علاقة التفاؤل بأساليب التعامل مع الضغط النفسي على عينة شملت (٤٢٠) طالبا، حيث بينت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين التفاؤل وأساليب التعامل المركزة على المشكل.(٣٤)

ويمكن تفسير لجوء المتفائلين إلى استخدام أساليب التعامل المركزة على المشكل إلى نوع من التريث لما توفره هاته الأساليب من معلومات حول المواقف الضاغطة التي تواجههم في صورة البحث عن الدعم الاجتماعي ، ومن تخطيط لحل المشكلات و القيام بتحليل للوضعيات الضاغطة ،بهدف وضع الحلول المناسبة التي لها تأثير إيجابي على الحل الفعال باعتبار التفاؤل هو توقع إيجابي يتعلق بالمستقبل، ويحفز ا لفرد على توقع حدوث أشياء إيجابية له،وهو يتعلق بمستويات عالية من الثقة بالنفس و المثابرة وبطريقة تغلب الفرد على السلبيات بشكل واضح .

عرض وتحليل ومناقشة الفرضية الرابعة : لفحص ودراسة الفرضية الرابعة التي مفادها :" توجد علاقة بين التشاؤم و أساليب التعامل مع الضغوط المركزة على الانفعال، و التي تشمل (التجنب ، وإعادة التقييم الايجابي، ولوم الذات)"، وتم الاعتماد في التأكد من الفرضية الصفرية على معامل الارتباط بيرسون، والانحدار، والتي نمثلها في الجدول التالي:

جدول رقم (٠٥) : يبين العلاقة بين التشاؤم و أساليب التعامل المركزة على الانفعال بأبعادها(التجنب، إعادة التقييم الايجابي، لوم الذات).

التشاؤم						
المتغير	الإرتباط	R- deux ajusté	R- deux	Bèta	مستوى الدلالة	القرار
أساليب المواجهة المركز على الإنفعال	٠.٧٣	%٥٧.٤	%٥٨.٢		0.01	دال
أساليب التجنب	٠.٥٣			%٣٧.٢	0.01	دال
أساليب إعادة التقييم الإيجابي	٠.٦٠			%٤٢.٥	0.01	دال
أساليب لوم الذات	٠.٤٦			%٢٧.٧	٠.٠١	دال

يتبين من الجدول أن هناك ارتباط بين التشاؤم وأساليب التعامل المركزة على الانفعال ، حيث قدرت بـ (٠.٧٣) و هي علاقة دالة عند مستوى (٠.٠١)، كما تم إيجاد علاقة بين التشاؤم وبعد التجنب ،حيث قدر بـ (٠.٥٣)وهي كذلك دالة،وتبين كذلك أن التشاؤم يرتبط ب بعد إعادة التقييم الإيجابي بـ (٠.٦٠)،ووجدت علاقة بـ (٠.٤٦) بين التشاؤم و أساليب لوم الذات و كلاهما دال عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، وهذا ما يدعوا الباحث إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول فرضية البحث ، وتتفق النتائج المتوصل إليها مع بعض الدراسات "**أيزنك و روزمان** " (**١٩٩٨**) **Eyssienk&Rothmans** ، و"**مايسة شكري** " (**١٩٩٩**)،"**محمدرجب** "(**٢٠٠١**)،"**فونتين وآخرون** " **Fontaine et al(١٩٩٣)**.

وعليه فإن ميل الفرد المتشائم إلى أساليب التعامل المركزة على الانفعال هو شيء طبيعي لأن مميزات الفرد المتشائم، أنه لا يستطيع مواجهة المشكلات و الأحداث الحياتية الضاغطة، وبالتالي فإنهم يستعملون أساليب لا

تواجه الضغوط باعتبار نظرتهم السوداوية نحو المستقبل،ففي اعتقادهم بأن الأحداث التي مروا بها والتي كانت س لبية سوف تستمر، وبالتالي فإنهم يميلون إلى تلك الأساليب لتجنب زيادة الضغوط النفسية، كما يعتبر كل من "**شاير و كارفر** " (١٩٨٧) **Scheier & Carver** التشاؤم بأنه توقع سلبي للأحداث المستقبلية ،وهو يجعل الفرد يتوقع حدوث أشياء سلبية، يتعلق بمستويات عدم الثقة و عدم ا لم ثابرة بشكل عام،و عدم القدرة على التغلب على السلبيات بشكل خاص.(٣٥)

وعليه يمكن اعتبار التشاؤم كمكون معرفي يتكون من شعور الفرد بعدم الثقة وبحصوله على نتائج سلبية،وعدم الثقة هذه مؤسسة على تقدير نسبي للفرد بعدم شعور بكفاءته الشخصية ،وعليه فإن الفرد الذي ينظم أفعاله لمواجهة الصعوبات و المواقف الضاغطة، فإن توقعاته يمكن أن تكون معممة عبر المواقف وتكون ثابتة في الوقت نفسه ، وهذا ما ينطبق على الأساليب المستعملة في مواجهة الضغوط النفسية،فإن اعتبر الفرد المتشائم أن تلك الأساليب تحقق له ما يريد فإنه يقوم باستعمالها عدة مرات، ويمكن تفسير هذه العلاقة في أنه عندما ترتفع تقديرات الأبعاد الثلاث ترتفع درجة التشاؤم لدى الفرد و تقدر نسبة تفسير التغير في درجات الأبعاد الثلاثة في بعد التشاؤم ب : ٥٨.٢% حيث تساهم أساليب التجنب في هذا التغير بما نسبته ٢٧.٢%، و هذا ما ينطبق كذلك على أساليب إعادة التقييم الإيجابي ب ٤٢.٥% ، وأساليب لوم الذات ب٣٧.٢%

وقد أشار كل من "**شاير و كارفر** " (١٩٨٩) **Scheier & Carver** أنه إذا اعتقد الفرد أنه هناك تناقض بين الأهداف والمواقف، فإنه لا يبدل مجهود إضافي للو صول إلى الأهداف المنشودة، فالتشاؤم إذن لا يحفز الفرد على التعامل مع الضغوط، وهو يقلل من قدراته و إمكاناته،ومحاولة تجنب الصعوبات. (٢٩)

ويظهر هذا بشكل واضح من خلال الأبعاد المكونة لأساليب التعامل المركزة على الانفعال، والتي تستهدف عدم دخول الفرد في صعوبات ،وقد أكدت ذلك دراسة كل من " **أسبانل و تايلور** "(١٩٩٢) **Aspanal & Taylor** على عينة من الطلبة، حيث توصل إلى ميل المتشائمين لاستخدام أساليب التعامل المركزة على الانفعال، كم بينت هذه الطرق بعدم تكيف نفسي بالنسبة للطلبة المتشائمين بعد ثلاث أشهر .(٣٦)

ويضيف "**تشانغ و أخرون** " (١٩٩٧) **Chang et al** بأن التشاؤم يتضمن عدم السرور و الخضوع ،مما يجعل المتشائمين يميلون إلى خفض جهودهم الفعالة وعدم الاهتمام بتحقيق أهدافهم مع الانشغال بالانفعالات المضايقة التي ترتبط بخبرة المواجهة، وهذا ما يذهب إلى تأكيده "**شاير و أخرون**" (١٩٨٦) **Scheier et al**

بفحص نوعية أساليب التعامل التي ترتبط في العادة مع التشاؤم بلوم الذات و تجنب الحدث الضاغط، والتركيز المباشر على الشاعر المسببة للضغط و التخلي عن الهدف الذي يرتبط بحدوث الضغط، كما تبين أيضا أن المتشائمين يميلون إلى تضخيم حجم المواقف الضاغطة بطريقة مبالغ فيها. (٣٤)

وعلى ذلك تعتبر النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية منطقية،فقد أظهرت النتائج أن التشاؤم يرتبط بأساليب التعامل المركزة على الانفعال، والتي تعبر عن تفريغهم الانفعالي ، وهذا يدل على عجز وفشل في إيجاد الحلول المناسبة للمواقف الضاغطة.

خاتمة : أسست الدراسة الحالية على دراسة التفاؤل و التشاؤم و علاقتهما بمركز الضبط وأساليب التعامل مع الضغوط النفسية، وعلى ذلك التزمت في هذه الدراسة بكل الخطوات العلمية والمنهجية كسائر البحوث العلمية في مجال علم النفس ،بدءا بالإطار العام للدراسة، حيث يعطي الباحث تص ورا عاما حول تلك العلاقة بين المتغيرات الثلاث، بالاستناد إلى الدراسة التي أجريت في هذا الموضوع ،طارحا أسئلة حولها، ومقترحا فرضيات نابعة من تصوره لتلك العلاقة، وصولا إلى أهمية البحث المقدم، وإلى الأهداف التي يرجو تحقيقها، كما قام الباحث باختيار أدوات الدراسة، وبعد تصحيح المقاييس وتحليل المعطيات المجمعة خلصت الدراسة الحالية لمجموعة من النتائج أنه هناك علاقة بين التفاؤل ومركز الضبط الداخلي،وقد جاءت العلاقة سلبية، حيث كلما ارتفع التفاؤل قل الاعتقاد في الضبط الداخلي، بينما ارتبط التشاؤم بمركز الضبط الخارجي، حيث كلما زاد التشاؤم زاد الاعتقاد في مركز الضبط الخارجي،فالتشاؤم يؤدي إلى زيادة الاعتقادات السلبية التي يكونها عن قدراته و إمكانياته،وهذا ما يؤدي بالمتشائم إلى عدم بذل الجهد في التغلب على المواقف و الأحداث التي تعترضهم ، كما أكدت الدراسة الحالية، أن التفاؤل ير تبط باستخدام أساليب التعامل المركزة على المشكل ببعديها، حل المشكل و البحث عن الدعم الاجتماعي، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن التشاؤم يرتبط بأساليب التعامل المركزة على الانفعال، حيث أكدت الدراسة أن التشاؤم يرتبط بتلك الأساليب لما تحمله من تنفيس انفعالي،ويتم اللل جوء إلى تلك الأساليب عندما يكون توقع الأحداث بشكل سلبي.

اقتراحات الدراسة: إن كل دراسة نفسية يقوم بها أي باحث تتضح له بعض الجوانب في الدراسة التي يقوم بانجازها، فقد تظهر بعض النقاط التي لها دور في تقديم المساعدة الإرشادية لبعض الأفراد الذين يعانون من الناحي ة النفسية، كما يتبن للباحث بعض الباحث بعض المتغيرات التي تستوجب الدراسة لكن البحث لا يستوعبها ، لذا وجب على الباحث التنويه لها، وعليه يقوم الباحث بإبراز النقاط التالية:

– تصميم برامج إرشادية لتنمية التفاؤل لدى مختلف المراحل عمرية.

– يلاحظ من مراجعة أدبيات هذا الموضوع أنه مازال خصبا للدراسة والبحث، وخاصة في مجتمعنا، لدى يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في قطاعات أخرى حول التفاؤل والتشاؤم وربطه بمتغيرات وعوامل متعددة لزيادة وتعميق هذه النتائج .

– الاهتمام بالمراكز الثقافية والتي تعني بالشباب من كلا الجنسين لتنمي المهارات والقدرات والتي من خلالها تمكنهم من الاتصال بالمجتمع وكسر طوق العزلة المسببة لحالة التشاؤم.

– إقامة ندوات ومحاضرات التي من شأنها تشجيع الشباب وتوعيتهم ووقايتهم من البدع والخرافات والمعتقدات الخاطئة.

– فتح مراكز إرشا دية في مختلف الجامعات وتفعيل دورها أكثر، من أجل مرافقة الطالب الجامعي في مساره الجامعي التكويني.

– بناء مقاييس خاصة بالبيئة المحلية لكل من التفاؤل والتشاؤم ومركز الضبط وإستراتيجيات مواجهة الضغوط النفسية.

– بناء مقياس يستهدف التعرف على مختلف أنواع التفاؤل و التشاؤم .

– دراسة دور التنشئة الوالية في إكساب التفاؤل والتشاؤم.

– دراسة التفاؤل و التشاؤم وعلاقته بمواجهة الضغوط عن طريق الدين

قائمة المراجع :

١٠.أمال جودة وحمدي أبو جراد (٢٠١١) **التنبؤ بالسعادة في ضوء الأمل والتفاؤل لدى عينة من طلبة جامعة القدس المفتوحة**. مجلة جامعة القدس المفتوحة،مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات.العدد(٢٤)،ص ص ١٣٠–١٥٨.

٢٠.بدر محمد الأنصاري وعلي مهدي كاظم(٢٠٠٨) **قياس التفاؤل والتشاؤم لدى طلبة الجامعة، دراسة ثقافية مقارنة بين الطلبة الكويتيين والعمانيين**. مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد(٠٩)، العدد (٠٤)، ص ص ١٠٧ –١٣١.

٣٠.هشام مخيمر و محمد السيد عبد المعطي (٢٠٠٢) **التفاؤل والتشاؤم وعلاقتها ببعد من المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب الجامعة** . مجلة دراسات تربوية واجتماعية، كلية التربية جامعة حلوان، العدد(٠٣)، ص ص١–٤١.

٤٠.أحمد حسين الشافعي(٢٠٠٨) **التفاؤل والتشاؤم واستخدامات الدعابة**، دراسة عبر ثقافية لطلبة الجامعة المصريين والإماراتيين، المجلة المصرية للدراسات النفسية، المجلد(١٨)، العدد(٦١)، ص ص ٨٦–١٩٢.

٥٠.نشوة كرم عمار أبو بكر دردير (٢٠١٠). **فاعلية برنامج إرشادي عقلاني انفعالي في تنمية أساليب مواجهة الضغوط الناتجة عن الأحداث الحياتية لدى طلبة الجامعة**. رسالة دكتوراة غير منشورة، تخصص الإرشاد النفسي،جامعة القاهرة.

٦٠.أحمد عبد الخالق(٢٠٠٥)**المقياس العربي للتفاؤل والتشاؤم**، مجلة الدراسات النفسية. مجلد(١٤)، العدد(٠٢)، ص ص٣٠٧–٣١٨.

٠٧.أحمد عبد الخالق (٢٠٠٠) **التفاؤل والتشاؤم عرض لدراسات عربية**. مجلة علم النفس، تصدر عن الهيئة المصرية للكتاب، العدد (٥٦)، ص ص ٦ – ٢٧.

٠٨.صلاح الدين محمد أبو ناهية (١٩٩٤) **إدراك موضع الضبط وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي بقطاع غزة** . مجلة علم النفس، العدد(٣٠) ، ص ص ١٤٠ – ١٤٨.

٠٩.أمل الأحمد (١٩٩٩) **العلاقة الإرتباطية بين دافعية الإنجاز ومركز الضبط ، دراسة ميدانية لدى عينة من طلبة جامعة دمشق في كليتي التربية والعلوم**. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية والتربوية، العدد (١٥)، ص ص ١٢١– ١٧١.

١٠.شهرزاد محمد شهاب(٢٠١٠) **موقع الضبط وعلاقته بمتغير الجنس وسنوات الخدمة لدى المرشدين التربويين في مركز محافظة نينوى(العراق)**، مجلة دراسات نفسية، العدد(١٠)، ص ص ١١–٤٠.

١١.مجدي محمد الدسوقي(٢٠٠٧) **التفاؤل والتشاؤم وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب الجامعة من الجنسين**. مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد (٢٥)، ص ص٣٤١–٣٩٣.

١٢.إسماعيل أحمد السيد محمد (٢٠٠١) **التفاؤل والتشاؤم وبعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلبة جامعة أم القوى** . المجلة التربوية، العدد(٦٠)، ص ص٥١ –٨١.

١٣.Dember, W.N. (1989) **the measurment of optimism and pessimism**, current psychology research and review, 8 (2),pp 102-119.

١٤.رئيفة رجب عوض(٢٠٠١)**ضغوط المراهقين ومهارات المواجهة "التشخيص والعلاج"** .مكتبة الأنجلو مصرية، مصر.

١٥.أمل الأحمد ورجاء محمود مريم (٢٠٠٩) **أساليب التعامل مع الضغوط النفسية لدى الشاب الجامعي، دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق**، المجلد (١٠)، العدد (٠١)، ص ص ١٤ –٣٧.

١٦.السيد إبراهيم السمادوني(٢٠٠٧)**الذكاء الوجداني أسسه وتطبيقاته وتنميته**. الطبعة الأولى. دار الفكر، الأردن.

١٧.حسين طه عبد العظيم، وحسين سلامة عبد العظيم(٢٠٠٦) **إستراتيجيات إدارة الضغوط التربوية والنفسية**. . دار الفكر للنشر والتوزيع.الأردن.

١٨.Rothmann,S.& essenko,N.(2007) **Job characteristic optimism, burnout and ill health of support staff in a higher education institution in south Africa**. African journal of psychology, 37,1, pp,135-152.

١٩.Aramata P. and Baldwin D. (2008) **Stress optimism Resilience and cortisol with relation to digestive symptoms or diagnosis individual differences**. Research, 6.2 pp. 123-138.

٢٠.مايسة محمد شكري (١٩٩٩) **التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بأساليب مواجهة المشقة** ، مجلة دراسات نفسية، تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين(رانم) بمصر، العدد(٣)، ص ص ٢٤–٤٨.

٢١.Fantaine,K,R. Manstead, A.S.R, Wagner, H.(1993) **optimism perceived control over stress and coping** . European journal of personality,7,pp267-281.

٢٢.عفراء خليل إبراهيم (٢٠٠٦) **الذكاء العاطفي وعلاقته بالتفاؤل والتشاؤم لدى عينة من طالبات كليتي التربية والعلوم** ، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد(٢٠)، ص ص٨٤–١١٢.

٢٣.بدر محمد الأنصاري (١٩٩٨) **التفاؤل والتشاؤم، المفهوم، القياس، المتعلقات**. جامعة الكويت، الكويت.

٢٤.فضل إبراهيم عبد الصمد(٢٠٠٦) **الشعور بالأمل والرغبة في التحكم لدى عينة من طلاب الدراسات العليا بجامعة المنيا**، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية جامعة المنيا، العدد(٠٤)، ص ص٣٢–٧٤.

٢٥.محمد مقداد ومحمد حسن المطوع (٢٠٠٤) **الإجهاد النفسي وإستراتيجية المواجهة والصحة النفسية لدى عينة من طالبات جامعة البحرين** . مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (٠٥)، العدد (٠٢)، ص ص ٢٥٥ . ٢٧٥.

٢٦.رشيد حساني(٢٠٠٨) **إستراتيجية ما وراء المعرفة وعلاقتها بمركز التحكم لدى الطلبة الجامعيين** ، مذكرة ماجستير في علوم التربية غير منشورة، جامعة الجزائر٢٠٠.

٢٧.شهرزاد بوشدوب (٢٠٠٩) **المساندة الاجتماعية وأثرها على بعض العوامل الشخصية وإستراتيجيات التعامل مع الضغط المدرسي** . أطروحة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي،غير منشورة. جامعة الجزائر ٢٠٠.

٢٨.Marks, L. (1998) **deconstructing locus of control implications for plactiolioners**. journal of consulting and development, 76, n.03, pp251-260.

٢٩.أمين القضاة(٢٠٠٣) **التفاؤل والتشاؤم في الحديث النبوي** ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، المجلد (١٨)، العدد(٢٥)، ص ص٨٥-١٣٢.

٣٠.Wallston,K.A.(1994) **cautious optimism vs. cockeyed optimism psychology and health**, vol 9(03),pp201-203.

٣١.صلاح أحمد مراد ومحمد عامر أحمد (٢٠٠١) **أنماط التعلم والتفكير وعلاقتها بالتفاؤل والتشاؤم لطلبة التخصصات التكنولوجية** . المجلة المصرية للدراسات النفسية، العدد (٢٢)، الجزء (١٤)، ص ص ١١ – ٤١.

٣٢.نجوى اليحوفي(٢٠٠٢) **التفاؤل والتشاؤم وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية الديمغرافية لدى طلاب الجامعة، مجلة علم النفس** .مجلة علم النفس،تصدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، العدد (٦٢)، ص ص ١٣٢ .١٥٦.

٣٣.Bossong,B.(2001) **optimism as a moderator of the effect of state orientation on the evaluation of negative life events in efklids**, A(eds)trends and prospects in motivation research, Netherlands ,pp349-357.

٣٤.لورانس.أ.برافين(٢٠١٠)**علم الشخصية**،(ترجمة:عبد الحليم محمود السيد، أيمن محمد عامر، محمد يحي الرخاوي)، المركز القومي للترجمة، مصر، ط١.

٣٥.عبد الله الحربي (٢٠١٠) **أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتهما بكل من التفاؤل والتشاؤم لدى عينة من تلاميذ المرحلة المتوسطة والثانوية بمنطقة جازان**، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد(٦٩)، ص ص ٢١٤-٢٢٥.

٣٦.Lyon,J.E. & Weinstein, N. D.(1999). **Mindsets, optimism bais about personal risk and health-protective** behavior .British journal of health psychology 04, pp289-300.

مركز جيل البحث العلمي

قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية

مسابقة جيل اقرأ السنوية

لأفضل بحث علمي حول موضوع : " القراءة "

إشراف : د. سرور طالبي - إعداد: أ. جمال بلبكاي

للتسجيل يرجى زيارة موقع المركز: jilrc.com

تمهيد :

تعتبر القراءة من أهم ميادين التعلم إن لم تكن أهمها على الإطلاق ذلك أنها تمثل إحدى نوافذ المعرفة ، و أداة من أدوات التثقيف التي يقف بها الإنسان على نتاج الجنس البشري، ولا عجب - مع هذه الأهمية - أن يكون الأمر الأول من الله عز وجل لرسوله الأمين و أمته بعد ه موجها نحو القراءة،حيث يقول عز من قائل":اقرأ باسم ربك الذي خلق،خلق الإنسان من علق،اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم،علم الإنسان ما لم يعلم". الآيات١-٥ سورة العلق. (1).

فالقراءة تمثل عماد العلم والمعرفة والوسيلة الأساسية للإحاطة بالمعرفة والمعلومات، فقد جاءت عناية المربين بالتركيز على إتقانها منذ بداية الأمر. إذ لا تزال القراءة الصحيحة أنبل الفنون، لأنها استمدت نبلها أولاً وأخيرًا من القرآن الكريم.

إن الغرض الأساس من العلم هو العمل، والقراءة و المطالعة هي أحد قنوات تحصيل العلم، فالمطالعة عبارة عن عملية فكرية، يتفاعل القارئ معها، فيقرأ بشكل سليم، ويفهم ما يقرأ، وينقده، ويستخدمه في حل ما يواجهه من مشكلات، وينتفع به في مواقف حياته.

ومن هذا المنطلق ينظم مركز جيل البحث العلمي، مسابقة أفضل بحث علمي حول موضوع: القراءة وفقاً للمحاور التالية :

- ماهية القراءة و تعليمها.
- طرق تعليم القراءة.
- أهمية القراءة.
- أساليب تنمية مهارات القراءة (المطالعة) .
- فوائد المطالعة والقراءة.
- أسباب العزوف عن القراءة
- دور المطالعة في بناء الفرد والمجتمع.

• للراغبين في المشاركة تقديم أبحاثهم وفق الشروط العلمية المتعارف عليها و في التواريخ المحددة:

١- شروط الأبحاث المقدمة ومواصفاتها :

- أن يكون البحث في موضوع المسابقة باللغة العربية أو الفرنسية.
يجب أن يكون البحث المقدم بحثًا أصيلا لم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.

- تقبل المشاركات الفردية فقط .

– أن يذكر الباحث المعلومات التالية بعد عنوان بحثه مباشرة (الاسم واللقب، الرتبة العلمية، المؤسسة الجامعية، البريد الإلكتروني، رقم الهاتف).

–أن يرفق الباحث سيرته الذاتية العلمية مع البحث.

–أن يرفق الباحث ملخصين للبحث أحدهما باللغة العربية والآخر بلغة مغايرة (فرنسية أو انجليزية)، بحيث لا يتعدى كل ملخص ثمانية أسطر كحد أقصى.

–مراعاة المنهج العلمي في كتابة المقالات والبحوث العلمية.

– أن لا يتجاوز عدد صفحات البحث (٢٠) صفحة بما فيها قائمة الملاحق، ولا يقل على (١٠) صفحات.

–أن يكون نوع الخط (Traditional Arabic)، بمقياس (14) في المتن، و (11) في الهامش، وبحجم ١٢ Times New Roman إذا كان باللغة الأجنبية. وأن تكون هوامش الورقة من جميع الجهات (٢سم) وتباعد بين الأسطر(١سم).

- ترسل الأبحاث بالمواصفات المذكورة أعلاه حصرا على البريد الالكتروني التالي:

competitions@jilrc.com

٢- التواريخ:

تسجيل المشاركة وإرسال البحث في التواريخ المحددة أدناه:

- آخر مهلة للتسجيل في المسابقة: ١٦ – ١٢ - ٢٠١٤

- آخر مهلة لإرسال الأبحاث ١٦ – ٠٢ -٢٠١٥

- تاريخ الإعلان عن النتائج: ١٦ – ٠٤ – ٢٠١٥

٣- الجوائز:

يقدم المركز للمشاركين الفائزين بالمراتب الثلاثة الأولى

المشاركة مجانا في مؤتمراتنا وتظاهراتنا العلمية المقبلة.

الحصول على شهادات مشاركة.

الحصول على رسائل تزكية

"Ethnic residential segregation in Britain: concentration or segregation?"

Dr. Hassen ZRIBA, University of Gafsa- Tunisia

Abstract:
Residential segregation is a multi-dimensional and complex phenomenon. Related to the race thesis, the phenomenon gains additional difficulties. Opting for an historical analytical perspective, this article attempts to shed the light on the paramount theoretical and methodological issues in residential studies of British ethnic minorities. As will be shown, the concept itself has not been an easy one to identify, to measure or even to define. This posed intricate theoretical and methodological challenges to researchers both in urban and race related studies. Different models have been offered to explain and churn out the various aspects and causes of such urban phenomenon. Yet what looms large is the inability of residential segregation-related researchers to come to a verifiable and generally accepted paradigm due to the fuzziness and indeterminacy of the concept itself. Thus this article stresses such methodological and theoretical indeterminacy while arguing that the "ethnicization" of the concept did plague residential urban studies with additional intractable burdens.
Key words: residential segregation, Scenario Spectrum, ghetto, categorization and Diaspora.

1) Introduction:

Since the end of WWII, and with the consequent arrival of great numbers of immigrants from the New Commonwealth, British social scientists have examined ethnic residential patterns in urban centers, the ethnic concentration of the newcomers and the need to assimilate them in the British socio-economic cycle. It has become crystal clear that the causes and consequences of ethnic residential segregation are a very complex web of social, economic, cultural and political factors.

The literature on segregation, its causes, effects and explanations is a large one. Three strands in the field can be identified. The first is the conceptual analysis of social distance and geographical space in urban centers. Robert Park's seminal work 'The Urban Community as a Spatial Pattern and Moral Order'[81] paved the way for the Chicago School of Sociology and Human Ecology to hypothesize

[81] Peach, Ceri. "Introduction", in Peach C. (ed.) *Urban Social Segregation*. London: Longman, Group Limited, 1975.

about the link between the social process of assimilation and the spatial pattern of dispersal. The post-WWII period witnessed the development of increasingly sophisticated statistical measurement of segregation, from the Cowgill Index to the Index of Dissimilarity (ID). Such statistical measuring of segregation was done to check the empirical validity of Robert Park's theory. The second strand was the micro-modeling of the process of the development of segregation at a local level. The last one was the creation of an analytical framework (choice-constraint framework) to observe and weigh the different factors that cause and maintain racial segregation.

Nevertheless, segregation, as the different indexes of its measuring showed, was not an easily measurable phenomenon. There is a multifarious cluster of factors which hamper the production of a description and analysis that is commonly accepted. These factors include the problems of ethnic categories, segregation measurement and scale and spatial unit[82].

2) Major strands in segregation research:

As mentioned above, segregation research can be divided into three distinct strands within a continuum of segregation research literature. These are the Chicago School conceptual strand, the micro-modeling of segregation development and the choice-constraint argument.

2-1) The conceptual strand (the Chicago School):

With his work "The Urban Community as a Spatial Pattern and Moral Order"[83], Robert Park was credited with founding the 'human ecology' approach to studying the urban geography, which first linked spatial and social processes together in the urban setting. Park noticed that socio-economic changes and their impact on urban zones and populations produced changes in the urban environment. He pointed to the "importance of location, position, and mobility as indexes for measuring, describing, and eventually explaining social phenomena"[84]. Thus, the central argument in the study of residential segregation is that there is a

[82] Boal, Frederick. "Urban Ethnic Segregation and the Scenarios Spectrum", International Seminar on Segregation in the City. Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy, 2001.

[83] Park, Robert. "The Urban Community as a Spatial Pattern and Moral Order" in Peach, C (ed.). *Urban Social Segregation*. London: Longman Group Limited, 1975.

direct relationship between the social process of assimilation and the spatial pattern of dispersal:

It is because social relations are so frequently and so inevitably correlated with spatial relations; because physical distances so frequently are, or seem to be, the index of social distances, that statistics have any meaning whatsoever for sociology.[85]

This conceptual analysis equated the statistical levels of residential segregation of ethnic minorities to their levels of assimilation within the wider society. High levels of segregation were equated with non-assimilation; low levels with high levels of assimilation. The key process was social interaction; cultural behaviour was modified according to whether one interacted more with one's ethnic group or with the mainstream society. Such interaction was governed by proximity to, and intermingling with, the receptive group. Consequently, residential segregation was hypothesized to minimize social interaction with outsiders while promoting social interaction and cohesion within the group. Such in-group interaction was theorized to reinforce the group's identity, language maintenance and in-marriage.

According to the Chicago School, ethnic residential isolation and cultural difference were only temporary phenomena. They were, to use Frederick W. Boal's phrase, "transitional phenomena"[86]. Thus, ethnic segregation was a changing and dynamic process and a short-term characteristic of multiethnic cities. The assumption was that all multiethnic cities move gradually from ethnic fragmentation (symbolized by ethnic segregation) to assimilation (symbolized by ethnic demographic dispersal and mixing). Ceri Peach[87] conceived of such an assimilatory Chicago hypothesis as a three stage cycle. The first generation of immigrants clustered together in high residential concentration in the central city (or rather where their initial jobs were). They were unassimilated, few of them spoke English, and they maintained their traditional practices, i.e. marriage arrangements. The second generation was less segregated, moved a little way from their ethnic ghetto or enclave, a higher proportion spoke the host community

[84] Ibid, p 27.

[85] Ibid, p18.

[86] Boal, Frederick, op. cit. p 8.

[87] Peach, Ceri. "The Ghetto and the Ethnic Enclave" , International Seminar on Segregation in the City, Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy, 2001, p 3.

language and greater numbers married out of the community. The third generation suburbanized, spoke English and intermarried fully. Ethnic identity seemed to vanish completely or simply kept some of its symbolic aspects. Assimilation was now complete. It was the dynamic, inevitable destiny of all ethnic minorities. Assimilation was only a matter of time; all possible punctuations were temporary phenomena. To check the empirical plausibility of such assimilatory theories, a number of segregation measurement methods were developed (see Section 3-1-2 below). The aim of those methods was mainly to trace the temporal development of segregation and desegregation within multi-ethnic urban communities.

Yet, the Chicago School's theoretical analysis of ethnic segregation was not criticism-free. The dynamic change proposed by the Chicago School seemed to be a unidirectional process from fragmentation to assimilation; change was perceived to be an inevitable outcome of ethnic interaction within the urban environment of any given city. Boal suggested that the claim of the unidirectionality of ethnic residential and social development was not a tenable one. Not all urban segregation in the US case seemed to have an assimilationist end-point. Black ghettos and Jewish residential clustering seemed to be persistent urban phenomena. Boal stated:

Here the black ghetto clearly suggested that assumptions about change in segregation levels and about the unidirectionality of such change were, at best, only part of the story. Indeed similar continuities in segregation could be observed with the Jewish community, though here the high levels were retained even during inner city-suburban relocation.[88]

Peach (2001) also criticized the Chicago School for its failure to "recognize that the unidirectional transition from highly concentrated inner city to suburban dispersal was not an inevitable process nor was it the only process"[89]. He added that the Chicago School did not distinguish between the melting pot (assimilation) and the mosaic (integration). They even, Peach stated, thought of integration as a step towards assimilation. Central to Peach's criticism was the Chicago School's failure to distinguish between the ghetto and the enclave. Answering my question, put in May 2004, about the success of the Chicago School in conceptualizing ethnic residential segregation, he replied: "**They made a fundamental error in conflating the idea of the ghetto and the ethnic enclave"**[90] **.** Thus, the Chicago

[88] Boal, Frederick, op.cit, p 8

[89] Peach, Ceri, op.cit, p 4.

[90]Peach, Ceri. Interviewed via e-mail by Zriba, Hassen on May 12, 2004.

School seemed to miss important aspects of residential concentration of ethnic minorities. According to Peach, the for-granted nature and interchangeability of terms such as ghetto and enclave promoted a "falsified" perception of the "ethnic history of long settled groups".[91] 'Ghettos' are enforced and 'enclaves' are chosen. That mis-distinction could be explained by the Chicago School's interest in the dynamics of change in ethnic segregation over time rather than the choice or constraint factors that lay behind such urban phenomena. Yet, the failure to distinguish between the concept of ghetto and that of enclave has had, to use Peach's phrase, a "pernicious effect"[92] on the depiction and understanding of ethnic groups and ethnicity in US sociology. Unlike the Chicago School's belief, ghettos were not a temporary phenomenon. The ghetto proved to be permanent. Moreover, the belief that socio-economic improvement was the mechanism for destroying the ghetto was not always the norm. Peach stated that just like poor blacks rich African Americans were segregated from rich whites. Also, such terminological confusion created a fiction of homogeneity of historical residential experiences of various ethnic minorities. In contrast to the general belief that early (say) Irish, Italian or other ethnic enclaves were homogenously made up of the same ethnic group, Peach stated this had never been true. Finally, that mis-distinction promoted the belief that all segregation was bad and superimposed. "In reality, for those groups who choose it and for whom it is not enforced, concentration has many benefits".[93]

2-2) The micro-modeling of segregation development:

A number of segregation researchers focused on the construction of models that try to capture the evolution of residential ethnic segregation. Almost all the research was based on the axiom that segregation is a dynamic, evolutionary process (see the Scenario Spectrum of Frederick W. Boal below). Model-builders were mainly influenced by the teachings of the Chicago School. Immigrants were thought to follow a well-determined process starting from complete residential and social segregation to full assimilation over time. Thus, the methodology employed by model-builders was to engage in long-term scrutiny of local areas to observe the evolution and extent of segregation and desegregation. Classically, the development of ethnic residential segregation was seen as the product of two

---

[91] Peach, Ceri. "The Ghetto and the Ethnic Enclave" , International Seminar on Segregation in the City, Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy, 2001, p 4.

[92] Ibid, p 18.

[93] Ibid, p 19.

opposing demographic trends. The first was the centripetal flow of immigrants into central inner areas, and the second was the centrifugal flow of the native population to suburbia. Such opposing demographic processes were referred to in terms of neighborhood invasion and succession. This would lead to the emergence of 'zones of transition' in which the former area of wealth and economic prosperity sank into economic and physical deprivation.

Another model type was taken from the local study of Birmingham done by Rex and Moore which was more representative of the British context and attempts at measuring and modeling the process of residential differentiation. They focused their study on the ward of Sparbrook, drawing on a Weberian notion of class conflict (the politics of defensive confrontation). They argued that the market competition between what they called five distinct 'housing classes' for available housing was "the central process of the city as a social unit"[94]. The Rex-Moore model tends to be a powerful explanatory tool within the context of Birmingham (Sparbrook ward), but seems to lose much of its relevance within other urban contexts. It was a Sparbrook-bound model. Trevor Lee[95] has shown how the Rex-Moore model could not effectively work for London since tenure patterns differed considerably from those of Birmingham.

The last (and most recent) model is Frederick W. Boal's Scenarios Spectrum model (1999). Following the Chicago School's transitional conception of ethnic segregation as a dynamic process from complete fragmentation to full assimilation, Boal managed to schematically provide a spectrum that seems to capture the various assimilatory and segregationist situations according to which any city can be classified. Boal thinks that the temporal change is as varied and context-governed as the interpretations of the function of segregation (good or bad). In Belfast, Boal shows that segregation or desegregation are two urban phenomena that can be highly varied and dynamic, thus "segregation is a very varied and, again, a context-specific phenomenon where we can find rapid increase on the one hand, rapid decrease on the other with slow change (or even stability)

[94] Rex, John. and Moore, Robert. *Race, Community and Conflict: A Study of Sparkbrook*. London: Oxford University Press for the Institute of Race Relations (IRR), 1967, p283.

[95] Lee, Trevor. *Race and Residence: The Concentration and Dispersal of Immigrants in London*. Oxford: Clarendon Press, 1977.

in–between".[96] The two processes seemed to be present in Belfast temporally, i.e. Belfast could be less segregated in certain circumstances and very segregated in other ones. Thus, Boal distinguishes between two types of residential mixing: 'stable mixing' which lasts for a long period of time and 'transitional mixing' which is a mere stage between two highly segregated conditions.

Boal builds his Scenarios Spectrum on two city categorisations: the Polarized City of Meron Benvenisti[97] and Joel Kotek[98]'s Frontier City[99]. The two categories refer to highly segregated and divided cities, yet, Boal – being aware of the transitional nature of segregation and ethnic residential dividedness – provides a somewhat comprehensive spectrum of possible future scenarios including Assimilation, Pluralism, Segmentation, Polarizing and Cleansing. A city is under assimilation (e.g. Chicago) when inter-group differences and antagonism disappear; it is pluralistic (e.g. Toronto) when differences are accommodated in a fruitful and positive unity; segmented (e.g. Leicester) when difference is sharply retained and displayed but there is a consensus on issues of sovereignty. A city is polarized when differences are retained and sovereignty is highly disputed (e.g. Bradford), and is under cleansing (e.g. Sarajevo) when 'the persistent' difference disappears through usually violent and bloody elimination and removal.

Obviously, Boal's Scenarios Spectrum remains only a predictive and descriptive model of the degree and state of assimilation and non-assimilation of different groups in different cities and at different times. As the model was originally initiated to locate the city of Belfast along this transitional process of assimilation, it seems that it is not exclusively a description of ethnic urban and social immobility or mobility. It seems to deal with urban segregation in all dimensions,

[96] Boal, Frederick. "Urban Ethnic Segregation and the Scenarios Spectrum", International Seminar on Segregation in the City. Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy, 2001, p 9.

[97] Benvenisti, Meron. "Polarized cities". Synopsis of lecture given to Salzburg seminar session 267: Divided Cities, 1987.

[98] Kotek, Joel. "Divided cities in the European cultural context". *Progress in Planning* 52, 227-237, 1999 in Boal, Frederick. "Urban Ethnic Segregation and the Scenarios Spectrum", International Seminar on Segregation in the City, Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy, 2001.

[99] Researching out of Brussels, Joel Kotek (1999) created a new descriptive label for the cities already categorized as polarized by Benvenisti: frontier cities. A frontier city is a city for two or more dreams (drawing on the 'American Dream' and 'Frontier'). These cities are disputed spaces because of their location on fault-lines lying between ethnic, religious or ideological wholes. Kotek concludes that "as it is, above all, a question of sovereignty, one can understand why the notion of frontier city cannot be mistaken with the notions of multicultural, pluri-ethnic or multi-ethnic cities" (p 229).

not only its ethnic and racial ones. The urban segregation in Belfast is mainly one of religious difference (Protestantism versus Catholicism). However, there are some questions which Boal's Scenarios Spectrum leaves unanswered. Boal does not show the starting point of his spectrum. We are left with a circular view that fails to determine the starting point and the arrival point of the spectrum (the same is true for the linear one)[100]. This can be explained by the transitional and dynamic nature of the spectrum itself. It seems to be a dynamic spectrum for describing a dynamic phenomenon (urban segregation). Also, Boal does not provide an analytical framework for the various scenarios. His Scenarios Spectrum is only a descriptive model in line with the other above-stated models.

Generally speaking, the above-mentioned models seem to be only predictive and descriptive. They can predict and describe the extent, distance and development of ghetto expansion and segregation patterns, but they do not help pinpoint the reasons and determinants of ethnic residential segregation. Also, they do not provide a causal framework within which to decipher the multifarious factors that shape and govern ethnic minority concentration and clustering. They focus on the elements of segregation *per se*, without considering the processes that shape the segregation experiences of different groups; i.e. they stress the pattern – rather than the nature – of segregation outcomes. Such a failure to determine the reasons and effects of ethnic residential segregation can perhaps be attributed to the 'strict' scientific empiricism that model-builders try to respect in their research. Focusing on the causes of such segregation, they risk losing their scientific objectivity and may reach biased conclusions. However, there is a line of segregation research which tries to focus on the causes and functions of ethnic residential segregation, notably the choice-constraint argument.

2-3) The choice-constraint argument:

The third major strand of residential segregation research constructs a causal framework in order to account for the origins and persistence of ethnic segregation in metropolitan urban areas. Researchers feel a need to go beyond the strict empirical description and prediction of the above-stated models to shed light on the economic, social and cultural forces that shape ethnic minority residential patterns. Deborah Phillips and Valerie Karn advise us that

[I]n discussing segregation it is vital therefore to emphasise both the positive attractions of ethnic clusters as well as the constraints experienced by many

[100] Boal, Frederick, op.cit, pp 11-12.

wishing to move away, such as the fear of racial harassment, low economic status and internal cultural pressures to stay.[101]

The research focuses largely on the choice-constraint argument. Such an argument posits that current residential clustering is the outcome of internal, self-ascriptive forces (such as the needs, preferences and choices of the ethnic minorities themselves) and external proscriptive forces (like the host community's discriminatory practices, legal exclusion and barriers posed by socio-economic status)[102]. Choice and constraint seem to be two faces of the same coin. While constraint theorists show the forces that limit and constrain minority residential patterns, choice theorists highlight the positive aspects of residential segregation. Segregation seems to be at the same time good and bad.

Choice theory was articulated by Dahya in his work 'The Nature of Pakistani Ethnicity in Industrial Cities in Britain'[103]. He argued that choice factors were the most important determinants of ethnic urban segregation. According to him, there is an ethnic tendency to self-segregate. Such a propensity, Dahya continued, is "voluntary and rational and irrespective of whether racial discrimination occurs or not"[104]. The Pakistani self-segregation seemed to be a voluntary option in order to preserve Pakistani cultural practices and identity:

…the immigrant community's ecological base serves several important functions, which are related to the community's need to create, manifest and defend its own identity. During the early stages of the community's settlement, the ecological base is closely interwoven with immigrants' participation in ethnic socio-economic institutions and mutual aid, and with the community's need to define its identity both for its members and outsiders. Reinforced by endogamy, the ecological base with its concomitant institution serves as an instrument for the transmission of the community's culture to the second generation and for

[101] Karen, Valerie. and Phillips, Deborah. "Race and ethnicity in housing: a diverse experience" in Blackstone, T., Parekh, B. and Sanders, P. *Race Relations in Britain: a developing agenda*, London: Routledge, 1998, p 152.

[102] Peach, Ceri. "Introduction", in Peach C. (ed.) *Urban Social Segregation*. London: Longman, Group Limited, 1975, pp 8-9.

[103] Dahya, Badr. "The nature of Pakistani ethnicity in industrial cities in Britain" in A. Cohen (ed) *Urban Ethnicity*. London: Tavistock, 1974, pp77-118.

[104] Ibid, p112.

maintaining ethnic boundaries and for avoiding (or minimizing) ambiguities with regard to ethnic diversity.[105]

As Dahya stated, cultural identity plays an important role in determining the ethnic minority's residential and social segregation and cluster. To preserve their cultural identity, ethnic minorities tend to recreate their home culture in the host society. They preserve strong ties with the homeland via a number of cultural practices such as chain migration[106]; developing a 'Myth of Return'[107], and arranging transnational marriages.

The above-analysed diasporic experience seems to capture some, if not most, of the Pakistani cultural experience in Britain. Ethnic minorities have developed a 'myth of return'. They still practice chain migration, and arranged marriage (being a means to keep the ethnic-religious 'purity' of the community intact) is still a preferred alternative. Importantly, they seem to recreate and tailor their community according to their conceptions of the imagined homeland. Such practices are likely to urge ethnic minorities to reshape the host society's public space to reflect their cultural needs. Residential segregation, thus, can be a good strategy to realize those diasporic aspirations.

The preferential dimension of ethnic residential segregation can be backed by the fact that ethnic minorities tend to segregate even among themselves in response to different social, economic, cultural and religious parameters. Intra-community segregation can be seen as a powerful argument for the 'voluntary segregation' thesis. What constrains, say, Indians to self-segregate from Pakistanis in local areas? Perhaps religion and transnational disputes (the question of Kashmir). But what segregates the Muslim Bangladeshis from the Muslim Pakistanis? Maybe linguistic and national factors. But what creates segregation between Pakistanis themselves? Obviously, residential choices are a dynamic process and a continuous negotiation of differences across different and diverse socio-cultural backgrounds.

While the choice side of the argument highlights the positive side of ethnic residential segregation (being a chosen, voluntary one), the constraint aspect is a blend of discriminatory practices on the part of individuals, organisations and

[105] Ibid, p 95.

[106] Anwar, Muhammad. *Between Cultures: Continuity and Change in the Lives of Young Asians*. London: Routledge, 1998.

[107] Anwar, Muhammad. *The Myth of Return*. London: Heinemann, 1979.

government. The 'recently discovered' institutional racism[108] from which ethnic minorities now suffer in Britain can be a good example of how their alternatives can be constrained.[109]

However, housing policies and urban policies cannot alone explain ethnic residential segregation. There is a line of research that focuses on socio-economic dynamics as important determinants of ethnic residence patterns. The geographical location of ethnic minorities was in part "a product of the demand for labour in the early days of migration". [110] Ethnic minorities clustered around the traditional industrial units in inner cities. Thus, the persistence of urban segregation seems to be the outcome of the geographical aspect of the economic and industrial restructuring of post-war Britain. When economic change accelerated, notably in the 1970's and 1980's, ethnic minorities found themselves blocked in the previously prosperous inner cities. Susan Smith (1989) demonstrated that the post-war economic changes hit inner cities more severely than other urban units:

The inner cities themselves have lost jobs – in all areas of employment – at a greater rate than have suburbs, small towns or rural areas… Testifying to the force of this statement, employment fell by 55 per cent among residents of the inner cities between 1951 and 1981 (this compares with falls of 7 per cent in the outer estates and 15 per cent in free-standing cities, and an increase of 20 per cent in towns and rural areas). These same areas have lost employment in manufacturing industries at an accelerating rate since the 1950's, culminating in a loss of 37 per cent between 1971 and 1981 (when the national average was a decline of only 25 per cent).[111]

Such economic restructuring hit the economically vulnerable ethnic minorities severely. The economic changes resulted in the decline of the industrial sectors traditionally associated with the mostly unskilled migrant labour. Coupled with residential segregation, it intensified the ethnic disadvantage. Thus, ethnic residential segregation seemed to reinforce economic deprivation and vice versa.

---

[108] Macpherson, William. *The Stephen Lawrence Inquiry: Report on Inquiry by Sir William Macpherson of Clung*. London: HMSO. C42-62-I, 1999.

[109] Mason, David. *Race and Ethnicity in Modern Britain*. Oxford: Oxford University Press, 2000, p9.

[110] Ibid, p 87.

[111] Smith, Susan. 'Residential Segregation and the Politics of Racialisation' in *Racism, the City and the State*, edited by Cross, Malcolm and Keith, Michael. London: Routledge, 1993, p 49.

Constraining factors are not only those related to economic or housing policies. The racial harassment that considerable sections of ethnic minorities seem to undergo contributes to their decision to avoid certain urban areas generally perceived as white territory. In the 1990's Britain, with the emergence and intensification of anti-Muslim sentiment (referred to as Islamophobia) a large number of Muslim Pakistanis retreated into their ethnic enclaves to seek security in their togetherness in the face of increasing anti-Muslim feeling (intensified by race riots like those of 1995 and 2001 in Bradford and international events like the 1996 Oklahoma bombing and the September 11, 2001 events). Thus, racial harassment seems to be an important constraint upon ethnic minorities' residential choices. According to the *British Crime Survey* (1992) 89,000 crimes involving some racial element were committed against Asians and 41,000 against Black Caribbeans. Karn and Phillips state that

[T]he effects of racial harassment and violence and fear of them have to be particularly stressed in explaining housing patterns. Ethnic minority groups have limited safe choices of locations, reinforcing the positive attractions of core settlement areas and restricting movement beyond them. Fear of racial harassment, and the 'managerial problems' associated with it, also prompt housing managers to make allocation decisions which minimize the potential for ethnic group conflict and violence. Racial equality of outcome cannot be attained while the fear of racial harassment pervades people's lives and housing decisions'.[112]

However, an important question remains unanswered about the causes of ethnic residential segregation: where can the boundaries between choice and constraint be drawn? Segregation scholars found it almost impossible to disentangle the positive (choice) and negative (constraint) forces that govern and shape distribution patterns. When choice and constraint factors are examined together, it seems that a choice can turn out to be a 'constrained choice', i.e. 'voluntary segregation' of ethnic segregation can easily be seen as a reaction to a prior constraint from the host society. Boal warns that what might be a positive factor of segregation can be negative in a wider context:

However, sometimes positive functions are responses to negative contextual factors – in this case segregation appears positive at one level but negative when a broader view is taken. For instance, we have noted the utility of the defensive

[112] Karen, Valerie. and Phillips, Deborah, op.cit, p 149.

function, but we must query the negative environment that makes such defence necessary. Likewise with avoidance.[113]

Choice factors, then, do not always reflect ethnic preference. Likewise, constraints are not always externally-imposed. It seems to be difficult to distinguish between the overlapping choice-constraint factors. Choice can be stressed by constraint and constraint may generate choice. There are what we may call 'constrained choices' (external proscriptive) and even 'chosen constraints' (internal self-ascriptive). Thus, the distinction between choice and constraint can be a mere methodological categorisation of the overlapping, interactive set of factors that have generated and still generate ethnic residential segregation with all its negative connotations and consequences. As mentioned above, the choice and constraint factors seem to be two faces of the same coin. Choice factors tend to stress the positivity of ethnic segregation from an ethnicity-oriented approach whereas constraint factors stress the negative dimension of that residential experience. To use Peach's phrase, they are respectively "good and bad segregation".[114] Though such a distinction (good and bad) is a normative one, it raises an important question: how can the same issue (segregation) generate two different outcomes when interpreted by different groups and cultures? What seems to be urban disintegration for the majority of white people in Britain is 'comfort zones' for the majority of Pakistanis.

To overcome the 'double-faced-ness' of the ethnic residential causes, some segregation research scholars[115] tried to use the 'structuration theory'[116] with its focus on the interaction and interplay of human agency and social structure. According to structuration theory, people (social agents) "reconstruct structures during their experiences and actions within the social system, and reproduce them

[113] Boal, Frederick, op.cit, p 7.

[114] Peach, Ceri. "Good segregation, bad segregation" in *Planning Perspectives* 11, 1996, pp379-398.

[115] Byron, Margaret. *Post-War Caribbean Migration to Britain: The Unfinished Cycle*. Aldershot: Averbury Ltd, 1994

[116] The theory developed by the British sociologist Anthony Giddens to explain and integrate agency and structure. For Giddens, human agency and social structure are not two separate concepts or constructs, but are two ways of considering social action. There is a duality of structures: it is composed of situated actors who undertake social action and interaction, and their knowledge activities in various situations; and, at the same time, it is also rules, resources, and social relationships that are produced and reproduced in social interaction. Thus, structuration means studying the ways in which social systems are produced and reproduced in social interaction. Giddens defines structuration as "the structuring of social relations across time and space, in virtue of the duality of structure" (Giddens: 376).

through their actions".[117] Being knowledgeable social agents, ethnic minorities are responsible for their actions and choices, yet they consciously reproduce the social constraints in their social behaviour.

Nevertheless, it should be noted that, though 'structuration theory' was conceptually attractive, it did not go beyond the give-and-take logic characterizing the choice-constraint argument. The interplay of choice and constraint is still workable. Due to the complexity and ambiguity of the choice-constraint framework, researchers can only conclude that in housing decisions, ethnic minorities, like all human actors in all walks of life, constantly evaluate and re-evaluate their choices and options in the light of their preferences as well as the generally imposed constraints of their context.

To conclude, discussion of the above-mentioned strands in ethnic segregation research has shown how interlocking and complex the causes and forces that shape patterns of urban residence in Britain are. The urban segregation literature is diverse, but it is noticeable that much of the methodological and conceptual innovation in the field has gone into the task of describing, not explaining, levels of residential segregation. This may be due to the impact of the Chicago School researchers, who tried to keep objective and value-free. Social geography and the social sciences in general must obey the norms of empirical investigation and free themselves from generally perceived unscientific explanations such as cultural forces. Yet, the analytical framework (choice-constraint argument) has evolved to fill in gaps in understanding the causes of residential segregation. The analytical literature focused mainly on the interaction of human agency and the contextual structure. Such interaction and processes, if considered in the aggregate, could provide clues to the forming and maintenance of ethnic residential segregation. There are additional questions related to the choice-constraint argument: how instrumental is segregation, either chosen or forced, and what negative marginalizing effects it is likely to bring about?

3) Functions of ethnic residential segregation:

The previous section probed the causal framework that has shaped and maintained ethnic residential segregation. What can be a **reason** for ethnic empowerment can be a **cause** of host community marginalization and vice-versa. There are pure (or at least internally constrained) choices that can be made with minimum constraint.

[117] Sarre, Philip. "Choice and Constraint in Ethnic Minority Housing" in *Housing Studies*. Aldershot,1986, p 74.

Obviously, no one constrains say, Pakistanis in cities like Bradford to live like sojourners.

Building on the semantic difference between the two words, 'cause' and 'reason' the functionality of ethnic residential segregation can be examined[118]**.** While the term 'cause' describes the negative constraining factors that produce ethnic residential segregation, the term 'reason' highlights the positive choice factors. As Peach (1996) showed, ethnic residential segregation can be good and bad at the same time. It seems to be good when considered from an ethnicity-oriented perspective, and bad when seen from a host community-oriented one. A basic question arises when considering the functionality of ethnic residential segregation: to what extent are the residential patterns observed a consequence of the desires/beliefs/actions of the segregated group, vs. the desires/beliefs/actions of others (host community)? For any particular setting, segregation will have both negative and positive effects. People may be victimized by space or they may utilize space, and this can change with time. Specific accounts of residential segregation must negotiate and explain the tension between the marginalizing and empowering impacts of segregation. That is, how and when segregation can be a source of power, independence and success, and how and when it is a prison that entails deprivation, dependency and marginalization.

3-1) Negative functions (bad segregation):

In his essay "Good segregation, bad segregation" in *Planning Perspectives* (1996) Ceri Peach states that though ethnic residential segregation might have some positive functions, it is mostly a physical reflection of the socio-economic inequalities that exist between the various classes in British society. Residential segregation has been referred to as both cause and consequence of urban disintegration and urban violence. Literally, the noun 'segregation' and the verb 'to segregate' are defined negatively; the verb is defined as "segregate (especially a racial or religious group) from the rest of the community and treat them unfairly"[119]. Also, segregation means isolation; such segregation and isolation,

[118] The terms 'cause' and 'reason' are not used synonymously here. By 'cause' we mean the push factors, whereas 'reason' refers to the pull factors. *Oxford Advanced Learner's Dictionary* (Fourth Edition, 1989) provides us with the literal difference between the two words; "A **cause** (of something) is what makes something happen…**Reason** (for something) has a wider use. It can be the explanation that people give for why something is done" (p 1046).

[119] Though the definition of the words 'segregation' and 'to segregate' in the *Oxford Advanced Learner's Dictionary* are literal and simple ones in that they are not problematized, we used them to show how 'conventional wisdom' depicts the issue of segregation. The dictionary provides easy, non-technical terms; however, such terms are the first to be detected by the general reader. Thus, as soon as the general reader checks the meaning of the term 'segregation' in the dictionary, s/he will associate segregation with unfair treatment, which is not always the case.

according to the literal definition, are negative and, importantly, other-imposed. The segregated or isolated religious or racial groups seem to be forced to hold such a position. Thus, when segregation is constraining and externally imposed it is negative and thus 'bad'.

Though the term 'bad' is a normative one, it reveals how the segregated groups feel and describe their experience of forced segregation and isolation. It remains a useful term (like its opposite 'good') to describe the meaning of ethnic residential segregation for both the segregated and the segregating. The lack of choice confronting many residentially segregated groups means that those groups are trapped; thus segregation is a 'bad' experience. The segregated groups' socio-economic situation seems to be shaped and governed by their geographical location. Thus, urban immobility seems to be a reflection and a cause of social immobility.

Being placed in the least well-serviced locations and in the poorest segments of the housing stock, segregation – though it has positive functions – must also be interpreted and understood as a product and an expression of British socio-economic inequality and racism. Susan Smith shows how the geographical location of ethnic groups can be detrimental in shaping their life fortunes:

Segregation itself helps to perpetuate the marginal economic position and poor housing circumstances experienced by many black people. This is because *where* people live, within cities and regions, has a bearing on their access to services and employment; and the quality, condition, tenure and location of dwellings can prevent people moving to take advantage of new jobs and benefits in a spatially restructuring economy and in a shrinking welfare state. [120]

Smith thinks that the problem of residential segregation lies in its very interpretation. Thus, residential segregation becomes more decisive and divisive when it is politically constructed as a problem. A political discourse that 'criminalizes' ethnic residential segregation creates powerful images of racial segregation as a problem. She thinks that "the ideology of racial segregation informs the legislative process in ways which further undermine the status of racialized minorities".[121] Also, it leads to what she called "the racialization of immigration, of settlement and culture".[122] The process of racializing ethnic

[120] Smith, Susan, op.cit. p 128, (italics are in the original).
[121] Ibid, p 129.
[122] Ibid, p 129.

minorities' residential patterns leads to the creation of racial categories that determine who they are or where they come from, where they live, and how they act or what they are supposed and presumed to think. Thus, racialized residential segregation tends to be an index of the attitudes, values, social norms and even individual behavioural inclinations of those who live within a certain geographical space.

Smith's account of ethnic residential segregation implies that, when racialized, ethnic residential segregation can be a source of racial stereotyping. This would inform social policy on race relations. And there lies the problem: what is built upon normative and political calculations may provide 'quasi-solutions' that are likely to become the problem itself.

Ethnic residential segregation is 'bad' in that it entails socio-economic disadvantage. The inner city in which the majority of the ethnic population was clustering seemed to suffer from the highest degree of multiple stress and deprivation, which means that ethnic residential segregation was either the cause or the consequence of socio-economic deprivation, and in both cases was negative (no-win situation). Such multiple stress (high unemployment, high crime rates and educational under-achievement) led to the emergence of a new identity for the ethnic minorities: the underclass. The comparatively disadvantaged ethnic minorities in Britain were referred to as an underclass, or more accurately an underclass-to-be. Obviously, being referred to as an underclass conferred a new, largely negative identity on the residentially segregated ethnic minorities. This meant that residential segregation became an index of social exclusion and marginalization.

So far this analysis seems to have focused on the negative functions of ethnic residential segregation. Nevertheless, as was mentioned before, the same residential patterns can be of great importance and help to both the segregated and the segregating groups.

3-2) Positive functions (good segregation):

Just as residential segregation has its drawbacks it has its advantages. According to Boal, residential segregation "may have positive functions".[123] One major advantage of ethnic segregation is to cluster in order to provide a basis for defence against external attack. Thus, residential segregation allows the 'alien' ethnic minorities to mobilize against real or perceived mainstream community hostility. Geographical clustering enables ethnic minorities to organise their defence and

[123] Boal, Frederick, op.cit, p 3.

avoid isolation from similar ethnic fellow men. Residential segregation can be seen as a strategy to cope with a threat, Boal shows how such spatial concentration may provide the segregated group with a base for either peaceful or violent action. The big number of ethnic groups within a certain locality can empower them politically by having a demographic majority that can be transformed into political power through elections (peaceful). Violently, spatial concentration may provide a fertile milieu for the development of ethnic militancy, which produces urban riots or guerrilla warfare. Such ethnically concentrated areas will be the context in which "the guerrilla is the fish and the sympathetic population is the sea".[124] In a word, residential segregation viewed from this perspective can strengthen the group's bargaining power in its confrontation with mainstream society.

Another positive function of residential segregation, from an ethnic minority-oriented angle, is the possibility of preserving cultural practices. As was mentioned above, choice factors are enhanced by an ethnic anxiety to preserve its culture, religion and way of life from what is perceived as the alien and corrupting host society's values. Residential segregation seems to provide an ideal milieu for socializing the immigrants' offspring into the values and norms of their cultural heritage. Geographical proximity promotes and is promoted by certain cultural practices such as marriage (endogamy), since the potential partners live within relatively the same socio-cultural background, epitomized by segregated patterns of residence. Also, spatial concentration allows the demographically dominant group to maintain its culture by creating culturally homogeneous schools. However, residential segregation can also function instrumentally since it can help set up mutual aid networks and promote group solidarity. Yet it is of paramount importance to show that cultural preservation is not only an ethnic preoccupation. The host community itself is concerned with the 'purity' of its cultural heritage. Residential segregation, thus, seems to be a mutually practiced pattern for almost the same cultural maintenance claims. At this point residential segregation seems to be good for both.

A third advantage of residential segregation is the idea of what has come to be called "ethnic entrepreneurship".[125] Ethnic space provides a context for the development of ethnic businesses which provide for specific needs compatible with the cultural constraints of ethnic minorities' cultures and religious prescriptions (for instance, interest-free loans for Muslims). Such "ethnic

[124] Ibid, p 5.
[125] Ibid, p 6.

entrepreneurship" led to the emergence of 'protected ethnic markets' in the form of ethnic enclaves. The ethnic enclave pattern meant that immigrants settled in areas on religious and cultural lines and made a living by serving the 'protected' ethnic market. "Its main feature is a body of migrant workers engaged in manual work, but in association with a substantial number of community members running business heavily dependent on fellow ethnics for custom".[126] So ethnic residential concentration seems to provide a strong base for the entrepreneurs to flourish in their ethnic-based businesses. Looking at this 'ethnic entrepreneurship' from a diasporic and/or transnational economic perspective, Roger Ballard (2001) showed how the South Asian presence in Britain served certain transnational economic networks. Such networks relate the local (British locality, say Bradford) context to a wider one (South Asia) through what Ballard called "mobilisation 'from below'" (counter-globalisation).[127] Such economic networks require a specific network of kinship community organisation that seemed to necessitate geographical proximity and togetherness, realizable through residential concentration.

To conclude, though ethnic residential segregation can have negative functions for the segregated groups as well as for the wider community, it can also provide both with positive functions like those outlined above. Yet, as Boal mentioned above, positive functions can be negative if considered in a wider context: residential segregation can create internal cohesion but that could be at the expense of the general cohesion of the wider community. Moreover, the coping-with-a-threat function presupposes the prior existence of an external threat, which makes us inquire – like Boal – what made that function a necessity? Once again it is difficult to distinguish the positive from the negative in considering residential segregation functionality. Nevertheless, debate on ethnic residential segregation suffers from a number of methodological problems. The subsequent section considers those problems and shows how the very existence of ethnic residential segregation has been contested.

[126] Ward, Robin. "Minority settlement and the local economy" in McDowell, Linda., Sarre, Philip. and Hamnet, Chris. *Divided Nation: Social and Cultural Changes in Britain*. London and Henley: The Open University Press, , 1989, p 116.

[127] Ballard, Roger. "The Impact of Kinship on the Economic Dynamics of Transnational Networks: Differential trajectories of adaptation amongst Mirpuris, Jullunduris and Sylhetis". Centre for Applied South Asian Studies, Manchester: Manchester University Press, 2001, p 3.

4) Question of measuring segregation:

An important question remains unanswered. If residential segregation is the physical reflection of the ethnic minorities' extent of assimilation and non-assimilation and the product of the choice-constraint continuum, is segregation itself a tenable and easily measurable phenomenon?

The issue of ethnic segregation raises a number of serious questions as to the measurement of segregation: the initial question to be asked about ethnic segregation is how much? The size of segregation and the degree of residential segregation that exist between the host community and the ethnic one must be discovered. Yet, though it is the first question to be asked, it is not by any means the most important. There are other questions which can be in certain cases more important. Those questions concern the issue of ethnic categorisation and the measuring tools used to generate such results of ethnic segregation. The numerical representations of ethnic spatial segregation are interpretations which, as the historian William Cronon (1992) puts it, "become covert exercises in power – sanctioning some voices while silencing others.[128] Three aspects of this segregation required attention: categorising, measuring and scale.

4-1) The problem of the categorization of groups:

Vital questions should be asked about the issue of ethnic segregation in Britain. Some of them are: Is Britain's population to be divided into whites and non-whites? And within those binary categories, are they homogeneous in their residential segregation? Such a binary division can create a fiction of homogeneity. There is also the question of ethnic identity and how to classify it. Identity, to use Avtar Brah's phrase, is a "contested space".[129] The intensity of identification changes over time and space. This identification may be highly situational in that group membership may be instrumental for individuals at one time and only of minor practical value at another. Accordingly, Richard Jenkins (1996) shows in his book *Social Identity* that identity is a prerequisite for social life just as is individual identity, yet he stresses that identity formation – whether in its social or individual form – is an "ongoing" process of "*internal-external dialectic of identification*"[130] (italics are in the original).

[128] Cronon, William. "A place for stories: nature, history and narrative". *Journal of American History* 78:4, ,1992, pp134-76.

[129] Brah, Avtar. *Cartographies of Diasporas*. London: Routledge, 1996.

[130] Jenkins, Richard. *Social Identity*. London: Routledge , 1996, p20.

Richard Jenkins shows that collective (social) as well as individual identity formation cannot be a unilateral process. It is a process in which collectivities or individuals identify themselves (what he calls group identification) and also are identified by others (social categorisation). The former is referred to as self-image or internal identification, the latter is called public image or external identification or rather categorisation. Those two processes are related dialectically, i.e. they represent the basic constituents of any identity either collective or individual.[131]
Equally important is the attitude of the sociologist Kobena Mercer, who thinks that though identity has become a central keyword in contemporary cultural theory, it seems to lack clarity and preciseness. Consequently, the concept of identity (and that of identification either group-initiated or categorical) "has taken on so many different connotations that sometimes, it is obvious that people are not talking about the same thing".[132]

Within the context of migration from the ex-colonies, with all the fragmentation and ambivalence that this experience entails even for the 'well-established' immigrants, the notion of identity is even more problematic. Hall pointed out such a displacing experience when he clearly stated that the elusiveness of the concept of identity and identification seems to turn them into problematic concepts. As Kobena Mercer's essay suggests, the concept of identity has become a 'jungle' that allows all interpretations and readings even when these are antithetical. Thus, ethnic categorisation cannot be taken for granted. And any interpretation built upon such categorising should be treated with caution. However, according to Boal, the data available for measuring segregation seems to over-generalize those subtle facts and nuances, which are likely to yield results that are at best partial and at worst misleading.

4-2) The problem of segregation measurement:

The second challenge for urban segregation researchers is how to measure it, that is, what index or set of indices to employ. Working within the theoretical framework of the Chicago School, segregation researchers like Duncan and Duncan (1955),[133] Lieberson (1981) [134] and Massey and Denton[135] were trying to

[131] Ibid, pp 19-28.

[132] Mercer, Kobena 'Welcome to the Jungle: Identity and Diversity in Postmodern Politics' in Rutherford, Jonathan. *Community, Culture and Difference*. London: Lawrence and Wishard, 1990, p 43.

[133] Duncan, Otis Dudley and Duncan, Beverly. "A Methodological Analysis of Segregation Indexes" *American Sociological Review*, Vol.20, N.2, 1955, pp210-217.

measure the extent and transitionality of ethnic segregation. They produced a number of sophisticated tools to measure the intensity of segregation in a given locale. Park and Peach provided theoretical foundations for such empirical segregation measuring tools, whereas the above-mentioned researchers tried to prove empirically, through focused and long-term research, certain facts. A number of measuring tools were produced, each with its own terms of reference and mathematical formula. To use Peach's phrase, segregation researchers were waging an 'index war'[136] over which measuring tool was the best for understanding the intensity of segregation.

There were different measurement methods. Among these were the Cogwill Index, the location quotient, the P* measure and the Index of Dissimilarity (ID) (for detailed analysis of these methods see Duncan and Duncan in Peach 1975). Nevertheless two methods were popular among urban segregation students and researchers. The first was the P* measure,[137] and the second was the Index of Dissimilarity (ID). Since they were frequently used in the empirical investigation of urban and ethnic segregation, these two measuring tools will be briefly described. The P* measure of isolation came into use in the 1980's. It is an asymmetrical measurement. It recognizes that the degree of exposure of a small group to a large group is different from the exposure of a large group to a small group. According to Peach,[138] its use tended to be descriptive rather than analytical in segregation intensity and in correlation regressions. The Index of Dissimilarity (ID) measures the percentage of the population which would have to change its area of residence in order to replicate the distribution of the population with which it is being compared. The ID measures the distribution of two different populations over the same sub-set of residential areas, including boroughs, wards, enumeration

[134] Lieberson, Stanley. "An Asymmetrical Approach to Segregation", in Peach, C., Robinson, Vaughan. and Smith, Susan. *Ethnic Segregation in Cities*. London: Groom Helm, 1981.

[135] Massey, Douglas and Denton, Nancy; "The dimensions of residential segregation", in *Social Forces*, 67: 1998, pp281-315.

[136] Peach, Ceri. "Introduction", in Peach Ceri. (ed.) *Urban Social Segregation*. London: Longman, Group Limited, 1975, p 3.

[137] Lieberson, Stanley, op.cit.

[138] Peach, Ceri. "The Ghetto and the Ethnic Enclave", International Seminar on Segregation in the City. Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy 2, 2001.

districts, blocks, and census tracts.[139] However, the Index of Dissimilarity (ID) was criticized as being a blanket measurement, unable to grasp specific distribution patterns that may exist in metropolitan areas. Thus, it is likely to produce misleading results when the minority numbers are very small, since it uses a single numerical expression to capture city-wide segregation levels. But, unlike other methods, the Index of Dissimilarity (ID) remains very popular in segregation measurement among researchers.

It is clear from the above exposure and consideration of the different segregation measurement tools that there is no consensus among researchers about the best measuring tool. Though the Index of Dissimilarity (ID) seems to be preferred, it is so simply because there is no better alternative yet. The 'indexes war' and the different theories underpinning them is a further example of the difficulty of deciding on segregation measurement results and categories.

Closely related to the measuring tools is the problem of scale and the unit used to measure and analyze ethnic segregation. The segregation indices tend to be scale-dependent; the smaller the size of the spatial unit (census tracts, enumeration districts, electoral wards, neighbourhoods etc) used, the higher the resultant indices, and vice versa. The question is how large are the boundaries to be defined? Also, what is the extent of the overall spatial analysis unit – the inner, 'central city', the central city and suburbs, or the whole metropolitan area? Once again the decision made could have a profound effect on the degree of segregation observed. Segregation is an inherently scaled phenomenon. Segregation can exist at several levels simultaneously, ranging from specific households to neighbourhoods to nation-states to the world. Methodologically, scale affects how segregation is measured and/or represented. Moreover, the very nature of segregation – the forces that create and maintain it, as well as the material and cultural consequences of it – differ across scale. In addition, the very definition of scale is contested (see for instance, the contested definition of the notion of 'inner city' in Bradford, *Bradford Commission Report*, 1996).[140]

An adequate understanding of segregation requires a framework that explicitly recognizes its inherently scalar nature. Even if segregation is viewed on a single scale in a particular study, the understanding of segregation needs to be scaled. As

[139] Peach, Ceri. *West Indian Migration to Britain*. Oxford: Oxford University Press, 1978, pp1-17.

[140] Bradford Commission Report. The Report of an inquiry into the wider implications and public disorders in Bradford which occurred on 9, 10 and 11 June 1995. London: The Stationery Office (HMSO), 1996.

one scale of geographical resolution is changed for another, even if context and group are kept constant, the understanding of segregation will change.

5) Conclusion

Ethnic residential segregation has been seen as one of the most important aspects of ethnic minorities' experience in Britain and other western industrialized nations. It was suggested by Robert Park (1926) in "The Urban Community as a Spatial Pattern and Moral Order" that the geographical spatial distribution of ethnic minorities was indicative of their degree of assimilation into mainstream society. Following his analysis, the Chicago School elaborated different models to describe and predict the evolution of such residential dynamics which, according to the Chicago School theorists, reflected the 'inevitable' process of the total assimilation of the immigrants. Such a process could differ from one group to another, yet all groups would assimilate. However, the uni-dimensionality of the Chicago School's conception of the process of ethnic assimilation was criticised by some critics,[141] since assimilation was not the only alternative that ethnic minorities might resort to or be pushed to adopt (e.g. ghettoization). Peach criticised the failure of the Chicago School to anticipate the diversity of ethnic minorities' residential experiences and alternatives as well as its failure to identify the difference between a 'ghetto' and an 'enclave', missing important dimensions of the experience of ethnic residential patterns. The weak point of the Chicago School and its followers seemed to be their focus on empirical description and prediction of ethnic residential segregation. They failed to provide causal explanations of such segregation. That was the task of a different strand in segregation research, done by researchers who focused mainly on the interplay of choice and constraint factors as determinants of ethnic residential segregation. Choice factors (such as the tendency to preserve one's cultural practices and the ambition of setting up an ethnic market) seemed to provide powerful reasons for residential clustering. Equally, constraint factors (like housing policies and discriminatory practices) seemed to push ethnic minorities into their "comfort zones"[142] and make them develop a strategy of avoidance. Such choice-constraint factors seem to serve certain instrumental functions; they are chosen when they seem to be functionally good and avoided

[141] Boal, and Peach, 2001, op.cit.

[142] Ouseley, Herman. *Community Pride not prejudice: Making Diversity Work in Bradford*. Bradford: Bradford Vision, 2001, p 3.

when they are deemed negative. In both cases they seem to produce the same spatial distribution of both white and non-white populations. Nevertheless, the binary division of the causes of and reasons for such residential segregation into choices and constraints seems to oversimplify the true dynamics of residential segregation. There are constrained choices and chosen constraints. Also, residential segregation cannot be reduced to choice – constraint factors; Giddens's structuration theory shows how agents' behaviour cannot be a pure choice since it is a structure-governed one.

Methodologically, residential segregation has not been easy to measure. There are problems of the group to be identified (categorization), the tool to be employed (segregation index) and the spatial unit and scale to be measured. These methodological problems are of vital importance since they can produce different outcomes to the same phenomenon. Claims of residential segregation might be justified or challenged when different categories, methods and units are used. In Britain, there are claims of residential segregation, but also counter-claims of residential de-segregation which is indicative of the relativity of such urban phenomenon. Such relativity renders any absolute belief in the existence of uncontroversial segregation so controversial and unreliable. The hegemonic representations of ethnic residential patterns as "chosen segregation" -that menaces Britishness and eradicates community cohesion- seem to be a part of an official New Labour project to criminalize ethnic minority residential patterns so that to provide the rationale for "new assimilationist" discourses of governance. Interestingly, media played a paramount role in such discursive endeavor.

References :

- Anwar, M, 1979. *The Myth of Return*. London: Heinemann.
- Anwar, M, 1998. *Between Cultures: Continuity and Change in the Lives of Young Asians*. London: Routledge.
- Ballard, R, 2001. "The Impact of Kinship on the Economic Dynamics of Transnational Networks: Differential trajectories of adaptation amongst Mirpuris, Jullunduris and Sylhetis". Centre for Applied South Asian Studies, Manchester: Manchester University Press.
- Bradford Commission Report, 1996. *The Report of an inquiry into the wider implications and public disorders in Bradford which occurred on 9, 10 and 11 June 1995*. London: The Stationery Office (HMSO).
-Brah, A, 1996. *Cartographies of Diasporas*. London: Routledge.
- Benvenisti, M, 1987. "Polarized cities". Synopsis of lecture given to Salzburg seminar session 267: Divided Cities.
- Boal, F, 2001. "Urban Ethnic Segregation and the Scenarios Spectrum", International Seminar on Segregation in the City. Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy.

- Byron, M, 1994. *Post-War Caribbean Migration to Britain: The Unfinished Cycle*. Aldershot: Averbury Ltd.
- Cronon, W, 1992. "A place for stories: nature, history and narrative". *Journal of American History* 78:4.
- Dahya, 1974. "The nature of Pakistani ethnicity in industrial cities in Britain" in A. Cohen (ed) *Urban Ethnicity*. London: Tavistock.
- Duncan, O. D, and Duncan, B, 1955. "A Methodological Analysis of Segregation Indexes" *American Sociological Review*, Vol.20, N.2.
- Jenkins, R, 1996. *Social Identity*. London: Routledge.
- Mercer, K, 1990. 'Welcome to the Jungle: Identity and Diversity in Postmodern Politics' in Rutherford, Jonathan. *Community, Culture and Difference*. London: Lawrence and Wishard.
- Karen, V. and Phillips, D, 1998. "Race and ethnicity in housing: a diverse experience" in Blackstone, T., Parekh, B. and Sanders, P. *Race Relations in Britain: a developing agenda*, London: Routledge.
- Kotek, J, 2001. "Divided cities in the European cultural context". *Progress in Planning* 52, 227-237, 1999 in Boal, Frederick. "Urban Ethnic Segregation and the Scenarios Spectrum", International Seminar on Segregation in the City, Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy.
- Lee, T, 1977. *Race and Residence: The Concentration and Dispersal of Immigrants in London*. Oxford: Clarendon Press.
- Lieberson, S, 1981. "An Asymmetrical Approach to Segregation", in Peach, C., Robinson, Vaughan. and Smith, Susan. *Ethnic Segregation in Cities*. London: Groom Helm.
- Macpherson, W, 1999. *The Stephen Lawrence Inquiry: Report on Inquiry by Sir William Macpherson of Clung*. London: HMSO. C42-62-I.
- Mason, D, 2000. *Race and Ethnicity in Modern Britain*. Oxford: Oxford University Press.
- Massey, D and Denton, N, 1998. "The dimensions of residential segregation", in *Social Forces*, 67.
- Ouseley, H, 2001. *Community Pride not prejudice: Making Diversity Work in Bradford*. Bradford: Bradford Vision.
- Park, R, 1975. "The Urban Community as a Spatial Pattern and Moral Order" in Peach, C (ed.). *Urban Social Segregation*. London: Longman, Group Limited.
-Peach, C, 1975. "Introduction", in Peach C. (ed.) *Urban Social Segregation*. London: Longman, Group Limited.
-Peach, C, 1978. *West Indian Migration to Britain*. Oxford: Oxford University Press.
- Peach, C, 1996. "Good segregation, bad segregation" in *Planning Perspectives* 11.
- Peach, C, 2001. "The Ghetto and the Ethnic Enclave", International Seminar on Segregation in the City, Cambridge, Massachusetts: Lincoln Institute of Land Policy.
- Peach, C, 2004. Interviewed via e-mail by Zriba, Hassen on May 12.
-Rex, J. and Moore, R, 1967. *Race, Community and Conflict: A Study of Sparkbrook*. London: Oxford University Press for the Institute of Race Relations (IRR).
- Sarre, P, 1986. "Choice and Constraint in Ethnic Minority Housing" in *Housing Studies*. Aldershot.

- Smith, S, 1993. 'Residential Segregation and the Politics of Racialisation' in *Racism, the City and the State*, edited by Cross, Malcolm and Keith, Michael. London: Routledge.
- Ward, R, 1989. "Minority settlement and the local economy" in McDowell, L., Sarre, P. and Hamnet, C. *Divided Nation: Social and Cultural Changes in Britain*. London and Henley: The Open University Press.

جميع الحقوق محفوظة

مركز جيل البحث العلمي © 2014

ISSN 2311-5181